الجزء الأول من :

شرح المختصر

لسعد الدين التفتازاني
على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني
في المعاني والبيان والبديع

وقد رتب طبعه وعلق حواشيه وزاد في شواهده

عبد المتعال الصعيدي المدرس بالمعاهد الدينية

جعلنا متن التلخيص مضبوطا باعلا كل صفحة

يطلب من

المكتبة المحمودية التجارية بميدان الجامع الأزهر بمصر

طبع في شهر شوال - سنة ١٣٥٦هـ

المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر

ص.ب ٥٠٥ مصر

ترجمة الخطيب القزوينى

هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر قاضى القضاة جلال الدين القزوينى ، قدم دمشق من بلاده هو وأخوه قاضى القضاة إمام الدين ، وأعاد بالمدرسة البدرانية ، ثم ناب فى القضاء بدمشق عن أخيه ، ثم عن قاضى القضاة نجم الدين ابن صصرى ، ثم ولى خطابة دمشق ، ثم قضاء القضاة بها ، ثم انتقل إلى قضاء القضاة بالديار المصرية ، لما أضر القاضى بدر الدين بن جماعة ، فأقام بها مدة ثم صرف عنها وأعيد إلى قضاء دمشق .

وكان عالما فاضلا متفننا ، له مكارم وسودد ، وكان يذكر أنه من نسل أبى دلف العجلى ، وهو القاسم بن عيسى أحد قواد المأمون ثم المعتصم بعده ، وكان أبو دلف كريما شجاعا ذا وقائع مشهورة ، وصنائع مأثورة ، وله صنعة فى الغناء ، وله من الكتب كتاب البزاة والصيد ، وكتاب السلاح وغيرهما ، وكانت وفاته سنة ست وعشرين ومائتين .

وكان الخطيب القزوينى مع اشتغاله بالقضاء والفتيا يشتغل بعلوم الأدب ، وقد حاز فيها شهرة عظيمة بكتابيه : (تلخيص المفتاح) فى المعانى والبيان والبديع (والايضاح) [١] وهو كالشرح للتلخيص ـ وكانت وفاته بدمشق سنة تسع وثلاثين وسبعمائة .

---

(١) الايضاح للخطيب القزوينى هو من أجل الكتب نفعاً وقد طبعته المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر طبعة جيدة على ورق مصقول وقد قمنا بشرحه شرحا وافيا ويقع فى أربعة أجزاء من هذا المقاس : ويطلب من جميع المكاتب .

ترجمة سعد الدين التفتازانى

هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازانى ، الامام العلامة عالم بالنحو والتصريف والمعانى والبيان والأصول والكلام ، والمنطق والفلسفة وغير ذلك من العلوم .

ذكر ابن حجر العسقلانى أنه ولد سنة ثنتى عشرة وسبعمائة ، وأخذ عن القطب والعضد ، وتقدم فى الفنون ، واشتهر ذكره ، وطار صيته ، وانتفع الناس بتصانيفه .

وله من التصانيف شرح العضد ، وشرحا التلخيص المطول والمختصر ، وشرح القسم الثالث من المفتاح ، والتلويح على التنقيح فى أصول الفقه ، وشرح العقائد النسفية فى علم الكلام ، والمقاصد فى علم الكلام أيضاً ، وشرح الشمسية فى المنطق ، وشرح تصريف العزى ، والارشاد فى النحو ، وحاشية على الكشاف لم تتم ، وغير ذلك من الكتب .

وكان السعد يدرس بسمرقند وغيرها من بلاد المشرق ، وقد انتهت اليه معرفة العلوم فى هذه البلاد ، ومع هذا كان فى لسانه لكنة تعجزه أحيانا فى المناظرة ، وقد مات بسمرقند سنة إحدى وتسعين وسبعمائة .



نحمدك يامن شرح صدورنا لتلخيص البيان فى إيضاح المعانى ، ونور قلوبنا بلوامع التبيان من مطالع المثانى ، ونصلى على نبيك محمد المؤيد دلائل إعجازه بأسرار البلاغة وعلى آله وأصحابه المحرزين قصبات السبق فى مضمار الفصاحة والبراعة (وبعد) فيقول الفقير إلى الله الغنى ، مسعود بن عمر المدعو بسعد التفتازانى ، هداه الله سواء الطريق وأذاقه حلاوة التحقيق : قد شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح ، وأغنيته بالاصباح (١) عن المصباح ، وأودعته غرائب نكت سمحت بها الأنظار ، ووشحته بلطائف فقر سبكتها يد الأفكار ، ثم رأيت الجم الكثير من الفضلاء ، والجم الغفير من الأذكياء يسألونى صرف الهمة نحو اختصاره ، والاقتصار على بيان معانيه وكشف أستاره

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعد فانه لما أعيد تدريس شرح السعد على متن التلخيص فى المعاهد الدينية ، توجهت نفسى إلى إبرازه فى حلة قشيبة تقربه إلى نفوس الطلاب ، وتجعلهم يقبلون على مطالعته والاستفادة منه ، فعنيت بمطالعته وترتيبه وتنظيمه ، ووضعت عليه تعليقات اخترتها من بين ما وضع عليه من التعليقات الكثيرة ، وسلكت فيها سبيل الايجاز حتى لا تبعث الملال فى نفوس الطلاب ، وعنيت بما تجب العناية به من إيراد الشواهد الشعرية والنثرية ليكون ذلك أقرب إلى إفادة الطالب ، وأدنى إلى تحقيق ثمرة هذه العلوم .

---

(١) الاصباح الدخول فى وقت الصباح وقد أراد به لازمه وهو الصبح ثم استعاره لشرحه كما استعار المصباح لشرح غيره ، ويقصد بذلك تفضيل شرحه .

لما شاهدوا من أن المحصلين قد تقاصرت هممهم عن استطلاع طوالع أنواره ، وتقاعدت عزائمهم عن استكشاف خبيئات أسراره ، وأن المنتحلين قد قلبوا أحداق الأخذ والانتهاب ، ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب ، وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا ، وأطوي دون مرامهم كشحا ، علما منى بأن مستحسن الطبائع بأسرها ، ومقبول الأسماع عن آخرها ، أمر لا تسعه مقدرة البشر ، وإنما هو شأن خالق القوى والقدر ، وأن هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصار جدالا بلا أثر ، وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمر . حتى طارت بقية آثار السلف أدراج الرياح ، وسالت بأعناق مطايا تلك الأحاديث البطاح ، وأما الأخذ والانتهاب فأمر يرتاح له اللبيب ، وللأرض من كأس الكرام نصيب ، وكيف ينهر عن الأنهار السائلون ، ولمثل هذا فليعمل العاملون ، ثم مازادتهم مدافعتى إلا شغفا وغراما ، وظمأ فى هواجر الطلب وأُوَاما ، فانتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا (١) ، ولعنان العناية نحو اختصار الأول ثانيا مع جمود القريحة بصِرِّ البليات ، وخمود الفطنة بصَرْصَرِ النكبات ، وترامى البلدان بى والأقطار ، ونُبُوِّ الأوطان عنى والأوطار ، حتى طفقت أجوب كل أغبر قاتم الأرجاء وأحرر كل سطر منه فى شطر من الغبراء .

يومًا بِحُزْوَى ويومًا بالْعَقِيق وبالْـ عُذَيْبِ يوماً ويوماً بالْخُلَيْصَاءِ (٢)

* * *

ولما وفقت بعون الله تعالى للاتمام ، وقوضت عنه خيام الاختتام ، بعد ما كشفت عن وجوه خرائده اللثام ، ووضعت كنوز فرائده على طرف الثمام .

سعد الزمان وساعد الاقبال ودنا المنى وأجابت الآمال

وتبسم فى وجه رجائى الْمَطَالِبُ ، بأن توجهت تلقاء مدين المآرب ، حضرة من أنام

---

(١) ثانيا هنا صفة لمصدر محذوف أى انتصابا ثانيا ، وفيما بعده اسم فاعل من ثنى بمعنى صرف (٢) حزوى والعقيق والعذيب والخليصاء مواضع بالحجاز ، ويريد الشارح تشبيه حاله بحال هذا الشاعر وأنه ألف هذا الشرح فى حال متعبة .

الأنام فى ظل الأمان ، وأفاض عليهم سِجَالَ العدل والاحسان ، ورَدَّ بسياسته الغِرَارَ إلى الأجفان ، وسد بهيبته دون يأجوج الفتنة طرق العدوان ، وأعاد رميم الفضائل والكمالات منشورا ، ووَقَّعَ بأقلام الخَطِّيات (١) على صحائف الصفائح لنصرة الاسلام منشورا ، وهو السلطان الأعظم مالك رقاب الأمم ، ملاذ سلاطين العرب والعجم ، ملجأ صناديد ملوك العالم ، ظل الله على بريته ، وخليفته فى خليقته ، حافظ البلاد ، ناصر العباد ، ماحى ظُلَمِ الظُّلْمِ والعناد ، رافع منار الشريعة النبوية ، ناصب رايات العلوم الدينية ، خافض جناح الرحمة لأهل الحق واليقين ، مَادُّ سرادق الأمن بالنصر العزيز والفتح المبين .

كهفُ الانام مَلَاذُ الخلق قاطبةً ظِلُّ الاله جلالُ الحقِّ والدِّينِ

ابو المظفر السلطان محمود جاني بك خان ، خلد الله سرادق عظمته وجلاله ، وأدام رُوَاءَ نعيم الآمال من سِجَال إفضاله .

فحاولت بهذا الكتاب التشبث بأذيال الاقبال ، والاستظلال بظلال الرأفة والافضال ، فجعلته خدمة لسدته التى هى ملثم شفاه الأقيال ، ومُعَوَّل رجاء الآمال ومُبَوَّأ العظمة والجلال ، لا زالت مَحَطَّ رحال الأفاضل ، وملاذ أرباب الفضائل ، وعون الاسلام ، وغوث الأنام ، بالنبى وآله عليه وعليهم الصلاة والسلام ، فجاء بحمد الله كما يروق النواظر ، ويجلو صدأ الأذهان ، ويرهف البصائر ويضىء ألباب أرباب البيان ، ومن الله التوفيق والهداية ، وعليه التوكل فى البداية والنهاية ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

---

(١) الخطيات الرماح الخطية نسبة إلى الخط وهي البلد التى تصنع فيها ، والصفائح السيوف والمراد بها سيوف أعداء الاسلام .

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لله عَلَى ما أَنعَمَ ، وعَلَّمَ مِنَ البيَانِ مَالَمْ نَعْلَمْ ، والصلاةُ والسَّلامُ عَلَى سَيِّدِنا مُحَمَّــــدٍ خَيْرِ مَنْ نَطَقَ بالصَّوابِ ، وأَفْضَلِ مَنْ أُوتِيَ الحِكْمَةَ وفَصْلَ الخطابِ ،

[بسم الله الرحمن الرحيم الحمــــد] هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها ، والشكر فعل ينبيء عن تعظيم المنعم لكونه منعما سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان ، فمورد الحمد لا يكون الا اللسان ، ومُتَعَلَّقُهُ يكون النعمة وغيرها ، ومُتَعَلَّقُ الشكر لا يكون إلا النعمة ، ومورده يكون اللسان وغيره ، فالحمد أعم من الشكر باعتبار المتعلق ، وأخص باعتبار المورد ، والشكر بالعكس [لله] هو اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ، والعدول إلى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات ، وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظرا إلى كون المقام مقام الحمد ، كما ذهب اليه صاحب الكشاف فى تقديم الفعل فى قوله تعالى (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) على ما سيجيء بيانه ، وإن كان ذكر الله أهم نظرا إلى ذاته [على ما أنعم] أى على إنعامه ، ولم يتعرض للمنعم به إيهاما لقصور العبارة عن الاحاطة به ، ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء [وعلم] من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة (١) الاستهلال ، وتنبيها على فضيلة نعمة البيان [من البيان] بيان لقوله [مالم نعلم] قُدِّمَ رعاية للسجع ، والبيان هو المنطق الفصيح المُعْرِب عما فى الضمير [والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وأفضل من أوتى الحكمة] هى علم الشرائع وكل كلام وافق الحق ، وترك فاعل الايتاء لأن هذا الفعل لا يصلح إلا لله تعالى [وفصل الخطاب]

---

(١) براعة الاستهلال هى أن يأتى فى أول المقصود بما يشعر به .

وَعَلَى آلِهِ الأَطْهَارِ ، وَصَحَابَتِهِ الأَخْيَارِ :

(أَمَّا بَعْدُ) : فَلَمَّا كَانَ عِلْمُ البَلَاغَةِ وَتَوَابِعِهَا مِنْ أَجَلِّ العُلُومِ قَدْراً ، وَأَدَقِّهَا سِرًّا ، إِذْ بِهِ تُعْرَفُ دَقَائِقُ العَرَبِيَّةِ وَأَسْرَارُهَا ، وَتَنْكَشِفُ عَنْ وُجُوهِ الإِعْجَازِ فِي نَظْمِ القُرْآنِ أَسْتَارُهَا ،

أى الخطاب المفصول البَيِّن الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه ، أو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل [وعلى آله] أصله أهل بدليل أهيل ، خص استعماله فى الأشراف وأولى الخَطَر [الأطهار] جمع طاهر كصاحب وأصحاب [وصحابته الأخيار] جمع خَيِّر بالتشديد .

[أما بعد] : هو من الظروف المبنية المنقطعة عن الاضافة أى بعد الحمد والصلاة والعامل فيه أما لنيابتها عن الفعل ، والأصل مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة ، ومهما ههنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدإ ، ويكن شرط ، والفاء لازمة (١) له غالبا ، فحين تضمنت أما معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم ، إقامة للازم مقام الملزوم وإبقاء لأثره فى الجملة [فلما] هو ظرف بمعنى (٢) إذ ، يستعمل استعمال الشرط ، ويليه فعل ماض لفظا أو معنى [كان علم البلاغة] هو المعانى والبيان [و] علم [توابعها] هو البديع [من أجل العلوم قدراً ، وأدقها سرا إذ به] أي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم كاللغة والصرف والنحو [تعرف دقائق العربية وأسرارها] فيكون من أدق العلوم سراً [وتنكشف عن وجوه الاعجاز فى نظم القرآن أستارها] أى به يعرف أن القرآن معجز ، لكونه فى أعلى مراتب البلاغة ، لاشتماله على الدقائق والأسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر ، وهذا وسيلة إلى تصديق النبي عليه السلام ، وهو وسيلة إلى الفوز بجميع السعادات ، فيكون من أجل العلوم ، لكون معلومه وغايته

---

(١) لازمة له أى لجوابه (٢) إذ ظرف لما مضى من الزمان .

وَكَانَ الْقِسمُ الثالثُ مِنْ مفْتَاحِ الْعُلومِ الذي صَنَّفَهُ الفاضلُ الْعَلَّامَةُ أَبُو يَعْقُوبَ يُوسُفُ السكاكِيُّ أَعْظَمَ ما صُنِّفَ فيه مِنَ الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ نَفْعًا، لِكَوْنِهِ أَحْسَنَهَا تَرْتِيبًا، وَأَتَمَّها تحريراً، وَأَكْثَرَها للأُصُولِ جَمْعاً، وَلَكِنْ كَانَ غيرَ مَصُونٍ عَنِ الْحَشْوِ

من أجل المعلومات والغايات ، وتشبيه وجوه الأعجاز بالأشياء المحتجبة تحت الأستار استعارة بالكناية ، وإثبات الأستار لها استعارة تخييلية ، وذكر الوجوه إيهام ، أو تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية وإثبات الوجوه استعارة تخييلية ، وذكر الأستار ترشيح ، ونظم القرآن تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل ، لا تواليها فى النطق وضم بعضها إلى بعض كيفما اتفق [وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذى صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي (١) أعظم ما صنف فيه] أى فى علم البلاغة وتوابعها [من الكتب المشهورة] بيان لما صنف [نفعا] تمييز من أعظم [لكونه] أى القسم الثالث [أحسنها] أى أحسن الكتب المشهورة [ترتيبا] هو وضع كل شيء فى مرتبته [و] لكونه [أتمها تحريراً] هوتهذيب الكلام [وأكثرها]أىأكثرالكتب[للأصول] هو متعلق بمحذوف يفسره قوله [جمعا] لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه ، والحق جواز ذلك فى الظروف لأنها مما يكفيه رائحة من الفعل .

[ولكن كان] أىالقسم الثالث [غيرمصون] أى غيرمحفوظ [عنالحشو] وهوالزائد

---

(١) هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن على السكاكى الخوارزمى ، كان إماما فى النحو والتصريف والمعانى والبيان والاستدلال والعروض والشعر وسائر الفنون وقد جمع فى كتابه (مفتاح العلوم) اثنى عشر علما من علوم العربية ، وكانت وفاته بخوارزم سنة خمس وخمسين وخمسمائة .

وَالتَّطْوِيلِ وَالتَّعْقِيدِ ، قَابِلاً لِلاخْتِصَارِ وَمُفْتَقِراً إِلَى الإِيضَاحِ وَالتَّجْرِيدِ ، أَلَّفْتُ مُخْتَصَراً يَتَضَمَّنُ مَافِيهِ مِنَ القَوَاعِدِ، وَيَشْتَمِلُ عَلَى مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الأَمْثِلَةِ وَالشَّوَاهِدِ ، وَلَمْ آلُ جُهْداً فِي تَحْقِيقِهِ وَتَهْذِيبِهِ، وَرَتَّبْتُهُ تَرْتِيباً أَقْرَبَ تَنَاوُلاً مِنْ تَرْتِيبِهِ ، وَلَمْ أُبَالِغْ فِي اخْتِصَارِ لَفْظِهِ تَقْرِيباً لِتَعَاطِيهِ، وَطَلَباً لِتَسْهِيلِ فَهْمِهِ عَلَى طَالِبِيهِ ، وَأَضَفْتُ إِلَى ذَلِكَ

المستغنى عنه [والتطويل] وهو الزيادة على أصل المراد بلا فائدة ، وستعرف الفرق بينهما فى باب الاطناب [والتعقيد] وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة [قابلا] خبر بعد خبر أى كان قابلا [للاختصار] لما فيه من التطويل [مفتقرا] أى محتاجا [إلى الايضاح] لما فيه من التعقيد [و] إلى [التجريد] عما فيه من الحشو [ألفت] جواب لما [مختصرا يتضمن مافيه] أي فى القسم الثالث [من القواعد] جمع قاعدة وهى : حكم كلى ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه ، كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده [ويشتمل على ما يحتاج اليه من الأمثلة] وهي الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد [والشواهد] وهى الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد فهى أخص من الأمثلة [ولم آل] من الألو وهو التقصير [جهدا] أى اجتهادا ، وقد استعمل الألو فى قولهم لا آلوك جهداً متعديا إلى مفعولين ، وحذف هنا المفعول الأول . والمعنى لم أمنعك جهدا [فى تحقيقه] أى المختصر، يعنى فى تحقيق ماذكر فيه من الأبحاث [وتهذيبه] أى تنقيحه [ورتبته] أى المختصر [ترتيبا أقرب تناولا] أى أخذا [من ترتيبه] أى من ترتيب السكاكى أو القسم الثالث ، إضافة للمصدر إلى الفاعل أو المفعول [ولم أبالغ فى اختصار لفظه تقريبا] مفعول له ، لما تضمنه معنى لم أبالغ ، أي تركت المبالغة فى الاختصار تقريبا [لتعاطيه] أى تناوله [وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه] والضمائر للمختصر ، وفى وصف مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض بأنه لاتطويل فيه ولاحشو ولاتعقيد كما فى القسم الثالث [وأضفت إلى ذلك] المذكور

فَوَائِدَ عَثَرْتُ فى بَعْضِ كُتُبِ القَوْمِ عَلَيْهَا ، وَزَوَائِدَ لَمْ أَظْفَرْ فى كَلَامِ أَحَدٍ بِالتَّصْرِيحِ بِهَا وَلَا الاشَارَةِ إِلَيْهَا، وَسَمَّيْتُهُ (تَلْخِيصَ المفْتَاحِ) وَأَنَا أَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى مِنْ فَضْلِهِ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهِ ، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الوَكِيلُ .

من القواعد وغيرها [فوائد عثرت] أى اطلعت [فى بعض كتب القوم عليها] أي على تلك الفوائد [وزوائد لم أظفر] أى لم أفز [فى كلام أحد بالتصريح بها] أى بتلك الزوائد [ولا الاشارة اليها] بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وإن لم يقصدوها [وسميته تلخيص المفتاح] ليطابق اسمه معناه [وأنا أسأل الله تعالى] قدم المسند اليه قصدا إلى جعل الواو للحال [من فضله] حال من [أن ينفع به] أى بهذا المختصر [كما نفع بأصله] وهو المفتاح أو القسم الثالث منه [إنه] أى الله [ولي ذلك] النفع [وهو حسبي] (١) أى محسبي وكافى [ونعم الوكيل] عطف إما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف (٢) ، وإما على حسبي أى وهو نعم الوكيل ، فالمخصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره فى نحو زيد نعم الرجل ، وعلى كلا التقديرين قد يلزم عطف الانشاء على الاخبار .

مقدمة

رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون ، لأن المذكور فيه إما أن يكون من قبيل المقاصد فى هذا الفن أولا ، الثانى المقدمة ، والأول إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد فهو الفن الأول ، وإلافان كان الغرض منه الاحتراز

---

(١) يشير إلى أن حسب اسم فاعل لا اسم فعل على الصحيح ، وهو فى الأصل اسم مصدر بمعنى الكفاية ، ثم استعمل اسم فاعل على أنه صفة فى مثل قولك مررت برجل حسبك من رجل ، أو على أنه غير تابع لموصوف فى مثل قولك بحسبك درهم .

(٢) والتقدير ونعم الوكيل الله .

مُقَدِّمَةٌ

(الْفَصَاحَةُ) : يُوصَفُ بِهَا الْمُفْرَدُ وَالْكَلَامُ

عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى ، وإلا فهو الفن الثالث ، وَجَعْلُ الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وَهَمٌ كما سنبين إن شاء الله تعالى .

ولما انجر كلامه فى آخر هذه المقدمة إلى انحصار المقصود فى الفنون الثلاثة ناسب ذكرها (١) بطريق التعريف العهدى بخلاف المقدمة ، فانها لا مقتضى لايرادها بلفظ المعرفة فى هـذا المقام ، والخلاف فى أن تنوينها للتعظيم أو للتقليل مما لا ينبغى أن يقع بين المحصلين .

والمقدمة : مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها ، من قدم بمعنى تقـدم يقال مقدمة العلم لمـا يتوقف عليـه الشروع فى مسائله ، ومقدمة الـكتاب لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بهـا وانتفاع بها فيـه ، وهى ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة فى علمى المعانى والبيان ومايلائم ذلك ، ولايخفى وجه ارتباط المقاصـد بذلك (٢) والفرق بين مقدمة العلم ومقـدمة الـكتاب مما يخفى على كثير من الناس .

[الفصاحة] : وهى فى الاصل تنبىء عن الظهور والابانة [يوصف بها المفرد] مثل كلمةٌ فصيحةٌ [والـكلام] مثل كلامٌ فصيحٌ وقصيدةٌ فصيحةٌ ، قيل المراد بالـكلام ماليس بكلمة ليعم المركب الاسنادى وغيره ، فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على إسناد يصح السكوت عليـه مع أنه يتصف بالفصاحة ، وفيه نظر لأنه إنما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هـذا المركب أنه كلام فصيح ، ولم ينقل عنهم ذلك ، واتصافه

---

(١) أى ذكر الفنون الثلاثة كما سيأتى فى قوله ـ الفن الأول علم المعانى .

(٢) وبهذا تـكون هذه المقدمة مقدمة كتاب ومقدمة علم أيضا .

وَالْمُتَكَلِّمُ .

(وَالبَلَاغَةُ) : يُوصَفُ بِهَا الأَخِيرَانِ فَقَطْ .

فَالْفَصَاحَةُ فِى الْمُفْرَدِ خُلُوصُه مِنْ تَنَافُرِ الْحُرُوفِ وَالْغَرَابَةِ وَمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ .

بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات ، على أن الحق أنه داخل في المفرد لأنه يقال على مايقابل المركب ، وعلى مايقابل المثنى والمجموع ، وعلى مايقابل الكلام ومقابلته بالكلام ههنا قرينة دالة على أنه أريد به المعنى الأخير ، أعنى ماليس بكلام [و] يوصف بها [المتكلم] أيضا يقال كاتبٌ فصيحٌ ، وشاعرٌ فصيحٌ [والبلاغة] وهي تنبىء عن الوصول والانتهاء [يوصف بهـا الأخيران فقط] أى الكلام والمتكلم دون المفرد ، إذ لم يسمع كلمة بليغة ، والتعليل بأن البلاغة إنما هى باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهى لا تتحقق في المفرد وَهْمٌ ، لأن ذلك إنما هو فى بلاغة الكلام والمتكلم ، وإنما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة أوَّلا ، لتعذر جمع المعانى المختلفة الغير المشتركة فى أمر يعمها فى تعريف واحد ، وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى إلى متصل ومنقطع ، ثم عرف كلا منهما على حدة .

[فالفصاحة فى المفرد] قدَّم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة ، لكونها مأخوذة فى تعريفها ، ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها [خلوصه] أى خلوص المفرد [من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس] اللغوى أى المستنبط من استقراء اللغة ، وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح ، لأن الفصاحة تحصل عند الخلوص (١) .

---

(١) وحقيقة الفصاحة كون الكلمة جارية على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسبة الحروف ، كثيرة الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق بعربيتهم .

فالتّنافرُ نحوُ :

* غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِراتٌ الى العُلَى *

[فالتنافر] وصف فى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها [نحو] مستشزرات فى قول امرىء القيس (١) [غدائره] أى ذوائبه جمع غَدِيرَة ، والضمير عائد إلى الفرع في البيت السابق (٢) [مستشزرات] أى مرتفعات أو مرفوعات (٣) يقال استشزره أى رفعه واستشزر أى ارتفع [إلى العلى] :

« تَضِلُّ العِقاصُ في مُثَنًّى ومُرْسَلِ »

تضل أى تغيب ، العقاص جمع عِقِيصَة وهى الخصلة المجموعة من الشعر ، والمثني المفتول ، يعنى أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط ، وأن شعره ينقسم إلى عقاص ومثنى ومرسل ، والأول يغيب فى الآخرين ، والغرض بيان كثرة الشعر .

والضابط هنا أن كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق به فهو متنافر سواء كان من قُرْب المخارج أو بعدها أو غير ذلك (٤) على ما صرح به ابن الأثير

---

(١) هو امرؤ القيس بن حجر من شعراء الجاهلية .

(٢) وهو قوله :

وفَرْعٍ يزين المتن أسودَ فاحمٍ أثيثٍ كَقِنْوِ النخلة المُتَعَثْكِلِ

والفرع الشعر ، والفاحم الشديد السواد ، والأثيث الغزير ، والمتعثكل ذو العثاكيل وهى فى النخيل كالعناقيد فى الأعناب (٣) فهو اما اسم فاعل بكسر الزاى واما اسم مفعول بفتحها ، والأول من استشزر بمعنى ارتفع ، والثانى من استشزره بمعنى رفعه (٤) كوقوع حرف بين حرفين مضاد لكل واحد منهما بصفة ، وهذا مثل وقوع الشين بين التاء والزاي فى (مستشزرات) فالشين من المهموسة الرخوة ، والتاء من المهموسة الشديدة ، والزاى من المجهورة ، ومثال التنافر لتباعد الحروف نحو (مَلَعَ) اذا أسرع ، ومثال التنافر لقرب المخارج نحو (مستشزرات) فحروفها متقاربة

فى المثل السائر ، وزعم بعضهم أن منشأ الثقل فى مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التى هى من المهموسة الرخوة ، بين التاء التى هى من المهموسة الشديدة ، وبين الزاي المعجمة التى هى من المجهورة ، ولو قال مُستَشرف لزال ذلك الثقل ، وفيه نظر لأن الراء المهملة أيضاً من المجهورة ، وقيل إن قرب المخارج سبب للثقل المخل بالفصاحة وإن فى قوله تعالى : (أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ) ثقلا قريبا من المتناهى ، فيخل بفصاحة الكلمة لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لايخرج عن الفصاحة ، كما لايخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربيا ، وفيه نظر لأن فصاحة الكلمات مأخوذة فى تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة ، والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد ، ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة فمجرد اشتمال القرآن على كلام

أيضا ، وقد يحصل تباعد المخارج بدون تنافر ، نحو (عَلِمَ) فهى مركبة من حروف (ملع) وقد يحصل قرب المخارج بدون تنافر ، نحو لفظ الشجر والجيش وغيرهما ، فالمعول فى ذلك على الذوق وحده .

تطبيقات على التنافر فى الكلمة :

(١) كأنها الطُّخْرُورُ باغي آبق   يأكل من نبت قصير لاصق

(٢) فقد قلت لما اطْلَخَمَّ الأمرُ وانبعثت   عَشْواءُ تاليةً غُبْسًا دهاريسا

فالطخرور فى بيت المتنبي متنافر الحروف ، وهو المهر بضم الميم ، واطلخم فى بيت أبى تمام متنافر الحروف ، وهو بمعنى عظم واشتد .

أمثلة أخرى : كتب بعض الأمراء حين مرضت أمه رقاعا وطرحها فى المسجد الجامع ببغداد : صين امرؤ ورُعى ، دعا لامرأة إنقحلة مقسئنة ، قد منيت بأكل الطُّرْمُوق ، فأصابها من أجله الاستمصال ـ أن يمن الله عليها بالاطرغشاش والابرغشاش.

وَالْغَرَابَةُ نَحْوُ :

* وَفَاحِماً وَمَرْسِناً مُسَرَّجاً *

أَيْ كَالسَّيْفِ السُّرَيْجِيِّ فِي الدِّقَّةِ وَالِاسْتِوَاءِ ، أَوْ كَالسِّرَاجِ فِي الْبَرِيقِ وَاللَّمَعَانِ

غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

[والغرابة] كَوْنُ الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ، ولا مأنوسة الاستعمال (١) [نحو] مسرج فى قول العَجَّاج (٢) .

« ومُقْلَةً وحاجباً مُزَجَّجاً »

أى مُدَقَّقا مطوّلا [وفاحما] أى شعرا أسود كالفحم [ومرسنا] أى أنفا [مسرجا أى كالسيف السريجى فى الدقة والاستواء] وسُرَيْجٌ اسم قَيْنٍ تنسب اليه السيوف [أو كالسراج فى البريق واللمعان] فان قُلْتَ لم لم يجعلوه اسم مفعول من سَرَّجَ الله

---

(١) فالغرابة تنقسم بهذا إلى قسمين : غرابة ترجع إلى بعد فى تخريج المعنى وقد مثل لها بقول العجاج ، وغرابة ترجع إلى عدم انس الاستعمال لعدم تداول اللفظ فى لغة خلص العرب كما فى قول امرىء القيس : رُبَّ جَفْنَةٍ مُثْعَنْجِرَةٍ ، وطعنة مُسْحَنْفِرَةٍ تبقى غدا بأنْقِرَة (٢) هو عبد الله بن رؤبة من شعراء الدولة الأموية . والحق أنه لابنه رؤبة بن العجاج من قوله :

أَيَّامَ أبدتْ واضحاً مفلّجا ... أَغَرَّ بَرَّاقاً وطَرْفاً أَبْرَجا

ومقلةً وحاجبا مُزَجَّجَا ... وفاحماً ومَرْسِناً مُسَرَّجَا

والشاهد فى قوله (مسرجا) لأن اسم المفعول فى الأصل معناه ذات وقع عليها الفعل ، وكونه بمعنى ذات شبيهة بأخرى كما هنا بعيد .

وَالمخالفة نحو :

* الحمدُ للهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ *

وجهه أي بهجه وحسنه ، قلتُ هو أيضاً من هذا القبيل (١) أو مأخوذ (٢) من السِّراج على ماصرح به الامام المرزوقى رحمه الله تعالى حيث قال : السُّرَيْجِيُّ منسوب إلى السراج ويجوز أن يكون وصفه بذلك لكثرة مائه وورنقه حتى كأن فيه سراجا ، ومنه ما قيل سَرَّجَ الله أمرك أى حَسَّنه وَنوَّره .

[والمخالفة] أن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الألفاظ الموضوعة ، أعنى على خلاف ما ثبت عن الواضع [نحو] الأجلل بفك الادغام فى قوله [الحمد لله العلى الأجلل] (٣) والقياس الأجلّ بالادغام ، فنحو آل وماء وأبَى يأبَى وعَوِرَ

---

(١) ولكنه من الغرابة بالمعنى الثانى لا الأول (٢) فمعنى سَرَّجَ على هذا جعله ذاسراج بالمشابهة وهو بعيد غريب ، لأن الظاهر أنه جعله ذا سراج حقيقة لا مشابهة .

تطبيقات على الغرابة :

(١) نَقِيٌّ تَقِيٌّ لم يُكَثِّرْ غنيمةً بِنَهْكَةِ ذى قُرْبَى ولاَ بِحَقَلَّدِ

(٢) وما أرضى لمقلته بحُلْمٍ إذا انتبهتْ تَوَهَّمَهُ ابْتِشَاكا

فالحقلد السيء الخلق ، وهو غريب لعدم تداوله ، والابتشاك الكذب ، وهو غريب لعدم تداوله أيضا .

أمثلة أخرى :

قال أبو علقمة لطبيب : أجد رَسِيسًا فى أسنَاخى ، وأريْ وجعا فيما بين الوابلة إلى الاطْرَة من دايات العُنُق .

(٣) هو من قول أبى النجم من شعراء الدولة الأموية .

قِيلَ وَمِنَ الْكَرَاهَةِ فِى السَّمْعِ نَحْوُ :

يَعُورُ فصيح لأنه ثبت عن الواضع كذلك (١) .

[قيل] فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر [ومن الكراهة فى السمع] بأن تكون اللفظة بحيث يَمُجُّهَا السمع ، ويتبرأ عن سماعها [نحو] الجرشى فى قول أبى الطَّيِّب (*) .

مباركُ الاسم أغَـــرُّ اللَّقَبْ   كريمُ الجِرِشَّى شريفُ النَّسَبْ

الحمـــــد لله العلىِّ الاجْلَلِ   الواهب الفضل الوهوب المُجْزِلِ

(١) وإن خالف القياس الصرفى ، لأن أصل آل أهل ، وأصل ماء مَوَه ، والهاء لاتبدل همزة فى القياس الصرفى ، ولأن القياس فى مضارع أبَىَ (يأبى) بكسر الباء ، لأن فعل بفتح العين لا يأتى مضارعه على يفعل بفتحها إلا إذا كانت عين ماضيه أو لامه حرف حلق كسأل يسأل ، ولأن القياس فى عَوِرَ يعوَر عار يعار ، لتحرك الواو وانفتاح ماقبلها .

تطبيقات على مخالفة القياس :

(١) إذا جاوز الاثنين سرٌّ فإنّه   بنَشْرٍ وتكثير الْوُشَاة قَمِينُ

(٢) فأصبح يلقانى الزَّمانُ من اجله   باعظام مولود ورأفة والد

ومخالفة القياس فى الأول بقطع همزة الاثنين ، وفى الثاني بوصل همزة أجله .

أمثلة أخرى :

(١) وإذا الرجالُ راوْا يزيدَ رأيتهم   خُضُعَ الرِّقَاب نوا كسَ الأبصار

(٢) فلا يُبْرَمُ الامر الذى هو حالِلٌ   ولا يُحَلَّلُ الامرُ الذي هو يُبْرَمُ

(٣) فلستُ بآتيه ولا أســـتطيعُهُ   وَلَاكِ اسقنى إن كان ماؤك ذا فَضْلِ

(*) هو أحمد بن الحسين الكندى المعروف بالمتنبى من شعراء الدولة العباسية .

* كَرِيمُ الجِرِشّى شَرِيفُ النَّسَبْ *

وَفِيهِ نَظَرٌ :

وَفى الكَلَامِ خُلوصُهُ مِنْ ضَعْفِ التَّأليفِ وَتَنَافُرِ الكَلِمَاتِ وَالتَّعْقِيدِ مَعَ فَصَاحَتِهَا ، فالضَّعْفُ نَحوُ ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْداً ،

[كريم الجرشى] أى النفس [شريف النسب] والأغر من الخيل الأبيض الجبهة ، ثم استعير لكل واضح معروف [وفيه نظر] لأن الكراهة فى السمع إنما هي من جهة الغرابة المفسرة بالوحشية ، مثل تَكَأْكَأْتُمْ وَافْرَنْقِعُوا ونحو ذلك ، وقيل لأن الكراهة فى السمع وعدمها يرجعان إلى طيب النَّغَم وعدم الطِّيب لا إلى نفس اللفظ ، وفيه نظر للقطع باستكراه الجرشى دون النفس مع قطع النظر عن النغم .

[و] الفصاحة [فى الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها] هو حال من الضمير فى خلوصه ، واحترز به عن مثل زيد أَجْلَلُ و وشعره مُسْتَشْزِرٌ ، وأنفه مُسَرَّجٌ ، وقيل هو حال من الكلمات ولو ذكره بجنبها لسلم من الفصل بين الحال وذيها بالأجنبي ، وفيه نظر ، لأنه حينئذ يكون قيداً للتنافر لا للخلوص ، ويلزم أن يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحا ، لأنه يصدق عليه أنه خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحة ، فافهم .

[فالضعف] أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور بين الجمهور ، كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما (١) [نحو ضرب غلامه زيدا]

---

(١) بخلاف الاضمار قبل الذكر لفظا لا معنى ، كقوله تعالى (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) أى العدل المفهوم من قوله اعدلوا ، وبخلاف الاضمار قبل الذكر لفظا

وَالتَّنافُرُ كَقَوْلِه :

* وَلَيسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ *

[والتنافر] : أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان ، وإن كان كل منها فصيحا [كقوله : وليس قرب قبر حرب] وهو اسم رجل [قبر] وصدر البيت .

« وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمكانٍ قَفْرٍ (١) »

أى خال عن الماء والكلأ ، ذكر فى عجائب المخلوقات أن من الجن نوعا يقال له الهاتف ، فصاح واحد منهم على حرب بن أمية فمات ، فقال ذلك الجني هذا البيت

لا حكما كما فى ضمير الشأن فى قوله تعالى (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) وكما فى ضمير رب فى قول الشاعر :

رَبَّهُ فِتْيَةً دعوتُ إلى ما يورثُ الحمدَ دائمًا فأجابُوا

تطبيقات على ضعف التأليف :

(١) بيضاءُ يمنعها التكلّمَ دَلُّهَا تيهًا ويمنعها الحياءُ تميسَا

(٢) ولوأنَّ مجدًا أخلد الدهْرَ واحدًا من الناس أبقى مجدُهُ الدهرَ مُطْعِمَا

ففى الأول حذف أن مع بقاء عملها ، وتقدير الكلام - أن تميس - وفى الثانى عود الضمير على متأخر لفظا ومعنى وحكما .

أمثلة أخرى :

وماعلينا إذا ما كنت جارتَنَا إلاَّ يجاورنَا إلاَّكِ ديَّارُ

خَلَت البلادُ من الغزالة ليلها فأعَاضَهَاكَ اللهُ كى لا تحْزَنَا

---

(١) قفر بالرفع صفة لمكان على القطع ، ويجوز أن يكون خبر المبتدإ ، والمعنى أن القبر مع مكانه قفر .

وَقَوْله :

كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ وَالْوَرَى   مَعِي وَإِذَا مَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَحْـدِي

[وكقوله] :

[كريم متى أمدحه أمدحه والورى   معى وإذا ما لمتـه لمتـه وحدي (١)]

والواو فى والورى للحال ، وهو مبتدأ وخبره قوله معى ، وإنما مَثَّلَ بمثالين لأن الأول مُتَنَاه فى الثقل والثانى دونه ، أو لأن منشأ الثقل فى الأول نفس اجتماع الكلمات وفى الثانى حروف منهـا (٢) وهو فى تكرير أمدحـه دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء لوقوعه فى التنزيل ، مثل فَسَبِّحْهُ فلا يصح القول بأن مثل هـذا الثقل مخل بالفصاحة ، وذكر الصاحب إسماعيل بن عَبَّادٍ أنه أنشد هذه القصيدة بحضرة الأستاذ

(١) هو لأبى تمام من قصيدة له فى مدح موسى بن إبراهيم مطلعها :

شهدتُ لقد أَقْوَتْ مَغَانِيكُم بَعْدِي   ومَحَّتْ كما مَحَّتْ وشائعُ من بُرْدِ

(٢) يعنى بهذا اجتماع الحاءين والهاءين فى البيت :

تطبيقات على تنافر الكلام :

(١) وشَوْهَةٌ ترقيشَ المُرَقِّشِ رَقْشُهُ   فاشياعهُ يشكونه ومعاشرُهُ

(٢) دانٍ بعيدٌ مُحِبٌّ مُبْغِضٌ بَهِجٌ   أَغَرُّ حُلْوٌ مُرٌّ لَيِّنٌ شَرِسٌ

والتنافر فى الأول من تكرار القاف والشين فيـه ، وفى الثاني من إيراد صـفات متعددة على نمط واحد .

أمثلة أخرى :

فَكُلُّكُمُ أَتَى مَأْتَى أَبِيـهِ   فكلُّ فعَـالِ كُلِّكُمُ عُجَابُ

وازْوَرَّ من كان له زائراً   وعافَ عافِى العُرْفِ عرفانَهُ

وَالتَّعْقِيدُ أَنْ لَا يَكُونَ الكَلَامُ ظَاهِرَ الدَّلَالَةِ عَلَى المُرَادِ لِخَلَلٍ إِمَّا فِي النَّظْمِ كَقَوْلِ الفَرَزْدَقِ في خال هشام :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

أَيْ لَيْسَ مِثْلُهُ فِي النَّاسِ حَيٌّ يُقَارِبُهُ إِلَّا مُمَلَّكًا أَبُو أُمِّهِ أَبُوهُ ،

ابن العميد ، فلما بلغ هذا البيت قال له الأستاذ هل تعرف فيه شيئاً من الهُجْنَةِ ، قال نعم مقابلة المدح باللوم ، وإنما يقابل بالذم أو الهجاء ، فقال الأستاذ غير هذا أريد ، فقال لا أدري غير ذلك ، فقال الأستاذ هذا التكرير في أمدحه أمدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خَارِجٌ عن حد الاعتدال ، نَافِرٌ كل التنافر ، فأثنى عليه الصاحب .

[والتعقيد] : أي كون الكلام مُعَقَّدًا [أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل] واقع [إما في النظم] بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد [كقول الفرزدق في خال هشام] بن عبد الملك وهو إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي .

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حي أبوه يقاربه

[أي ليس مثله] في الناس [حي يقاربه] أي أحد يشبهه في الفضائل [إلا مملكا] أي رجلا أعطى الملك والمال يعني هشاما [أبو أمه] أي أبو أم ذلك المملك [أبوه] أي أبو إبراهيم الممدوح ، أي لا يماثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام ، ففيه فصل بين المبتدأ والخبر ، أعني ـ أبو أمه أبوه ـ بالأجنبي الذي هو ـ حي ـ وبين الموصوف والصفة ، أعني ـ حَيٌّ يقاربه ـ بالأجنبي الذي هو ـ أبوه ـ وتقديم المستثنى أعني ـ مملكا ـ على المستثنى منه ، أعني ـ حَيٌّ ـ وفَصْلٌ كثير بين البدل وهو ـ حَيٌّ ـ والمبدل منه وهو ـ مثله ـ فقوله ـ مثله ـ اسم ما ، و ـ في الناس ـ خبره ، و ـ إلا مملكا ـ منصوب

وَإِمَّا فى الانْتِقالِ كَقَوْلِ الآخَرِ :

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنكُمْ لِتَقْرَبُوا   وتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا

فَإِنَّ الانتقالَ مِنْ جُمُودِ العَيْنِ الى بُخْلِها بالدُّمُوعِ .

لتقدمه على المستثنى منه (١) .

قيل ذكر ضعف التأليف يغنى عن ذكر التعقيد اللفظى ، وفيه نظر لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد ، وان كان كل واحد منها جاريا على قانون النحو ، وبهذا يظهر فساد ماقيل إنه لا حاجة فى بيان التعقيد فى البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه ، بل لاوجه له لأن ذلك جائز باتفاق النحاة ، إذ لا يخفى أنه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف .

[وإما فى الانتقال] عطف على قوله ـ إما فى النظم ـ أي لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة الى المعنى الثاني المقصود ، وذلك بسبب إيراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود [كقول الآخر] وهو عباس بن الأحنف ، ولم يقل كقوله لئلا يتوهم عود الضمير الى الفرزدق [* سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب] بالرفع وهوالصحيح ، وبالنصب وَهَمٌ [عيناى الدموع لتجمدا] جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الأحبة من الكآبة والحزن ، وأصاب لكنه أخطأ فى جعل جمود العين كناية عما يوجبه دوام التلاقى من الفرح والسرور [فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع] حال إرادة البكاء وهى حالة الحزن

---

(١) وقد حمل بعضهم البيت على وجه لا تعقيد فيه ، فجعل قوله ـ مملكا ـ مستثنى من ضمير الجار والمجرور ، وجعل قوله ـ أبو أمه حى ـ مبتدءا وخبرا ، وقوله ـ أبوه ـ خبرا ثانيا ، والجملة صفة لقوله ـ مملكا ـ وجعل قوله ـ يقاربه ـ صفة ثانية .

لَا إِلَى مَا قَصَدَهُ مِنْ السُّرُورِ .

[لا إلى ماقصده من السرور] الحاصل بالملاقاة (١) ومعنى البيت - إني اليوم أطيبُ نفسا بالبعد والفراق ، وأُوَطِّنُهَا على مقاساة الأحزان والأشواق ، وأتجرع غصصها ، وأتحمل لأجلها حزنا يُفِيضُ الدموع من عيني ، لأتسبب بذلك الى وصل يدوم ، ومسرة لا تزول ، فان الصبر مفتاح الفرج ، ولكل بداية نهاية ، ومع كل عُسْرٍ يُسْرًا ، وإلى هذا أشار الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز ، وللقوم ههنا كلام فاسد أوردناه فى الشرح (٢) .

(١) ولكنه انتقل إلى هذا بوسائط كثيرة ، فانتقل من جمود العين إلى انتفاء الدمع منها حال إرادة البكاء ، ثم انتقل من هذا الى انتفاء الدمع مطلقاً ، ثم انتقل من هذا إلى انتفاء الحزن ، ثم انتقل من هذا إلى إفادة السرور .

(٢) يعني شرحه المطول على تلخيص المفتاح .

تطبيقات على التعقيد :

(١) صانَ اللئيمُ وصُنْتُ وجهى مالَهُ وَوَنَى فلم يَبْذُلْ ولم أتبَذَّلِ

(٢) ومُقْلَةً وحاجبًا مُزَجَّجَا وفاحمًا ومَرْسِنًا مُسَرَّجا

ففصل فى الأول بين الفعل ومفعوله بجملة فعلية ، فأوجد فيه تعقيدا ، وأصل الكلام صان اللئيم ماله وصنت وجهى عنه ، وفى الثانى سمى أنف محبوبته مرسنا ، وهو إنما يكون للحيوان ، لأنه الموضع الذى يقع عليه الرسن ، فهو مجاز بعيد فاحش .

أمثلة أخرى :

(١) وليستْ خُراسانُ التى كانَ خالدٌ بها أَسَدٌ إذ كان سَيْفًا أميرُهَا

(٢) أَنَّى يكون أبا البرايا آدَمٌ وأبوكَ والثَّقَلانِ أَنْتَ مُحَمَّدُ

قيلَ وَمِنْ كَثْرَة التِّكرَار وَتَتابُعِ الاضافات كَقَوْله :

* سَبُوحٌ لَهَا منها عَلَيْهَا شَوَاهِدُ *

وَقَوْله :

* حَمَامَةَ جَرْعَا حَوْمَةِ الجَنْدَلِ اسْجَعِى *

[قيل] فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر [ومن كثرة التكرار وتتابع الاضافات كقوله] * وتُسْعدنى فى غَمْرَة بعد غمرة * (١) [سبوح] أى فرس حسن الجرى لاتتعب راكبها ، كأنها تجرى فى الماء [لها] صفة سبوح [منها] حال من شواهد [عليها] متعلق بشواهد [شواهد] فاعل الظرف أعنى ـ لها ـ يعنى أن لها من نفسها علامات دالة على نجابتها ، قيل التكرار ذكر الشىء مرة بعد أخرى ، ولا يخفى أنه لا يحصل كثرته بذكره ثالثا ، وفيه نظر لأن المراد بالكثرة هينا ما يقابل الوحدة ، ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا [و] تتابع الاضافات مثل [قوله * حمامة جرعا حومة الجندل اسجعى *] .

فأنت بِمَرْأًى من سُعَادَ وَمَسْمَعِ (٢)

ففيه إضافة حمامة إلى جرعا ، وجرعا إلى حومة ، وحومة إلى الجندل ، والجرعاء تأنيث الأجرع قصرها للضرورة ، وهى أرض ذات رمل لا تنبت شيئا ، والحومة معظم الشىء ، والجندل أرض ذات حجارة ، والسجع هَدِيرُ الحمام ونحوه ، وقوله ـ فأنت بمرأى ـ أى بحيث تراك سُعَادُ وتسمع صوتك ، يقال : فلان بمرأى منى

---

(١) هو من قصيدة المتنبى يمدح بها سيف الدولة ، ومطلعها :

عواذلُ ذات الخال فىَّ حَوَاسدُ وإنَّ ضَجِيعَ الخَوْدِ منّى لَمَاجِدُ

(٢) هو من قصيدة لعبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك من شعراء الدولة العباسية

وَفِيهِ نَظَرٌ :

وَفِي الْمُتَكَلِّمِ مَلَكَةٌ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَقْصُودِ بِلَفْظٍ فَصِيحٍ .

ومسمع ، أى بحيث أراه وأسمع قوله ، كذا فى الصحاح ، فظهر فساد ما قيل إن معناه ـ أنت بموضع تَرَيْنَ منه سُعَادَ وتسمعين كلامها ، وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل (١)

[وفيه نظر] لأن كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات إن ثَقُلَ اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر ، وإلا فلا يخل بالفصاحة ، كيف وقد وقع فى التنزيل ـ (مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ ـ ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ـ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا) .

[و] الفصاحة [فى المتكلم ملكة] وهى كيفية راسخة فى النفس ، والكيفية عَرَضٌ لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضى القسمة واللاقسمة فى محله اقتضاء أوَّلِيًّا ، فخرج بالقيد الأول الأعراض النسبية مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك ، وبقولنا ـ لا يقتضى القسمة ـ الكميات ، وبقولنا ـ واللاقسمة ـ النقطة والوحدة ، وقولنا ـ أوليا ـ ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة واللاقسمة ، فقوله ـ ملكة إشعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحا فى الاصطلاح مالم يكن ذلك راسخا فيه ، وقوله [يقتدر بها على التعبير عن المقصود] دون أن يقول ـ يعبر ـ إشعار بأنه يسمى فصيحا إذا وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير أو لم يوجد ، وقوله [بلفظ فصيح] ليعم المفرد والمركب ، أما المركب فظاهر ، وأما المفرد فكما تقول عند التعداد : دار ، غلام ، جارية ، ثوب ، بساط ، إلى غير ذلك .

---

(١) لأن المعروف فى ذلك أن سجع الحمام يطلب لتسمعه المحبوبة فتهيج به إلى عاشقها ، وليس من المعقول أن الحمام يسجع لأنه يرى سعاد أو غيرها .

وَالبلَاغَةُ فِى الـكَلَامِ مُطابَقَتُــهُ لِمُقْتَضَى الحَالِ مَعَ فَصَاحَتِــه ،

[والبلاغة فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته] أى فصاحة الكلام ، والحال هو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به أصل المراد خُصُوصِيَّةً ما ، وهو مقتضى الحال (١) مثلا ـ كَوْنُ المخاطب منكرا للحكم حَالٌ يقتضى تأكيد الحكم ، والتأكيد مقتضى الحال ، وقولك له ـ إن زيدا فى الدار ـ مؤكدا بأنّ كلامٌ مطابق لمقتضى الحال ، وتحقيق ذلك أنه جزئى من جزئيات ذلك الكلام الذى يقتضيه الحال ، فإن الانكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا ، وهذا مطابق له بمعنى أنه صادق عليه ، على عكس ما يقال : إن الكلى مطابق للجزئيات (٢) وإن أردت تحقيق هذا

(١) يعنى أن تلك الخصوصية هى مقتضى الحال وإنما ذكر الضمير مراعاة للخبر .

(٢) فمقتضى الحال على هذا التحقيق هو الكلام المؤكد لا التأكيد ونحوه من الخصوصيات ، وهذا يخالف ما ذكره قبله ، وليكن مقتضى الحال هذا أو ذاك ، فان الخطب فيه سهل .

تطبيقات على البلاغة فى الكلام :

(١) وقد جعل الله الخلافَةَ منهمُ ... لأَبْلَجَ لا عارى الخِوَانِ ولا جَدْبِ

(٢) لَهُ راحةٌ لو أنّ معشارَ جُودِهَا ... على البَرِّ كان البرُّ أندَى من البحرِ

(٣) أمرٌّ من المُرِّ المَرِيرِ مرَارَةً ... هَوَانُ هُمَامٍ هَانَ فى عينه الهَمّ

فالأول غير بليغ لأنه لا يصح أن يقال فى مدح ملك ، فلم يطابق مقتضى الحال فيه ، والثانى بليغ لأنه هو الذي يليق بمدح الملوك ، والثالث غير بليغ لعدم فصاحته بسبب تنافره

أمثلة أخرى : قال قاض لرجل خاصمته امرأته : أئن سألتكَ ثمنَ شكْرِها وشَبْرِك أخذت تُطلُّها وتُضْهِلُها ـ وقال حافظ بك إبراهيم :

وَهُوَ مُخْتَلِفٌ فانَّ مَقامات الْـكَلَامِ مُتفاوِتَةٌ ، فَمَقَـامُ كُلٍّ مِنَ التَّنْكِيرِ وَالاطْلَاقِ وَالتَّقْدِيمِ وَالذِّكْرِ يُبايِنُ مَقامَ خِلَافِهِ ، ومقَامَ الفصْلِ يُبايِنُ مَقَامَ الوَصْلِ ، ومقَامَ الايجَازِ يُبايِنُ مَقَامَ

الـكلام فارجع إلى ما ذكرنا فى الشرح فى تعريف علم المعانى .

[وهو] أى مقتضى الحال [مختلف فان مقامات الـكلام متفاوتة] لأن الاعتبار اللائق بهذا المقام يغاير الاعتبار اللائق بذاك ، وهذاعين تفاوت مقتضيات الأحوال ، لأن التغاير بين الحال والمقام إنما هو بحسب الاعتبار ، وهوأنه يتوهم فى الحال كونه زمانا لورود الـكلام فيـه ، وفى المقام كونه مَحَلًّا له ، وفى هـذا الـكلام إشارةٌ إجماليـة إلى ضبط مقتضيات الأحوال ، وتحقيقٌ لمقتضى الحال [فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه] أى مقام خلاف كل منها ، يعنى أن المقام الذى يناسبه تنكير المسند اليه أو المسند يباين المقام الذى يناسبه التعريف ، ومقام إطلاق الحكم أو التَّعَلُّق (١) أو المسند اليـه أو المسند أو مُتَعَلَّقِه (٢) يباين مقام تقييـده بمؤكِّد أو أداة قصر أو تابع أو شرط أو مفعول أو ما يشبه ذلك ، ومقام تقديم المسند اليـه أو المسند أو متعلقاته يباين مقام تأخيره ، وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه ، فقوله ـ خلافه ـ شاملٌ لما ذكرنا ، وإنما فَصَلَ قوله [ومقام الفصل يباين مقام الوصل] تنبيها على عظم شأن هذا الباب ، وإنما لم يقل مقام خلافه لأنه أخصر وأظهر ، لأن خلاف الفصل إنما هو الوصل ، وللتنبيه على عظم الشأن فَصَلَ قوله [ومقام الايجاز يباين مقام

مَنْ لي بتربيـة النِّساء فانها   فى الشَّرق علّةُ ذلك الاخفاق
الأمُّ مدرسـةٌ إذا اعدَدْتَها   أعْدَدْتَ شعباً طيِّبَ الاعْرَاق

(١) يعنى تعلق الفعل بمفعوله ونحوه (٢) أي متعلق المسند .

خِلَافه ، وَكَذَا خطابُ الذَّكِيّ مَعْ خطاب الْغَبِيّ ، وَلِكُلّ كلمَة مَعَ صاحبتها مَقَامٌ ، وَارتفاعُ شأن الْكَلَامِ فى الحُسْنِ وَالقَبُولِ بمطَابَقَته للاعْتِبار المُناسب ، وَانحطاطُه بعَدَمها ، فمُقْتَضى الحَال هُوَ الاعْتِبارُ المُنَاسبُ .

خلافه] أى الاطناب والمساواة [وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغبي] فان مقام الأول يباين مقام الثاني ، فان الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعانى الدقيقة الخفية مالا يناسب الغبي [ولكل كلمة مع صاحبتها] أي مع كلمة أخرى مُصَاحِبَة لها [مقام] ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة فى أصل المعني ، مثلا الفعل الذى قصد اقترانه بالشرط ، فله مع إنْ مقام ليس له مع إذا ، وكذا لكل من أدوات الشرط مع الماضى مقام ليس له مع المضارع ، وعلى هذا القياس .

[وارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه] أى انحطاط شأنه [بعدمها] أى بعدم مطابقته للاعتبار المناسب ، والمراد بالاعتبار المناسب الأمر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسبّ السليقة أو بحسب تتبع تراكيب البلغاء ، يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله ، وأراد بالكلام الكلامَ الفصيح ، وبالْحُسْنِ الْحُسْنَ الذاتىّ الداخل فى البلاغة دون الْعَرَضِيِّ الخارج لحصوله بالْمُحَسِّنات البديعيّة [فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب] للحال والمقام ، يعنى اذا علم أَنْ ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح في الحسن الذاتي إلا بمطابقته للاعتبار المناسب على ما تفيده إضافة المصدر (١) ومعلوم أنه إنما يرتفع بالبلاغة التى هى عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ، فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى

---

(١) فى قوله ـ وارتفاع شأن الكلام ـ لأن إضافة المفرد تفيد العموم ، فيكون المعنى ـ كل ارتفاع يكون بالمطابقة ـ ومن هنا أفاد الكلام الحصر .

فَالْبَلَاغَةُ رَاجِعَــــةٌ إِلَى اللَّفْظِ باعْتِبارِ إِفادَتِهِ المَعْنَى بالتَّرْكِيبِ ، وَكَثِيراً مَا يُسَمَّى ذَلِكَ فَصَاحَةً أَيْضًا ، وَلَهَا طَرَفانِ أَعْلَى وَهُوَ حَدُّ الإِعْجازِ وَمَا يَقْرُبُ مِنْهُ ،

الحال واحد ، وإلا لما صدق أنه لا يرتفع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب ، ولا يرتفع إلا بالمطابقة لمقتضى الحال ، فَلْيُتَأَمَّلْ .

[فالبلاغة] صفة [راجعة إلى اللفظ] يعنى أنه يقال ـ كلامٌ بليغٌ ـ لكن لا من حيث إنه لفظ وصوت بل [باعتبار إفادته المعنى] أى الْغَرَضَ المصوغ له الكلام (١) [بالتركيب] متعلق بإفادته ، وذلك لأن البلاغة كما مَرَّ عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ، فظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها إنما يكون باعتبار المعانى والأغراض التى يصاغ لها الكلام ، لا باعتبار الألفاظ المفردة والْكَلِمِ المجردة [وكثيرا ما] نُصِبَ على الظرفية ، لأنه من صفة الأحيان ، و ـ مَا ـ لتأكيد معنى الكثرة ، والعامل فيه قوله [يسمى ذلك] الوصف المذكور [فصاحة أيضا] كما يسمى بلاغة ، فحيث يقال ـ إن إعجاز القرآن من جهة كونه فى أعلى طبقات الفصاحة ـ يراد بها هذا المعنى .

[ولها] أى لبلاغة الكلام [طرفان أعلى وهو حد الاعجاز] وهو أن يرتقى الكلام فى بلاغته إلى أن يخرج عن طَوْقِ البشر ، ويعجزهم عن معارضته [وما يقرب منه] عَطْفٌ على قوله وهو ، والضمير فى ـ منه ـ عائدٌ إلى ـ أعلى ـ يعنى أن الأعلى مع ما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز ، هذا هو الموافق لما فى المفتاح ، وزعم بعضهم (٢)

---

(١) فليس المراد به المعنى الأصلى المستفاد من أصل التركيب ، وإنما المراد به الخصوصيات السابقة من التأكيد نحوه ، فهو يسمى غرضا أو خصوصية أو معنى ثانويا .

(٢) لا يخفى أن هذا هو الظاهر من كلام التلخيص ، ولا شىء فى أن يكون الطرف الأعلى هو حد الاعجاز فى القرآن وما يقرب منه فى كلام رسوله ﷺ وفحول البلغاء ، فانه يصح أن يقال ـ كلام رسول الله فى أعلى مراتب البلاغة ، وهكذا .

وَأَسْفَلُ وَهُوَ مَا إِذَا غُيِّرَ عَنْهُ إِلَى مَا دُونَهُ التَحَقَ عِنْدَ البُلَغَاءِ بِأَصْوَاتِ الْحَيَوَانَاتِ ، وَبَيْنَهُمَا مَرَاتِبُ كَثِيرَةٌ ، وَتَتْبَعُهَا وُجُوهٌ أُخَرُ تُورِثُ الكَلَامَ حُسْناً .

وَفِي الْمُتَكَلِّمِ مَلَكَةٌ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى تَأْلِيفِ كَلَامٍ بَلِيغٍ .

فَعُلِمَ أَنَّ كُلَّ بَلِيغٍ فَصِيحٌ وَلَا عَكْسَ

أنه عطفٌ على ـ حد الاعجاز ـ والضمير في ـ منه ـ عائدٌ اليه ، يعني أن الطرف الاعلى هو حد الاعجاز ومايقرب من حد الاعجاز ، وفيه نظر لأن القريب من حد الاعجاز لا يكون من الطرف الأعلى الذى هو حد الاعجاز ، وقد أوضحنا ذلك في الشرح [وأسفل وهو ما إذا غير] الكلام [عنه إلى مادونه] أى إلى مرتبة أخرى هى أدنى منه وأنزل [التحق] الكلام وإن كان صحيح الاعراب [عند البلغاء بأصوات الحيوانات] التي تصدر عن محالّها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواصّ الزائدة على أصل المراد [وبينهما] أي بين الطرفين [مراتب كثيرة] متفاوتة بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ، ورعاية الاعتبارات ، والبعد من أسباب الاخلال بالفصاحة .

[وتتبعها] أي بلاغة الكلام [وجوه أخر] سوى المطابقة والفصاحة [تورث الكلام حسنا] وفى قوله ـ تتبعها ـ إشارة الى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عَرَضي خارجٌ عن حد البلاغة ، والى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة ، وجَعَلَهَا تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لأنها ليست مما تجعل المتكلم متصفا بصفة .

[و] البلاغة [فى المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ] .

[فعلم] مما تقدم [أن كل بليغ] كلاما كان أو متكلما على سبيل استعمال المشترك فى معنييه ، أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ [فصيح] لأن الفصاحة مأخوذة فى تعريف البلاغة مطلقا [ولا عكس] بالمعنى اللغوى أي ليس كل فصيح بليغا ، لجواز

وَأَنَّ الْبَلَاغَةَ مَرْجِعُهَا إِلَى الاحْتِرَازِ عَنِ الخَطَأِ فِى تَأْدِيَةِ المَعْنَى الْمُرَادِ ، وَإِلَى تَمْيِيزِ الْفَصِيحِ مِنْ غَيْرِهِ ،

أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال (١) وكذا يجوز أن يكون لأحد ملكة يقتدر بها التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال .

[و] علم أيضا [أن البلاغة] فى الكلام [مرجعها] أى مايجب أن يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال : مرجع الجود الى الغنى [الى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد] والا لَرُبَّمَا أُدِّىَ المعنى المراد (٢) بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا [والى تمييز] الكلام [الفصيح من غيره] والا لَرُبَّمَا أُورِدَ الكلام المطابق لمقتضى الحال بلفظ غير فصيح فلا يكون أيضا بليغا ، لوجوب وجود الفصاحة فى البلاغة ، ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها .

---

(١) ومن هذا قول نصيب فى النسيب :

فان تَصِلى أَصِلْكِ وإن تعودى ... لَهَجْرٍ بعد وصلك لاأُبَالِي

فان مثل هذا لا يصح أن يقال فى مقام النسيب ، وكذلك قول جميل :

فلو تركَتْ عقلى معى ماطلبْتُهَا ... ولكن طلاَبِيهَا لمافات من عقلى

زعم أنه يهواها لذهاب عقله ، ولو كان عاقلا ماهويها ، وإنما الجيد فى ذلك قول بعضهم :

وما سَرَّنِى أَنِّى خَلِىٌّ من الهوى ... ولو أنَّ لى مِنْ بَيْنِ شرق إلى غَرْبِ

فانْ كان هذا الحُبُّ ذنبى اليكُمُ ... فلا غفر الرحمنُ ذلكَ من ذَنْبِ

(٢) يعنى بالمعنى المراد المعنى الثانوى لا المعنى الأصلى ، لأن مرجع البلاغة إلى المعنى الثانوى كما سبق .

وَالثَّانِى مِنْهُ مَا يُبَيَّنُ فِى عِلْمِ مَتْنِ اللُّغَةِ أَوِ التَّصْرِيفِ أَوِ النَّحْوِ أَوْ يُدْرَكُ بِالْحِسِّ ، وَهُوَ مَا عَدَا التَّعْقِيدَ الْمَعْنَوِىَّ ، وَمَا يُحْتَرَزُ بِهِ عَنِ الْأَوَّلِ عِلْمُ الْمَعَانِى ، وَمَا يُحْتَرَزُ بِهِ عَنِ التَّعْقِيدِ الْمَعْنَوِىِّ عِلْمُ الْبَيَانِ ،

[والثانى] أى تمييز الفصيح من غيره [منه] أي بعضه [مايبين] أى يوضح [فى علم متن اللغة] كالغرابة ، وإنما قال فى علم متن اللغة أى معرفة أوضاع المفردات لأن اللغة أعم من ذلك ، يعني به يعرف تمييز السالم من الغرابة عن غيره ، بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعانى المفردات المأنوسة علم أن ما عداها مما يفتقر الى تنقير أو تخريج فهو غير سالم من الغرابة ، وبهذا تبين فساد ما قيل : إنه ليس فى علم متن اللغة أن بعض الألفاظ مما يحتاج فى معرفته الى أن يبحث عنه فى الكتب المبسوطة فى اللغة [أو] في علم [التصريف] كمخالفة القياس ، إذ به يعرف أن الأجلل مخالف للقياس دون الأجل [أو] فى علم [النحو] كضعف التأليف والتعقيد اللفظي [أو يدرك بالحس] كالتنافر ، إذ به يعرف أن مستشزرا متنافر دون مرتفع ، وكذا تنافر الكلمات [وهو] أى ما يبين فى العلوم المذكورة أو يدرك بالحس ، فالضمير عائد الى - ما - ومن زعم أنه عائد الى ما يدرك بالحس فقد سها سهوا ظاهرا [ماعدا التعقيد المعنوى] إذ لايعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوى من غيره ، فعلم أن مرجع البلاغة بعضه مبين فى العلوم المذكورة ، وبعضه مدرك بالحس، وبقى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد ، والاحتراز عن التعقيد المعنوي ، فمست الحاجة الى وضع علمين مفيدين لذلك ، فوضعوا علم المعانى للأول ، وعلم البيان للثاني ، واليه أشار بقوله [وما يحترز به عن الأول] أى الخطأ فى تأدية المعنى المراد [علم المعانى ، وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان] وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بالبلاغة ، وإن كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم .

وَمَا يُعْرَفُ بِهِ وُجُوهُ التَّحْسِينِ عِلْمُ البَدِيعِ ، وَكَثِيرٌ يُسَمِّى الجَمِيعَ عِلْمَ البَيَانِ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّى الأَوَّلَ عِلْمَ المَعَانِى ، وَالأَخِيرَيْنِ عِلْمَ البَيَانِ ، وَالثَّلَاثَةَ عِلْمَ البَدِيعِ .

الفَنُّ الأَوَّلُ عِلْمُ المَعَانِى

وَهُوَ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظِ العَرَبِيِّ الَّتِى بِهَا يُطَابِقُ مُقْتَضَى الحَالِ ،

ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر ، فوضعوا لذلك علم البديع ، واليه أشار بقوله [وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع] ولما كان هذا المختصر فى علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده فى ثلاثة فنون [و كثير] من الناس [يسمى الجميع علم البيان ، وبعضهم يسمي الاول علم المعانى و] يسمى [الاخيرين] يعني البيان والبديع [علم البيان والثلاثة علم البديع] ولا يخفى وجوه المناسبة والله أعلم .

الفن الأول علم المعانى

قدّمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب ، لأن رعاية المطابقة لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعانى معتبرة فى علم البيان مع زيادة شىء آخر ، وهو إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة [وهو علم] أى ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية ، ويجوز أن يريد به نفس الاصول والقواعد المعلومة ، ولاستعمالهم المعرفة فى الجزئيات قال [تعرف به أحوال اللفظ العربى] أى هو علم يستنبط منه إدراكات جزئية ، وهى معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة ، بمعنى أن أىّ فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم ، وقوله [التى بها يطابق] اللفظ [مقتضى الحال] احترازٌ عن الاحوال التى ليست بهذه الصفة ، مثل الاعلال والادغام والرفع والنصب

وما أشبه ذلك ، مما لابد منه فى تأدية أصل المعنى (١) وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة ، والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال ، لظهور أنْ ليس علم المعانى عبارة عن تصور معانى التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ، وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية (٢) والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة له من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ، ومقتضى الحال فى التحقيق هو الكلام الكلى المتكيّف

---

(١) بخلاف الأحوال التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، فانه يؤدى بها معان ثانوية لا أصلية ، ومن ذلك قوله تعالى (يا أيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ) فالتأكيد فيه للرد على المنكرين وهو معنى ثانوى لاأصلى ، ومنه أيضا قول الشاعر :

ثلاثةٌ تُشرِقُ الدُّنيـــا ببهجتها شمسُ الضُّحى وأبو إسحاق والقمرُ

فتقديم المسند وهو ثلاثة للتشويق إلى المسند إليه وهو شمس الضحى وما عطف عليه ، وهو معنى ثانوى أيضا ، ومما خولف به مقتضى المقام فى المدح قول مروان بن أبى حفصة فى المأمون :

أضحى إمَامُ الهُدَى المامونُ مشتغلاً بالدِّينِ والناسُ بالدُّنْيَا مشَاغيلُ

فقال له عمارة بن عقيل : ما زدته على أن وصفته بصفة عجوز فى يدها مسباحها ، فهلا قلت كما قال جدي فى عمر بن عبد العزيز :

فلا هو فى الدنيا مُضيعٌ نصيبَهُ ولا عَرَضُ الدُّنيا عن الدِّين شاغلُهْ

(٢) وقيل إن أحوال اللفظ فيه من التشبيه والمجاز وغيرهما قد يبحث فيها من هذه الحيثية ، فتكون من علم المعانى لا من علم البيان ، ومن ذلك فى الكناية قول كثير لعبد العزيز بن مروان :

وَيَنْحَصِرُ فِى ثَمَانِيَةِ أَبْوَابٍ : أَحْوَالُ الإِسْنَادِ الخَبَرِىِّ . أَحْوَالُ المُسْنَدِ إِلَيْهِ . أَحْوَالُ المُسْنَدِ. أَحْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ الفِعْلِ . القَصْرِ . الانشاء . الفَصْلِ وَالوَصْلِ . الإِيجَازِ وَالإِطْنَابِ وَالمُسَاوَاةِ . لِأَنَّ الكَلَامَ إِمَّا خَبَرٌ أَوْ إِنْشَاءٌ ، لِأَنَّهُ

بكيفية مخصوصة ، على ما أشير اليه فى المفتاح وصرح به فى شرحه ، لا نفس الكيفيات من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير على ماهو ظاهر عبارة المفتاح وغيره ، وإلا لما صح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، لأنها عين مقتضى الحال وقد حققنا ذلك فى الشرح ، وأحوال الاسناد أيضا من أحوال اللفظ ، باعتبار أن التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة إلى نفس الجملة ، وتخصيص اللفظ بالعرف مجرد اصطلاح ، لأن الصناعة إنما وضعت لذلك .

[وينحصر] المقصود من علم المعانى [فى ثمانية أبواب] انحصار الكل فى الأجزاء لا الكلى فى الجزئيات ، وإلا لصدق علم المعانى على كل باب من الأبواب المذكورة وليس كذلك [أحوال الاسناد الخبرى] و [أحوال المسند اليه] و [أحوال المسند] و [أحوال متعلقات الفعل] و [القصر] و [الانشاء] و [الفصل والوصل] و [الايجاز والاطناب والمساواة] وإنما انحصر فيها [لأن الكلام إما خبر أو إنشاء لأنه]

وما زالت رُقَاكَ تسلُّ ضِغْنِى وتُخرِجُ من مكامنها ضِبَابِى

ويرقينى لك الرَّاقُون حتَّى أجابتْ حيَّةٌ تحت التُّرابِ

جعل ذلك كناية عن تودده اليه ، وهذا لا يليق بمقام مدحه له ، وإنما يخاطب الممدوح بمثل قول النابغة للنعمان بن المنذر :

ولستَ بمُستَبْقٍ أخًا لا تَلُمُّهُ على شَعَثٍ أىُّ الرِّجال المُهذَّبُ

فانْ أكُ مظلومًا فعبدٌ ظلمتَهُ وإنْ تكُ ذا عُتْبَى فمثلُكَ يعتِبُ

إِنْ كَانَ لِنِسْبَتِهِ خارِجٌ تُطابِقُهُ أَوْ لاَ تُطابِقُهُ فَخَبَرٌ ، وَإِلاَّ فَانْشَاءٌ ، وَالخَبَرُ لاَبُدَّ لَهُ مِنْ مُسْنَدٍ إِلَيْهِ وَمُسْنَدٍ وَإِسْنَادٍ ، وَالمُسْنَدُ قَدْ يَكُونُ لَهُ مُتَعَلِّقَاتٌ إِذَا كَانَ فِعْلاً أَوْ فِي مَعْنَاهُ ،

لا محالة يشتمل على نسبة تامّة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم ، وهي تَعَلُّقُ أحد الشيئين بالآخر بحيث يصح السكوت عليــه ، سواء كان إيجابا أو سلبا أو غيرهما ، كما فى الانشائيات ، وتفسيرها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خطأ فى هـذا المقام ، لأنه لا يشمل النسبة فى الكلام الانشائى فلايصح التقسيم ، فالكلام [إن كان لنسبته خارج] فى أحد الأزمنة الثلاثة ، أى يكون بين الطرفين فى الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية [تطابقه] أي تُطَابِقُ تلك النسبة ذلك الخارجَ ، بأن يكونا ثبوتيين أو سلبيين [أو لا تطابقه] بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية ، والتى بينهما فى الخارج والواقع سلبية ، أو بالعكس [فخبر] أي فالكلام خبر [وإلا] أى وإن لم يكن لنسبته خارج كذلك [فانشاء] وتَحْقِيقُ ذلك أن الكلام إمّا أنْ تكونَ نسبته بحيث تحصلُ من اللفظ ويكون اللفظ مُوجِدًا لها من غير قصد الى كونه دالًّا على نسبة حاصلة فى الواقع بين الشيئين وهو الانشاء ، أو تكونَ نسبته بحيث يُقْصَدُ أنَّ لها نسبةً خارجيةً تطابقه أوْ لاَ تطابقه وهو الخبر ، لأن النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة فى الذهن لابُدَّ أن تكون بين الشيئين ، ومع قطع النظر عن الذهن لابُدَّ أن يكون بين هذين الشيئين فى الواقع نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذاك ، أو سلبية بأن لا يكون هذا ذاك ، ألا ترى أنك اذا قلت ـ زيد قائم ـ فان القيام حاصل لزيد قطعا ، سواء قلنا إن النسبة من الأمور الخارجية أو ليست منها ، وهـذا معني وجود النسبة الخارجية [والخبر لابد له من مسند اليه ومسند وإسناد ، والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو فى معناه] كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما أشبه ذلك ، ولا وجه

وَكُلٌّ مِنَ الاسْنادِ وَالتَّعَلُّقِ إِمَّا بِقَصْرٍ أَوْ بِغَيْرِ قَصْرٍ ، وَكُلُّ جُمْلَةٍ قُرِنَتْ بِأُخْرَى إِمَّا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا أَوْ غَيْرُ مَعْطُوفَةٍ ، وَالْكَلَامُ الْبَلِيغُ إِمَّا زَائِدٌ عَلَى أَصْلِ الْمُرَادِ لِفَائِدَةٍ أَوْ غَيْرُ زَائِدٍ .

(تَنْبِيهٌ) : صِدْقُ الْخَبَرِ مُطَابَقَتُهُ لِلْوَاقِعِ وَكَذِبُهُ عَدَمُهَا ،

لتخصيص هذا الكلام بالخبر [وكل من الاسناد والتعلق إما بقصر أو بغير قصر، وكل جملة قرنت بأخرى إما معطوفة عليها أو غير معطوفة ، والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة] احترز به عن التطويل ، على أنه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ [أو غير زائد] هذا كُلُّه ظاهرٌ لكن لاطائل تحته ، لأن جميع ماذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز ومُقَابِلَيْهِ (١) إنما هو من أحوال الجملة أو المسند اليه أو المسند ، مثل التأكيد والتقديم والتأخير وغير ذلك ، فالواجب فى هذا المقام بيان سبب إفرادها وجعلها أبوابا برأسها ، وقد لخصنا ذلك فى الشرح .

﴿ صدق الخبر وكذبه ﴾

(تنبيه) : على تفسير الصدق والكذب الذى قد سبق إشارةٌ ما اليه فى قوله ـ تطابقه أو لا تطابقه ـ

اختلف القائلون بانحصار الخبر فى الصدق والكذب فى تفسيرهما ، فقيل [صدق الخبر مطابقته] أى مطابقة حكمه [للواقع] وهو الخارج الذى يكون لنسبة الكلام الخبرى [وكذبه] أى كذب الخبر [عدمها] أى عدم مطابقته للواقع ، يعنى أن الشيئين اللذين أُوقِعَ بينهما نسبة فى الخبر لابد أن يكون بينهما نسبة فى الواقع ، أى مع قطع النظر عما فى الذهن وعما يدل عليه الكلام ، فَمُطَابَقَةُ تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التى فى الخارج بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدقٌ ، وعَدَمُهَا بأن تكون

(١) هما الاطناب والمساواة .

وَقِيلَ مُطَابَقَتُهُ لِاعْتِقَادِ الْمُخْبِرِ وَلَوْ خَطَأً وَعَدَمُهَا ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ) وَرُدَّ بِأَنَّ الْمَعْنَى لَكَاذِبُونَ فِي الشَّهَادَةِ ، أَوْ فِي تَسْمِيَتِهَا ، أَوْ

إحداها ثبوتية والأخرى سلبية كذبٌ .

[وقيل] صدقُ الخبر [مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان] ذلك الاعتقاد [خطأً] غير مطابق للواقع [و] كَذِبُ الخبر [عدمها] أى عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ (١) فقول القائل ـ السماء تحتنا ـ معتقدا ذلك صدق ، وقوله ـ السماء فوقنا ـ غير معتقد كذب ، والمراد بالاعتقاد الحكم الذهنى الجازم أو الراجح ، فيعم العلم والظن ، وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم الواسطة ولا يتحقق الانحصار ، اللهم إلا أن يقال إنه كاذب ، لأنه اذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقته الاعتقاد ، والكلام فى أن المشكوك خبر أو ليس بخبر مذكور فى الشرح ، فليطالع ثَمَّةَ [بدليل] قوله تعالى (إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ [إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ)] فانه تعالى جعلهم كاذبين فى قولهم إنك لرسول الله لعدم مطابقته لاعتقادهم ، وإن كان مطابقا للواقع [ورد] هذا الاستدلال [بأن المعنى لكاذبون فى الشهادة] وفى ادعائهم المواطأة ، فالتكذيب راجع الى الشهادة باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع ، وهو أن هذه الشهادة من صميم القلب وخلوص الاعتقاد ، بشهادة إنَّ واللام والجملة الاسمية (٢) [أو] المعنى أنهم لكاذبون [فى تسميتها] أى فى تسمية هذا الاخبار شهادة ، لأن الشهادة مايكون على وفق الاعتقاد ، فقوله تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثانى والأول محذوف [أو]

---

(١) وهذا قول النظام من المعتزلة (٢) فى قوله ـ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ ـ وهذا يفيد من التأكيد ما يفيد .

فى الْمَشْهُودِ بِهِ فِى زَعْمِهِمْ ـ الْجَاحِظُ مُطَابَقَتُهُ مَعَ الاعْتِقَادِ وَعَدَمُهَا مَعَهُ ، وَغَيْرُهُمَا لَيْسَ بِصِدْقٍ وَلَا كَذِبٍ ، بِدَلِيلِ (أَفْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِباً أَمْ بِهِ جِنَّةٌ)

المعنى إنهم لكاذبون [فى المشهود به] أعنى قولهم ـ إنك لرسول الله ـ لكن لا فى الواقع بل [فى زعمهم] الفاسد واعتقادهم الباطل ، لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع ، فيكون كاذبا باعتقادهم وإن كان صادقا فى نفس الأمر ، فكأنه قيل ـ إنهم يزعمون أنهم كاذبون فى هذا الخبر الصادق ـ وحينئذ لا يكون الكذب إلا بمعنى عدم المطابقة للواقع ، فليتأمل لئلا يتوهم أن هذا (١) اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين إلى الاعتقاد .

[والجاحظ] أنكر انحصار الخبر فى الصدق والكذب ، وأثبت الواسطة ، وزعم أن صدق الخبر [مطابقته] للواقع [مع الاعتقاد] بأنه مطابق [و] كذب الخبر [عدمها] أى عدم مطابقته للواقع [معه] أى مع اعتقاد أنه غير مطابق [وغيرهما] أى غير هذين القسمين وهو أربعة : أعنى المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة ، أو بدون الاعتقاد أصلا ، وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة ، أو بدون الاعتقاد أصلا [ليس بصدق ولا كذب] فكل من الصدق والكذب بتفسيره أخص منه بالتفسيرين السابقين ، لأنه اعتبر فى الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا ، وفى الكذب عدم مطابقتهما جميعا ، بناء على أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ ، وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد، وقد اقتصر فى التفسيرين السابقين على أحدهما (٢) [بدليل أفترى على الله كذبا أم به جنة] لأن الكفار حصروا إخبار النبي عليه السلام بالحشر والنشر على

---

(١) أى قول الخطيب ـ فى زعمهم (٢) وهو الواقع فى قول الجمهور ، والاعتقاد فى قول النظام .

لأَنَّ المُرَادَ بالثَّانى غَيْرُ الْكَذِبِ لِأَنَّهُ قَسِيمُهُ ، وَغَيْرُ الصِّدْقِ لأَنَّهُمْ لَمْ يَعْتَقِدُوهُ ، وَرُدَّ بِأَنَّ المَعْنَى أَمْ لَمْ يَفْتَرِ ، فَعَبَّرَ عَنْهُ بِالجِنَّةِ لأَنَّ المَجْنُونَ لاَ افْتِرَاءَ لَهُ .

ما يدل عليه قوله تعالى (إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) فى الافتراء والاخبار حال الجِنَّة على سبيل منع الخلو (١) ولا شك [أن المراد بالثانى] أى الاخبار حال الجنة لاقوله (أَمْ بِهِ جِنَّةٌ) على ماسبق إلى بعض الاوهام [غير الكذب لأنه قسيمه] أى لأن الثانى قسيم الكذب ، إذ المعنى أَكَذَبَ أم أخبر حال الجنة ، وقسيم الشيء يجب أن يكون غيره [وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه] أى لأن الكفار لم يعتقدوا صدقه ، فلا يريدون فى هذا المقام الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ، ولو قال لأنهم اعتقدوا عدم صدقه لكان أظهر ، فرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب ، وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة ، فيجب أن يكون من الخبر ماليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم ، وعلى هذا لا يتوجه ماقيل إنه لا يلزم من عدم إعتقادهم الصدق عدم الصدق ، لأنه لم يجعله دليلا على عدم الصدق بل على عدم إرادة الصدق ، فليتأمل [ورد] هذا الاستدلال [بأن المعنى] أى معنى — أَمْ بِهِ جِنَّةٌ [أم لم يفتر فعبر عنه] أي عدم الافتراء [بالجنة لأن المجنون لاافتراء له] لأنه الكذب عن عمد ، ولا عمد للمجنون ، فالثانى ليس قسيما للكذب ، بل لما هو أخص منه ، أعنى الافتراء ، فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب بزعمهم فى نوعيه : أعنى الكذب عَنْ عَمْدٍ ، والكذب لاَ عَنْ عَمْدٍ .

---

(١) هى مانعة جمع أيضاً ، لأن الكذب لايكون فى حال الجنة ، إذ لا كذب مع عدم القصد .

أَحْوَالُ الاسْنَادِ الخَبَرِىّ

لَا شَكَّ أَنّ قَصْدَ المُخْبِرِ

أحوال الاسناد الخبرى

وهو ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم (١) الأخرى أو منفى عنه ، وإنما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه ، ثم قدم أحوال الاسناد على أحوال المسند اليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لأن البحث فى علم المعانى إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه أو مسندا ، وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الاسناد ، والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها .

[لا شك أن قصد المخبر] أى من يكون بصَدَد الاخبار والاعلام ، وإلا فالجملة الخبرية كثيرا ماتورد لأغراض أخر غير إفادة الحكم أو لازمه ، مثل التحسر والتحزن فى قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران (رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَا أُنْثَى) وما أشبه ذلك (٢)

(١) المراد به مايفهم من اللفظ وهو الذات ، لأن الحكم على الذات لاعلى المفهوم

(٢) ومنه إظهار الضعف والخشوع كقوله :

إلهى عَبْدُكَ العاصى أتاكا مُقِرًّا بالذنوب وقد دَعَاكا

ومنه توبيخ السامع كقوله :

أنْتِ التى كَلَّفْتِنى دُلَجَ السُّرَى وأَشْمَتِّ بى من كان فيكِ يلومُ

ومنه إظهار الفرح والسرور كقوله :

هَنَاهُ محاذاك العزاءَ المُقَدَّمَا فما عَبَسَ المحزونُ حتى تَبَسَّمَا

بِخَبَرِهِ إفادَةُ المُخاطَبِ إمّا الحُكْمَ أَوْ كَوْنَهُ عالماً بِهِ ، وَيُسَمَّى الأَوَّلُ فائدةَ الخَبَرِ ، وَالثّانِي لازِمَها ، وَقَدْ يُنَزَّلُ العالِمُ بِهِما مَنْزِلَةَ الجاهِلِ لِعَدَمِ جَرْيِهِ عَلَى مُوجَبِ العِلْمِ ،

[بخبره] مُتَعَلِّقٌ بقصد [إفادة المخاطب] خبر إن [إما الحكم] مفعول الافادة [أو كونه] أى كون المخبر [عالما به] أي بالحكم ، والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة أو لا وقوعها ، وكونه مقصودا للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه فى الواقع (١) وهذا مراد من قال : إن الخبر لايدل على ثبوت المعنىأو انتفائه على سبيل القطع ، وإلا فلايخفى(٢) أن مدلول قولنا ـ زيد قائم ـ ومفهومه أن القيام ثابت لزيد ، وعدم ثبوته له احتمالٌ عقلىٌ لامدلولٌ ولا مفهومٌ للفظ ، فليفهم [ويسمى الأول] أى الحكم الذى يقصد بالخبر إفادته [فائدة الخبر والثانى] أى كون المخبر عالما به [لازمها] أى لازم فائدة الخبر ، لأنه كلما أفاد الحُكْمَ أفاد أنه عالم به ، وليس كلما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم ، لجواز أن يكون الحكم معلوما قبل الاخبار ، كما فى قولنا لمن حفظ التوراة ـ قد حَفِظْتَ التوراة ـ وتسميةُ مثلِ هذا الحكم فائدةَ الخبر بناءٌ على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه ، والمراد بكونه عالما بالحكم حصول صورة الحكم فى ذهنه ، وههنا أبحاث شريفة سمحنا بها فى الشرح .

[وقد ينزل] المخاطب [العالم بهما] أى بفائدة الخبر ولازمها [منزلة الجاهل] فَيُلْقَى اليه الخبر وإن كان عالما بالفائدتين [لعدم جريه على موجب العلم] فان من لايجرى على مقتضى علمه هو والجاهل سواء ، كما يقال للعالم التارك للصلاة ـ الصلاة واجبة ـ (٣)

---

(١) لجواز أن يكون الخبر كاذبا (٢) أي وإلا نقل هذا مراده ، بأن يكون مراده نفي دلالة الخبر على ثبوت الحكم أو انتفائه ، فلا يصح كلامه ، لأنه لا يخفى . . . .

(٣) ومن ذلك قول الفرزدق لهشام بن عبد الملك حين قال لسائله عن على زين العابدين إنه لا يعرفه وهو يعرفه .

فينبغي أنْ يقتصرَ من التركيبِ على قدرِ الحاجةِ ، فانْ كانَ خالي الذهنِ من الحكمِ والترددِ فيه استُغنِيَ عن مؤكداتِ الحكمِ ، وإنْ كانَ متردداً فيه طالباً له حَسُنَ تقويتُه بمؤكدٍ ،

وتنزيل العـالم بالشيء منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابيـة كثير في الكلام (١) منـه قوله تعالى (ولَقَـدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ في الآخرةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ) بل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه كثير ، منـه قوله تعـالى (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللهَ رَمَى) [فينبغي] أي اذا كان قصـد المخبر بخبره إفادة المخاطب ينبغي [أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة] حذرا عن اللغو [فان كان] المخاطب [خالي الذهن من الحكم والتردد فيه] أي لا يكون عالمـا بوقوع النسبة أوْ لاَ وُقُوعِهَا ولا متردداً في أن النسبة هل هي واقعة أم لا ، وبهذا تبين فساد ماقيـل ـ إنّ الخلو عن الحـكم يستلزم الخلو عن التردد فيـه ، فلا حاجة الى ذكره ، بل التحقيق إنّ الحكم والتردد فيه متنافيان [استغنى] على لفظ المبني للمفعول [عن مؤكدات الحكم] لتمكن الحكم في الذهن حيث وجده خاليا [وإن كان] المخاطب [مترددا فيه] أي في الحكم [طالبا له] بأن حضر في ذهنه طرفا الحكم ، وتحير في أن الحكم بينهما وقوع النسبة اوْ لاَ وُقُوعُهَا [حسن تقويته] أي تقوية الحكم [بمؤكد] ليزيل ذلك المؤكد تردده ، ويتمكن

هذا ابْنُ خير عباد الله كُلِّهِمُ ... هذا التَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِر الْعَلَمُ

هذا ابن فاطمة إن كنتَ جاهلَهُ ... بِجَدِّهِ أنبياءُ الله قـد خُتِمُوا

(١) أي وإن لم يكن مما معنا من تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بهما ، كما في هذه الآية ، لأنها ليست منه ، وإنما هي من تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به مطلقا .

وَإنْ كَانَ مُنْكَرًا وَجَبَ تَوْكِيدُهُ بِحَسَبِ الإنْكَارِ ، كما قالَ تعَالى حكَايَةً عَنْ رُسُلِ عيسى عَلَيْهِ السّلَامُ إذْ كُذِّبُوا فِى المَرَّةِ الأُولَى (إنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ) وفِى الثَّانِيَة (إنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ) وَيُسَمَّى الضَّرْبُ الأَوَّلُ ابْتِدَائِيًّا ، وَالثَّانِى طَلَبِيًّا ، وَالثَّالِثُ إِنْكَارِيًّا ، وَإخْرَاجُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا إخْرَاجًا عَلَى مُقْتَضَى الظَّاهِرِ ،

فيه الحكم ، لكن المذكور فى دلائل الاعجاز أنه انما يحسن التأكيد اذا كان للمخاطب ظنٌّ فى خلاف حكمك [وإن كان] أى المخاطب [منكرا] للحكم [وجب توكيده] أى توكيد الحكم [بحسب الانكار] أي بقدره قوة وضعفا ، يعنى يجب زيادة التأكيد بحسب ازدياد الانكار إزالةً له [كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام إذ كذبوا فى المرة الاولى - إنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ] مؤكدا بأنَّ واسمية الجملة [وفى] المرة [الثانية] رَبُّنَا يَعْلَمُ [إنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ] مؤكدا بالقسم وإنَّ واللام واسمية الجملة ، لمبالغة المخاطبين فى الانكار ، حيث قالوا (مَا أَنْتُمْ إلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمٰنُ مِنْ شَيْءٍ إنْ أَنْتُمْ إلَّا تَكْذِبُونَ) وقوله إذ كذبوا مبنى على أن تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة والا فالمُكَذَّبُ أوَّلًا اثنان (١) [ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثانى طلبيا والثالث إنكاريا و] يسمى [إخراج الكلام عليها] أى على الوجوه المذكورة ، وهى الخلو عن التأكيد فى الاول ، والتقوية بمؤكد استحسانا فى الثانى ، ووجوب التأكيد بحسب الانكار فى الثالث [إخراجا على مقتضى الظاهر] وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال ، لأن معناه مقتضى ظاهر الحال ، فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير

---

(١) لقوله تعالى (إذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ) الآية .

وَكَثِيرًا مَا يُخَرَّجُ الْكَلَامُ عَلَى خِلَافِهِ ، فَيُجْعَلُ غَيْرُ السَّائِلِ كَالسَّائِلِ إِذَا قُدِّمَ إِلَيْهِ مَا يُلَوِّحُ لَهُ بِالْخَبَرِ ، فَيَسْتَشْرِفُ لَهُ اسْتِشْرَافَ الْمُتَرَدِّدِ الطَّالِبِ ، نَحْوُ (وَلَا تُخَاطِبْنِي

عكس (١) كما فى صورة إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، فانه يكون على مقتضى الحال ، ولا يكون على مقتضى الظاهر .

[و كثيراً مايخرج] الكلام [على خلافه] أى على خلاف مقتضى الظاهر [فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدم اليه] أي إلى غير السائل [مايلوح] أى يشير [له] أي لغير السائل [بالخبر فيستشرف] غَيْرُ السائل [له] أى للخبر يعنى ينظر اليه ، يقال ـ

(١) لأن ظاهر الحال هو مايكون له ثبوت فى الواقع كانكار المنكر ونحوه ، أما الحال فقد يكون ثابتاً فى الواقع وقد يكون غير ثابت فيه ، كتنزيل غير السائل منزلة السائل ، فهو أمر يعتبره المتكلم وليس له ثبوت فى الواقع .

تطبيقات على أغراض الخبر وأضربه :

(١) ذهب الذين يُعَاشُ فى أكنافهم وبقِيتُ فى خَلَفٍ كجلد الأجرب

(٢) لئن كنتُ محتاجًا الى الحلم إنَّنِي إلى الجهل فى بعض الأحايين أحْوَجُ

فالأول يقصد منه إظهار الضعف ، والثانى من الضرب الانكارى ، والتأكيد فيه بلام القسم وإنَّ .

أمثلة أخرى :

(١) (إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) :

(٢) ظَمِئْتُ وفى فَمِى الأدبُ المُصَفَّى وَضِعْتُ وفى يَدَى الكَنْزُ الثَّمِينُ

(٣) أَمَا دونَ مصر للغنى مُتَطَلَّبٌ بَلَى إنَّ أَسْبَابَ الغِنَى لَكَثِيرُ

فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ) وَغَيْرُ الْمُنْكِرِ كَالْمُنْكِرِ إِذَا لَاحَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَمَارَاتِ الْإِنْكَارِ ، نَحْوُ :

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضًا رُمْحَهُ   إِنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحْ

استشرف فلان الشيء - إذا رفع رأسه لينظر اليه ، وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس [استشراف الطالب المتردد نحو ، ولا تخاطبني في الذين ظلموا] أي ولا تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك ، فهذا كلام يُلَوِّحُ بالخبر تلويحًا ما ، ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب ، فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب في أنهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق أم لا ، فقيل [إنهم مغرقون] مُؤَكَّدًا ، أي محكوم عليهم بالاغراق .

[و] يجعل [غير المنكر كالمنكر إذا لاح] أي ظهر [عليه] أي على غير المنكر [شيء من أمارات الانكار ، نحو(١) جاء شقيق] اسم رجل [عارضاً رمحه] اى واضعا له على الْعَرْضِ (٢) فهو لا ينكر أن في بني عمه رماحا ، لكنّ مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتَهَيُّؤٍ أَمَارَةٌ أنه يعتقد أنْ لا رُمْحَ فيهم ، بل كلهم عُزْلٌ لا سلاح معهم، فنزل منزلة المنكر ، وخوطب خطاب التفات بقوله [إن بني عمك فيهم رماح] مؤكدا بان ، وفي البيت على ما أشار اليه الامام المرزوقي تهكم واستهزاء ، كأنه يرميه بأن فيه من الضعف والجبن بحيث لو علم أن فيهم رماحا لما التفت لِفْتَ الكفاح ، ولم تقو يده على حمل الرماح ، على طريقة قوله :

فقلتُ لِمُحْرِزٍ لَمَّا التقينا   تَنَكَّبْ لا يُقَطِّرْكَ الزِّحَامُ (٣)

---

(١) البيت لحجل بن نضلة (٢) يريد عرض الرمح ، بأن جعله على فخذيه بحيث يكون عرض الرمح في جهتهم ، وهذا من أمارة عدم التصدي للحرب (٣) هو لأبي ثمامة البراء بن عازب

وَالْمُنْكِرُ كَغَيْرِ الْمُنْكِرِ إِذَا كَانَ مَعَهُ مَا إِنْ تَأَمَّلَهُ ارْتَدَعَ ، نَحْوُ (لَا رَيْبَ فِيهِ)

يرميه بأنه لم يباشر الشدائد ، ولم يدفع إلى مضائق المجامع ، كأنه يخاف عليه أن يُدَسّ بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء ، لقلة غَنَائه ، وضعف بنائه .

[و] يجعل [المنكر كغير المنكر إذا كان معه] أى مع المنكر [ما إن تأمله] أي شيء من الدلائل والشواهد إن تأمل المنكر ذلك الشيء [ارتدع] عن إنكاره ، ومعنى كونه معه أن يكون معلوما له ومشاهدا عنده ، كما تقول لمنكر الاسلام - الاسلام حق - من غير تأكيد ، لان مع ذلك المنكر دلائل دالة على حَقِّيَّة الاسلام ، وقيل معنى كونه معه أن يكون موجودا فى نفس الأمر ، وفيه نظر لأن مجرد وجوده لا يكفى فى الارتداع مالم يكن حاصلا عنده ، وقيل معنى ما إن تأمله شيء من العقل ، وفيه نظر لأن المناسب حينئذ أن يقال - ما إن تأمل به - لأنه لا يتأمَّلُ العقل بل يتأمل به [نحو لا ريب فيه] ظاهر هذا الكلام أنه مثال لجعل منكر الحكم كغيره ، وترك التأكيد لذلك ، وبيانه أن معنى لا ريب فيه ليس القرآن بمظنة للريب ، ولا ينبغى أن يرتاب فيه ، وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين ، لكن نزل إنكارهم منزلة عدمه ، لما معهم من الدلائل الدالة على أنه ليس مما ينبغى أن يرتاب فيه ، والأحسن أن يقال - إنه نظير لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله (١) فانه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على

الأنصاري ، ومحرز اسم رجل من بنى ضَبة ، وتنكب تجنب القتال ، ويقطرك يلقك على الأرض (١) إنما كان هذا أحسن لأن الظاهر أن المنفى نفس الريب لا كون القرآن محلا للريب كما فى الأول ، ولأنه لو كان هذا تمثيلا لا تنظيرا لتناقض مع قوله بعد - وهكذا اعتبارات النفى - لأن هذا المثال من هذه الاعتبارات على التقدير الأول .

تطبيقات على تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر :

(١) بَكِّرَا صَاحِبَيَّ قبل الهَجِير إنَّ ذَاكَ النجاحَ فى التبكير

وَهٰكَذَا اُعْتِبَارَاتُ النَّفْى .

ثُمَّ الاسْنَادُ مِنْهُ حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّةٌ ،

وجود مايزيله ، حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق ، كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك ، حتى صح ترك التأكيد [وهكذا] أى مثل اعتبارات الاثبات [اعتبارات النفى] من التجريد عن المؤكدات فى الابتدائى ، وتقويته بمؤكد استحسانا فى الطلبى ، ووجوب التأكيد بحسب الانكار فى الانكارى ، تقول لخالى الذهن ـ ما زيد قائما ـ أو ليس زيد قائما ـ وللطالب ـ مازيد بقائم ـ وللمنكر ـ والله مازيد بقائم ـ وعلى هذا القياس .

الاسناد الحقيقى والمجازى

[ثم الاسناد] مطلقا سواء كان إنشائيا أو إخباريا [منه حقيقة عقلية] لم يقل إما حقيقة وإما مجاز لأن بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز (١) كقولنا ـ الحيوان

---

(٢) (وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِى أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلٰهُنَا وَإِلٰهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) .

فالأول من تنزيل غير السائل منزلة السائل ، وقوله تعالى (وإلهنا وإلهكم واحد) من تنزيل المنكر منزلة غير المنكر .

أمثلة أخرى :

(١) عليكَ باليأسِ من النَّـاسِ   إنَّ غنَى نفسك فى اليَـاسِ

(٢) (يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ) .

(١) وهو إسناد غير الفعل أو معناه كما فى المثالين ، وقد حصر السكاكى الاسناد فى الحقيقة والمجاز ، ولهذا قال فى تعريفهما ـ إسناد الشىء الى ماهو له أو إلى غير ماهو له ، والشىء أعم من الفعل وغيره .

وَهِيَ : إِسْنَادُ الْفِعْلِ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَاهُوَ لَهُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ فِي الظَّاهِرِ ، كَقَوْلِ الْمُؤْمِنِ ـ أَنْبَتَ اللهُ الْبَقْلَ ـ وَقَوْلِ الْجَاهِلِ ـ أَنْبَتَ الرَّبِيعُ الْبَقْلَ ـ وَكَقَوْلِكَ ـ جَاءَ زَيْدٌ ـ وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَجِيءْ

جسم ، والانسان حيوان ـ وجعل الحقيقة والمجاز صفتى الاسناد دون الكلام لأن اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الاسناد ، وأوردهما فى علم المعاني لأنهما من أحوال اللفظ فيدخلان فى علم المعانى [وهى] أى الحقيقة العقلية [إسناد الفعل أو معناه] كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف [إلى ما] أى إلى شيء [هو] أى الفعل أو معناه [له] أى لذلك الشيء ، كالفاعل فيما بنى له نحو ـ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً ـ أوالمفعول فيما بني له نحو ـ ضُرِبَ عَمْرٌو ـ فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو [عند المتكلم] مُتَعَلِّقٌ بقوله ـ له ـ وبهذا دخل فيه مايطابق الاعتقاد دون الواقع [فى الظاهر] وهو أيضاً متعلق بقوله ـ له ـ وبهذا يدخل فيه مالا يطابق الاعتقاد ، والمعنى إسناد الفعل أو معناه إلى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله ، وذلك بأن لا ينصب قرينة دالة على أنه غير ماهو له فى اعتقاده ، ومعنى كونه له أن معناه قائم به ووصف له وحقه أن يسند اليه ، سواء كان مخلوقا لله تعالى أو لغيره ، وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب ، أو لا كمات ومرض ، وأقسام الحقيقة العقلية على مايشمله التعريف أربعة : الأول مايطابق الواقع والاعتقاد جميعا [كقول المؤمن أنبت الله البقل و] الثانى مايطابق الاعتقاد فقط نحو [قول الجاهل أنبت الربيع البقل] والثالث مايطابق الواقع فقط كقول المعتزلى لمن لايعرف حاله وهو يخفيها منه ـ خلق الله تعالى الأفعال كلها ـ وهذا المثال متروك فى المتن [و] الرابع مالا يطابق الواقع ولا الاعتقاد [نحو قولك جاء زيد وأنت] أى والحال أنك خاصة [تعلم أنه لم يجيء] دون المخاطب ، إذ لو علمه المخاطب أيضا لما تعين كونه حقيقة ، لجواز أن يكون المتكلم قد

وَمِنْـهُ مَجَازٌ عَقْلِيٌّ ، وَهُوَ : إِسْـنَادُهُ إِلَى مُلَابِسٍ لَهُ غَيْرِ مَاهُوَ لَهُ بِتَأَوُّلٍ ، وَلَهُ مُلَابِسَاتٌ شَتَّى ، يُلَابِسُ الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ وَالْمَصْدَرَ وَالزَّمَانَ وَالْمَكَانَ وَالسَّبَبَ ،

جعل علم السامع بأنه لم يجيء قرينة على انه لم يرد ظاهره (١) فلا يكون الاسناد إلى ماهو له عند المتكلم فى الظاهر .

[ومنه] أى ومن الاسناد [مجاز عقلى] ويسمى مجازا حُكْمِيًّا ومجازا فى الاثبات وإسنادا مجازيا [وهو إسناده] أى إسناد الفعل أو معناه [إلى ملابس له] أى للفعل أو معناه [غير ماهو له] أى غير الملابس الذى ذلك الفعل أو معناه مَبْنِيٌّ له ، يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل ، وغير المفعول به فى المبنى للمفعول به ، سواء كان ذلك الغير غيرا فى الواقع أو عنـد المتكلم فى الظاهر ، وبهذا سقط ما قيل ـ إنه إن أراد به غير ماهو له عند المتكلم فى الظاهر فلا حاجة إلى قوله ـ بتَأَوُّل ـ وهو ظاهر ، وإن أراد به غير ماهو له فى الواقع خرج عنـه مثل قول الجاهل ـ أنبت الله البقل ـ مجازا باعتبار الاسناد الى السبب [بتأول] مُتَعَلِّقٌ باسناده ، ومعنى التأول تَطَلُّبُ مايؤول اليه من الحقيقة ، أو المَوْضِعِ الذى يؤول اليه من العقل (٢) وحاصله أن ينصب قرينـة صارفة عن أن يكون الاسناد الى ماهو له .

[وله] أي للفعل وهذا إشارة إلى تفصيل وتحقيق للتعريفين [ملابسات شتى] أى مختلفـة ، جمع شَتِيت كمريض ومرضى [يلابس الفاعل والمفعول به والمصـدر والزمان والمكان والسبب] ولم يتعرض للمفعول معـه والحال ونحوهما لأن الفعل

---

(١) أي ويجوز ألا يكون قد جعل هذا قرينة على أنه لم يرد ظاهره ، فيكون حقيقة كاذبة (٢) وعلى هـذا لا يلزم أن يكون للمجاز حقيقة كما سيأتى فى نحو ـ أَقْدَمَنِي بَلَدَكَ حَقٌّ لِي عَلَى فُلَانٍ ، بخلاف المعنى الأول .

فاسْنادُهُ إِلَى الْفاعِلِ أَو الْمَفْعُولِ بِهِ إِذا كَانَ مَبْنِيًّا لَهُ حَقِيقَةٌ كَما مَرَّ ، وَإِلَى غَيْرِهِما لِلْمُلَابَسَةِ مَجَازٌ ، كَقَوْلِهِمْ ـ عِيشَةٌ رَاضِيَةٌ ـ ، سَيْلٌ مُفْعَمٌ ـ وَشِعْرٌ شاعِرٌ ـ وَنَهارُهُ صَائِمٌ ـ وَنَهْرٌ جَارٍ ـ وَبَنَى الأَمِيرُ الْمَدِينَةَ ـ

لايسند اليها [فاسناده إلى الفاعل أو المفعول به إذا كان مبنيا له] أى للفاعل أو المفعول به ، يعنى أن إسناده إلى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل ، أو الى المفعول به اذا كان مبنيا للمفعول به [حقيقة كما مر] من الأمثلة [.] إسناده [الى غيرهما] أى غير الفاعل أو المفعول به ، يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل ، وغير المفعول به فى المبنى للمفعول به [للملابسة] يعني لأجل أن ذلك الغير يشابه ماهو له فى ملابسة الفعل [مجاز كقولهم عيشة راضـــية] فيما بني للفاعل وأسند الى المفعول به ، إذ العيشة مَرْضِيَّة [وسيل مفعم] فى عكسه ، أعنى فيما بني للمفعول وأسند الى الفاعل ، لأن السيل هو الذي يُفْعِمُ أى يَمْلَأُ ، من أفْعَمْتُ الاناء أي ملأته [وشعر شاعر] فى المصدر (١) والأولى التمثيل بنحو ـ جَدَّ جِدُّهُ ـ لأن الشعر ههنا بمعنى المفعول (٢) [. نهاره صائم] فى الزمان [ونهر جار] فى المكان ، لأن الشخص صائم فى النهار ، الماء جار فى النهر [وبنى الأمير المدينة] فى السبب ، وينبغي أن يعلم أن المجاز العقلي يجرى فى النسبة الغير الاسنادية أيضا من الاضافية والايقاعية (٣) نحو ـ أَعْجَبَنِي إِنْبَاتُ الرَّبِيعِ الْبَقْلَ وَجَرْيُ الأَنْهَارِ ـ قال الله تعالى (فَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا) و (مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) ونحو ـ نَوَّمْتُ اللَّيْلَ ، وَأَجْرَيْتُ النَّهَرَ ، قال الله تعالى (وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ) . التعريف

---

(١) أي فيما بنى للفاعل وأسند الى المصدر ، وكذا يقال فيما يأتي .

(٢) وهو الكلام المنظوم ، فيكون هذا من باب ـ عِيشَةٌ رَاضِيَةٌ ـ .

(٣) النسبة الايقاعية هى نسبة الفعل الى المفعول به .

وَقَولُنا بتأَوُّل يُخرِجُ نحوَما مرَّ من قولِ الجاهلِ ، ولهذا لم يُحمَلْ نحوُ قولِه :

أَشابَ الصَّغيرَ وأَفنى الكَبيـ ـرَ كَرُّ الغَداةِ ومَرُّ العَشيّ

عَلَى المجازِ مالمْ يعلَمْ أو يظُنّ أنّ قائلَه لم يعتقدْ ظاهرَه ،

المذكور إنما هو للاسنادي ، اللهم إلا أن يراد بالاسناد مطلق النسبة ، وههنا مباحث نفيسة وشحنا بها الشرح [وقولنا] في التعريف [بتأول يخرج نحو مامر من قول الجاهل] ـ أنبت الربيع البقل ـ رائيا الانبات من الربيع ، فان هذا الاسناد وإن كان الى غير ماهو له في الواقع ، لكنْ لاَ تأوُّلَ فيه ، لأنه مراده ومعتقده ، وكذا ـ شفى الطبيب المريض ونحو ذلك ـ فقوله ـ بتأول ـ يخرج ذلك كما يخرج الأقوال الكاذبة ، وهذا تعريض بالسكاكي حيث جعل التأول لاخراج الأقوال الكاذبة فقط ، وللتنبيه على هذا تعرَّضَ المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القيد ، مع أنه ليس ذلك من دأبه في هذا الكتاب ، وَاقْتَصرَ على بيان إخراجه لنحو قول الجاهل مع أنه يخرج الأقوال الكاذبة أيضا [ولهذا] أي ولأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه [لم يحمل نحو قوله :

أشابَ الصغير وأفنى الكبيـ ـر كَرُّ الغداة ومَرُّ العشيّ (١)]

[على المجاز] أى على أن إسناد أشاب وأفنى الى كَرّ الغداة ومَرّ العشى مجاز [ما] دام [لم يعلم أو] لم [يظن أن قائله] أى قائل هذا القول [لم يعتقد ظاهره] أى ظاهر

---

(١) هو للصلتان العبدى من شعراء الدولة الأموية ، واسمه قثم بن حبيبة بن عبد القيس وقيل لغيره ، وبعد هذا البيت :

إذا ليلةٌ أهرمتْ يومَها أتى بعد ذلك يومٌ فَتِي

نروح ونغدو لحاجاتنا وحاجةُ من عاش لاتنقضى

كما اسْتُدِلَّ عَلَى أَنَّ إِسْنَادَ - مَيَّزَ - في قَوْلِ أَبِي النَّجْمِ :

مَيَّزَ عَنْـــهُ قُنْزُعًا عَنْ قُنْزُعٍ جَذْبُ اللَّيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي

مَجَازٌ بِقَوْلِهِ عَقِيبَهُ :

* أَفْنَاهُ قِيلُ اللَّهِ لِلشَّمْسِ اطْلُعِي *

الاسناد ، لانتفاء التأول حينئذ ، لاحتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر ، فيكون من قبيل قول الجاهل - أنبت الربيع البقل [كما استدل] يعني مالم يعلم ولم يستدل بشيء على أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال [على أن إسناد ميز] الى جَذْبِ الليالى [في قول أبي النجم(١) ميز عنه] أى عن الرأس [قنزعا عن قنزع] هو الشعر المجتمع فى نواحى الرأس [جذب الليالى] أى مُضِيُّها واختلافها [ابطئ أو أسرعى] هو حال من الليالى على تقدير القول (٢) أى مَقُولاً فيها ، ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر [مجاز] خبر إن ، أى استدل على أن إسناد مَيَّزَ الى جذب الليالى مجاز [بقوله] مُتَعَلِّقٌ باستدل ، أى بقول أبي النجم [عقيبه] أى عقيب قوله - ميز عنه قنزعا عن قنزع [أفناه] أي أبا النجم أو شعر رأسه [قيل الله] أي أمر الله تعالى وإرادته [للشمس اطلعى] فانه يدل على أنه يعتقد أنه فعل

(١) اسمه الفضل بن قدامة من شعراء الدولة الأموية ، وهذا البيت من قوله :

قد أصبحتْ أمُّ الخيـــار تَدَّعي عَلَيَّ ذنباً كُلُّـــهُ لم أَصْنَعِ

من أنْ رأتْ رأسي كرأس الأصلع مَيَّزَ عنه قُنْزُعاً عن قُنْزُعِ

جَذْبُ الليالى ابطئي أو أسْرِعي أفناه قيلُ الله للشمس اطْلُعي

حتى إذا وَارَاكِ أُفْقٌ فارجعى

(٢) لأن الجملة الطلبية إذا وقعت حالاً وجب فيها تقدير القول على نحو ما قدر هنا ، لأنها وصف فى المعنى ، والوصف لايكون جملة طلبية

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ : لِأَنَّ طَرَفَيْهِ إِمَّا حَقِيقَتَانِ ، نَحْوُ ـ أَنْبَتَ الرَّبِيعُ الْبَقْلَ ـ أَوْ مَجَازَانِ ، نَحْوُ ـ أَحْيَا الْأَرْضَ شَبَابُ الزَّمَانِ ـ أَوْ مُخْتَلِفَانِ ، نَحْوُ ـ أَنْبَتَ الْبَقْلَ شَبَابُ الزَّمَانِ ، وَأَحْيَا الْأَرْضَ الرَّبِيعُ .

ـ وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ ـ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً ـ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ ـ

الله وأنه المبدىء والمعيد والمنشىء والمفنى ، فيكون الاسناد الى جذب الليالى بتأول بناء على أنه زمان أو سبب .

[وأقسامه] أى أقسام المجاز العقلى باعتبار حقيقية الطرفين ومجازيتهما [أربعة لأن طرفيه] وهما المسند اليه والمسند [إما حقيقتان] لغويتان [نحو أنبت الربيع البقل أو مجازان] لغويان [نحو أحيا الأرض شباب الزمان] فان المراد باحياء الأرض تهييج القوى النامية فيها ، وإحداث نضارتها بأنواع النبات ، والاحياء فى الحقيقة إعطاء الحياة ، وهى صفة تقتضى الحس والحركة الارادية ، وكذا المراد بشباب الزمان زمان ازدياد قُوَاهَا النامية ، وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة ، أى قوية مشتعلة [أو مختلفان] بأن يكون أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازا [نحو أنبت البقل شباب الزمان] فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز [وأحيا الأرض الربيع] فى عكسه ، ووجه الانحصار فى الأربعة على ماذهب اليه المصنف ظاهر ، لأنه اشترط فى المسند أن يكون فعلا أو فى معناه ، فيكون مفردا ، وكل مفرد مستعمل إما حقيقة أو مجاز .

[وهو] أى المجاز العقلى [فى القرآن كثير] أي كثير فى نفسه لا بالاضافة إلى مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة ، وتقديم فى القرآن على كثير لمجرد الاهتمام ، كقوله تعالى [وإذا تليت عليهم آياته] أى آيات الله [زادتهم إيمانا] أسند الزيادة وهى فعل الله تعالى إلى الآيات لكونها سببا [يذبح أبناءهم] نسب التذبيح الذى هو

يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِباسَهُما ـ يوماً يجعلُ الوِلْدَانَ شيباً ـ وأَخْرَجَتِ الأرضُ أثقالَهَا ـ وَغيرُ مُخْتَصٍّ بالخَبَرِ ، بَلْ يَجرى فى الانشاء نحْوُ ـ ياهامَانُ ابْنِ لِى صَرْحاً ـ

وَلَابُدَّ لَهُ مِنْ قَرِينَةٍ لَفظِيَّةٍ كما مرَّ ، أَوْ مَعنَوِيَّةٍ ، كَاسْتِحالَةِ قِيامِ المُسْنَدِ بالمَذكورِ

فعل الجيش إلى فرعون لأنه سبب آمر [ينزع عنهما لباسهما] نَسَبَ نَزْعَ اللباس عن آدم وحواء ـ وهو فعل الله تعالى حقيقة ـ إلى إبليس ، لأن سببه الأكل من الشجرة ، وسبب الأكل وسوسته ومقاسمته إياهما إنه لهما لمن الناصحين [يوما] نصب على أنه مفعول به ـ لتتقُونَ ـ أى كيف تتقون يوم القيامة إن بقيتم على الكفر يوما [يجعل الولدان شيبا] نسب الفعل إلى الزمان وهو لله تعالى حقيقة ، وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والأحزان فيه ، لأن الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن ، أو عن طوله وأن الأطفال يبلغون فيه أوان الشيخوخة [وأخرجت الأرض أثقالها] أي ما فيها من الدفائن والخزائن ، نسب الاخراج إلى مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة

[وغير مختص بالخبر] عَطْفٌ على قوله ـ كثير ـ أى وهو غير مختص بالخبر ، وإنما قال ذلك لأن تسميته بالمجاز فى الاثبات وإيراده فى أحوال الاسناد الخبرى يوهم اختصاصه بالخبر [بل يجرى فى الانشاء نحو يا هامان ابن لى صرحا] لأن البناء فعل العملة ، وهامان سبب آمر ، وكذا قولك ـ لِيُنْبِتِ الربيعُ ماشاءَ ـ وَلْيَصُمْ نَهارُكَ ـ وَلْيَجِدَّ جِدُّكَ ـ وماأشبه ذلك مما أسند فيه الأمرأوالنهى إلى ماليس المطلوب فيه صدور الفعل أو الترك عنه ، وكذا قولك ـ لَيْتَ النَّهرَ جارٍ ـ وقوله تعالى (أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ)

[ولابدله] أى للمجاز العقلى [من قرينة] صارفة عن إرادة ظاهره ، لأن المتبادر إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة [لفظية كما مر] فى قول أبى النجم من قوله ـ أفناهُ قيلُ اللهِ ـ [أو معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور] أى بالمسند اليه المذكور

عقلاً ، كقولك ـ محبتك جاءت بى إليك ـ أو عادة نحو ـ هزم الأمير الجند ـ وصدوره عن الموحد فى مثل ـ أشاب الصغير ـ

ومعرفة حقيقته إما ظاهرة ، كما فى قوله تعالى (فما ربحت تجارتهم) أى فما ربحوا فى تجارتهم ، وإما خفية ، كما فى قولك ـ سرتنى رؤيتك ـ أى سرنى الله عند رؤيتك ، وقوله :

مع المسند [عقلا] أى من جهة العقل ، يعنى أن يكون بحيث لايدعى أحد من المحققين والمبطلين أنه يجوز قيامه به ، لأن العقل إذا خلى ونفسه يعده محالا [كقولك محبتك جاءت بى اليك] لظهور استحالة قيام المجىء بالمحبة [أو عادة] أى من جهة العادة [و هزم الأمير الجند] لاستحالة قيام هزم الجند بالأمير وحده عادة ، وإن كان ممكنا عقلا ، وإنما قال ـ قيامه به ـ ليعم الصدور عنه مثل ـ ضرب وهزم ـ وغيره مثل ـ قرب وبعد ـ [وصدوره] عطف على ـ استحالة ـ أي وكصدور الكلام [عن الموحد فى مثل أشاب الصغير] وأفنى الكبير ـ البيت ـ فانه يكون قرينة معنوية على أن إسناد ـ أشاب وأفنى ـ إلى كر الغداة ومر العشى مجاز ، لايقال هذا داخل فى الاستحالة ، لأنا نقول لا نسلم ذلك ، كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوى العقول ، واحتجنا فى إبطاله إلى الدليل .

[ومعرفة حقيقته] يعنى أن الفعل فى المجاز العقلى يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به إذا أسند اليه يكون الاسناد حقيقة ، فمعرفة فاعله أو مفعوله الذى إذا أسند اليه يكون الاسناد حقيقة [إما ظاهرة كما فى قوله تعالى ـ فما ربحت تجارتهم ـ أى فما ربحوا فى تجارتهم ـ وإما خفية] لاتظهر إلا بعد نظر وتأمل [كما فى قولك ـ سرتنى رؤيتك ـ أى سرنى الله عند رؤيتك ـ وقوله] :

يَزِيدُكَ وَجهُهُ حُسْنًا إذَا مَا زِدْتَهُ نَظَرًا

أَىْ يَزِيدُكَ اللهُ حُسْنًا فى وَجْهِهِ .

يزيدك وجهه حسنا إذامازدته نظرا (١)

[أى يزيدك الله حسنا في وجهه] لما أُودِعَهُ من دقائق الحسن والجمال ، تظهر بعد التأمل والامعان ، وفى هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه ، حيث زعم أنه لا يجب فى المجاز العقلى أن يكون للفعل فاعل يكون الاسناد إليه حقيقة ، لأنه ليس - لسرتنى - فى - سرتنى رؤيتك - ولا - ليزيدك - فى - يزيدك وجهه حسنا - فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة ، وكذا - أقدمنى بلدك حق لى على فلان - بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقدوم (٢) واعترض عليه الامام فخر الدين الرازى بأن الفعل لابد أن يكون له فاعل حقيقة ، لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل ، فهو إن كان ما أسند اليه الفعل فلا مجاز ، وإلا فيمكن تقديره ، فزعم صاحب المفتاح أن اعتراض الامام حق ، وأن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى ، وأن الشيخ لم يعرف حقيقتها لخفائها ، فتبعه المصنف ، وفى ظني أن هذا تكلف ، والحق ما ذكره الشيخ (٣) :

---

(١) هو لأبى نواس من شعراء الدولة العباسية من قصيدة له يذم فيها العرب ، ويفضل تعشق الغلمان على النساء ، وأولها :

دَعِ الرَّسْمَ الذى دُثِرَا يُقَاسِى الرِّيحَ وَالْمَطَرَا

وكن رجلا أضاعَ العُمْرَ فى اللَّذَّاتِ والخَطَرَا

(٢) أى التي هى معانى الأفعال اللازمة ، أما معانى الأفعال المتعدية من الاسرار والاقدام والزيادة فلا وجود لها ، لأنها أمور اعتبارية ، فلا يكون لها فاعل حقيقى .

(٣) لأن هذه الأفعال لكونها أمورا اعتبارية ألغى عرفا استعمالها لما هى له ، فراد الشيخ أنها لم يستعمل لها فاعل فى العرف ، لا أنها لا موصوف لها فى نفس الأمر يكون إسنادها اليه حقيقة .

وَأَنكَرَهُ السَّكَّاكِيُّ ذَاهِباً إِلَى أَنَّ مَا مَرَّ وَنَحْوَهُ اسْتِعَارَةٌ بِالْكِنَايَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالرَّبِيعِ الْفَاعِلُ الْحَقِيقِيُّ بِقَرِينَةِ نِسْبَةِ الانْبَاتِ إِلَيْهِ ، وَعَلَى هٰذَا الْقِيَاسِ غَيْرُهُ ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِعِيشَةٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ) صَاحِبَهَا لِمَا سَيَأْتِي ،

[وأنكره] أى المجاز العقلى [السكاكى] وقال : الذي عندي نَظْمُهُ في سلك الاستعارة بالكناية ، بجَعْل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه ، وجَعْل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة ، وهذا معنى قوله [ذاهبا إلى أن ما مر] من الأمثلة [ونحوه استعارة بالكناية] وهى عند السكاكى أن تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة ، وهى أن تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به ، مثل أن تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع ، فتقول ـ مَخَالِبُ الْمَنِيَّةِ نَشِبَتْ بِفُلَانٍ ـ [بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقى] للانبات ، يعنى القادر المختار [بقرينة نسبة الانبات] الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقى [إليه] أى الى الربيع [وعلى هذا القياس غيره] أى غير هذا المثال ، وحاصله أن يُشَبَّهَ الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي فى تَعَلُّق وجود الفعل به ، ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر وينسب إليه شىء من لوازم الفاعل الحقيقى [وفيه] أى فيما ذهب اليه السكاكى [نظر لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة فى قوله تعالى فى عيشة راضية صاحبها لما سيأتى] فى الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه ، وهو يقتضى أن يكون المراد بالفاعل المجازى هو الفاعل الحقيقى ، فيلزم أن يكونَ المراد بعيشة صاحبها ، واللازم باطل ، إذ لا معنى لقولنا ـ فهو فى صاحب عيشة راضية ـ

وَأَلَّا تَصِحَّ الاضافَةُ فى نَحْوِ ـ نَهَارُهُ صائِمٌ ـ لِبُطْلَانِ إضَافَةِ الشَّىْءِ إلَى نَفْسِهِ ، وَأَلَّا يَكُونَ الامْرُ بِالْبِنَاءِ لِهَامَانَ ، وَأَنْ يَتَوَقَّفَ نَحْوُ ـ أَنْبَتَ الرَّبِيعُ الْبَقْلَ ـ عَلَى السَّمْعِ ، وَاللَّوازِمُ كُلُّهَا مُنْتَفِيَةٌ ،

وهذا مبنى على أن المراد بعيشة وضمير راضية واحد (١) [و] يستلزم [ألا تصح الاضافة فى] كل ما أضيف الفاعل المجازى إلى الفاعل الحقيقى [نحو نهاره صائم ، لبطلان إضافة الشيء إلى نفسه] اللازمة من مذهبه ، لأن المراد بالنهار حينئذ فُلَانٌ نفسه ، ولاشك فى صحة هذه الاضافة ووقوعها ، كقوله تعالى (فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ) وهذا أولى بالتمثيل (٢) [و] يستلزم [ألا يكون الأمر بالبناء] فى قوله تعالى (ياهَامَانُ ابْنِ لِى صَرْحًا) [لهامان] لأن المراد به حينئذ هو العملة أنفسهم ، واللازم باطل ، لأن النداء له والخطاب معه [و] يستلزم [أن يتوقف نحو أنبت الربيع البقل] وشَفَى الطَّبِيبُ الْمَرِيضَ ، وسَرَّتْنِى رُؤْيَتُكَ ، مما يكون الفاعل الحقيقى هو الله تعالى [على السمع] من الشارع ، لأن اسماء الله تعالى توقيفية ، واللازم باطل ، لأن مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالي توقيفية وغيرهم ، سُمِعَ من الشارع أو لم يُسْمَعْ [واللوازم كلها منتفية] كما ذكرنا ، فينتفى كونه من باب الاستعارة بالكناية ، لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم ، والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهب السكاكى فى الاستعارة بالكناية أن يُذْكَرَ المشبه ويراد

---

(١) فان أريد بلفظ عيشة حقيقتها وبضميرها صاحبها على الاستخدام لم يلزم هذا البطلان ، لأن الاستعارة فى ضميرها لا فى لفظها .

(٢) أى من قوله ـ نَهَارُهُ صَائِمٌ ـ لأنه يمكن أن يراد بلفظ نهار فيه حقيقته وبضميره صاحبه ، على نحو ماقيل فى المثال السابق .

وَلأنّهُ يَنْتَقِضُ بِنَحْوِ ـ نَهارُهُ صَائِمٌ ـ لاشْتِمالِهِ عَلَى ذِكْرِ طَرَفَيِ التَّشْبِيهِ .

المشبه به حقيقة ، وليس كذلك ، بل مذهبه أن يراد المشبه به ادعاءً ومُبَالَغَةً ، لظهور أن ليس المراد بالمنية فى قولنا ـ مَخَالِبُ المَنِيَّةِ نَشَبَتْ بِفُلَانٍ ـ هو السبع حقيقة ، والسكاكى مصرح بذلك فى كتابه ، والمصنف لم يطلع عليه [ولأنه] أى ماذهب اليه السكاكى [ينتقض بنحو نهاره صائم] وَلَيْلُهُ قَائِمٌ ، وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى [لاشتماله على ذكر طرفى التشبيه] وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة لما صرح به السكاكى ، والجواب أنه إنما يكون مانعا إذا كان ذكرهما على وجه ينبىء عن التشبيه ، بدليل أنه جعل قوله :

لاتعجبوا من بِلَى غلَالَتِــــه قد زَرَّ أَزْرَارَهُ على القَمَرِ (١)

من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين ، وبعضهم لمَّا لم يَقِفْ على مراد السكاكى

---

(١) هو لمحمد بن طباطبا العلوى من شعراء الدولة العباسية ، وسيأتى فى فصل الحقيقة والمجاز من علم البيان .

تطبيقات على المجاز العقلى :

(١) إن البَلِيَّةَ من تَمَلُّ كلامَهُ فَانْقَعْ فؤادَك من حديث الوامق

(٢) مَلَكْنَا فكان العَفْوُ منا سَجِيَّةً فلمَّا ملكتم سال بالدَّم أبْطَحُ

(٣) نِعْمَ المعينُ على المروءة للفتى مَالٌ يصون عن التَّبَذُّل نفسَهُ

فنى الأول إسناد ـ الوامق ـ إلى المفعول ، وهو مجاز عقلى علاقته المفعولية ، لأن المراد ـ انقع فؤادك من حديث الموموق ، وفى الثانى إسناد ـ سَالَ ـ إلى ـ أَبْطَحَ ـ وهو مجاز عقلى علاقته المكانية ، وفى الثالث إسناد الاعانة والصيانة إلى المال ، وهو مجاز عقلى علاقته السببية .

أَحْوَالُ المُسْنَدِ إِلَيْهِ

أَمَّا حَذْفُهُ فَلِلاحْتِرَازِ عَنِ العَبَثِ بِنَاءً عَلَى الظَّاهِرِ ، أَوْ تَخْيِيلِ العُدُولِ إِلَى أَقْوَى الدَّلِيلَيْنِ مِنَ العَقْلِ وَاللَّفْظِ ،

بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو بريء عنه ، ورأينا تركه أولى

أحوال المسند إليه

أي الأمور العارضة له من حيث إنه مسند اليه ، وقدم المسند إليه على المسند لما سيأتى .

[أما حذفه] قَدَّمَهُ على سائر الأحوال لكونه عبارة عن عدم الاتيان به ، وعدم الحادث سابق على وجوده ، وذكره ههنا بلفظ الحذف وفى المسند بلفظ الترك تنبيها على أن المسند اليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة اليه ، حتى إنه إذا لم يُذْكَرْ فكأنه أتى به ثم حذف ، بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة ، فكأنه تُرِكَ من أصله [فللاحتراز عن العبث بناء (١) على الظاهر] لدلالة القرينة عليه ، وإن كان فى الحقيقة ركنا من الكلام [أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ] فان

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى ـ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا :

(٢) بَنَاتِ الشعر بالنَّفَحَات جُودي فهــذا يومُ شاعرك المُجِيد

(٣) الدَّهْرُ يفترس الرجالَ فلا تكن ممن تُطيشُهُمُ المناصبُ والرُّتَبْ

(١) حال من العبث ، أي حال كون العبث مبينا على الظاهر من إغناء القرينة عنه

كَقَوْلِهِ :

* قالَ لى كَيْفَ أَنْتَ قلتُ عَليلُ *

أَو اخْتِيارِ تَنَبُّهِ السّامِعِ عِنْدَ القَرِينَةِ ، أَوْ مِقْدارِ تَنَبُّهِهِ ، أَوْ إِيهامِ صَوْنِهِ عَنْ لِسَانِكَ ، أَوْ عَكْسِهِ

الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حَيْثُ الظاهر ، وعند الحذف على دلالة العقل، وهو أقوي لافتقار اللفظ إليه ، وإنما قال ـ تخييل ـ لأن الدال حقيقة عند الحذف أيضاً هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن [كقوله : قال لى كيف أنت قلت عليل (١)] ولم يقل ـ أنَا عَلِيلٌ ـ للاحتراز والتخييل المذكورين [أو اختيار تنبه السامع عند القرينة] هل يتنبه أم لا (٢) [أو] اختيار [مقدار تنبهه] هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا (٣) [أو إيهام صونه] أى صون المسند اليه [عن لسانك] تعظيما له (٤) [أو عكسه] أى

---

(١) هو من قول شاعر لم يعرف اسمه :

قال لى كيف أنتَ قلتُ عَليلُ سَهَرٌ دائمٌ وحزنٌ طويلُ

وفيه حذف المسند اليه أيضا فى الشطر الثانى ، والتقدير ـ حَالى سَهَرٌ دَائمٌ .

(٢) وهـذا كأن يحضر عنـدك صاحب الك مع آخر لا تعرفه ، فتقول لمن معك (وَفِيٌّ) تريد ـ الصَّاحِبُ وَفِيٌّ ـ فحذفته لتعرف هل يتنبه له سامعك أو لايتنبه (٣) وهذا كأن يحضر عندك صاحبان أحدهما أقدم صحبة فتقول لمن معك (حَقِيقٌ بالْاحْسَانِ) تريد ـ الْأَقْدَمُ صُحْبَةً حَقِيقٌ بِالْاحْسَانِ ـ فتحذفه لذلك .

(٤) مثل قول الشاعر فى ممدوحه :

قَوَّالُ مُحْكَمَةٍ نَقَّاضُ مُبْرَمَةٍ فَتَّاحُ مُبْهَمَةٍ حَبَّاسُ أَوْرَادِ

أَوْ تَأَتِّي الانْكارِ لَدَى الحاجَةِ ، أَوْ تَعَيُّنِهِ ، أَوْ ادِّعاءِ التَّعَيُّنِ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ .

إبهام صون لسانك عنه تحقيراً له (١) [أو تأتى الانكار] أي تيسره [لدى الحاجة] نحو – فَاسِقٌ فَاجِرٌ – عند قيام القرينة على أن المراد زيد ، ليتأتى لك أن تقول ما أردت زيدا بل غيره [أو تعينه] والظاهر أن ذكر الاحتراز عن العبث يغنى عن ذلك ، لَكِنْ ذكره لأمرين : أحدهما الاحتراز عن سوء الأدب فيما ذكروا له من المثال وهو – خَالِقٌ لِمَا يَشَاءُ وفَاعِلٌ لِمَا يُرِيدُ – أي الله تعالى ، والثانى التوطئة والتمهيد لقوله [أو ادعاء التعين] له نحو – وَهَّابُ الأُلُوفِ – أى السلطان [أو نحو ذلك] كضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب ضَجَرٍ ، أو سآمة ، أو فوات فرصة ، أو محافظة على وزن أو سجع أو قافية ، أو نحو ذلك ، كقول الصياد – غَزَالٌ – أي – هَذَا غَزَالٌ – وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل – جاء – وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل – رَمْيَةٌ مِنْ غَيْرِ رَامٍ – أو ترك نظائره (٢) مثل الرفع على المدح أو الذم أو الترحم

(١) كقول الأقيشر الأسدي فى ابن عم له يهجوه .

سَرِيعٌ إلى ابنِ العَمِّ يلطم وَجهَهُ وليس إلى داعى النَّدَى بِسَرِيعِ

(٢) الفرق بين هذا وما قبله أنه فى الأول يكون الكلام فى الاستعمالين واحدا ولو لم يكن قياسيا ، وهذا بخلاف الثانى ، فان الكلام الثانى فيه غير الأول ، ولابد أن يكون الكلام الأول قياسيا ،

تطبيقات على الحذف :

(١) سألوني فى سقامى كيف حالى قلتُ نِضْوُ

(٢) وما المالُ والأهلون إلّا ودائعُ ولا بدّ يوماً أن تُرَدَّ الودائعُ

وَأَمَّا ذِكْرُهُ فَلِكَوْنِهِ الأَصْلَ وَلَا مُقْتَضِيَ لِلعُدُولِ عَنْهُ ، أَوْ لِلاحْتِيَاطِ لِضَعْفِ التَّعْوِيلِ عَلَى القَرِينَةِ ، أَوِ التَّنْبِيهِ عَلَى غَبَاوَةِ السَّامِعِ ، أَوْ زِيَادَةِ الإِيضَاحِ وَالتَّقْرِيرِ ، أَوْ إِظْهَارِ تَعْظِيمِهِ

[وأما ذكره] أى ذكر المسند اليه [فلكونه] أى الذكر [الأصل ولا مقتضى للعدول عنه أو للاحتياط لضعف التعويل] أى الاعتماد [على القرينة (١) أو للتنبيه على غباوة السامع أو زيادة الايضاح والتقرير] وعليه قوله تعالى ـ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٢) [أو إظهار تعظيمه] لكون اسمه مما يدل على التعظيم ،

---

(٣) مَنْ طَابَتْ سَرِيرَتُهُ ، حُمِدَتْ سِيرَتُهُ .

ففى الأول حذف المسند اليه لضيق المقام بضجر المتكلم ، وتقدير الكلام ـ أنا نضو ـ وفى الثانى حذف المسند اليه وهو الفاعل وأنيب المفعول عنه فى قوله (ولابد يوما أن ترد الودائع) للمحافظة عل القافية ، وفى الثالث حذف المسند اليه كذلك للمحافظة على السجع .

أمثلة أخرى :

(١) ـ قوله تعالى ـ وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ ، نَارٌ حَامِيَةٌ .

(٢) لَئِنْ كُنتَ قد بُلِّغْتَ عنّى وشايةً ‏ ‏ ‏ لَمُبْلِغُكَ الواشى أغشُّ وأكذبُ

(٣) وإنّي رأيتُ البخلَ يُزْرى بأهله ‏ ‏ ‏ فأكرمتُ نفسى أن يقال بَخيلُ

(١) وهذا عند خفائها ، كما تقول ـ من حضر ومن سافر ـ فيقال ـ الَّذى حَضَرَ زَيْدٌ وَالَّذى سَافَرَ عَمْرٌو ـ ولا يقال ـ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ـ لأن السامع قد لايعرف من السؤال تعيين ذلك (٢) الشاهد فى تكرير اسم الاشارة لزيادة الايضاح والتقرير لثبوت ذلك لهم .

أَوْ إهَانَته ، أَو التَّبرُّك بذكْره ، أَو اسْتلْذَاذه ، أَوْ بَسْط الْكَلَام حَيْثُ الاصْغاءُ مَطْلوبٌ ، نَحْو

نحو ـ أميرُ الْمُؤْمنينَ حَاضرٌ ـ [أو إهانته] أى إهانة المسند اليه لكون اسمه مما يدل على الاهانة ، مثل ـ السَّارقُ اللَّئيمُ حَاضرٌ ـ [أو التبرك بذكره] مثل ـ النَّبيُّ عَلَيْه السَّلَامُ قَائل هَذَا الْقَوْل [أو استلذاذه] مثل ـ الْحَبيبُ حَاضرٌ [أو بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب] أى فى مَقَام يكون إصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه ، ولهذا يُطَالُ الكلام مع الأحبَّاء ، وعليه [نحو] قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام

تطبيقات على الذكر :

(١) هذا ابْنُ خيرِ عباد الله كُلِّهمُ ... هذا التَّقيُّ النَّقيُّ الطَّاهرُ الْعَلَمُ

(٢) فعبَّاسٌ يَصُدُّ الخطب عنَّا ... وعباسٌ يُجيرُ من استجارا

(٣) وإنِّى لَحُلْوٌ تعترينى مَرَارَةٌ ... وإنى لَتَرَّاكٌ لمَا لم أُعَوَّد

فذكر المسند اليه فى الأول للتسجيل على السامع حتى لا يتأتى له الانكار ، وفى الثانى لاستلذاذ ذكره ، وفى الثالث لبسط الكلام فى مقام الفخر .

أمثلة أخرى :

قال النبى صلى الله عليه وسلم :

أنا النَّبيُّ لا كَذبْ ... أنا ابْنُ عبد الْمُطَّلبْ

وقال حافظ إبراهيم فى وصف الشمس :

هيَ أمُّ الأرض فى نسبتها ... هى أمُّ الْكَوْن والكونُ جَنينْ

هى أمُّ النَّار والنُّور معًا ... هى أمُّ الرِّيح والماء الْمَعين

هِيَ عَصَايَ .

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَبِالاضْمَارِ لِأَنَّ الْمَقَامَ لِلتَّكَلُّمِ أَوِ الخطاب أَوِ الْغَيْبَةِ ،

[هِيَ عَصَايَ] أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا ، وقد يكون الذكر للتهويل ، أو التعجب ، أو الاشهاد فى قضية ، أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل إلى الانكار .

[وأما تعريفه] أى إيراد المسند اليه معرفة ، وإنما قدم ههنا التعريف وفي المسند التنكير لأن الأصل فى المسند اليه التعريف وفى المسند التنكير [فبالاضمار لأن المقام للتكلم] نحو ـ أنَا ضَرَبْتُ [أو الخطاب] نحو ـ أَنْتَ ضَرَبْتَ [أو الغيبة] نحو ـ هو ضَربَ ـ لتقدم ذكره إمّا لفظا تحقيقا أو تقديرا ، وإمّا معنى لدلالة لفظ عليه أو قرينة حال ، وإمّا حكما (١) .

---

(١) وهـذه أمثلة ذلك على الترتيب ـ زَيْدٌ يَضْرِبُ ، فى دَارِه زَيْدٌ ، اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ـ أى العدل ، فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَاتَرَكَ ـ أى الميت :

تطبيقات على التعريف بالاضمار :

(١) أنا الْمُرَعَّثُ لا أخفى على أحَدٍ ذَرَّتْ بِيَ الشمسُ للقاصى وللدَّانى

(٢) إذا أنت لم تعرفْ لنفسك حقَّهَا هَوَاناً بِهـا كانتْ على الناس أهْوَنَا

فى الأول عرف المسند اليه بضمير المتكلم لأن المقام للتكلم ، وفى الثانى خوطب به غير معين لأن ذلك الحكم لا يختص به شخص من المخاطبين دون غيره .

أمثلة أخرى :

(١) ـ قوله تعالى ـ فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِعَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ

(٢) هى الدُّنيا تقول بِمِلْءِ فِيهاَ حذارِ حذارِ من بَطْشِى وفَتْكِى

وَأَصْلُ الخطَاب أَنْ يَكُونَ لِمُعَيَّنٍ وَقَدْ يُتْرَكُ إِلَى غَيْرِه لِيَعُمَّ كُلَّ مُخَاطَبٍ ، نَحْوُ ـ وَلَوْ تَرَى إِذِ المجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، أَيْ تَنَاهَتْ حَالُهُمْ فِي الظُّهُورِ فَلَا يَخْتَصُّ بِهِ مُخَاطَبٌ .

أَوْ بِالْعَلَمِيَّـةِ لِإِحْضَارِه بِعَيْنِه فِي ذِهْنِ السَّامِعِ ابْتِـدَاءً بِاسْمٍ مُخْتَصٍّ بِهِ ،

[وأصل الخطاب أن يكون لمعين] واحـدا كان أو أكثر ، لأن وضع المعارف على أن تستعمل لِمُعَيَّنٍ ، مع أن الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر [وقد يترك] الخطاب مع معين [إلى غيره] أى غير معين [ليعم] الخطاب [كل مخاطب] على سبيل البدل [نحو ـ ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رؤوسهم عند ربهم] لا يريد بقوله ـ ولو ترى إذ المجرمون ـ مُخَاطَباً مُعَيَّناً قصدا إلى تفظيع حالهم [أى تناهت حالهم فى الظهور] لأهل المحشر إلى حيث يمتنع خفاؤها ، فلا يختص بها رؤية رَاءٍ دون راء ، وإذا كان كذلك [فلا يختص به] أى بهذا الخطاب [مخاطب] دون مخاطب ، بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل فى هـذا الخطاب ، وفى بعض النسخ ـ فلا يختص بها ـ أى برؤية حالهم مخاطب ، أو بحالهم رؤية مخاطب ، على حَذْفِ المضاف .

[وبالعلمية] أى تعريف المسند إليه بإيراده عَلَماً ، وهو ما وُضِعَ لشىء مع جميع مُشَخَّصَاته [لاحضاره] أى المسند إليه [بعينه] أى بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه ، واحترز بهذا عن إحضاره باسم جنسه ، نحو ـ رَجُلٌ عَالِمٌ جَاءَنِى [في ذهن السامع ابتـداء] أى أول مرة ، واحترز به عن نحو ـ جَاءَنِى زَيْدٌ وَهُوَ رَاكِبٌ [باسم مختص به] أى بالمسند إليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره ، واحترز به عن إحضاره بضمير المتكلم . أو المخاطب ، واسم الاشارة ، والموصول ، والمعرف

نَحْوُ ـ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ، أَوْ تَعْظِيمٍ ، أَوْ إِهَانَةٍ ، أَوْ كِنَايَةٍ ،

بلام العهد ، والاضافة ، وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية ، وإلاَّ فالقيد الأخير مُغْن عما سبق ، وقيل : احترز بقوله ـ ابتداء ـ عن الاحضار بشرط ، كما فى المضمر الغائب ، والمعرف بلام العهد ، فانه يشترط تقدم ذكره ، والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة ، وفيه نظر لأن جميع طرق التعريف كذلك حتى العَلَمَ ، فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع [نحو قل هو الله أحد] فالله أصله الاله ، حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف (١) ثم جعل عَلَماً للذات الواجب الوجود الخالق للعالم ، وزعم بعضهم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته ، أو المُسْتَحِقّ للعُبُودِيَّة له ، وكل منهما كُلِّىٌّ انحصر فى فرد فلا يكون عَلَماً ، لأن مفهوم العلم جُزْئِىٌّ ، وفيه نظر لأنا لانسلم أنه اسم لهذا المفهوم الكلى ، كيف وقد أجمعوا على أن قولنا ـ لاإله إلا الله ـ كلمة توحيد ، ولو كان الله إسما لمفهوم كلي لما أفادت التوحيد ، لأن الكلى من حيث إنه كلي يحتمل الكثرة [أو تعظيم أو إهانة] كما فى الألقاب الصالحة لذلك ، مثل ـ رَكِبَ عَلِىٌّ ، وَهَرَبَ مُعَاوِيةُ [أو كناية] عن معنى يصلح العلم له ، نحو ـ أَبُو لَهَبٍ فَعَلَ كَذَا ـ كناية عن كونه جَهَنَّمِياً بالنظر إلى الوضع الأول ، أعنى الاضافي ، لأن معناه مُلَازِمُ النار ومُلَابِسُهاَ ، ويلزمه أنه جهنمى ، فيكون انتقالا من الملزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأول ، وهذا القدر كاف فى الكناية ، وقيل فى هذا المقام : إن الكناية كما يقال ـ جَاءَ حَاتِمٌ ـ ويراد به لازمه (٢) أي جَوَادٌ ، لا الشخص المسمى بحاتم ، ويقال ـ رَأَيْتُ أَبَا لَهَبٍ ، أى جهنميا ، وفيه

---

(١) يريد أنه قصد ذلك التعويض ، لأن حرف التعريف موجود قبل حذف الهمزة ، ولم يكن غير موجود ثم أتى به للتعويض (٢) بأن يستعمل اللفظ ابتداء فى ذلك اللازم ، ولهذا جاء الاعتراض عليه بأنه يكون استعارة لا كناية .

أَوْ إِيهَامِ اسْتِلْذَاذِه ،

نظر لأنه حينئذ يكون استعارة لا كناية على ماسيجيء ، ولوكان المراد ماذكره لكان قولنا ـ فَعَلَ هَذَا الرَّجُلُ كَذَا ـ مشيرا الى كافر ، وقولنا ـ أَبُو جَهْلٍ فَعَلَ كَذَا ـ كنايةً عن الجهنمى ، ولم يقل به أحد ، ومما يدل على فساد ذلك أنه مَثَّلَ صَاحِبُ المفتاح وغيره فى هذه الكنايه بقوله تعالى ـ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ـ ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبى لهب لا كافر آخر [أو إيهام استلذاذه] أي وِجْدَانِ الْعَلَمِ لذيذا ، نحو قوله .

بِاللهِ يَاظَبَيَاتِ القاعِ قُلْنَ لنا ليلايَ منكُنَّ أَم لَيْلَى من البَشَرِ (١)

---

(١) هو لعبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان المعروف بالعرجى من شعراء الدولة الأموية ، والقاع هو الأرض السهلة المطمئنة قد انفرجت عنها الجبال والآكام ، والمسند اليه فيه ليلى ، وهو اسم مستلذ له ، وقيل إن البيت لمجنون ليلى .

تطبيقات على التعريف بالعلمية :

(١) أَبُومالكٍ قاصرٌ فَقْرَهُ على نفسه ومُشِيعٌ غِنَاهُ

(٢) ـ قوله تعالى (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِن رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عليما) .

ففى الأول عرف المسند اليـــه بالعلمية لاحضاره باسمه المختص به ، وفى الثانى للتسجيل على السامع حتى لا يتأتى له إنكاره .

أمثلة أخرى :

(١) اللهُ يعلم ما تركتُ قتالهم حتَّى عَلَوْا فَرَسِي بأشْقَرَ مُزْبِدِ

(٢) ـ قوله تعالى (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ) .

أَوْ التَّبَرُّكُ بِهِ .

وَبِالْمَوْصُولِيَّةِ لِعَدَمِ عِلْمِ الْمُخَاطَبِ بِالأَحْوَالِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ سِوَى الصِّلَةِ ، كَقَوْلِكَ — الَّذِي كَانَ مَعَنَا أَمْسِ رَجُلٌ عَالِمٌ ، أَوِ اسْتِهْجَانِ التَّصْرِيحِ بِالاسْمِ ، أَوْ زِيَادَةِ التَّقْرِيرِ ، نَحْوَ — وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ ،

[أو التبرك به] نحو — اللهُ الْهَادِي ، وَمُحَمَّدٌ الشَّفِيعُ [أو نحو ذلك] كالتفاؤل ، والتَّطَيُّرِ ، والتسجيل على السامع ، وغيره مما يناسب اعتباره فى الأعلام .

[وبالموصولية] أى تعريف المسند اليه بإيراده اسم موصول [لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا أمس رجل عالم] ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للمتكلم أو لكليهما عِلْمٌ بغير الصلة ، نحو — الَّذِينَ فِي بِلاَدِ الْمَشْرِقِ لاَ أَعْرِفُهُمْ ، أَوْ لاَ نَعْرِفُهُمْ — لقلة جَدْوَى مثل هذا الكلام [أو استهجان التصريح بالاسم ، أو زيادة التقرير] أي تقرير الغرض الْمَسُوقِ له الكلام ، وقيل تقرير المسند ، وقيل المسند اليه [نحو وراودته] أي يوسف عليه السلام ، والمراودة مفاعلة من — رَادَ يَرُودُ جَاءَ وَذَهَبَ — وكأن المعنى — خادعته عن نفسه ، وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذى لا يريد أن يخرجه من يده ، يحتال عليه أن يغلبه ويأخذه منه ، وهى عبارة عن التَّمَحُّلِ لمواقعته إياها ، والمسند اليه هو قوله [التى هو فى بيتها عن نفسه] مُتَعَلِّقٌ براودته ، فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف عليه السلام وطهارة ذيله ، والمذكور أدل عليه من — امرأةُ العزيز أَو زَلِيخَا — لأنه إذا كان فى بيتها وتمكن من نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية فى النزاهة ، وقيل هو تقرير للمراودة (١) لما فيه

(١) وهى المسند .

أَوِ التَّفْخِيمِ ، نَحْوُ - فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَاغَشِيَهُمْ ، أَوْ تَنْبِيهِ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْخَطَأِ ، نَحْوُ :

إِنَّ الَّذِينَ تُرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكُمْ * يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا

أَوِ الْإِيمَاءِ إِلَى وَجْهِ بِنَاءِ الْخَبَرِ ، نَحْوُ - إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ .

من فرط الاختلاط والألفة ، وقيل تقرير للمسند إليه لامكان وقوع الابهام والاشتراك فى امرأة العزيز أو زليخا ، والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط ، وظنى أنهما مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم (١) وقد بينته فى الشرح [أو التفخيم] أي التعظيم والتهويل [نحو - فغشيهم من اليم ما غشيهم] فان في هذا الابهام من التفخيم مالا يخفى [أو تنبيه المخاطب على الخطأ ، نحو - إن الذين ترونهم] أى تظنونهم [إخوانكم * يشفى غليل صدورهم أن تصرعوا (٢)] أى تهلكوا أو تصابوا بالحوادث ، ففيه من التنبيه على خطئهم فى هذا الظن ماليس فى قولك - إنَّ الْقَوْمَ الْفُلَانِيَّ [أو الايماء] أي الاشارة [إلى وجه بناء الخبر] أى إلى طريقه ، تقول - عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته ، أى على طِرْزِه وطريقته ، يعنى - تَأْتِي بالموصول والصلة للاشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أىِّ وجه وأىِّ طريق من الثواب والعقاب ، والمدح والذم ، وغير ذلك [نحو - إن الذين يستكبرون عن عبادتى] فان فيه إيماءً إلى أنَّ الخبر الْمَبْنِيَّ عليه أمر من جنس العقاب والاذلال ، وهو قوله تعالى [سيدخلون جهنم داخرين] ومن الخطأ فى هذا المقام تفسير الوجه فى قوله - إلى وجه بناء الخبر - بالعلة والسبب ، وقد استوفينا ذلك فى الشرح .

---

(١) لاستحسان طلب التستر فى مثل هذا (٢) هو لعبدة بن الطبيب من الشعراء المخضرمين ، ويجوز أن يكون - ترونهم - من أرى المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل ، فلا يكون بمعنى تظن ، ومفعوله الأول نائب الفاعل ، والثانى - هم - والثالث - إخوانكم - والغليل الحقد

ثمَّ إنَّهُ ربَّما جُعِلَ ذَرِيعَةً إلى التَّعْرِيضِ بالتَّعظِيمِ لشأنهِ ، نحوُ :

إنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لَنَا   بيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وأَطْوَلُ

أَوْ شَأْنِ غَيْرِهِ ، نَحْوُ - الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْباً كَانُوا هُمُ الخَاسِرِينَ ، وَقَدْ يُجعَلُ ذَرِيعةً إلى تَحْقِيقِ الْخَبَرِ .

[ثم إنه] أي الايماء إلى وجه بناء الخبر ، لا مُجَرَّدُ جَعْلِ المسند إليه موصولا كما سبق إلى بعض الأوهام [ربما جعل ذريعة] أى وسيلة [إلى التعريض بالتعظيم لشأنه] أى لشأن الخبر [نحو - إن الذى سمك] أى رفع [السماء بنى لنا بيتا] أراد به الكعبة ، أو بيت الشرف والمجد [دعائمه أعز وأطول (١)] من دعائم كل بيت ، ففى قوله - إن الذى سمك السماء - إيماء إلى أن الخبر المبنى عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم ، ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته ، لكونه فعل من رفع السماء التى لا بناء أعظم منها وأرفع [أو] ذريعة إلى تعظيم [شأن غيره] أى غير الخبر [نحو - الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين] ففيه إيماء إلى أن الخبر المَبْنِيَّ عليه مما ينبيء عن الخيبة والخسران ، وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام ، وربما يجعل ذريعة إلى الاهانة لشأن الخبر ، نحو - إنَّ الَّذِى لاَ يُحْسِنُ مَعْرِفَةَ الْفِقْهِ قَدْ صَنَّفَ فِيهِ - أو لشأن غيره ، نحو - إنَّ الَّذِى يَتَّبِعُ الشَّيْطَانَ خَاسِرٌ [وقد يجعل ذريعة إلى تحقيق الخبر] أى جعله محققا ثابتا ، نحو :

إنَّ التى ضربتْ بيتا مُهَاجِرَةً   بكوفة الجند غالتْ وِدَّها غُولُ (٢)

---

(١) هو للفرزدق من قصيدة له يفتخر فيها على جرير ببيته فى تميم ، ولهذا . يكون حمل البيت على بيت الشرف والمجد أولى من حمله على الكعبة (٢) هو لعبدة بن الطبيب ، وكوفة

وَبالاشارَةِ لتَمْيِيزِه أَكْمَلَ تَمْيِيز ، نَحْوُ قَوْلِه :

* هٰذَا أَبُو الصَّقرِ فَرْدًا فى مَحاسِنه *

فان فى ضَرْب البيت بكوفة الجند والمهاجرة إليها إيماءً إلى أن طريق بناء الخبر مما ينبىء عن زوال المحبة وانقطاع المودة ، ثم إنه يحقق زوال المودة ويقرره ، حتى كأنه برهان عليه ، وهذا معنى تحقيق الخبر ، وهو مفقود فى مثل - إن الذى سمك السماء - إذ ليس فى رَفْعِ الله السماءَ تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا ، فظهر الفرق بين الايماء وتحقيق الخبر .

[وبالاشارة] أى تعريف المسند إليه بايراده اسم إشارة [تمييزه] أي المسند إليه [أكمل تمييز] لغرض من الأغراض [نحو - هذا أبو الصقر فردا] نصب على المدح أو الحال [فى محاسنه] .

الجند هى مدينة الكوفة المعروفة بالعراق ، وغالت أكلت ، والغول حيوان خرافى ، ويطلق أيضا على الداهية .

تطبيقات على التعريف بالموصولية :

(١) مضَى بهامامَضَى منعقلشاربها وفى الزُّجاجة باَقٍ يطلب الباقى

(٢) إنَّ الَّذى الوحشةُ فى داره تؤنسه الرَّحمةُ فى لَحْــــــده

ففي الأول عرف المسند اليـه بالموصولية لافادة التفخيم ، وفى الثانى للايماء إلى وجه بناء الخبر وكونه مدحا للمحدث عنه .

أمثلة أخرى :

(١) والَّذى حارت البريَّةُ فيه حيوانٌ مُسْتَحْدَثٌ من جَمَاد

(٢) وأخذتُ ماجادَالأمير به وقضيتُ حاجاتى كما أَهْوَى

أَوِ التَّعْرِيضِ بِغَبَاوَةِ السامع ، كَقَوْلِهِ :

أُولَئِكَ آبَائِى فَجِئْنِى بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعَتْنَا يَاجَرِيرُ الْمَجَامِعُ

أَوْ بَيَانِ حاله فى الْقُرْبِ أَوِ الْبُعْدِ أَوِ التَّوَسُّطِ ، كَقَوْلِكَ . هَـذَا أَوْ ذَلِكَ أَوْ ذَاكَ زَيْدٌ ، أَوْ تَحْقِيرِهِ بِالْقُرْبِ نَحْوُ ـ أَهَذَا الَّذِى يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ ، أَوْ تَعْظِيمِهِ بِالْبُعْدِ ، نَحْوُ ـ أَلَم ، ذَلِكَ الْـكِتَابُ ،

مِنْ نسل شيبانَ بين الضَّال والسَّلَمِ (١)

وهما شجرتان بالبادية ، يعنى يقيمون بالبادية ، لأن فقد العز فى الحضر [أو التعريض بغباوة السامع] حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس [كقوله :

أولئك آبائى فجئنى بمثلهم إذاجمعتنايا جريرالمجامع (٢)

أو بيان حاله] أي المسند إليـه [فى القرب أو البعد أو التوسط كقولك ـ هذا أو ذلك أو ذاك زيد] وَأَخَّرَ ذكر التوسط لأنه إنما يتحقق بعـد تحقق الطرفين ، وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة من حيث إنها تبين أن هـذا مثلا للقريب ، وذاك للمتوسط ، وذلك للبعيد ، وعلم المعاني من حيث إنه إذا أريد بيان قرب المسند إليـه يؤتى بهذا ، وهو زائد على أصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور الْمُعَبَّرِ عنه بشىء يوجب تصوره على أيِّ وجه كان(٣) [أو تحقيره] أى تحقيرالمسنداليه [بالقرب نحو ـ أهذا الذى يذكرآلهتكم ، أو تعظيمه بالبعد نحو ـ ألم ، ذلك الـكتاب] تنزيلا لبعد

---

(١) هو لابن الرومى من شعراء الدولة العباسية فى مدح أبى الصقر الشيبانى ، والضال شجر السدر البرى ، والسلم شجر ذو شوك (٢) هو للفرزدق ، والأمر فى قوله ـ فجئنى للتعجيز ، وإنما كان فى اسم الاشارة تعريض بغباوته ، لأن المراد منه آباء الفرزدق وهم غائبون لا يحسون (٣) هذا تكلف والحق أنه معنى أصلى لا ثانوى .

أَوْ تَحْقِيرِهِ ، كَمَا يُقَالُ ـ ذَلِكَ اللَّعِينُ فَعَلَ كَذَا ، أَوْ لِلتَّنْبِيهِ عِنْدَ تَعْقِيبِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِأَوْصَافٍ

درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة [أو تحقيره بالبعد كما يقال ـ ذلك اللعين فعل كذا] تنزيلا لبعده عن ساحة عزّ الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ، ولفظ ذلك صالح للاشارة إلى كل غائب عينا كان أو معنى ، وكثيراً ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك ، لأن المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد (١) [أو للتنبيه] أى تعريف المسنداليه بالاشارة للتنبيه [عند تعقيب المشار اليه بأوصاف] أى عند إيراد الأوصاف على عَقِب المشار اليه ، يقال ـ عَقَّبَهُ فُلَانٌ إذا جاء على عقبه ، ثم تُعَدِّيه بالباء إلى المفعول الثانى وتقول ـ

---

(١) كقوله تعالى ـ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ ـ فان ذلك إشارة إلى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره قريبا فى قوله ـ (ذَلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاتَّبَعُوا الْبَاطِلَ) الآية .

تطبيقات على التعريف بالاشارة :

(١) تقول وَدَقَّتْ نحرها بيمينها   أبَعْلِيَ هـذا بالرَّحَا الْمُتَقَاعِسُ

قوله تعالى ـ (قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ) .

عرف المسند اليه بالاشارة فى الأول لافادة التحقير ، وفى الثاني لافادة التعظيم

أمثلة أخرى :

(١) ـ قوله تعالى (وَإِذَا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُواً أَهَذَا الَّذِى بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً) .

(٢) أولئك قومٌ إنْ بَنَوْا أحسنوا الْبِنَا   وإن عاهدوا أَوْفَوْا وإن عقدوا شَدُّوا

عَلَى أَنَّهُ جَدِيرٌ بِمَا يَرِدُ بَعْدَهُ مِنْ أَجْلِهَا ، نَحْوُ ـ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ .

وَبِاللَّامِ لِلْإِشَارَةِ إِلَى مَعْهُودٍ ، نَحْوُ ـ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى ، أَيْ لَيْسَ الَّذِي طَلَبَتْ كَالَّتِي وُهِبَتْ لَهَا ،

عَقَّبْتُهُ بالشيء إذا جعلت الشيء على عقبه ، وبهذا ظهر فساد ماقيل : إنَّ معناه عند جَعْل اسم الاشارة بعَقِب أوصاف [على أنه] متعلق بالتنبيه ، أى للتنبيه على أن المشار اليه [جدير بما يرد بعـده] أى بعد اسم الاشارة [من أجلها] متعلق بجدير ، أي حقيق بذلك لأجل الأوصاف التى ذكرت بعد المشار اليه [نحو] (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ) ـ إلى قوله [أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ] عَقَّبَ المشار اليه وهو ـ (الذين يؤمنون) بأوصاف متعددة من الايمان بالغيب ، وإقامة الصلاة ، وغيرذلك ، ثم عَرَّفَ المسند اليه بالاشارة تنبيها على أن المشار اليهم أحقَّاءُ بما يرد بعد أولئك ، وهو كَوْنُهُمْ على الهدي عاجلا ، والفوز بالفلاح آجلا ، من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة .

[وباللام] أى تعريف المسند اليه باللام (١) [للاشارة إلى معهود] أى إلى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحـدا كان أو اثنين أو جماعة ، يقال عهدت فلانا إذا أدركته ولقيته ، وذلك لتقـدم ذكره صريحا أو كناية [نحو ـ وليس الذكر كالأنثي ـ أى ليس] الذكر [الذى طلبت] امرأةُ عِمْرَانَ [كالتى] أى كالأنثى التى [وهبت] تلك الأنثى [لها] أى لامرأة عمران ، فالأنثى إشارة إلى ماتقدم ذكره صريحا فى قوله تعالى

---

(١) وقيل إن المعرف أل لا اللام وحدها .

أَوْ إلى نَفْسِ الحَقِيقةِ ، كَقَوْلِكَ ـ الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ المرأةِ ، وَقَدْ يأْتِى لواحــد باعتبارِ عَهْدِيَّتِهِ فِى الذِّهْنِ ، كَقَوْلِكَ ـ أُدْخُلِ السُّوقَ ، حَيْثُ لاَ عَهْدَ ، وَهَـذَا فِى المَعْنَى كالنَّكِرَةِ ،

(قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَا أُنْثَى) ـ لكنه ليس بمسند اليه ، والذكر إشارة إلى ماسبق ذكره كناية فى قوله تعالى (رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَافِى بَطْنِى مُحَرَّرًا) ـ فان لفظة ما ـ وإن كان يعم الذكور والاناث ، لكن التحرير ـ وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس ـ إنما كان للذكور دون الاناث ، وهو مسند اليه (١) وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به ، نحو ـ خَرَجَ الأَمِيرُ ـ إذا لم يكن فى البلد إلا أميرواحد [أو] للاشارة [إلى نفس الحقيقة] ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد [كقولك الرجل خير من المرأة] .

[وقد يأتى] المعرف بلام الحقيقة (٢) [لواحد] من الأفراد [باعتبار عهديته فى الذهن] لُمطَابَقَةِ ذلك الواحد الحقيقة ، يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن على فَرْدما مَوْجُود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجُزْئِيًّا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا إياها ، كما يطلق الْكُلِّىُّ الطبيعى (٣) على كل جزئي من جزئياته ، وذلك عند قيام قرينة دالة على أنه ليس القصد إلي نفس الحقيقة من حيث هى هى بل من حيث الوجود ، ولا من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد بل بعضها [كقولك ـ ادخل السوق ـ حيث لاعهد] فى الخارج ، ومثله قوله تعالى (وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ) [وهذا فى المعنى كالنكرة] وإن كان فى اللفظ يجري عليه

---

(١) لأنه اسم ليس (٢) يشيرإلى أن هذا هوالقسم الثانىمن لام الحقيقة ، وتسمى اللام فيه لام العهد الذهنى ، وتسمى فى القسم الأول لام الجنس ، وتسمى فى القسم الثالث الآتي لام الاستغراق (٣) هو اسم الجنس المجرد من اللام .

وَقَدْ يُفِيدُ الاستغْرَاقَ ، نَحْوُ - إنَّ الانسانَ لَفِي خُسْرٍ .

أحكام المعارف من وقوعه مبتدءا وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحوذلك ، وإنما قال - كالنكرة - لما بينهما من تَفَاوُت ما ، وهو أن النكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة ، وهذا معناه نفس الحقيقة ، وإنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والأكل فيما مر ، فالمجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء ، وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان ، ولكونه فى المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة ، كقوله :

« ولقد أَمُرُّ على اللئيم يَسُبُّنِي » (١)

[وقد يفيد] المُعَرَّفُ باللام المُشَار بها إلى الحقيقة [الاستغراق نحو- إن الانسان لفي خسر] أشير باللام إلى الحقيقة ، لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هى هى ، ولا من حيث تحققها فى ضمن بعض الأفراد ، بل فى ضمن الجميع ، بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره ، فاللام التى لتعريف العهد الذهنى أو الاستغراق هى لام الحقيقة حُمِلَ (٢) على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ، ولهذا قلنا : إن الضمير فى قوله - يأتى ، وقد يفيد - عائد إلى المعرف باللام المشار بها إلى الحقيقة ، ولابد فى لام الحقيقة من أن يقصد بها الاشارة إلى الماهية باعتبار حضورها فى الذهن ، ليتميز (٣) عن أسماء الأجناس النكرات ، مثل - الرُّجْعَى ، ورُجْعَى - وإذا

---

(١) هو لعُمَيْرَةَ بن جابر الحنفى من قوله :

ولقد أمر على اللئيم يسبنى فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنِيني

وثمت حرف عطف لحقتها تاء التأنيث ، وإنما قال - فمضيت - ولم يقل فأمضى للاشارة إلى تحقق هذا منه ، والشاهد فى قوله - يسبنى - فهو جملة فى محل جر صفة للمجرور قبله ، ولا يعرب حالا منه .

(٢) أي مدخولهما (٣) أى اسم الجنس المعرف .

وَهُوَ ضَرْبان : حَقِيقِيٌّ ـ نَحْوُ عالِمُ الْغَيْبِ وَالشهادَةِ ، أَىْ كُلِّ غَيْبٍ وَشَهادَةٍ ، وَعُرْفِىٌّ كَقَوْلِنا ـ جَمَعَ الأَمِيرُ الصَّاغَةَ ، أَىْ صَاغَةَ بَلَدِه أَوْ مَمْلَكَتِه .

وَاسْتِغْرَاقُ الْمُفْرَدِ أَشْمَلُ بِدَلِيلِ صِحَّةِ ـ لَا رِجالَ فى الدَّارِ ، إِذَا كَانَ فِيها

اعتبر الحضور فى الذهن فوجه امتيازه عن تعريف العهد أن لام العهد إشارة إلى حصة معينة من الحقيقة واحدا كان أو اثنين أو جماعة ، ولام الحقيقة إشارة إلى نفس الحقيقة من غير نظر إلى الأفراد ، فَلْيُتَأَمَّلْ .

[وهو] أى الاستغراق [ضربان حقيقى] وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة [نحو ـ عالم الغيب والشهادة ـ أى كل غيب وشهادة ، وعرفى] وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب مُتَفَاهَمِ العُرْفِ [نحو ـ جمع الأمير الصاغة ـ أى صاغة بلده أو] أطراف [مملكته] لأنه المفهوم عرفا لاصاغة الدنيا ، قيل المثال مبنى على مذهب المازنى ، وإلا فاللام فى اسم الفاعل عند غيره موصول ، وفيه نظر لأن الخلاف إنما هو فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث دون غيره (١) نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل ، لأنهم قالوا هذه الصفة فعل فى صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ، ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره والموصول أيضا مما يأتى للاستغراق ، نحو ـ أَكْرِمِ الَّذِينَ يَأْتُونَكَ إِلَّا زَيْداً ، وَاضْرِبِ الْقَائِمِينَ إِلَّا عَمْراً .

[واستغراق المفرد] سواء كان بحرف التعريف أو غيره [أشمل] من استغراق المثنى والمجموع ، بمعنى أنه يتناول كل واحد واحد من الأفراد ، والمثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين ، والجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة [بدليل صحة لا رجال في الدار إذا كان فيها

---

(١) وهو ما يدل على الدوام والثبات ، لأنه حينئذ من الصفة المشبهة ، كما فى المثال ـ جمع الأمير الصاغة .

رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ ، دُونَ لَا رَجُلَ ، وَلَا تَنَافِيَ بَيْنَ الْاسْتِغْرَاقِ وَإِفْرَادِ الْاسْمِ ، لأَنَّ الْحَرْفَ إِنَّمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مُجَرَّدًا عَنْ مَعْنَى الْوَحْدَةِ ، وَلأَنَّهُ بِمَعْنَى كُلِّ فَرْدٍ لَا مَجْمُوعِ الْأَفْرَادِ ، وَلِهٰذَا امْتَنَعَ وَصْفُهُ بِنَعْتِ الْجَمْعِ

رجل أو رجلان دون لارجل] فانه لايصح إذا كان فيها رجل أو رجلان ، وهذا فى النكرة المنفية مُسَلَّمٌ ، وأما فى المعرف باللام فلا ، بل الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الأفراد على ما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو ، ودل عليه الاستقراء ، وأشار اليه أئمة التفسير ، وقد أشبعنا الكلام فى هذا المقام فى الشرح فليطالع ثَمَّةَ

ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو أن إفراد الاسم يدل على وحدة معناه ، والاستغراق يدل على تعدده ، وهما متنافيان ، أجاب عنه بقوله [ولا تنافى بين الاستغراق وإفراد الاسم ، لأن الحرف] الدال على الاستغراق كحرف النفى ولام التعريف [إنما يدخل عليه] أى على الاسم المفرد حال كونه [مجردا عن] الدلالة على [معنى الوحدة] وامتناعُ وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظى [ولأنه] أي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق [بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد (١) ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع]

---

(١) وعلى هذا الجواب الثانى لا تنافى الدلالة على الوحدة الدلالة على التعدد ، لأنه على طريق البدل ، فيبقيان معا بعد دخول حرف الاستغراق ، ولا يتجرد اللفظ عن الدلالة على الوحدة كما فى الجواب الأول .

تطبيقات على التعريف باللام :

(١) وَالْخِلُّ كَالْمَاءِ يُبْدِى لِى ضَمَائِرَهُ مَعَ الصَّفَاءِ وَيُخْفِيهَا مَعَ الْكَدَرِ

(٢) ـ قوله تعالى ـ (وَالْعَصْرِ ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) .

فاللام في الأول ـ الخل ـ للجنس ، واللام فى الآية للاستغراق ، بدليل الاستثناء

وَبِالْإِضَافَةِ لِأَنَّهَا أَخْصَرُ طَرِيقٍ ، نَحْوُ :

* هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصْعِدٌ *

أَوْ لِتَضَمُّنِهَا تَعْظِيمًا لِشَأْنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوِ الْمُضَافِ أَوْ غَيْرِهِمَا ، كَقَوْلِكَ - عَبْدِي حَضَرَ وَعَبْدُ الْخَلِيفَةِ رَكِبَ وَعَبْدُ السُّلْطَانِ عِنْدِي ،

عند الجمهور وإن حكاه الأخفش في نحو - أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الصُّفْرُ وَالدِّرْهَمُ الْبِيضُ .

[وبالاضافة] أى تعريف المسند اليه بالاضافة إلى شيء من المعارف [لأنها] أي الاضافة [أخصر طريق] إلى إحضاره في ذهن السامع [نحو - هواي] أى مَهْوِيِّي ، وهذا أخصر من - الذى أهواه ونحو ذلك - والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة ، لكونه في السجن والحبيب على الرحيل [مع الركب اليمانين مصعد] أى مُبْعِدٌ ذاهب في الأرض ، وتمامه :

جَنِيبٌ وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثَقُ

الجنيب المجنوب المُسْتَتْبَعُ ، والجثمان الشخص ، والموثق المقيد ، ولفظ البيت خبر ومعناه تأسُّفٌ وتَحَسُّرٌ [أو لتضمنها] أى لتضمن الاضافة [تعظيما لشأن المضاف اليه أو المضاف أو غيرهما كقولك] في تعظيم المضاف اليه [عبدى حضر] تعظيما لك بأن لك عبدا [أو] في تعظيم المضاف [عبد الخليفة ركب] تعظيما للعبد بأنه عبد الخليفة [أو] في تعظيم غير المضاف والمضاف اليه [عبد السلطان عندي] تعظيما للمتكلم بأن عبد

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ) .

(٢) الْمُحْسِنُونَ هُمُ اللُّبَابُ وَسَائِرُ النَّاسِ النُّقَايَةْ

أَوْ تَحْقِيراً نَحْوِ - وَلَدُ الْحَجَّامِ حَاضِرٌ .

وَأَمَّا تَنْكِيرُهُ فَلِلْأَفْرَادِ

السلطان عنده ، وهو غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه ، وهذا معنى قوله - أو غيرهما [أو] لتضمنها [تحقيراً] للمضاف [نحو ولد الحجام حاضر] أو المضاف اليه نحو - ضَارِبُ زَيْدٍ حَاضِرٌ - أو غيرهما نحو - وَلَدُ الْحَجَّامِ جَلِيسُ زَيْدٍ - أو لاغنائها عن تفصيل متعذر ، نحو - اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى كَذَا - أو متعسر نحو - أَهْلُ الْبَلَدِ فَعَلُوا كَذَا - أو لأنه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض نحو - عُلَمَاءُ الْبَلَدِ حَاضِرُونَ - إلى غير ذلك من الاعتبارات (١) .

[وأما تنكيره] أى تنكير المسند اليه [فللافراد] أي للقصد إلى فرد مما يقع عليه

---

(١) وهذا كالتصريح بالذم للمسند اليه نحو - علماء الدنيا لا يعملون بعلمهم - وكاغناء الاضافة عن تفصيل تركه أولى لسبب من الأسباب ، كما فى قول الشاعر :

قومى هُمُ قتلوا أُمَيْمَ اخى   فاذا رميتُ يصيبنى سهمى

فلم يصرح بأسمائهم اتقاء لنفرتهم منه ، وبعدا عن التصريح بذمهم .

تطبيقات على التعريف بالاضافة :

(١) بَنُو مَطَرٍ يَوْمَ اللِّقَاء كأنهم   اسودٌ لها في غيل خَفَّانَ أَشْبُلُ

(٢) قوله تعالى - (إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ)

فالاضافة فى الأول للاغناء عن تفصيل متعذر ، وفي الثانى لتعظيم شأن المضاف .

أمثلة أخرى :

(١) أبوك حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَهُ   وجَدِّى يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا

(٢) قوله تعالى - (إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِى أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ) .

نَحْوُ ـ وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى ، أَوِ النَّوْعِيَّةِ نَحْوُ ـ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ، أَوِ التَّعْظِيمِ أَوِ التَّحْقِيرِ كَقَوْلِهِ :

لَهُ حَاجِبٌ فِى كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ   وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبُ

أَوِ التَّكْثِيرِ كَقَوْلِهِمْ إِنَّ لَهُ لَإِبِلاً وَإِنَّ لَهُ لَغَنَماً أَوِ التَّقْلِيلِ نَحْوُ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللهِ أَكْبَرُ ،

اسم الجنس [نحو ـ وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى ـ أو النوعية] أى للقصد إلى نوع منه [نحو ـ وعلى أبصارهم غشاوة] أي نوع من الأغطية ، وهو غطاء التعامى عن آيات الله تعالى ، وفى المفتاح أنه للتعظيم ، أى غشاوة عظيمة [أو التعظيم أو التحقير كقوله (١) له حاجب] أي مانع عظيم [فى كل أمر يشينه] أى يعيبه [وليس له عن طالب العرف حاجب] أى مانع حقير فكيف بالعظيم [أو التكثير كقولهم ـ إن له لابلا ، وإن له لغنما . أو التقليل نحو ـ ورضوان من الله أكبر] والفرق بين التعظيم والتكثير أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة ، والتكثير باعتبار الكميات

---

(١) البيت لأبى الطمحان حنظلة بن الشرقى مولى بن أبى السمط من الشعراء المخضرمين .

تطبيقات على تنكير المسند اليه :

(١) وَلِلّهِ مِنِّى جَانِبٌ لَا أُضِيعُهُ   وَلِلَّهْوِ مِنِّى وَالْخَلَاعَةِ جَانِبُ

(٢) وَفِى السَّمَاءِ نُجُومٌ لَا عِدَادَ لَهَا   وَلَيْسَ يُكْسَفُ إِلَّا الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ

نكر المسند اليه فى البيت الأول ـ وهو جانب ـ للتعظيم فى أوله والتحقير فى آخره ، وفى البيت الثانى وهو ـ نجوم ـ للدلالة على التكثير .

أمثلة أخري :

(١) ـ قوله تعالى ـ (وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذَرِينَ) :

(٢) شَقَّتْ لِمَنْظَرِكَ الجيوبَ عقائلٌ   وبكتْكَ بالدَّمعِ الْهَتُونِ غَوَانِ

وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو ـ وإن يكذبوك فقد كذبت رسل ، أي ذوو عدد كثير وآيات عظام ، ومن تنكير غيره للافراد أو النوعية نحو ـ والله خالق كل دابة من ماء ، وللتعظيم نحو ـ فأذنوا بحرب من الله ورسوله ، وللتحقير ـ نحو إن نظن إلا ظنا .

والمقادير ، تحقيقا كما فى الابل ، أو تقديرا كما فى الرضوان ، وكذا التحقير والتقليل ، وللاشارة إلى أن بينهما فرقا قال [وقد جاء] التنكير [للتعظيم والتكثير نحو ـ وإن يكذبوك فقد كذبت رسل] من قبلك [أي ذوو عدد كثير] هذا ناظر إلى التكثير [و] ذوو [آيات عظام] هـذا ناظر إلى التعظيم ، وقد يكون للتحقير والتقليل معا ، نحو ـ حصل لى منه شيء ـ أى حقير قليل .

[ومن تنكير غيره] أى غير المسند اليه [للافراد أو النوعية نحو ـ والله خالق كل دابة من ماء] أى كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة هى نطفة أبيه المختصة به ، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أ نواع المياه ، وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النوع من الدابة [و] من تنكير غـيره [للتعظيم نحو ـ فأذنوا بحرب من الله ورسوله] أى حرب عظيم [وللتحقير نحو ـ إن نظن إلا ظنا] أى ظنا حقيرا ضعيفا ، إذ الظن ممـا يقبل الشدة والضعف ، فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد ، وبهـذا الاعتبار صح وقوعه بعـد الاستثناء مفرغا مع امتناع نحو ـ ما ضربته إلا ضربا ـ على أن يكون المصدر للتأكيد ، لأن مصدر ـ ضربته ـ لا يحتمل غير الضرب ، والمستثنى منـه يجب أن يكون متعددا يحتمل المستثنى وغيره ، واعلم أنه كما أن التنكير الذى فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظة البعض ، كما فى قوله تعـالى ـ ورفع بعضهم درجات ـ أراد محمـدا صلى الله عليه وسلم ، ففى هـذا الابهام من تفخيم فضله

وَأَمَّا وَصْفُهُ فَلِكَوْنِه مبيناً له كَاشِفاً عَنْ مَعْنَاهُ ، كَقَوْلِكَ ـ الْجِسْمُ الطَّوِيلُ الْعَرِيضُ الْعَمِيقُ يحتَاجُ إِلَى فَرَاغٍ يَشْغَلُهُ ، وَنَحْوه فى الْكَشْف قَوْلُهُ :

الأَلْمَعِىُّ الَّذِى يَظُنُّ بِكَ الظَّـ ... ـنَّ كَأَنْ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا

أَوْ مُخَصَّصاً

وإعلاء قدره مالا يخفى .

[وأما وصفه] أى وصف المسند اليه ، والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص ، وقد يطلق بمعنى المصدر ، وهو أنسب ههنا وأوفق بقوله ـ وأما بيانه ، وأما الابدال منه ـ أى وأما ذكر النعت له [فلكونه] أي الوصف بمعنى المصدر ، والأحسن أن يكون بمعني النعت ، على أن يراد باللفظ أحد معنييه وبضميره معناه الآخر على ما سيجىء فى البديع (١) [مبينا له] أى للمسند اليه [كاشفا عن معناه ، كقولك ـ الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله] فان هذه الأوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفا له [ونحوه فى الكشف] أى مثل هذا القول فى كون الوصف للكشف والايضاح وإن لم يكن وصفا للمسند اليه [قوله

الألمعى الذى يظن بك الظـ ... ـن كأن قد رأى وقد سمعا(٢)]

فان الألمعى معناه الذكى المتوقد ، والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه ، لكنه ليس بمسند اليه لأنه إما مرفوع على أنه خبر إن فى البيت السابق ، أعنى قوله .

إِنَّ الَّذِي جَمَعَ السَّمَاحَةَ وَالنَّجْـ ... ـدَةَ وَالْبِرَّ وَالتُّقَى جُمَعَا (٣)

أو منصوب على أنه صفة لاسم إن، أو بتقدير أعني (٤) [أو] لكون الوصف [مخصصا]

---

(١) لأنه من الاستخدام المعدود من المحسنات البديعية (٢) هو لأوس بن حجر من شعراء الجاهلية (٣) هو توكيد للأربعة قبله (٤) وخبر إن على هذا قوله بعد عدة أبيات .

أَوْدَى فلا تنفع الاشاحةُ من ... أَمْرٍ لِمَرْءٍ يُحَاوِلُ الْبِـدَعَا

نَحْوُ ـ زَيْدٌ التَّاجِرُ عِنْدَنَا ، أَوْ مَدْحًا أَوْ ذَمًّا ، نَحْوُ ـ جَاءَنِي زَيْدٌ الْعَالِمُ أَوِ الْجَاهِلُ حَيْثُ يَتَعَيَّنُ الْمَوْصُوفُ قَبْلَ ذِكْرِهِ ، أَوْ تَأْكِيدًا ، نَحْوُ ـ أَمْسِ الدَّابِرُ كَانَ يَوْمًا عَظِيمًا

وَأَمَّا تَوْكِيدُهُ فَلِلتَّقْرِيرِ

للمسند اليه ، أى مقللا اشتراكه أو رافعا احتماله ، وفى عرف النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك فى النكرات ، والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف [نحو ـ زيد التاجر عندنا] فان وصفه بالتاجر يرفع احتمال التاجر وغيره [أو] لكون الوصف [مدحا أو ذما نحو ـ جاءنى زيد العالم أو الجاهل ـ حيث يتعين الموصوف] أعنى زيدا [قبل ذكره] أي ذكر الوصف ، وإلا لكان الوصف مخصصا [أو] لكونه [تأكيدا نحو ـ أمس الدابر كان يوما عظيما] فان لفظ الأمس مما يدل على الدبور ، وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره ، كقوله تعالى ـ (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) حيث وصفت ـ دابة وطائر ـ بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما إلى الجنس دون الفرد ، وبهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة (١) .

[وأما توكيده] أى توكيد المسند اليه [فللتقرير] أى تقرير المسند اليه ، أى تحقيق

---

(١) أما أصل التعميم فحاصل من وقوع النكرة فى سياق النفى ، ولكنه يجوز أن يراد دواب أرض واحدة وطيور جو واحد ، فنفى الوصف هذا الاحتمال .

تطبيقات على تقييد المسند اليه بالوصف :

(١) إلٰهى عَبْدُكَ العاصى اتَاكَا مُقِرًّا بالذُّنُوب وقد دعَاكَا

(٢) لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِى الَّذِينَ هُمُ سُمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزُرِ

فوصف المسند اليه فى البيت الأول بقوله ـ العاصى ـ لقصد الترحم ، وفى الثانى بقوله ـ الذين هم سم العداة ـ لقصد المدح .

أَوْ دفعِ تَوَهُّمِ التَّجَوُّزِ أَوِ السَّهْوِ أَوْ عَدَمِ الشُّمُولِ .

مفهومه ومدلوله ، أعنى جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يُظَنُّ به غيره ، نحو ـ جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ ـ إذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه أوعن حمله على معناه، وقيل المراد تقرير الحكم ، نحو ـ أَنَا عَرَفْتُ ـ أو المحكوم عليـــه نحو ـ أَنَا سَعَيْتُ فِي حَاجَتِكَ وَحْدِي أَوْ لَا غَيْرِي ـ وفيه نظر لأنه ليس من تأكيد المسند اليه فى شيء (١) وتأكيد المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم قط ، وسيصرح المصنف رحمه الله بهذا [أو لدفع توهم التجوز] أى التكلم بالمجاز ، نحو ـ قَطَعَ اللِّصَّ الأَمِيرُ الأَمِيرُ ، أَوْ نَفْسُهُ ، أَوْ عَيْنُهُ ـ لئلا يتوهم أن إسناد القطع إلى الأمير مجاز ، وإنما القاطع بعض غلمانه [أو] لدفع توهم [السهو] نحو ـ جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ ـ لئلا يتوهم أن الجائى غير زيد ، وإنما ذكر زيد على سبيل السهو [أو] لدفع توهم [عدم الشمول] نحو ـ جَاءَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَوْ أَجْمَعُونَ ـ لئلا يتوهم أن بعضهم لم يجيء إلا أنك لم تعتـد بهم ، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل ، بناء على أنهم فى حكم شخص واحد ، كقولك ـ بنو فلان قتلوا زيدا ، وإنما قتله واحد منهم .

---

(١) وإنما هو من تأكيد الحكم أو تأكيدالتخصيص على ماسيأتى .

تطبيقات على تقييد المسند اليه بالتوكيد :

(١) ـ قوله تعالى (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) .

(٢) فَدَاكَ حَيُّ خَوْلَانَ جَمِيعُهُمْ وَهَمْدَانُ

التوكيد فيها لدفع توهم عدم الشمول .

وَأَمَّا بَيَانُهُ فَلإيضَاحِهِ بِاسْمٍ مُخْتَصٍّ بِهِ ، نَحْوُ ـ قَدِمَ صَدِيقُكَ خَالِدٌ .
وَأَمَّا الْإِبْدَالُ مِنْهُ فَلِزِيَادَةِ التَّقْرِيرِ ، نَحْوُ ـ جَاءَنِي أَخُوكَ زَيْدٌ وَجَاءَ

[وأما بيانه] أى تعقيب المسند اليه بعطف البيان [فلايضاحه باسم مختص به نحو ـ قدم صديقك خالد] ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح ، لجواز أن يحصل الايضاح من اجتماعهما ، وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به ، كقوله :

والمؤمنِ العائذاتِ الطَّيْرَ يمسحُهَا ركبانُ مكة بين الْغَيْلِ والسَّنَد (١)

فان الطير عطف بيان للعائذات مع أنه ليس اسما مختصا بها ، وقد يجىء عطف البيان لغير الايضاح كما فى قوله تعالى (جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ) ذكر صاحب الكشاف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة ، جىء به للمدح لا للايضاح كما تجىء الصفة لذلك .

[وأما الابدال منه] أى من المسند اليه [فلزيادة التقرير] من إضافة المصدر إلى المعمول ، أو من إضافة البيان أى الزيادة التى هى التقرير ، وهذا من عادة افتنان صاحب المفتاح حيث قال فى التأكيد ـ للتقرير ـ وههنا ـ لزيادة التقرير ـ ومع هذا فلا يخلو عن نكتة لطيفة وهى الايماء إلى أن الغرض من البدل هو أن يكون مقصودا بالنسبة ، والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا ، بخلاف التأكيد فان الغرض منه نفس التقرير والتحقيق [نحو جاءنى أخوك زيد] فى بدل الكل ، ويحصل التقرير بالتكرير [وجاءنى

---

(١) هو للنابغة الذبيانى فى الاعتذار للنعمان بن المنذر ، والواو فى قوله ـ والمؤمن ـ للقسم ، وجواب القسم فى قوله بعد هذا البيت :

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَىْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذَنْ فَلَا رفعتْ سوطا إلىَّ يدى

والغيل والسند موضعان فى جانب الحرم فيهما ماء .

الْقَوْمُ أَكْثَرُهُمْ وَسُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ :

وَأَمَّا الْعَطْفُ فَلِتَفْصِيلِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مَعَ

القوم أكثرهم] فى بدل البعض [وسلب زيد ثوبه] فى بدل الاشتمال ، وَبَيَانُ التقرير فيهما أن المتبوع يشتمل على التابع إجمالا حتى كأنه مذكور ، أما فى البعض فظاهر ، وأما فى الاشتمال فلأن معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف ، بل من حيث كَوْنُهُ مشعرا به إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما ، بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له ، وبالجملة يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع ، نحو ـ أعجبنى زيد ـ إذا أعجبك علمه ، بخلاف ـ ضربت زيدا ـ إذا ضربت حماره ، ولهذا صرحوا بأن نحو ـ جاءنى زيد أخوه ـ بدل غلط لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاة ، ثم بدل البعض والاشتمال بل بدل الكل أيضا لا يخلو عن إيضاح وتفسير ، ولم يتعرض لبدل الغلط لأنه لا يقع في فصيح الكلام (١) [وأما العطف] أي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه [فلتفصيل المسند اليه مع

---

(١) وقد يقع فيه إذا كان بدل بداء ، وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ثم تذكر البدل بعده فتوهم أنك غالط لقصد المبالغة والتفنن ، فيستحسن البدل فى هذا كما يستحسن فى العطف ببل ، نحو قوله :

أَلَمْعُ برق سَرَى أم ضوءُ مصباحِ ... ام ابتسامتُها بالمنظر الضَّاحي

تطبيقات على تقييد المسند اليه بالبدل :

(١) ـ قوله تعالى (وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) .

(٢) بلغنا السماءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا ... وإنا لنرجو فوق ذلك مَظْهَرَا

أبدل فى الأول لفظ ـ من استطاع ـ من المسند اليه بدل اشتمال ، وفى الثانى لفظ ـ مجدنا ـ بدل اشتمال أيضا ، لزيادة التقرير والايضاح .

أَخْتِصَارٍ ، نَحْوُ ـ جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، أَوِ الْمُسْنَدَ كَذَلِكَ ، نَحْوُ ـ جَاءَنِي زَيْدٌ فَعَمْرٌو أَوْ ثُمَّ عَمْرٌو أَوْ جَاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى خَالِدٌ ،

اختصار نحو ـ جاءنى زيد وعمرو] فان فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معا أو مرتبين مع مهلة أو بلا مهلة ، واحترز بقوله ـ مع اختصار ـ عن نحو ـ جاءنى زيد وجاءنى عمرو ـ فان فيه تفصيلا للمسند اليه مع أنه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل ، وما يقال من أنه احتراز عن نحو ـ جاءنى زيد جاءنى عمرو ـ من غير عطف فليس بشيء ، إذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه ، بل يحتمل أن يكون إضرابا عن الكلام الأول ، نص عليه الشيخ فى دلائل الاعجاز [أو] لتفصيل [المسند] بأنه قد حصل من أحد المذكورين أوّلا ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة [كذلك] أى مع اختصار ، واحترز بقوله ـ كذلك ـ عن نحو ـ جاءنى زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة [نحو جاءنى زيد فعمرو ، أو ثم عمرو ، أو جاءنى القوم حتى خالد] فالثلاثة تشترك فى تفصيل المسند إلا أن الفاء تدل على التعقيب من غير تَرَاخٍ ، وثم على التراخى ، وحتى على أن أجزاء ماقبلها مترتبة فى الذهن من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس ، فمعنى تفصيل المسند فيها أن يُعتَبَرَ تعلُّقُه بالمتبوع أوّلا وبالتابع ثانيا ، من حيث إنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها ، ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى (١) فان قلت فى هذه الثلاثة أيضا تفصيل للمسند اليه فلم لم يقل

---

(١) لأنه يجوز أن تقول فيها ـ مات كل أب لى حتي آدم عليه السلام .

تطبيقات على تقييد المسند اليه بالعطف :

(١) ـ قوله تعالى ـ (إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ) .

(٢) وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلَى بِأَنِّيَ فَاجِرٌ لنفسى تُقَاها أو عليها فجورُهَا

أَوْ رَدِّ السَّامِعِ إِلَى الصَّوَابِ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرٌو ، أَوْ صَرْفِ الْحُكْمِ إِلَى آخَرَ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو وَمَا جَاءَنِي عَمْرٌو بَلْ زَيْدٌ ،

أو لتفصيلهما معا ، قلت فَرْقٌ بين أن يكون الشيء حاصلا من شيء وبين أن يكون مقصودا منه ، وتفصيل المسند اليه فى هذه الثلاثة وإن كان حاصلا ، لكنْ ليس العطف بهذه الثلاثة لأجله ، لأن الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام ، ففى هذه الأمثلة تفصيل المسند اليه كأنه أمر كان معلوما ، وإنما سيق الكلام لبيان أن مجيء أحدهما كان بعد الآخر ، فَلْيُتَأَمَّلْ ، وهذا البحث مما أورده الشيخ فى دلائل الاعجاز ووصى بالمحافظة عليه [أو رد السامع] عن الخطأ فى الحكم [إلى الصواب نحو - جاءنى زيد لا عمرو] لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد ، أو أنهما جاآك جميعا ، ولٰكنْ أيضاً للرد إلى الصواب إلا أنه لا يقال لنفى الشركة ، حتى إن نحو - ما جاءنى زيد لكن عمرو - إنما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو ، لا لمن اعتقد أنهما جاآك جميعا ، وفى كلام النحاة ما يشعر بأنه إنما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا [أو صرف الحكم] عن محكوم عليه [إلى] محكوم عليه [آخر نحو - جاءنى زيد بل عمرو ، أو ما جاءنى عمرو بل زيد] فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع ، ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل فى حكم المسكوت عنه لا أن ينفى عنه

---

(٣) عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا ... بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا

فَمَدَافِعُ الرَّيَّانِ عُرِّيَ رَسْمُهَا ... خَلَقاً كَمَا ضَمِنَ الْوُحِيَّ سِلَامُهَا

عطف المسند إليه بالواو فى الأول لأجل تفصيله مع الاختصار ، وبأو فى الثانى لافادة الابهام والتلطف مع محبوبته ، وبالفاء فى الثالث لأجل تفصيل المسند مع الاختصار .

أو الشَّكِّ أو التَّشْكِيكِ ، نحْوُ ـ جاءَنِي زَيْدٌ أو عَمْرٌو .

وأمَّا فَصْلُهُ فَلِتَخْصِيصِهِ بالمُسْنَدِ .

الحكم قطعا خلافا لبعضهم ، ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر ، وكذا فى المنفى إن جعلناه بمعنى نفى الحكم عن التابع والمتبوعُ فى حكم المسكوت عنه او مُتَحَقِّقٌ الحكم له ، حتى يكون معنى ـ ماجاءنى زيد بل عمرو ـ أن عمرا لم يجيء ، وعدم مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال ، أو مجيئه محقق ، كما هو مذهب المبرد ، وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع ، حتى يكون معنى ـ ماجاءنى زيد بل عمرو ـ أن عمرا جاءك كما هو مذهب الجمهور ففيه إشكال [أو الشك] من المتكلم [أو التشكيك للسامع] أى إيقاعه في الشك [نحو جاءنى زيد أو عمرو] أوللابهام نحو قوله تعالى (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) أو للتخيير أو للاباحة نحو ـ لِيَدْخُلِ الدَّارَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو ـ والفرق بينهما أن فى الاباحة يجوز الجمع بينهما بخلاف التخيير .

[وأما فصله] أى تعقيب المسند اليه بضمير الفصل ، وإنما جعله من أحوال المسند اليه لأنه يقترن به أوّلاً ، ولأنه فى المعنى عبارة عنه وفى اللفظ مطابق له [فلتخصيصه] أى المسند اليه [بالمسند] يعنى لقصر المسند على المسند اليه (١) لأن معنى قولنا ـ زيدٌ

---

(١) فتكون الباء فى قوله ـ فلتخصيصه بالمسند ـ داخلة على المقصور لا على المقصور عليه .

تطبيقات على تقييد المسند إليه بضمير الفصل :

(١) ـ قوله تعالى ـ (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ) :

(٢) وَكَائِنْ بالأباطح من صديق ... تراه لو أُصِبْتُ هــو المُصَابَا

أتى بضمير الفصل فى الأول لقصر المسند وهو ـ الرزاق ـ على المسند إليه وهو

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ فَلِكَوْنِ ذِكْرِهِ أَهَمَّ ، إِمَّا لأَنَّهُ الاصْلُ وَلاَ مُقْتَضِيَ لِلْعُدُولِ عَنْهُ ، وَإِمَّا لِيَتَمَكَّنَ الْخَبَرُ فِي ذِهْنِ السامعِ ، لأَنَّ فِي الْمُبْتَدَإِ تَشْوِيقاً إِلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :

وَالَّذِي حَارَتِ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادِ

هُوَ الْقَائِمُ — أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه إلى عمرو ، فالباء فى قوله — فلتخصيصه بالمسند — مثلها فى قولهم — خَصَصْتُ فلانا بالذكر — أى ذكرته دون غيره ، كأنك جعلته من بين الأشخاص مختصا بالذكر ، أى منفردا به ، والمعنى ههنا جعل المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بأن يثبت له المسند ، كما يقال فى — إِيَّاكَ نَعْبُدُ — معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك .

[وأما تقديمه] أى تقديم المسند اليه [فلكون ذكره أهم] ولا يكفى فى التقديم مجرد ذكر الاهتمام ، بل لابد من أن يبين أن الاهتمام من أى جهة وبأى سبب ، فلذا فصله بقوله [إما لأنه] أى تقديم المسند اليه [الأصل] لأنه المحكوم عليه ، ولابد من تحققه قبل الحكم ، فقصدوا أن يكون فى الذكر أيضا مقدما [ولا مقتضى للعدول عنه] أى عن ذلك الأصل ، إذ لو كان أمر يقتضى العدول عنه فلا يقدم كما فى الفاعل، فان مرتبة العامل التقدم على المعمول [وإما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع لأن فى المبتدإ تشويقا اليه] أى الخبر [كقوله :

(والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد (١))]

يعنى تحيرت الخلائق فى المعاد الجسمانى ، والنشور الذى ليس بنفسانى ، بدليل ما قبله :

بَانَ أمر الاله واختلف النَّا سُ فَدَاعٍ إلى ضلال وهاد

— لفظ الجلالة — وفى الثانى لقصر المسند وهو — المصاب — على المسند إليه وهو ضمير الغائب في قوله — تراه — .

(١) هو لأبى العلاء أحمد بن عبد الله المعرى من شعراء الدولة العباسية .

وَإمَّا لتَعْجِيل المَسَرَّة أو المَسَاءَة للتَّفَاؤُل أو التَّطَيُّر ، نَحْوُ ـ سَعْدٌ فى دَارِكَ ، والسَّفَّاحُ فى دَار صَديقِكَ ـ وَإمَّا لايهَام أنَّهُ لاَ يَزُولُ عَن الخَاطِرِ ، أوْ أنَّه يستَلَذُّ به،وَإمَّا لنَحْو ذَلكَ .

قَالَ عَبْدُ القَاهرِ : وَقَدْ يُقَدَّمُ ليُفيدَ تَخْصِيصَهُ بالخَبَر الفعْليِّ إنْ وَلِيَ حَرْفَ النَّفْيِ ، نَحْوُ ـ مَا أنَا قُلْتُ هٰذَا ـ أيْ لَمْ أقُلْهُ مَعَ أنَّهُ مَقُولٌ لغَيْري ،

يعنى بعضهم يقول بالمعاد ، وبعضهم لا يقول به [وإما لتعجيل المسرة أو المساءة للتفاؤل] علّة لتعجيل المسرة [أو التطير] علة لتعجيل المساءة [نحو ـ سعد فى دارك] لتعجيل المسرة [والسفاح فى دار صديقك] لتعجيل المساءة [وإما لايهام أنه] أي المسند اليه [لايزول عن الخاطر] لكونه مطلوبا [أو أنه يستلذ به] لكونه محبوبا [وإمالنحو ذلك] كاظهار تعظيمه أو تحقيره أو ما أشبه ذلك (١) .

[قال عبد القاهر : وقد يقدم] المسند اليه [ليفيد] التقديم [تخصيصه بالخبرالفعلى] أي قصر الخبر الفعلى عليه [إن ولى] المسند اليه [حرف النفي] أى وقع بعدها بلا فصل (٢) [نحو ماأنا قلت هذا أي لم أقله مع أنه مقول لغيرى] ، فالتقديم يفيد نفى

---

(١) ومن التقديم للاستلذاذ بالمسند إليه قول جميل :

بُثَيْنَةُ ما فيها إذا ما تَبَصَّرَتْ مَعَابٌ ولا فيها إذا نسبت أَشْبُ

ومن التقديم لتعظيمه قوله تعالى (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ) ومن التقديم لتحقيره قول الشاعر :

أبوكَ حُبَابٌ سارقُ الضَّيفِ بُرْدَهُ وَجَدِّيَ ياحجَّاج فارسُ شَمَّرَا

(٢) عدم الفصل ليس بشرط ، فيدخل فى هذا نحو ـ ما زيدًا أنا ضربتُ ـ وقد أنث الضمير فى قوله ـ بعدها ـ باعتبار أن حرف النفى أداة أو كلمة .

وَلِهَـذَا لَمْ يَصِحَّ ـ مَا أَنَا قُلْتُ وَلاَ غَيْرِى ، وَلاَ مَا أَنَا رَأَيْتُ أَحَـدًا ، وَلاَ مَا أَنَا ضَرَبْتُ إِلاَّ زَيْدًا ـ وَإِلاَّ فَقَدْ يَأْتِى لِلتَّخْصِيصِ رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ انْفِرَادَ غَيْرِه بِه أَوْ مُشَارَكَتَهُ فِيهِ ، نَحْوُ ـ أَنَا سَعَيْتُ فِى حَاجَتِكَ ـ وَيُؤَكَّدُ عَلَى الأَوَّلِ

الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذي نفى عنـه من العموم أو الخصوص ، ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك ، لأن التخصيص ههنا إنمـا هو بالنسبة إلى من توهم الْمُخَاطَبُ اشتراكك معـه فى القول أو انفرادك به دونه [ولهـذا] أي ولأن التقديم يفيد التخصيص ونفى الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير [لم يصح ـ ما أنا قلت] هذا [ولاغيرى] لأن مفهوم ـ ماأنا قلت ـ ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ، ومنطوق لا غيرى نفيها عنه ، وهما متناقضان [ولاما أنا رأيت أحدا] لأنه يقتضى أن يكون إنسان غير المتكلم قد رأي كل أحـد من الانسان ، لأنه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم فى المفعول ، فيجب أن يثبت لغـيره على وجـه العموم فى المفعول ، ليتحقق تخصيص المتكلم بهـذا النفى [ولا ما أنا ضربت إلا زيدا] لأنه يقتضى أن يكون إنسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد ، لأن المستثنى منه مقدر عام ، وَكُلُّ ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغـيره تحقيقا لمعنى الحصر ، إنْ عَامًّا فَعَامٌّ وإن خاصًّا فخاصٌّ ، وفى هذا المقام مباحث نفيسة وشحنا بها فى الشرح .

[وإلا] أى وإن لم يَلِ المسند اليه حرف النفى ، بأن لا يكون فى الكلام حرف النفى ، أو يكون حرف النفى متأخرا عن المسند اليه [فقد يأتى] التقديم [للتخصيص رَدًّا على من زعم انفراد غيره] أى غير المسند اليـه المذكور [به] أى بالخبر الفعلى [أو] زعم [مشاركته] أى مشاركة الغير [فيه] أى فى الخبر الفعلى [نحو أنا سعيت فى حاجتك] لمن زعم انفراد الغير بالسعي ، فيكون قصر قلب ، أو زعم مشاركته لك فى السعى ، فيكون قصر إفراد [ويؤكد على الأول] أى على تقـدير كَوْنه رَدًّا على من

بنحو - لاَ غَيرِى - وَعَلَى الثانى بنحو - وَحْدى - وَقَدْ يأْتى لتَقَوِّى الحُكْمِ نحوُ - هُوَ يعطى الجَزِيلَ - وكَذَا إذَا كَانَ الفِعْلُ مَنْفِياً نَحوُ - أَنْتَ لاَ تَكْذِبُ - فانَّهُ أَشَدُّ لنَفْىِ الكَذِب من - لاَ تَكْذِبُ - وكَذَا من - لاَ تَكْذِبُ أَنْتَ - لأَنَّهُ لتأْكيد المحْكُومِ عَلَيْه لاَ الحُكْمِ .

زعم انفراد الغير [بنحو - لا غيرى] مثل - لازيدٌ ولا عمرٌو ولا من سواى ، لأنه الدال صريحا على نفي شبهة أنَّ الفعل صدر عن الغير [و] يؤكد [على الثانى] أى على تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة [بنحو وحدى] مثل - منفرداً ، أو متوحِّداً ، أو غير مشارك ، أو غير ذلك ، لأنه الدال صريحا على إزالة شبهة اشتراك الغير فى الفعل ، والتأكيد إنما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع [وقد يأتى لتقوى الحكم] وتقريره فى ذهن السامع دون التخصيص [نحو - هو يعطى الجزيل] قَصْدًا إلى تحقيق أنه يفعل إعطاء الجزيل ، وسيرد عليك تحقيق معنى التقَوِّى .

[وكذا إذا كان الفعل منفيا] فقد يأتى التقديم للتخصيص ، وقد يأتى للتقَوِّى ، فالأول نحو - أنت ما سعيت في حاجتى - قصدا إلى تخصيصه بعدم السعى ، والثانى [نحو - أنت لاتكذب] وهو لتقوية الحكم المنفي وتقريره [فانه أشد لنفى الكذب من - لاتكذب] لما فيه من تكرار الاسناد المفقود فى - لاتكذب - واقتصر المصنف على مثال التقَوِّى ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه ، كما أشار اليه بقوله [وكذا من - لاتكذب أنت] يعنى أنه أشد لنفى الكذب من - لاتكذب أنت - مع أن فيه تأكيدا [لأنه] أي لأن لفظ - أنت - أو لأن لفظ - لاتكذب أنت - [لتأكيد المحكوم عليه] بأنه ضمير المخاطب تحقيقا ، وليس الاسناد اليه على سبيل السهو أو التجوز أو النسيان [لا] لتأكيد [الحكم] لعدم تكرر الاسناد .

وهذا الذى ذكر من أن التقديم للتخصيص تارة وللتَّقَوِّى أخرى إذا بنى الفعل على

وَإِنْ بُنِيَ الْفِعْلُ عَلَى مُنَكَّرٍ أَفَادَ تَخْصِيصَ الْجِنْسِ أَوِ الْوَاحِدِ بِهِ ، نَحْوُ ـ رَجُلٌ جَاءَنِي ـ أَيْ لَا امْرَأَةٌ أَوْ لَا رَجُلَانِ ، وَوَافَقَهُ السَّكَّاكِيُّ عَلَى ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : التَّقْدِيمُ يُفِيدُ الاخْتِصَاصَ إِنْ جَازَ تَقْدِيرُ كَوْنِهِ فِي الْأَصْلِ

مُعَرَّف [وإن بنى الفعل على منكر أفاد] التقديم [تخصيص الجنس أو الواحد به] أى بالفعل [نحو ـ رجل جاءنى ـ أى لا امرأة] فيكون تخصيص جنس [أو لا رجلان] فيكون تخصيص واحد ، وذلك أن اسم الجنس حامل لمعنيين : الجنسية والعدد المعين ، أعنى الواحد إن كان مفردا ، والاثنين إن كان مثنى ، والزائد عليه إن كان جمعا ، فأصل النكرة المفردة أن تكون لواحد من الجنس ، فقد يقصد به الجنس فقط ، وقد يقصد به الواحد فقط ، والذى يشعر به كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة فى أن البناء عليه قد يكون للتخصيص ، وقد يكون للتَّقَوِّى (١) .

[ووافقه] أى عَبْدَ القاهر [السكاكى على ذلك] أى على أن التقديم يفيد التخصيص و لكن خالفه فى شرائط وتفاصيل ، فان مذهب الشيخ أنه إنْ وَلِيَ حَرْفَ النفى فهو للتخصيص قطعا ، وإلا فقد يكون للتخصيص ، وقد يكون للتَّقَوِّى ، مضمرا كان الاسم أو مظهرا ، معرفا كان أو منكرا ، مثبتا كان الفعل أو منفيا ، ومذهب السكاكى أنه إن كان نكرةً فهو للتخصيص إن لم يمنع منه مانع ، وإن كان معرفةً فانْ كان مظهرا فليس إلا للتَّقَوِّى ، وإن كان مضمرا فقد يكون للتَّقَوِّى ، وقد يكون للتخصيص ، من غير تفرقة بين مايَلِي حَرْفَ النفى وغيره ، وإلى هذا أشار بقوله [إلا أنه] أى السكاكى [قال : التقديم يفيد الاختصاص إن جاز تقدير كونه] أى المسند اليه [فى الأصل

(١) هذا غير صحيح ، لأن كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز صريح فى أن البناء على النكرة لا يكون إلا للتخصيص كما ذكره هنا الخطيب .

مُؤَخَّرًا عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مَعْنًى فَقَطْ ، نَحْوُ ـ أَنَا قُمْتُ ـ وَقُدِّرَ ، وَإِلَّا فَلَا يُفِيدُ إِلَّا تَقَوِّيَ الْحُكْمِ ، سَوَاءٌ جَازَ كَمَا مَرَّ وَلَمْ يُقَدَّرْ ، أَوْ لَمْ يَجُزْ ، نَحْوُ ـ زَيْدٌ قَامَ ـ وَاسْتَثْنَى الْمُنَكَّرَ ـ بِجَعْلِهِ مِنْ بَابِ ـ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ـ أَيْ عَلَى الْقَوْلِ بِالْإِبْدَالِ مِنَ الضَّمِيرِ ، لِئَلَّا يَنْتَفِيَ التَّخْصِيصُ إِذْ لَا سَبَبَ لَهُ سِوَاهُ

مؤخرا على أنه فاعل معني فقط] لالفظا [نحو ـ أنا قمت] فانه يجوز أن يقدر أن أصله ـ قمت أنا ـ فيكون ـ أنا ـ فاعلا معنى تأكيدا لفظا [وقدر] عَطْفٌ على جاز ، يعنى أن إفادة التخصيص مشروط بشرطين : أحدهما جواز التقدير ، والآخر أن يعتبر ذلك ، أي يُقَدَّرَ أنه كان فى الأصل مؤخرا [وإلا] أى وإن لم يوجد الشرطان [فلا يفيد] التقديم [إلا تقوى الحكم] سواء [جاز] تقدير التأخير [كما مر] فى نحو ـ أنا قمت [ولم يقدر أو لم يجز] تقدير التأخير أصلا [نحو ـ زيد قام] فانه لا يجوز أن يقدر أن أصله ـ قام زيد ـ فَقُدِّمَ لما سنذكره ، ولما كان مقتضى هـذا الكلام ألا يكون نحو ـ رجل جاءنى ـ مفيدا للتخصيص لأنه إذا أُخِّرَ فهو فاعل لفظا لا معنى(١) استثناه السكاكى ، وأخرجه من هذا الحكم ، بأن جعله فى الأصل مؤخَّرا على أنه فاعل معنى لا لفظا ، بأن يكون بدلا من الضمير الذي هو فاعل لفظا ، وهـذا معنى قوله [واستثنى] السكاكى [المنكر بجعله من باب ـ وأسروا النجوى الذين ظلموا ـ أى على القول بالابدال من الضمير] يعنى قَدَّرَ أنَّ اصـل ـ رجل جاءني ـ جاءني رجل ـ على أنَّ ـ رجل ـ ليس بفاعل ، بل هو بدل من الضمير فى جاءنى ، كما ذكر فى قوله تعـالى ـ وأسروا النجوى الذين ظلموا ـ أن الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه ، وإنما جعله من هـذا الباب [لئلا ينتفى التخصيص إذلا سبب له] أى للتخصيص [سواه] أي سوى تقدير

---

(١) المراد فهو فاعل لفظا ومعنى لا معنى فقط .

بخلاف المُعَرَّف ـ ثُمَّ قَالَ : وَشَرْطُهُ أَلاَّ يَمْنَعَ مِنَ التَّخْصِيصِ مَانِعٌ كَقَوْلِنَا ـ رَجُلٌ جاءنِي ـ عَلَى مَا مَرَّ ، دُونَ ـ قَوْلِهِمْ ـ شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَاب ـ أَمَّا عَلَى التَّقْدِيرِ الأَوَّلِ فَلاِمْتِنَاعِ أَنْ يُرَادَ المُهِرُّ شَرٌّ لاَ خَيْرٌ ، وَأَمَّا عَلَى الثَّانِي فَلِنُبُوِّهِ عَنْ مَظَانِّ اسْتِعْمَالِهِ ، وَإِذْ قَدْ صَرَّحَ الأَئِمَّةُ بِتَخْصِيصِهِ حَيْثُ تَأَوَّلُوهُ ـ بِمَا أَهَرَّ ذَا نَاب إِلاَّ شَرٌّ ـ فَالْوَجْهُ

كَوْنه مؤخرا فى الأصل على أنه فاعل معنى ، ولولا أنه مُخَصَّصٌ لما صح وقوعه مبتدءا [بخلاف المعرف] فانه يجوز وقوعه مبتدءا من غير اعتبار التخصيص ، فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد فى المنكر دون المعرف ، فان قيل فيلزمه إبراز الضمير فى مثل ـ جاآنى رجلان ، وجاؤونى رجال والاستعمال بخلافه ، قلنا ليس مراده أن المرفوع فى قولنا ـ جاءنى رجل ـ بدل لافاعل ، فانه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل ، بل المراد أنَّ فى مثل قولنا ـ رجل جاءنى ـ يُقَدَّرُ (١) أن الأصل ـ جاءنى رجل ـ على أن ـ رجل ـ بدل لا فاعل ، ففى مثل ـ رجال جاؤونى ـ يقدر أن الأصل ـ جاؤونى رجال ـ فليتأمل .

[ثم قال] السكاكى [وشرطه] أي وشرط كون المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه [ألا يمنع من التخصيص مانع كقولك ـ رجل جاءنى ـ على مامر] أن معناه رجل جاءنى لاامرأة أولا رجلان [دون قولهم شرأهرذا ناب] فان فيه مانعا من التخصيص [أما على التقدير الأول] يعنى تخصيص الجنس [فلامتناع أن يراد أن المهر شر لاخير] لأن المهر لايكون إلا شرا [وأما على] التقدير [الثانى] يعنى تخصيص الواحد [فلنبوه عن مظان استعماله] أى لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام ، لأنه لا يقصد به أن المهر شر لا شَرَّان ، وهذا ظاهر [وإذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذاناب إلا شر فالوجه] أى وجه

---

(١) وهذا كما يقدر المحال فلا يلزم وقوعه بالفعل .

تَفْظِيعُ شَأْنِ الشَّرِّ بِتَنْكِيرِهِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ - إِذِ الفَاعِلُ اللَّفْظِيُّ وَالمَعْنَوِيُّ سَوَاءٌ فِي امْتِنَاعِ التَّقْدِيمِ مَا بَقِيَا عَلَى حَالِهِمَا ، فَتَجْوِيزُ تَقْدِيمِ المَعْنَوِيِّ دُونَ اللَّفْظِيِّ تَحَكُّمٌ ، ثُمَّ لَا نُسَلِّمُ انْتِفَاءَ التَّخْصِيصِ لَوْلَا تَقْدِيرُ التَّقْدِيمِ لِحُصُولِهِ بِغَيْرِهِ كَمَا ذَكَرَهُ ،

الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص [تفظيع شأن الشر به بتنكيره] أى جعل التنكير للتعظيم والتهويل ، ليكون المعنى - شر عظيم فظيع أهر ذا ناب لا شر حقير - فيكون تخصيصا نوعيا ، والمانع إنما كان من تخصيص الجنس أو الواحد [وفيه] أى فيما ذهب اليه السكاكى [نظر إذ الفاعل اللفظى والمعنوى] كالتأكيد والبدل [سواء فى امتناع التقديم مابقيا على حالهما] أى مادام الفاعل فاعلا والتابع تابعا ، بل امتناع تقديم التابع أولى [فتجويز تقديم المعنوى دون اللفظى تحكم] وكذا تجويز الفسخ فى التابع دون الفاعل تحكم ، لأن امتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلا ، وإلا فلا امتناع فى أن يقال فى نحو - زيد قام - إنه كان فى الأصل - قام زيد - فقدم زيد وجعل مبتدا كما يقال فى - جرد قطيفة - إنَّ جردا كان فى الأصل صفة فقدم وجعل مضافا ، وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما أجمع عليه النحاة إلا فى العطف فى ضرورة الشعر (١) فمنع هذا مكابرة ، والقول بأنه فى حالة تقديم الفاعل ليجعل مبتدا يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد ، لأن هذا اعتبار محض [ثم لانسلم انتفاء التخصيص] فى نحو - رجل جاءنى [لولا تقدير التقديم لحصوله] أى التخصيص [بغيره] أى بغير تقدير التقديم [كما ذكره] السكاكى من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل ، والسكاكى وإن لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص سواه ، لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال : إنما يرتكب

---

(١) كما فى قول الشاعر :

الا يانخلةً من ذات عِرْقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ

فان الأصل - عليك السلام ورحمة الله .

ثُمَّ لَا نُسَلِّمُ امْتِنَاعَ أَنْ يُرَادَ الْمُهِرُّ شَرٌّ لَا خَيْرٌ ،

ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء ، ومن العجائب أن السكاكى إنما ارتكب فى مثل ـ رجل جاءنى ـ ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة ، وبعضهم يزعم أنه عند السكاكى بدل مقدم لا مبتدأ ، وأن الجملة فعلية لا اسمية ، ويتمسك فى ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكى ، وبما وقع من السهو للشارح العلامة فى مثل ـ زيد قام وعمرو قعد ـ أن المرفوع يحتمل أن يكون فاعلا مقدما أو بدلا مقدما ، ولا يلتفت الى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع ، حتى قال الشارح العلامة فى هذا المقام : إن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما ، وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ ، وهو أن يفسخ كونه تابعا ويقدم ، وأما لاعلى طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا ، لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع ، فافهم [ثم لانسلم امتناع أن يراد ـ المهر شر لاخير] كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر : قدم ـ شر ـ لأن المعنى أن الذى أهرَّهُ من جنس الشر لا من جنس الخير (١) .

---

(١) لأن الهرير صوت الكلب مطلقا لخير أو لشر ، فيتأتى تخصيصه بأحدهما .

تطبيقات على تقديم المسند إليه :

(١) قوله تعالى ـ (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) .

(٢) المشرقان عليك ينتحبان قاصيهما فى مأتم والدانى

(٣) وما أنا أسقمتُ جسمى به ولا أنا أضرمتُ فى القلب نارَا

فتقديمه فى الأول للاهتمام والتعظيم ، وفى الثانى لتقوية الحكم ، وفى الثالث للتخصيص بالخبر الفعلى :

أمثلة أخرى :

(١) هما يلبسان المجد أحسن لِبْسَةٍ شحيحان ما اسْطَاعَا عليه كلاهُمَا

ثُمَّ قَالَ : وَيَقْرُبُ مِنْ ـ هُوَ قَامَ ـ زَيْدٌ قَائِمٌ ـ فِى التَّقَوِّى لِتَضَمُّنِهِ الضَّمِيرَ ، وَشَبَّهَهُ بِالْخَالِى عَنْهُ مِنْ جِهَةِ عَدَمِ تَغَيُّرِهِ فِى التَّكَلُّمِ وَالْخِطَابِ وَالْغَيْبَةِ ، وَلِهَـذَا لَمْ يُحْكَمْ بِأَنَّهُ جُمْلَةٌ ، وَلَا عُومِلَ مُعَامَلَتَهَا فِى الْبِنَاءِ .

وَمِمَّا يُرَى تَقْدِيمُهُ كَاللَّازِمِ لَفْظُ مِثْلِ وَغَيْرِ فِى نَحْوِ ـ مِثْلُكَ لَا يَبْخَلُ ، وَغَيْرُكَ

[ثم قال] السكاكى [ويقرب من] قَبِيل [هو قام ـ زيد قائم ـ فى التقوي لتضمنه] أى لتضمن ـ قائم ـ [الضمير] مثل ـ قام ـ فيحصل للحكم تَقَوٍّ [وشبهه] أى شبه السكاكى مثل ـ قائم ـ المتضمن للضمير [بالخالى عنه] أي عن الضمير من جهة [عدم تغيره فى التكلم والخطاب والغيبة] نحو ـ أنا قائم ، وأنت قائم ، وهو قائم ـ كما لا يتغير الخالى عن الضمير ، نحو ـ أنا رجل ، وأنت رجل ، وهو رجل ـ وبهذا الاعتبار قال ـ يقرب ـ ولم يقل نظيره ، وفى بعض النسخ ـ وشَبَهِهِ ـ بلفظ الاسم مجرورا عطفا على ـ تَضَمُّنه ـ يعنى أن قوله ـ يقرب ـ مشعر بأن فيـه شيئا من التَّقَوِّي وليس مثل التقوى فى ـ زيد قام ـ فالأول لتضمنه الضمير والثانى لشَبَهِهِ بالخالى عن الضمير [ولهذا] أي ولشبهه بالخـالى عن الضمير [لم يحكم بأنه] أى مثل ـ قائم ـ مع الضمير ، وكذا مع فاعله الظاهر أيضا [جملة ولا عومل] قائم مع الضمير [معاملتها] أي معاملة الجملة [فى البناء] حيث أعرب فى مثل ـ رجل قائم ، ورجلا قائما ، ورجل قائم .

[ومما يرى تقديمه] أى من المسند اليه الذى يري تقديمه على المسند [كاللازم لفظ مثل وغير] إذا استعملا على سـبيل الـكناية [فى نحو ـ مثلك لا يبخل ، وغيرك

---

(٢) لستُ بكفِّى كَفَّهُ أَبتغى الغنى   ولم أدر أن الْجُودَ من كَفِّه يُعْدِى

فلا أنا منه ماأفاد ذَوُوا الغنى   أفدتُ وأعداني فأتلفتُ ماعندى

لَا يَجُودُ - بِمَعْنَى - أَنْتَ لَا تَبْخَلُ وَأَنْتَ تَجُودُ - مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ تَعْرِيضٍ بِغَيْرِ الْمُخَاطَبِ، لِكَوْنِهِ أَعْوَنَ عَلَى الْمُرَادِ بِهِمَا.

قِيلَ وَقَدْ يُقَدَّمُ لِأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى الْعُمُومِ نَحْوُ - كُلُّ إِنْسَانٍ لَمْ يَقُمْ - بِخِلَافِ مَالَوْ أُخِّرَ نَحْوُ - لَمْ يَقُمْ كُلُّ إِنْسَانٍ - فَإِنَّهُ يُفِيدُ نَفْيَ الْحُكْمِ عَنْ جُمْلَةِ الْأَفْرَادِ

لا يجود - بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود من غير إرادة تعريض بغير المخاطب] بأن (١) يراد بالمثل والغير إنسان آخر مماثل للمخاطب أو غير مماثل ، بل المراد نفى البخل عنه على طريق الكناية ، لأنه إذا نفى عمن كان على صفته من غير قصد إلى مماثل لزم نفيه عنه ، وإثبات (٢) الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به ، وإنما يرى التقديم فى مثل هذه الصورة كاللازم [لكونه] أى التقديم [أعون على المراد بهما] أي بهذين التركيبين ، لأن الغرض منهما إثبات الحكم بطريق الكناية التى هى أبلغ من التصريح، والتقديم لافادته التَّقَوِّى أعون على ذلك ، وليس معنى قوله - كاللازم - أنه قد يقدم وقد لا يقدم ، بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال إلا على التقديم كما نص عليه فى دلائل الاعجاز .

[قيل وقد يقدم] المسند اليه الْمُسَوَّرُ بكل على المسند المقرون بحرف النفي [لأنه] أى التقديم [دال على العموم] أي على نفى الحكم عن كل فرد من أفراد ما أضيف اليه لفظ كل [نحو - كل إنسان لم يقم] فانه يفيد نفى القيام عن كل واحد من أفراد الانسان [بخلاف مالو أخر نحو - لم يقم كل إنسان - فانه يفيد نفى الحكم عن جملة الأفراد

---

(١) هذا تصوير للتعريض المنفى (٢) عطف على نفى البخل لا على قوله نفيه عنه . ومما جاء من تقديم لفظ مثل وغير فى الكناية بهما عن ذلك المعنى :

مِثْلُكَ يَثْنِى الحزن عن صَوْبِه ويسترِدُّ الدمع عن غَرْبِه

وغيرى يأكل المعروف سُحْتًا وَيَشْحَبُ عنده بِيضُ الأيادى

لَا عَنْ كُلِّ فَرْدٍ ، وَذَلِكَ لِئَلَّا يَلْزَمَ تَرْجِيحُ التَّأْكِيدِ عَلَى التَّأْسِيسِ ، لِأَنَّ المُوجَبَةَ المُهْمَلَةَ المَعْدُولَةَ المَحْمُولِ فِي قُوَّةِ السالِبَةِ الجُزْئِيَّةِ المُسْتَلْزِمَةِ نَفْيَ الحُكْمِ عَنِ الجُمْلَةِ

لاعن كل فرد] فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفى ، والتأخير لايفيد إلا سلب العموم و نفى الشمول ، وذلك أى كون التقديم مفيدا للعموم دون التأخير [لئلا يلزم ترجيح التأكيد] وهوأن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله [على التأسيس] وهو أن يكون لافادة معنى جديد ، مع أن التأسيس راجح ، لأن الافادة خير من الاعادة ، وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس أماَّ في صورة التقديم فلأن قولنا ـ إنسان لم يقم ـ موجبة مهملة ، أما الايجاب فلأنه حكم فيها بثبوت عدم القيام لانسان ، لا بنفى القيام عنه ، لأن حرف السلب وقع جزءا من المحمول ، وأما الاهمال فلأنه لم يذكر فيها مايدل على كَمِّيَّةِ أفراد الموضوع ، مع أن الحكم فيها على ماصدق عليه الانسان (١) وإذا كان ـ إنسان لم يقم ـ موجبة مهملة يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن كل فرد [لأن الموجبة المهملة المعدولة المحمولة فى قوة السالبة الجزئية] عند وجود الموضوع ، نحو ـ لم يقم بعض الانسان ـ بمعنى أنهما متلازمان فى الصدق ، لأنه قد حكم فى المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان أعمَّ من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها ، وأيَّاما كان يصدق نفى القيام عن البعض ، وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان فى الجملة ، فهي فى قوة السالبة الجزئية [المستلزمة نفى الحكم عن الجلة] لأن صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع إماَّ بنفي الحكم عن كل فرد أو نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض ، وأياًّ ما كان يلزمها نفى

---

(١) هذا من تتمة الدليل على أنها مهملة ، ولو لم يذكره لوردت القضية الطبيعية مثل ـ الانسان نوع ـ فانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية الأفراد أيضا ، ولكن الحكم فيها ليس على ما صدق عليه الانسان .

دُونَ كُلِّ فَرْدٍ ، وَالسَّالِبَةُ الْمُهْمَلَةُ فِي قُوَّةِ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلنَّفْيِ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ ، لِوُرُودِ مَوْضُوعِهَا فِي سِيَاقِ النَّفْيِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ - لِأَنَّ النَّفْيَ عَنِ الْجُمْلَةِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَعَنْ كُلِّ فَرْدٍ فِي الثَّانِيَةِ إِنَّمَا أَفَادَهُ الْإِسْنَادُ إِلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ كُلٌّ وَقَدْ زَالَ ذَلِكَ

الحكم عن جملة الأفراد [دون كل فرد] لجواز أن يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض ، وإذا كان - إنسان لم يقم - بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن كل فرد ، فلو كان بعد دخول كل أيضا معناه كذلك كان كل لتأكيد المعنى الأول ، فيجب أن يحمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر ترجيحا للتأسيس على التأكيد .

وأما في صورة التأخير فلأن قولنا - لم يقم إنسان - سالبة مهملة لا سور فيها [والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد] نحو - لا شيء من الانسان بقائم - ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من أن المهملة في قوة الجزئية بينه بقوله [لورود موضوعها] أي موضوع المهملة [في سياق النفي] حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل ، فانه يفيد نفي الحكم عن كل فرد ، وإذا كان - لم يقم إنسان - بدون كل معناه نفي القيام عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل أيضا كذلك كان كل لتأكيد المعنى الأول ، فيجب أن يحمل على نفي القيام عن جملة الأفراد ، لتكون كل لتأسيس معنى آخر ، وذلك لأن لفظ كل في هذا المقام لا يفيد إلا أحد هذين المعنيين ، فعند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة ، والحاصل أن التقديم بدون كل لسلب العموم ونفي الشمول والتأخير لعموم السلب وشمول النفي ، فبعد دخول كل يجب أن يعكس هذا ليكون كل للتأسيس الراجح دون التأكيد المرجوح [وفيه نظر لأن النفي عن الجملة في الصورة الأولى] يعني الموجبة المهملة المعدولة المحمول ، نحو - إنسان لم يقم [وعن كل فرد في] الصورة [الثانية] يعني السالبة المهملة ، نحو - لم يقم إنسان [إنما أفاده الاسناد إلى ما أضيف إليه كل] وهو لفظ إنسان [وقد زال ذلك] الاسناد

بِالْإِسْنَادِ إِلَيْهَا ، فَيَكُونُ تَأْسِيسًا لَا تَأْكِيدًا ، وَلِأَنَّ الثَّانِيَةَ إِذَا أَفَادَتِ النَّفْيَ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ فَقَدْ أَفَادَتِ النَّفْيَ عَنِ الْجُمْلَةِ ، فَإِذَا حُمِلَتْ عَلَى الثَّانِي لَا يَكُونُ كُلٌّ تَأْسِيسًا ،

المفيد لهذا المعنى [بالاسناد اليها] أي إلى كل ، لأن إنسانا صار مضافا إليه فلم يبق مسندا إليه [فيكون] أى على تقدير أن يكون الاسناد إلى كل أيضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد إلى إنسان يكون كل [تأسيسا لا تأكيدا] لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر ، وهذا ليس كذلك ، لأن هذا المعنى (١) حينئذ إنما أفاده الاسناد إلى لفظ كل لاشيء آخر حتى يكون كل تأكيداً له ، وحاصل هذا الكلام أنا لانسلم أنه لو حمل الكلام بعد دخول كل على المعنى الذى حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد ، ولا يخفى أن هذا إنما يصح على تقدير أن يراد به التأكيد الاصطلاحى ، أما لو أريد بذلك أن يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه فاندفاع المنع ظاهر ، وحينئذ يتوجه ما أشار إليه بقوله [ولأن] الصورة [الثانية] يعني السالبة المهملة نحو ـ لم يقم إنسان [إذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفى عن الجملة فاذا حملت] كل [على الثانى] أى على إفادة النفي عن جملة الأفراد ، حتى يكون معنى ـ لم يقم كل إنسان ـ نفي القيام عن الجملة لاعن كل فرد [لا يكون] كل [تأسيسا] بل تأكيدا ، لأن هذا المعنى كان حاصلا بدونه ، وحينئذ فلو جعلنا ـ لم يقم كل إنسان ـ لعموم السلب مثل ـ لم يقم إنسان ـ لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس ، إذلا تأسيس أصلا ، بل إنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين علي الآخر ، ومايقال إن دلالة ـ لم يقم إنسان ـ على النفى عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة ـ لم يقم كل إنسان ـ عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيدا ففيه نظر ، إذ لو اشترط فى التأكيد اتحاد الدلالتين لم يكن حينئذ ـ كل إنسان لم يقم ـ على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيدا ، لأن دلالة ـ إنسان لم يقم ـ

---

(١) وهو النفى عن كل فرد فى الصورة الثانيــة ، والنفى عن الجملة فى الصورة الأولى .

وَلأَنَّ النَّكِرَةَ المَنْفِيَّةَ اذَا عَمَّتْ كَانَ قَوْلُنا ـ لَمْ يَقُمْ إنسانٌ ـ سَالِبَةً كُلِّيَةً لا مُهْمَلَةً .

وَقَالَ عَبْدُ القَاهِرِ : إنْ كَانَتْ كُلٌّ دَاخِلَةً فِى حَيِّزِ النَّفْيِ بِأَنْ أُخِّرَتْ عَنْ أَدَاتِه نَحْوُ :

﴿ مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى المَرْءُ يُدْرِكُهُ ﴾

أَوْ مَعْمُولَةً لِلفِعْلِ المَنْفِيِّ

على هذا المعنى التزام (١) [ولأن النكرة المنفية إذا عمت كان قولنا ـ لم يقم إنسان ـ سالبة كلية لا مهملة] كما ذكره هذا القائل ، لأنه قد بُيِّنَ فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من الأفراد ، والبيان لابد له من مُبَيِّن ، ولا محالة ههنا شىء (٢) يدل على أن الحكم فيها على كُلِّيَّة أفراد الموضوع ، ولا نعنى بالسور سوى هذا ، وحينئذ يندفع ماقيل سماها مهملة باعتبار عدم السور .

[وقال عبد القاهر : إن كانت] كلمة [كل داخلة فى حيز النفى بأن أخرت عن أداته] سواء كانت معمولة لأداة النفى أولا ، وسواء كان الخبر فعلا [نحو ـ ما كل ما يتمنى المرء يدركه] .

تجري الرياح بما لا تشتهى السُّفُنُ (٣)

أو غير فعل ، نحو قولك ـ ما كل مُتَمَنَّى المرء حاصلا [أو معمولة للفعل المنفى] الظاهر أنه عَطْفٌ على ـ داخلة ـ وليس بسديد ، لأن الدخول فى حيز النفى شامل لذلك ، وكذا لو عطفتها على أخرت بمعنى ـ أو جعلت معمولة ـ لأن التأخير عن

---

(١) لأن مدلوله المطابق ثبوت النفى عن إنسان ما ويلزمه النفي عن الجملة .

(٢) وهو وقوع النكرة فى سياق النفى ـ وبعد فهذا البحث على طوله لا طائل تحته ، ولا يليق الاشتغال به فى علوم البلاغة (٣) هو لأبى الطيب المتنبي .

نَحْوُ - مَا جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ ، أَوْ مَا جَاءَ كُلُّ الْقَوْمِ ، وَلَمْ آخُذْ كُلَّ الدَّرَاهِمِ ، أَوْ كُلَّ الدَّرَاهِمِ لَمْ آخُذْ - تَوَجَّهَ النَّفْيُ إِلَى الشُّمُولِ خَاصَّةً ، وَأَفَادَ ثُبُوتَ الْفِعْلِ أَوِ الْوَصْفِ لِبَعْضٍ أَوْ تَعَلُّقَهُ بِهِ ، وَإِلَّا عَمَّ كُلَّ فَرْدٍ ، كَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ - أَقُصِرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ :

أداة النفى أيضا شامل له ، اللهم إلا أن يخصص التأخير بما إذا لم تدخل الأداة على فعل عامل فى كل على مايشعر به المثال ، والمعمولُ أعمُّ من أن يكون فاعلا أو مفعولا أو تأكيدا لأحدهما أو غير ذلك [نحو ما جاءنى القوم كلهم] فى تأكيد الفاعل [أو ما جاءنى كل القوم] فى الفاعل ، وقدم التأكيد على الفاعل لأن كُلاًّ أصل فيه [أو لم آخذ كل الدراهم] فى المفعول المتأخر [أو كل الدراهم لم آخذ] فى المفعول المتقدم ، وكذا لم - آخذ الدراهم كُلَّهَا أو الدراهم كُلَّهَا لم آخذ - ففى جميع هذه الصور [توجه النفى إلى الشمول خاصة] لا إلى أصل الفعل [وأفاد] الكلام [ثبوت الفعل أو الوصف لبعض] مما أضيف إليه كل إن كانت كل فى المعنى فاعلا للفعل أو الوصف المذكور فى الكلام [أو] أفاد [تعلقه] أى تعلق الفعل أو الوصف [به] أي ببعض مما أضيف إليه كل إن كان كل فى المعنى مفعولا للفعل أو الوصف ، وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال ، والحق أن هذا الحكم أكثرى لا كلى بدليل قوله تعالى (وَاللهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ) (وَاللهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ) (وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ) [وإلا] أى وإن لم تكن داخلة فى حيز النفى ، بأن قدمت على النفى لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفى [عم] النفى كل فرد مما أضيف إليه كل ، وأفاد نفى أصل الفعل عن كل فرد [كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين] اسم واحد من الصحابة (١) [أقصرت الصلاة] بالرفع فاعل - أقصرت [أم نسيت]

(١) هو لقبه لا اسمه ، أما اسمه فالخرباق أو العرباض بن عمرو .

كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي   عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ فَلِاقْتِضَاءِ الْمَقَامِ تَقْدِيمَ الْمُسْنَدِ .

يا رسول الله [كل ذلك لم يكن] هذا قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل شمول النفي وعمومه لوجهين : أحدهما أن جواب ـ أم ـ إمّا بتعيين أحد الأمرين أو بنفيهما جميعا تخطئة للمستفهم ، لا بنفي الجمع بينهما ، لأنه عارف بأن الكائن أحدهما ، والثاني ما روى أنه لما قال النبي عليه السلام : كل ذلك لم يكن ـ قال له ذو اليدين : بل بعض ذلك قد كان ـ ومعلوم أن الثبوت للبعض إنما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع [وعليه] أي على عموم النفي عن كل فرد [قوله] أي قول أبي النجم .

[قد أصبحت أم الخيار تدعى   على ذنبا كله لم أصنع]

برفع ـ كله ـ على معنى لم أصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب ، ولافادة هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الاضمار إلى الرفع المفتقر إليه ، أي لم أصنعه .

[وأما تأخيره] أي تأخير المسند إليه [فلاقتضاء المقام تقديم المسند] وسيجيء بيانه (١) .

هـــذا وما نقله عن عبد القاهر لا يكاد يفترق عما نقله قبله ، وإنما ذكره بعده لاستقامة أدلته ـ ومن أمثلة ذلك أيضا :

(١) وما كُلُّ ذي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ   وما كُلُّ مُؤْتٍ نصحه بلبيب

(٢) ما كُلُّ رأي الفتى يدعو إلى رَشَد   إذا بدا لك رأيٌ مشكلٌ فَقِفِ

(٣) إنَّ المعلم والطبيب كلاهُمَا   لا ينصحان إذا هما لم يُكْرَمَا

(١) أي في باب المسند الآتي بعد هذا الباب .

هَـــذَا كُلُّهُ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ وَقَدْ يُخَرَّجُ الْكَلَامُ عَلَى خِلَافِهِ ، فَيُوضَعُ الْمُضْمَرُ مَوْضِعَ الْمُظْهَرِ كَقَوْلِهِمْ ـ نِعْمَ رَجُلًا ـ مَكَانَ ـ نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ـ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَقَوْلِهِمْ ـ هُوَ أَوْ هِيَ زَيْدٌ عَالِمٌ ـ مَكَانَ الشَّأْنِ أَوِ الْقِصَّةِ ، لِيَتَمَكَّنَ مَا يَعْقُبُهُ فِي ذِهْنِ السَّامِعِ ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفْهَمْ مِنْهُ

وضع المضمر موضع المظهر

[هذا] أى الذى ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك فى المقامات المذكورة [كله مقتضى الظاهر] من الحال [وقد يخرج الكلام على خلافه] أى على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال إياه [فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم ـ نعم رجلا] زيدٌ [مكان ـ نعم الرجل زيد] فان مقتضى الظاهر فى هـذا المقام هو الاظهار دون الاضمار ، لعدم تقدم ذكر المسند إليه ، وعدم قرينة تدل عليه ، وهذا الضمير عائد إلى مُتَعَقَّلٍ معهود فى الذهن ، والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المُتَعَقَّلِ ، وإنما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر [فى أحد القولين] أي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدإ محذوف ، وأما من يجعله مبتدءا ونعم رجلا ـ خبره فيحتمل عنده أن يكون الضمير عائدا إلى المخصوص وهو متقدم تقديرا ، ويكون التزام إفراد الضمير حيث لم يقل ـ نعما ونعموا ـ من خواص هـذا الباب ، لكونه من الأفعال الجامدة [وقولهم ـ هوأو هى زيد عالم ـ مكان الشان أو القصة] فالاضمار فيه أيضا على خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم ، واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشان إنما يؤنث اذا كان فى الـكلام مؤنث غير فضلة ، فقوله ـ هى زيد عالم ـ مجرد قياس ، ثم عَلَّلَ وضع المضمر موضع المظهر فى البابين بقوله [ليتمكن مايعقبه] أى يعقب الضمير ، أى يجيء على عقبه [في ذهن السامع لأنه] أى السامع [إذا لم يفهم منه] أى من الضمير

مَعْنَى انْتَظَرَهُ ، وَقَدْ يُعكَس فَانْ كَانَ اسْمَ إشَارَة فَلِكَمَال الْعِنَايَة بِتَمْيِيزِه لاخْتِصَاصِه بِحُكْم بَدِيع ، كَقَوْلِه :

كَمْ عَاقِل عَاقِل أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ   وَجَاهِل جَاهِل تَلْقَاهُ مَرْزُوقَا
هٰذَا الَّذِي تَرَكَ الأوْهَامَ حَائِرَةً   وَصَيَّرَ الْعَالِمَ النِّحْرِيرَ زِنْدِيقَا

[معنى انتظره] أى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى ، فيتمكن بعد وروده فضل تمكن ، لأن الحصول بعد الطلب أعز من المُنْسَاق بلا تعب ، ولا يخفى أن هذا لا يحسن فى باب ـ نعم ـ لأن السامع مالم يسمع المُفَسِّر لم يعلم أن فيه ضميرا ، فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار (١) .

وضع المظهر موضع المضمر

[وقد يعكس] وَضْعُ المضمر موضع المظهر ، أي يوضع المظهر موضع المضمر [فان كان] المظهر الذي وضع موضع المضمر [اسم إشارة فلكمال العناية بتمييزه] أى تمييز المسند اليه [لاختصاصه بحكم بديع كقوله : كم عاقل عاقل] هو وصف عاقل الاول ، بمعنى كامل العقل مُتَنَاه فيه [أعيت] أى أعيته وأعجزته ، أو أعيت عليه وصعبت (٢) [مذاهبه] أى طرق معاشه [وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا * هذا الذى ترك الاوهام حائرة * وصير العالم النحرير] أى المتقن من ـ نَحَرَ الامورَ علما أتقنها [زنديقا] (٣) كافرا نافيا للصانع العدل الحكيم ، فقوله ـ هذا ـ إشارة الى حكم سابق غير

---

(١) قد أجيب عن هذا بأنه يجوز أن يعرف أن فيه ضميرا قبل سماع المفسر بقرينة أو نحوها (٢) هو متعد على التقدير الاول ، ولازم على الثانى (٣) البيتان لأحمد بن يحيى بن إسحاق الرَّاوَنْدِىّ من شعراء الدولة العباسية ، وقد جاء قبل البيتين :

أَوِ التَّهَكُّمِ بِالسَّامِعِ كَمَا إِذَا كَانَ فَاقِدًا الْبَصَرِ ، أَوِ النِّدَاءِ عَلَى كَمَالِ بَلَادَتِهِ أَوْ فَطَانَتِهِ ، أَوِ ادِّعَاءِ كَمَالِ ظُهُورِهِ ، وَعَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ هٰذَا الْبَابِ .

تَعَالَلْتِ كَيْ أَشْجَى وَمَا بِكِ عِلَّةٌ تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفِرْتِ بِذٰلِكِ

محسوس ، وهو كَوْنُ العاقل محروما والجاهل مرزوقا ، فكان القياس فيه الاضمار ، فعدل الى اسم الاشارة لكمال العناية بتمييزه ، ليُرِى السامعين أن هذا الشيء المتميز المتعين هو الذي له الحكم العجيب ، وهو جعل الأوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا ، فالحكم البديع هو الذى أُثْبِتَ للمسند اليه الْمُعَبَّرُ عنه باسم الاشارة [أو التهكم] عطف على كمال العناية [بالسامع كما إذا كان] السامع [فاقد البصر] أو لا يكون ثَمَّةَ مُشَارٌ اليه أصلا [أو النداء على كمال بلادته] أي بلادة السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس [أو] على كمال [فطانته] بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس [أو ادعاء كمال ظهوره] أى ظهور المسند اليه [وعليه] أي على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور [من غير هذا الباب] أى باب المسند اليه [تعاللت] أى أظهرت العلة والمرض [كى أشجى] أى أحزن ، من — شَجِيَ بالكسر — أى صار حزينا ، لا من — شَجَا الْعَظْمُ — بمعنى — نَشِبَ فى حلقه [وما بك علة ، تريدين قتلى قد ظفرت بذلك] (١) أى بقتلى ،

---

(١) سُبْحَانَ من وضع الأشياءَ موضعها وَفَرَّقَ العِـزَّ والاذلالَ تفريقاَ

البيت لعبد الله بن الدمينةُ من شعراء الدولة الأموية :

تطبيقات على وضع المضمر موضع المظهر وبالعكس :

(١) نعمَ امرأين حاتمٌ وكعبُ كلاهُمَا غَيْثٌ وسيفٌ عَضْبٌ

(٢) إن تسألوا الحقَّ نعْطِ الحقَّ سَائلَهُ والدِّرْعُ مُحْقَبَةٌ والسيف مقْرُوبُ

وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ فَلِزِيادَةِ التَّمْكِينِ ، نَحْوُ (قُلْ هوَ اللهُ أَحَدٌ ، اللهُ الصَّمَدُ) وَنَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِه ـ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ـ أَوْ إِدْخالِ الرَّوْعِ فى ضَمِيرِ السامِعِ وَتَرْبِيَــةِ الْمَهابَةِ ، أَوْ تَقْوِيَةِ دَاعِى الْمَأْمُورِ ، مِثالُهما قَوْلُ الْخُلَفاءِ ـ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ يأْمُرُكَ بِكَذا ـ

كان مقتضى الظاهر أن يقول ـ به ـ لأنه ليس بمحسوس ، فعدل الى ـ ذلك ـ إشارة الى أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس .

[وإن كان] المظهر الذى وضع موضع المضمر [غيره] أى غير اسم الاشارة [فلزيادة التمكين] أى جعل المسند اليه متمكنا عند السامع [نحو ـ قل هو الله أحد ، الله الصمد] أي الذى يُصْمَدُ اليه ويُقْصَدُ فى الحوائج ، لم يقل ـ هو الصمد ـ لزيادة التمكين [ونظيره] أي نظير ـ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ، اللهُ الصَّمَدُ ـ فى وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين [من غيره] أى من غير باب المسند اليه [وبالحق] أي بالحكمة المقتضية للانزال [أنزلناه] أى القرآن [وبالحق نزل] حيث لم يقل وبه نزل [أو إدخال الروع] عَطْفٌ على زيادة التمكين [فى ضمير السامع وتربية المهابة] عنده ، هذا كالتأكيد لادخال الروع [أو تقوية داعى المأمور ، مثالهما] أى مثال التقوية وإدخال الروع مع التربية [قول الخلفاء ـ أمير المؤمنين يأمرك بكذا] مكان ـ أنا آمرك

فالأول (نعم امرأين) من وضع المضمر موضع المظهر لأجل إفادة التشويق ، والثانى من وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين .

أمثلة أخرى :

(١) ـ قوله تعالى ـ فإنَّهَا لَا تَعْمَي الْأَبْصَارُ وَلَـكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِى الصُّدُورِ .

(٢) شَدَدْنَا شدَّةَ اللَّيْثِ غَـدَا واللَّيْثُ غضبانُ

وَعَلَيْه مِنْ غَيْرِه - فاذا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى الله - أَوِ الاُسْتِعْطَافِ كَقَوْلِه :

إلٰهِى عَبْدُكَ الْعاصِى أَتَاكَا

قَالَ السَّكَّاكِيُّ : هَذَا غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَلَا بِهَذَا الْقَدْرِ بَلْ كُلٌّ مِنَ التَّكَلُّمِ وَالخطاب وَالْغَيْبَة مُطْلَقًا يُنْقَلُ إِلَى الآخَرِ ،

[وعليه] أى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى المأمور [من غيره] أى من غير باب المسند إليه [فاذا عزمت فتوكل على الله] لم يقل - عَلَيَّ - لما فى لفظ الله من تقوية الداعى إلى التوكل عليه ، لدلالته على ذات موصوفة بالأوصاف الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها [أو الاستعطاف] أى طلب العطف والرحمة [كقوله :

إلهى عبدك العاصى أتاكا] مُقِرًّا بالذنوب وقد دعَاكَا

لم يقل - أنا - لما فى لفظ - عبدك العاصى - من التَّخَضُّع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة .

الالتفات

[قال السكاكى هذا] أعنى نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة [غير مختص بالمسند إليه ولا] النقل مطلقا مختص [بهذا القدر] أى بأن يكون عن الحكاية إلى الغيبة ، ولا تخلو العبارة عن تسامح (١) [بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا] أى سواء كان فى المسند إليه أو غيره ، وسواء كان كل منها واردا فى الكلام أو كان مقتضى الظاهر إيراده [ينقل إلى الآخر] فتصير الأقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة

---

(١) لأن ظاهر كلام الخطيب أن النقل عن الحكاية إلى الغيبة هو الذي لا يختص بهذا القدر ، مع أن الذي لا يختص به هو النقل مطلقا كما جرى عليه السعد دفعا لما فى هذا الظاهر من التهافت .

وَيُسَمَّى هٰذا النَّقْلُ الْتِفاتاً ، كَقَوْله :

تَطاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمُدُ

وَالمَشْهُورُ أَنَّ الالْتِفاتَ هُوَ التَّعْبِيرُ عَنْ مَعْنًى بِطَرِيقٍ مِنَ الثلاثَةِ بَعْدَ التَّعْبِيرِ عَنْهُ بِآخَرَ مِنْها ،

في الاثنين (١) ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي ، لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات بالنظر إلى الأمثلة [ويسمى هذا النقل] عند علماء المعاني [التفاتا] مأخوذ من التفات الانسان عن يمينه إلى شماله وبالعكس [كقوله] أي قول امرىء القيس (٢) [تطاول ليلك] خطابا لنفسه التفاتا ، ومقتضى الظاهر — لَيْلِي [بالأثمد] بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع [والمشهور] عند الجمهور [أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من] الطرق [الثلاثة] التكلم والخطاب والغيبة [بعد التعبير عنه] أي عن ذلك المعنى [بآخر منها] أي بطريق آخر من الطرق الثلاثة ، بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ، ولابد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا — أنا زَيْدٌ وأنْتَ عَمْرٌو ،

ونحن اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا (٣)

---

(١) الثلاثة هي التكلم والخطاب والغيبة ، والاثنان ما بقي منها بعد اعتبار أخذ واحد منها منقولا إلى غيره :

(٢) هو امرؤ القيس بن عانس الكندي الصحابي ، وذلك من قوله :

تطاول ليلك بالأثمد ونام الخَلِيُّ ولم تَرْقُدِ

وبات وباتَتْ له ليلةٌ كَلَيْلَةِ ذي العائرِ الأَرْمَدِ

(٣) هو من قول رجل جاهلي من بني عقيل :

وَهَـذا أَخص ، مثالُ الالْتفات منَ التَّكَلم إلى الْخطَاب ـ وَمَالِىَ لاَ أَعْبُـدُ الذى فَطَرَنى وَإلَيْه تُرْجَعُونَ ـ

وقوله تعالى ـ وَإيَّاكَ نَسْتَعِينُ ، و ـ اهْدنَا ـ و ـ أَنْعَمْتَ ـ فان الالتفات إنما هو فى ـ إيَّاكَ نَعبُدُ ـ والباقى جَارٍ على أسلوبه ، ومن زعم أنَّ فى مثل ـ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ـ التفاتا والقياس آمنتم فقد سها ، على ما يشهد به كتب النحو (١) [وهذا] أى الالتفات بتفسير الجمهور [أخص منه] بتفسير السكاكى ، لأن النقل عنده أعم من أن يكونَ قد عُبِّرَ عنـه بطريق من الطرق ثم بطريق آخر ، أو يكونَ مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق منها فترك وعدل إلى طريق آخر ، فيتحقق الالتفات بتعبير واحد ، وعند الجمهور مخصوص بالأول ، حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد، فكلُّ التفات عندهم التفاتٌ عنـده من غير عكس ، كما فى ـ تَطَاوَلَ لَيْلُكَ [مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب ـ ومالى لا أعبد الذى فطرنى وإليه ترجعون] ومقتضى الظاهر ـ أُرْجَعُ ـ والتحقيق أن المراد مالـكم لا تعبدون ، لـكن لَمَّا عُبِّرَ عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السَّوْق إجراءَ باقى الـكلام على ذلك الطريق ، فعدل عنـــه إلى طريق الخطاب ، فيـكون التفاتا على

نحن اللذون صبحوا الصباحا   يوم النُّخَيْـلِ غارةً ملْحَاحَا

والصباحا ظرف زمان متعلق بقوله ـ صبحوا ـ وألفه للاطلاق ، والنخيل موضع بالشام ، وملحاحا صيغة مبالغة من الالحاح ، والشاهد فى انتقاله من ضمير المتكلم وهو ـ نحن ـ إلى الغيبة وهو ـ اللذون ـ وهو جار على ما يقتضيه الظاهر .

(١) من أن عائد الموصول قياسه أن يكون بلفظ الغيبة ، لأن الموصول اسم ظاهر ، فهو من قبيل الغيبة وإن عرض له الخطاب بالنداء ، وحينئذ يكون ـ آمنوا ـ جاريا على مقتضى الظاهر .

وَإِلَى الْغَيبَةِ (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ) وَمِنَ الْخِطَابِ إِلَى التَّكَلُّمِ:

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِى الْحِسَانِ طَرُوبُ ... بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ

يُكَلِّفُنِى لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلْيُهَا ... وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ

وَإِلَى الْغَيبَةِ — حَتَّى إِذَا

المذهبين [و] مثال الالتفات من التكلم [إلى الغيبة — إنا أعطيناك الكوثر ، فصل لربك وانحر] ومقتضى الظاهر — لنا [و] مثال الالتفات [من الخطاب إلى التكلم] قول الشاعر (١) [طحا] أى ذهب [بك قلب فى الحسان طروب] ومعنى طروب فى الحسان أن له طربا فى طلب الحسان ونشاطا فى مراودتها [بعيد الشباب] تصغير — بَعْد — للقرب ، أي حين وَلَّى الشباب وكاد ينصرم [عصر] ظرف زمان مضاف إلى الجملة الفعلية ، أعني قوله [حان] أى قَرُبَ [مشيب * يكلفنى ليلى] فيه التفات من الخطاب فى — بك — إلى التكلم ، ومقتضى الظاهر — يكلفك — وفاعل — يكلفنى — ضمير القلب ، و — ليلى — مفعوله الثانى ، والمعنى — يطالبنى القلب بوصل ليلى ، وروى — تكلفنى — بالتاء الفوقانية ، على أنه مسند إلى — ليلى — والمفعول محذوف أى شدائد فراقها ، أو على أنه خطاب للقلب ، فيكون التفاتا آخر من الغيبة إلى الخطاب [وقد شط] أى بَعُدَ [وليها] أى قربها [وعادت عواد بيننا وخطوب] قال المرزوقى : عادت يجوز أن يكون فَاعَلَتْ من (٢) الْمُعَادَاة ، كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ، ويجوز أن يكون من عَادَ يَعُودُ — أى عادت عَوَادٍ وعوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل [و] مثل الالتفات من الخطاب [إلى الغيبة] قوله تعالى [حتى إذا

---

(١) هو علقمة بن عبدة الفحل من الشعراء الجاهليين .

(٢) لأن أصل عَادَتْ عَادَوَتْ ، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصارت عَادَتْ على وزن فَاعَتْ بحذف لام الكلمة .

كُنْتُمْ فى الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ - وَمِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكَلُّمِ - وَاللهُ الذى أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحاباً فَسُقْنَاهُ - وَإِلَى الْخِطَابِ - مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ - .

وَوَجْهُهُ أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا نُقِلَ مِنْ أُسْلُوبٍ إِلَى أُسْلُوبٍ كَانَ أَحْسَنَ تَطْرِيَةً لِنَشَاطِ السامعِ ، وَأَكْثَرَ إِيقاظًا للاصغاء إِلَيْهِ ، وَقَدْ تَخْتَصُّ مَوَاقِعُهُ بِلَطَائِفَ ، كما فِي الْفَاتِحَةِ ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا ذَكَرَ الْحَقِيقَ بِالْحَمْدِ عَنْ قَلْبٍ حاضِرٍ يَجِدُ مِنْ نَفسه مُحَرِّكًا للاقبال عَلَيْهِ ، وَكُلَّمَا أُجْرِيَ عَلَيْهِ صفةٌ من تلكَ الصِّفاتِ الْعِظَامِ قَوِيَ ذَلِكَ الْمُحَرِّكُ إِلَى أَنْ يَؤُولَ الأَمْرُ إِلَى خاتِمَتِهَا الْمُفِيدَةِ أَنَّهُ مَالِكُ الأَمْرِ كُلِّهِ فى يَوْمِ الجزاء ،

كنتم فى الفلك وجرين بهم] والقياس بكم [و] مثال الالتفات [من الغيبة إلى التكلم] قوله تعالى [الله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه] ومقتضى الظاهر فساقه ، أى ساق الله ذلك السحاب وأجراه إلى بلد ميت [و] مثال الالتفات من الغيبة [إلى الخطاب] قوله تعالى [مالك يوم الدين ، إياك نعبد] ومقتضى الظاهر إياه .

[ووجهه] أى وجه حسن الالتفات [أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان] ذلك الكلام [أحسن تطرية] أى تجديدا وإحداثا ، من - طَرَّيْتُ الثوب [لنشاط السامع و] كان [أ كثر إيقاظا للاصغاء إليه] أى إلى ذلك الكلام ، لأن لكل جديد لذة ، وهـذا وجه حسن الالتفات على الاطلاق [وقد تختص مواقعه بلطائف] غير هذا الوجه العام [كما فى] سورة [الفاتحة ، فان العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد] ذلك العبد [من نفسه محركا للاقبال عليه] أى على ذلك الحقيق بالحمد [وكلما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك إلى أن يؤول الأمر إلى خاتمتها] أى خاتمة تلك الصفات ، يعنى - مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ [المفيدة أنه] أى ذلك الحقيق بالحمد [مالك الامر كله فى يوم الجزاء] لأنه أضيف مالك إلى

فَحينئذٍ يُوجِبُ الاقْبالَ عَلَيْهِ وَالخطابَ بِتَخْصِيصِهِ بِغايَةِ الخُضوعِ وَالاسْتِعانَةَ في المُهِمّاتِ .

يوم الدين على طريق الاتساع (١) والمعنى على الظرفيـة ، أى مآلك في يوم الدين ، والمفعول محذوف دلالة على التعميم (٢) [فحينئذ يوجب] ذلك المحرك لتناهيه فى القوة [الاقبال عليـه] أى إقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد [والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات] فالبـاء فى ـ بتخصيصه ـ متعلق بالخطاب ، يقال ـ خاطَبْتُهُ بالدعاء ـ إذا دعوت له مواجهة ، وغاية الخضوع هو معنى العبادة ، وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول ـ نستعين (٣) والتخصيص مستفاد من تقـديم

---

(١) يعنى به المجاز العقلى فى النسبة الاضافية ، فقد أضيف اسم الفاعل إلى الظرف ، وحَقُّهُ أن يضاف إلى المفعول به (٢) وهو الذى قدره الخطيب فى قوله ـ مالك الأمر كله فى يوم الجزاء (٣) يعنى مفعوله الثانى ، ومفعوله الأول هو الضمير المقدم عليه .

تطبيقات على الالتفات :

(١) ـ قوله تعالى ـ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللهَ تَوَّاباً رَحيماً .

(٢) بانَتْ سعادُ فامسى القلبُ مَعْمُوداَ ... وأَخْلَفَتْكَ ابْنَـةُ الْحُرِّ المواعيـدا

(٣) ـ قوله تعالى ـ وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ .

فالأول فيه انتقال من الخطاب إلى الغيبة فى قوله ـ واستغفر لهم الرسول ، والثانى فيه انتقال من التكلم إلى الخطاب فى قوله (وأخلفتك) والثالث فيه انتقال من الخطاب إلى التكلم فى قوله (إن ربى) .

أمثلة أخرى :

(١) ـ قوله تعالى ـ قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لاَتَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ

وَمِنْ خِلَافِ الْمُقْتَضَى تَلَقِّى الْمُخَاطَبِ بِغَيْرِ مَا يَتَرَقَّبُ بِحَمْلِ كَلَامِهِ عَلَى خِلَافِ مُرَادِهِ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْأَوْلَى بِالْقَصْدِ ، كَقَوْلِ ابْنِ الْقَبَعْثَرَى لِلْحَجَّاجِ وَقَدْ قَالَ لَهُ مُتَوَعِّدًا – لَأَحْمِلَنَّكَ

المفعول ، فاللطيفة الْمُخْتَصُّ بهـا مَوْقِعُ هذا الالتفات هى أن فيه تنبيها على أن العبد إذا أخذ فى القراءة يجب أن تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك الْمُحَرِّكَ .

الأسلوب الحكيم

ولمـا انجر الكلام إلى ذكر خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه وإن لم تكن من مباحث المسند إليه فقال [ومن خلاف المقتضى] أي مقتضى الظاهر [تلقى المخاطب] من إضافة المصدر إلى المفعول ، أى تلقى المتكلم المخاطب [بغير ما يترقب] المخاطَبُ ، والباء فى – بغير – للتعدية وفى [بحمل كلامه] للسببية ، أى إنمـا تلقاه بغير ما يترقب بسبب أنه حمل كلامه ، أى الكلام الصادر عن المخاطب [على خلاف مراده] أى مراد المخاطب ، وإنما حمل كلامه على خلاف مراده [تنبيها] للمخاطَب [على أنه] أى ذلك الغير هو [الأولى بالقصد] والارادة [كقول ابن القبعثرى (١) للحجاج وقد قال] الحجاج [له] أي لابن القبعثرى حال كون الحجاج [متوعدا] إياه [لأحملنك

إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ :

(٢) لَقُوكَ فى عَلَمِ البلادِ مُنَكَّسًا   جَزِعَ الهلالُ على فَتَى الْفِتْيَانِ

(٣) أَعْيَاكَ رَسْمُ الدَّارِ لم يَتَكَلَّمِ   حتى تكلم كالأَصَمِّ الأعجمِ

(١) هو الغضبان بن القبعثرى الشيباني من خطباء العرب وفصحائهم .

عَلَى الأَدْهَمِ : مِثْلُ الأَمِيرِ يَحْمِلُ عَلَى الأَدْهَمِ وَالأَشْهَبِ ، أَىْ مَنْ كَانَ مِثْلَ الأَمِيرِ فِى السُّلْطَانِ وَبَسْطَةِ الْيَدِ فَجَدِيرٌ بِأَنْ يُصْفِدَ لَا أَنْ يَصْفِدَ ، أَوِ السَّائِلِ بِغَيْرِ مَا يَتَطَلَّبُ ، بِتَنْزِيلِ سُؤَالِهِ مَنْزِلَةَ غَيْرِهِ تَنْبِيهاً أَنَّهُ الأَوْلَى بِحَالِهِ أَوِ الْمُهِمُّ لَهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى - يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ -

---

على الأدهم] يعني القيد ، هـذا مَقُولُ قَوْلِ الحجاج [مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب] هذا مَقُولُ قَوْلِ ابن القبعثرى ، فأبرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد ، وتلقاه بغير ما يترقب ، بأن حمل الأدهم فى كلامه على الفرس الأدهم ، أى الذى غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيـه ، وضم إليه الأشهب ، أى الذى غلب بياضه حتى ذهب سواده ، ومراد الحجاج إنما هو القيد ، فنبه على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصده الأمير [أى من كان مثل الأمير فى السلطان] أى الغلبة [وبسطة اليد] أى الكرم والمال والنعمة [فجدير بأن يصفد] أي يعطى ، من - أَصْفَدَهُ [لا أن يصفد] أى يقيد من - صَفَدَهُ [أو السائل] عَطْفٌ على المخاطب ، أى تلقى السائل [بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره] أي منزلة غير ذلك السؤال [تنبيها] للسائل [على أنه] أى ذلك الغير [الأولى بحاله أو المهم له ، كقوله تعـالى - يسألونك عن الأهلة قل هى مواقيت للنـاس والحج] سألوا عن سبب اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه ، فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف ، وهو أن الأهلة بحسب ذلك الاختلاف مَعَالِمُ يُوَقَّتُ بها الناس أمورهم من المزارع والمتاجر وَمَحَالِّ الديون والصوم وغير ذلك ، ومَعَالِمُ للحج يعرف بها وقتـه ، وذلك للتنبيه على أن الأولى والأليق بحالهم أن يسألوا عن ذلك ، لأنهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة ، ولا يتعلق لهم به

وَكَقَوْله تَعَالى - يَسأَلُونَكَ ماذا يُنْفِقونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيرٍ فَلِلْوَالِدَينِ وَالأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالمساكِينِ وَابْنِ السَّبِيل -

---

غرض [وكقوله تعالى - يسألونك ماذا ينفقون قل ماأنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل] سألوا عن بيان ماذا ينفقون ، فأجيبوا ببيان الْمَصَارِف تنبيها على أن المهم هو السؤال عنها ، لأن النفقة لا يعتد بها إلا أن تقع موقعها (١) .

---

(١) ويسمى كل من ذينك القسمين (تلقى المخاطب بغير ما يترقب والسائل بغير مايتطلب) الأسلوب الحكيم .

تطبيقات على الأسلوب الحكيم :

(١) قلتُ ثَقَّلْتُ إذ أتيتُ مِرَارًا ... قال ثَقَّلْتَ كاهلى بالأيادي

(٢) أتتْ تشتكى عندى مُزَاوَلَةَ الْقِرَي ... وقد رأت الضِّيفانَ يَنْحُونَ منزلى

فقلتُ كأنى ما سمعتُ كلامَهَا ... هُمُ الضَّيْفُ جِدِّى فى قِرَاهم وعَجِّلى

فالأول وقع فيه لفظ (ثقلت) فى كلام المتكلم بمعنى حملتك المؤونة ، فحمله المخاطب على تثقيل عاتقه بالمنن والأيادى ، والثانى من تلقى السائل بغير ما يتطلب ، تنبيها على أن الأولى بها الاستعداد لهم ، لا الشكوى منهم .

أمثلة أخرى :

(١) قالوا سلوتَ لبُعْد الإلْف قلتُ لهم ... سلوتُ عن صحتى والبُرْءُ من سَقَمى

(٢) وإخوانٍ حسبتهم دروعًا ... فكانوها ولكن للأعادى

وقالوا قد صَفَتْ منا قلوبٌ ... نعم صدقوا ولكن عن ودادى

وَمِنْهُ التَّعْبِيرُ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ بِلَفْظِ الماضى تَنْبِيهاً عَلَى تَحَقُّقِ وُقُوعِهِ نَحْوُ ـ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فى الصور فَفَزِعَ مَنْ فى السَّمٰوات وَمَنْ فى الأَرْضِ ـ وَمِثْلُهُ ـ وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ ـ وَنَحْوُهُ ـ ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ ـ

التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى

[ومنه] أى من خلاف مقتضى الظاهر [التعبير عن] المعنى [المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه (١) نحو ـ ويوم ينفخ فى الصور ففزع من فى السموات ومن فى الأرض] بمعنى ـ يَفْزَعُ [ومثله] التعبير عن المقصود المستقبل بلفظ اسم الفاعل ، (٢). كقوله تعالى [وإن الدين لواقع] مكان ـ يَقَعُ [ونحوه] التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول ، كقوله تعالى [ذلك يوم مجموع له الناس] مكان ـ يُجْمَعُ ، وههنا بحث وهو أن كلا من اسمى الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع ، فيكون كل منهما ههنا واقعا فى موقعه ، واردا على حسب مقتضى الظاهر ، والجواب أن كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف ، وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا (٣) تنبيها على تحقق وقوعه .

---

(١) وكذلك التعبير عن الماضى بلفظ المستقبل ، كقوله تعالى ـ وَاتَّبَعُوا ما تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ ـ أى ماتلت .

(٢) لأن اسم الفاعل حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال كما سيأتى ، وكذا اسم المفعول .

(٣) وإذا كان مجازا كان من خلاف مقتضى الظاهر أيضا كما هو شأن كل مجاز ، وقد نازع بعضهم فى عد المجاز من خلاف مقتضى الظاهر .

تطبيقات على التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى وبالعكس :

---

(١) ـ قوله تعالى ـ (أَتَى أَمْرُ الله فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ) .

وَمِنْهُ الْقَلْبُ نَحْوُ عَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الْحَوْضِ وَقَبِلَهُ السَّكَّاكِي مُطْلَقًا، وَرَدَّهُ غَيْرُهُ مُطْلَقًا،وَالْحَقُّ انَّهُ إِنْ تَضَمَّنَ اعْتِبَارًا لَطِيفًا قُبِلَ كَقَوْلِهِ :

وَمَهْمَهٍ مُغْــبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

[ومنه] أى من خلاف مقتضى الظاهر .

القلب

[القلب] وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكانَ الآخَر والآخَرُ مكانَهُ [نحو - عرضت الناقة على الحوض] مكان - عرضت الحوض على الناقة - أي أظهرته عليها للشرب [وقبله] أى القلب [السكاكى مطلقا] وقال : إنه مما يورث الكلام ملاحة [ورده غيره] أى غير السكاكى [مطلقا] لأنه عكس المطلوب ، ونقيض المقصود [والحق أنه إن تضمن اعتبارا لطيفا] غير الملاحة التي أورثها نفس القلب [قبل كقوله : ومهمه] أى مفازة [مغبرة] أى مملوءة بالغبرة [أرجاؤه] أى أطرافه ونواحيه ، جَمْعُ الرَّجَا مقصورا [كأن لون أرضه سماؤه (١)] على حذف المضاف

---

(٢) قوله تعالى - (وَاللهُ الَّذِى أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ) .

فالأول فيه لفظ - أتى - بمعنى يأتى ، والثانى فيه لفظ - فتثير - بمعنى فأثارت .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - (وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَاكِثُونَ) .

(٢) ولقد أمرُّ على اللئيم يسبّنى فَمَضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنِيني

(١) هو من أرجوزة لرؤبة بن العجاج من شعراء الدولة الأموية .

أَىْ لَوْنُها، وَإِلاَّ رُدَّ كَقَوْلِه :

كَمَا طَيَّنْتَ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَا

[أى لونها] يعنى لون السماء ، فالمصراع الأخير من باب القلب ، والمعنى ـ كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه ، والاعتبار اللطيف هو المبالغة فى وصف لون السماء بالغبرة ، حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الأرض فى ذلك ، مع أن الأرض أصل فيه [وإلا] أى وإن لم يتضمن اعتبارا لطيفا [رد] لأنه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها [كقوله] :

* فَلَمَّا أَنْ جرى سِمَنٌ عليها * .

[كما طينت بالفدن] أى بالقصر [السياعا (١)] أى الطين بالتبن ، والمعنى ـ كما طينت الفدن بالسياع ، يقال ـ طَيَّنْتُ السطح والبيت ، ولقائل أن يقول : إنه يتضمن من المبالغة فى وصف الناقة بالسمن مالا يتضمنه قوله ـ كما طينت الفدن بالسياع ـ لايهامه أن السياع قد بلغ مبلغا من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل، والفَدَنُ بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة إلى الفدن (٢) .

(١) هـذا البيت لعمير بن شُيَيْم التَّغْلَبِيّ المعروف بالقُطَامِيّ ، والضمير فى قوله ـ عليها ـ للناقة ، وأن فى قوله ـ فلما أن جرى ـ زائدة ، وجواب لما فى قَوْلِه بعد هذا البيت :

أَمرتُ بها الرجالَ ليأخذوها ونحن نظنُّ أَنْ لن تُسْتَطَاعَا

(٢) يعنى أن الفدن فرع له فى هذه الحالة ، كما أن السياع فرع له فى غيرها ، ولا شك أن هذا القول صحيح إذا حمل السياع على الطين المخلوط بالتبن ، أما إذا حمل على الآلة التى يطين بها فلا يتأتى فيه ذلك الاعتبار اللطيف .

تطبيقات على القلب :

(١) لُعَابُ الافاعى القاتلات لُعَابُهُ وأَرْيُ الجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدٍ عَوَاسِلُ

أَحْوَالُ المُسْنَدِ

أَمَّا تَرْكُهُ فَلِمَا مَرَّ كَقَوْلِهِ :

* فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ *

أحوال المسند

[أما تركة فلما مر] فى حذف المسند إليه [كقوله] :

ومن يَكُ أمسى بالمدينة رَحْلُهُ [فانى وقيار بها لغريب]

الرحل هو المنزل والمأوى ، وقيار اسم فرس أو جمل للشاعر ، وهو ضَابِئُ بن الحارث – كذا فى الصِّحَاحِ – ولفظ البيت خبر ومعناه التَّحَسُّرُ والتَّوَجُّعُ ، فالمسند إلى – قيار – محذوف (١) لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع

---

(٢) قِفِي قبل التفرُّق يا ضباعاَ ولا يك مَوْقِفٌ منك الوداعاَ

فالأول فيه تشبيه مقلوب للمبالغة ، والأصل – لعابه لعاب الأفاعي – وهو قلب مقبول ، والثانى فيه قلب غير مقبول ، والأصل – ولا يكن الوداع موقفا منك ، لأن الأصل فى النكرة إذا كان معها معرفة أن تكون هى الخبر .

أمثلة أخري :

(١) وَبَدَا الصباحُ كأنَّ غُرَّتَهُ وَجْهُ الخليفة حين يُمْتَدَحُ

(٢) فلو أنى شهدتُ أَبَا سعاد غَدَاةَ غَدَا لِمُهْجَتِهِ يَفُوقُ

فديتُ بنفسه نفسى ومالى وما آلُوكَ إلاَّ ما أُطِيقَ

(١) والتقدير – وقيار غريب أيضا ، وقوله – لغريب – فى البيت خبر إن ، ولا يصح

وقَوْله :

نَحْنُ بِمَا عِنْـــدنا وَأَنْتَ بِمَا   عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

وقَوْلكَ ـ زَيدٌ مُنطلِقٌ وَعَمرو ـ وقَوْلكَ ـ خَرَجْتُ فَاذَا زَيْدٌ ـ وقَوْله :

* إِنَّ مَحَلاًّ وَإِنَّ مُرْتَحَلاً *

ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن ، ولا يجوز أن يكون ـ قيار ـ عطفا على محل اسم إنّ وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم إنّ قبل مضى الخبر لفظا أو تقـديرا ، وأما اذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز أن يكون هو عطفا على محل اسم إنّ ، لأن الخبر مقدم تقديرا ، فلا يكون مثل ـ إن زيدا وعمرو ذاهبان ـ بل مثل ـ إن زيدا وعمرو لذاهب ـ وهو جائز ، ويجوز أن يكون مبتـدءا والمحـذوف خبره والجملة بأسْرِهَا عَطْفٌ على جملة إن مع اسمها وخبرها ، [وكقوله :

[نحن بمـا عنـــدنا وأنت بمـا   عندك راض والرأى مختلف(١)]

فقوله نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا ، أي نحن بما عندنا راضون ، فالمحذوف ههنا هو خبر الأول بقرينة الثانى ، وفى البيت السابق بالعكس [وقولك زيد منطلق وعمرو] أى وعمرو منطلق ، فحـــذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام [وقولك خرجت فاذا زيد] أى موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ماأشبه ذلك ، فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال ، لأن إذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود ، وقد ينضم اليها قرائن تدل على نوع خُصُوصِيَّة ، كلفظ الخروج المشعر بأن المراد فاذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو ذلك [وقوله :

[إن محلا وإن مرتحلا]   وان فى السَّفْرِ إذ مَضَوْا مَهَلاَ (٢)

أن يكون خبر قيار لاقترانه باللام .

(١) هو لعمرو بن امرىء القيس الخزرجى من الشعراء المخضرمين (٢) هو للأعشى قيس

أَىْ إِنَّ لَنَا فِى الدُّنْيَا وَلَنَا عَنْهَا ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّى) وَقَوْلِهِ تَعَالَى (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ : أَىْ أَجْمَلُ أَوْ فَأَمْرِى .

[أى إن لنا فى الدنيا] حُلُولاً [و]إن[لنا عنها] إلى الآخرة ارتحالا، والمسافرون قد تَوَغَّلُوا فى المضى لارجوع لهم ، ونحن على أثرهم عن قريب ، فحذف المسند الذى هو ظرف قطعا لقصد الاختصار والعـدول إلى أقوى الدليلين ، أعنى العقل ، ولضيق المقام ، أعنى المحافظة على الشعر ، ولاتباع الاستعمال لَاطِّرَاد الحذف فى مثل - إِنَّ مَالاً وَإِنَّ وَلَداً - وقد وضع سيبويه فى كتابه لهذا بابا فقال - هذا باب - إن مالا وإن ولدا (١) [وقوله تعالى - قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى] فقوله - أنتم - ليس بمبتدإ ، لأن لو إنما تدخل على الفعل ، بل هو فاعل فعل محذوف ، والأصل - لو تملكون تملكون - فحذف الفعل الأول احترازا عن العبث لوجود المفسر ، ثم أُبْدِلَ من الضمير المتصل ضَمِيرٌ منفصل على ماهو القانون عند حذف العامل ، فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة [وقوله تعالى - فصبر جميل - يحتمل الأمرين] حَذْفَ المسند أو المسند اليه [أى] فَصَبْرٌ جَمِيلٌ [أجمل أو فأمرى] صَبْرٌ جَمِيلٌ ، ففى الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين ، بخلاف مالو ذكر فانه يكون نَصًّا فى أحدهما .

من شعراء الجاهلية ، ومحلا ومرتحلا مصدران ميميان ، والسفر اسم جمع بمعنى المسافرين ، ويعنى بهم الموتى ، والمهل مصدر بمعنى الامهال وطول الغيبة .

(١) وضابط هذا الباب أن تتكرر إن ويتعدد اسمها ، فيطرد فى هذه الحالة حذف خبرها .

وَلَابُدَّ مِنْ قَرِينَةٍ ، كَوُقُوعِ الْكَلَامِ جَوَابًا لِسُؤَالٍ مُحَقَّقٍ نَحْوُ (وَلَئِنْ سَأَلْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ) أَوْ مُقَدَّرٍ ، نَحْوُ :

* لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ *

[ولابد] للحذف [من قرينة] دالة عليه ليفهم منه المعنى [كوقوع الكلام جو لسؤال محقق نحو - ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله] أى خلق الله ، لحذف المسند لأن هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يك جوابا عن سؤال محقق (١) ، والدليل على أن المرفوع فاعل والمحذوف فعله أنه جاء عدم الحذف كذلك ، كقوله تعالى (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُو خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) وكقوله تعالى (قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ، قُلْ يُحْيِيهَا الَّ أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ) [أو مقدر] عَطْفٌ على محقق [نحو] قول ضرار بن نهشل يرثى يز ابن نهشل [ليبك يزيد] كأنه قيل مَنْ يَبْكِيه فقال [ضارع] أى يَبْكِيه ضارع أى ذا [لخصومة] لأنه كان ملجأ للأذلاء ، وعونا للضعفاء ، تمامه :

(وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ)

والمختبط هو الذي يأتى إليك للمعروف من غير وسيلة ، والاطاحة الاذها والاهلاك ، والطوائح جمع مُطِيحة على غير القياس ، (٢) كلواقح جمع مُلْقِحَة ، وَ

---

(١) الأولى أن يقال فى التعليل : لأن السؤال مذكور صريحا .

(٢) وجمعها القياسى مَطَاوِحُ وَمُطِيحَاتٌ .

تطبيقات على حذف المسند :

(١) لولا المَشَقَّةُ سادَ الناسُ كُلُّهُمُ   الْجُودُ يُفْقِرُ والاقدام قَتَّالُ

وَفَضْلُهُ عَلَى خِلَافِهِ بِتَكَرُّرِ الإِسْنَادِ إِجْمَالاً ثُمَّ تَفْصِيلاً ، وَبِوُقُوعِ نَحْوِ - يَزِيدُ - غَيْرَ فَضْلَةٍ ،

مُتَعَلِّقٌ بمختبط ، وما مصدرية ، أى سائل من أجل إذهاب الوقائع ماله ، أو يبكى المقدر ، أى يبكى لأجل إهلاك المنايا يزيد [وفضله] أى رجحان نحو - لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ - مبنيا للمفعول [على خلافه] يعنى - لِيَبْكِ يَزِيدَ ضَارِعٌ - مبنيا للفاعل ، ناصبا ليزيد ورافعا لضارع [بتكرر الاسناد] بأن أُجْمِلَ أَوَّلاً [إجمالا ثم] فَصَّلَ ثانيا [تفصيلا] أما التفصيل فظاهر ، وأما الاجمال فلأنه لما قيل - لِيُبْكَ - علم أن هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء ، لأن المسند الى المفعول لابد له من فاعل محذوف أقيم المفعول مقامه ، ولا شك أن الْمُتَكَرِّرَ أوكد وأقوى ، وأن الاجمال ثم التفصيل اوقع فى النفس [وبوقوع نحو - يزيد - غير فضلة] لكونه مسندا اليه لامفعولا كما فى خلافه

(٢) إيه ياطير أَلَا منْ مُسْعِد إننى قد شَفَّنِى طولُ السَّهَرْ

ظهر الفجر وقد عَوَّدْتَنِى أن تُغَنِّيِنى إذا الفجر ظَهَرْ

حذف فى الأول خبر المبتدإ لمجاراة الاستعمال ، والتقدير - لولا المشقة موجودة - وحذف فى الثانى خبر المبتدإ أيضا للاختصار وضيق المقام ، والتقدير - ألا من مسعد فيك ، وحذف فى الثالث الفعل للاحتراز عن العبث ، والتقدير - إذا ظهر الفجر .

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى (وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلاً إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ) .

(٢) والنَّاسُ هذا حَظُّهُ مالٌ وذَا عِلْمٌ وذاك مكارم الاخلاق

(٣) والطَّيرُ أَقعدها الْكَرَى والنَّاسُ نامتْ والوجودُ

وَبِكَوْنِ مَعْرِفَةِ الْفَاعِلِ كَحُصُولِ نِعْمَةٍ غَيْرِ مُتَرَقَّبَةٍ ، لِأَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ غَيْرُ مُطْمِعٍ فِي ذِكْرِهِ .

وَأَمَّا ذِكْرُهُ فَلِمَا مَرَّ ،

[وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة ، لأن أول الكلام غير مطمع فى ذكره] أى ذكر الفاعل لاسناد الفعل الى المفعول وتمام الكلام به ، بخلاف ما إذا بنى للفاعل فانه مطمع فى ذكر الفاعل ، إذ لابد للفعل من شىء يسند هو اليه .

[وأما ذكره] أى ذكر المسند [فلما مر] فى ذكر المسند اليه ، من كَوْنِ الذكر هو الأصل مع عدم المقتضى للعدول عنه ، ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل (خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) (١) ومن التعريض بغباوة السامع ، نحو ـ مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا ـ فى

---

(١) إنمـا ذكر المسند هنا مع أنه وقع جوابا لسؤال محقق فى الآية (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) لأن الكفار لغباوتهـم قد يتوهمون فى بعض الحالات أن السائل ممن تجوز عليه الغفلة عن السؤال ، أو تجوز على من معه ممن يقصد إسماعه .

تطبيقات على ذكر المسند :

(١) قوله تعالى (قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَاإِبْرَاهِيمُ ، قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ) .

(٢) قوله تعالى (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاؤُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا) .

ذكر المسـند فى الأول ـ بل فعله كبيرهم ـ لضعف التعويل على القرينـة تعريضا

أَوْ أَنْ يَتَعَيَّنَ كَوْنُهُ اسْمًا أَوْ فِعْلًا .

وَأَمَّا إِفْرَادُهُ فَلِكَوْنِهِ غَيْرَ سَبَبِيٍّ مَعَ عَدَمِ إِفَادَةِ تَقَوِّي الْحُكْمِ ، وَالْمُرَادُ بِالسَّبَبِيِّ

جواب من قال : من نبيكم ؟ وغير ذلك [أو] لأجل [أن يتعين] بذكر المسند [كونه اسما] فيفيد الثبوت والدوام [أو فعلا] فيفيد التجدد والحدوث .

[وأما إفراده] أي جعل المسند غير جملة [فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوى الحكم] إذ لو كان سببيا نحو - زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ - أو مفيدا للتقوى نحو - زَيْدٌ قَامَ - فهو جملة قطعا ، وأما نحو - زَيْدٌ قَائِمٌ - فليس بمفيد للتقوى ، بل هو قريب من -زيد قام- فى ذلك ، وقوله - مع عدم إفادة التقوي - معناه مع عدم إفادة نفس التركيب تَقَوِّيَ الحكم ، فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير ، نحو - عرفت عرفت - أو بحرف التأكيد نحو - إن زيدا عارف - أو نقول : إن تَقَوِّيَ الحكم فى الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص ، نحو - زيد قام - فان قلت : المسند قد يكون غير سببي ولا مفيد للتقوى ومع هذا لايكون مفردا ، كقولنا - أنا سعيت فى حاجتك ، ورجل جاءنى ، وما أنا فعلت هذا - عند قصد التخصيص ، قلت : سلمنا أنْ ليس القصد فى هذه الصور إلى التَّقَوِّى ، لكن لا نسلم أنها لاتفيد التقوي ، ضرورة حصول تكرار الاسناد الموجب

بغباوتهم ، وذكر فى الثاني - يخادعون الله وهو خادعهم - لأن قوله يخادعون يفيد التجدد حينا بعد آخر ، وقوله - وهو خادعهم - يفيد الثبوت ، وكل منهما مطلوب فى مقامه .

آمثلة أخرى :

(١) يقولون من يَرْقَى إلى الْفُلْكِ مُصْعِدًا فقلتُ لهـم يرقى إليها النَّوَابِغُ

(٢) لولا التُّقَى لجعلتُ قبرك كَعْبَتِي وجعلت قولك سُنَّتِي وكتابي

نَحْوُ ـ زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ .

للتقوى ، ولو سلم فالمراد أن إفراد المسند يكون لأجل هذا المعنى ، ولا يلزم منه تَحَقُّق الافراد فى جميع صور تحقق هذا المعنى .

ثم السببى و الفعلى من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سَمَّى فى قسم النحو الوصف بحال الشيء نحو ـ رجل كريم ـ وصفا فعليا ، والوصف بحال ماهو من سببه ، نحو ـ رجل كريم أبوه ـ وصفا سببيا ، وَسَمَّى فى علم المعانى المسند فى نحو ـ زيد قام ـ مسندا فعليا ، وفى نحو ـ زيد قام أبوه ـ مسندا سببيا ، وفسرهما بما لايخلو عن صعوبة وانغلاق فلهذا اكتفى المصنف فى بيان المسند السببى بالمثال ، وقال [والمراد بالسببى نحو ـ زيد أبوه منطلق] وكذا ـ زَيْدٌ انْطَلَقَ أَبُوهُ ـ ويمكن أن يفسر المسند السببى بجملة عُلِّقَتْ على مبتدإ بعائد لا يكون مسندا اليه فى تلك الجملة ، فيخرج عنه المسند فى نحو ـ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ أَبُوهُ لأنه مفرد ، وفى نحو (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) لأن تعليقها على المبتدإ ليس بعائد (١) ، وفى نحو ـ زَيْدٌ قَامَ ، وَزَيْدٌ هُوَ قَائِمٌ ـ لأن العائد فيهما مسند اليه ، ودخل

---

(١) لاتحاد المبتدإ والخبر فيها ، فلا تحتاج إلى رابط ، والمسند فيها ليس بفعلى أيضا لأنه جملة ، وإنما خرجت عنهما لأن الفعلية والسببية فى المسند إنما تقالان عند تغاير المبتدإ والخبر .

هذا والذي يهم فى هذا العلم من ذلك أن إفراد المسند لا يفيد تقوية الحكم ، وأن عدم إفراده يفيد تقويته .

تطبيقات على إفراد المسند :

(١) خَيْرُ الصنائع فى الانام صَنِيعَةٌ ... تَنْبُو بحاملها عن الاذْلاَل

(٢) أنا لا أختارُ تقبيل يَدٍ ... قَطْعُهَا أفضل من تلك القُبَلْ

أتى بالمسند فى الأول مفردا ـ صنيعة ـ لظهور الحكم فى نفسه بحيث لا يحتاج إلى

وَأَمَّا كَوْنُهُ فِعْلاً فَلِلتَّقْيِيدِ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ عَلَى أَخْصَرِ وَجْهٍ مَعَ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ ، كَقَوْلِهِ :

فيه نحو ـ زيد أبوه قائم ، وزيدقام أبوه ، وزيد مررت به ، وزيد ضرب عمرا فى داره وزيد ضربته ـ ونحو ذلك من الجمل التى وقعت خبر مبتدإ ولا تفيد التَّقَوِّيَ ، وَالْعُمْدَةُ فى ذلك تَتَبُّعُ كلام السكاكى ، لأنا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله .

[وأما كونه] أى المسند [فعلا فللتقييد] أى تقييد المسند [بأحد الأزمنة الثلاثة] أعنى الماضى وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى أنت فيه ، والمستقبل وهو الزمان الذى يترقب وجوده بعدهذا الزمان ، والحال وهوأجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مُهْلَة وَتَرَاخٍ ، وهذا أمر عرفى (١) ، وذلك لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج الى قرينة تدل على ذلك ، بخلاف الاسم فانه إنما يدل عليه بقرينة خارجية ، كقولنا ـ زيدقائم الآن أوأمس ، أوغدا ـ ولهذا قال [على أخصر وجه] ولما كان التجدد لازما للزمان لِكَوْنِهِ كَمًّا غير قَارّ الذات ، أى لايجتمع أجزاؤه في الوجود ، وَالزَّمَانُ جُزْءٌ من مفهوم الفعل ، كان الفعل مع إفادته التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة مفيداً للتجدد ، واليه أشار بقوله [مع إفادة التجدد ، كقوله] أي كقول طَرِيف بن تميم

تقوية ، وأتى به فى الثانى غير مفرد ـ لا أختار ـ لقصد التقوية فى مقام افتخاره بنفسه .

أمثلة أخري :

(١) بِيَدِ العفاف أصون عز حجَابِي وبعصـــمتى أَسْمُو على أَتْرَابِي

(٢) نحن فى الْمَشْتَاة ندعو الْجَفَلَى لاترى الآدبَ فينا يَنْتَقِـــرْ

(١) وأما الحال الحقيقي فهو الآن الذى لا يتجزأ .

أَوَ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٌ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ

وَأَمَّا كَوْنُهُ اسْماً فَلِافَادَةِ عَدَمِهِمَا ، كَقَوْلِهِ :

لَا يَأْلَفُ الدِّرْهَمُ الْمَضْرُوبُ صُرَّتَنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهْوَ مُنْطَلِقُ

[أوكلما وردت عكاظ] هو مُتَسَوَّقٌ للعرب كانوا يجتمعون فيه ، فيتناشدون ويتفاخرون ، وكانت فيه وقائع [قبيلة * بعثوا إلى عريفهم] وعَرِيفُ القوم الْقَيِّمُ بأمرهم الذى شُهِرَ وعُرِفَ بذلك [يتوسم] أى يصدر عنه تَفَرُّسُ الوجوه وتَأَمُّلُهَا شيئا فشيئا ولحظة فلحظة (١) .

[وأما كونه] أى المسند [اسما فلافادة عدمهما] أي عدم التقييد المذكور وإفادة التجدد ، يعنى لافادة الدوام والثبوت لأغراض تتعلق بذلك [كقوله : لا يألف الدرهم المضروب صرتنا *] وهو ما يجتمع فيه الدراهم [لكن يمر عليها وهو منطلق (٢)] يعنى أن الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما ، قال الشيخ عبد القاهر : موضوع الاسم على أن يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا ، فلا تَعَرُّضَ فى ـ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ـ لأكثر من إثبات الانطلاق فعلا له ، كما فى ـ زيد طويل ، وعمرو قصير (٣) .

---

(١) إفادة الاستمرار التجددى فى البيت بحسب المقام ، وهذا غير التجدد الذي يستفاد من نفس الفعل ، لأنه بمعنى الحصول بعد أن لم يكن (٢) البيت للنضر بن جُؤَيَّةَ ، والمشهور نصب ـ صرتنا ـ على أنه مفعول والأحسن نصب ـ الدرهم ـ ليكون عدم الألفة من جانب الصرة (٣) فالاسم على هذا لا يدل إلا على مجرد الثبوت ، وأما إفادته للدوام والاستمرار فانما يكون بحسب المقام أيضا ، كغرض المدح أو الذم ونحوهما :

وَأَمَّا تَقْيِيدُ الْفِعْلِ بِمَفْعُولٍ وَنَحْوِهِ فَلِتَرْبِيَةِ الْفَائِدَةِ ، وَالْمُقَيِّدُ فِي نَحْوِ ـ كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً ـ هُوَ مُنْطَلِقاً لاَ كَانَ .

[وأما تقييد الفعل] وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما [بمفعول] مطلق أو به أو فيه أو له أو معه [ونحوه] من الحال والتمييز والاستثناء (١) [فلتربية الفائدة] لأن الحكم كلما زاد خصوصا زاد غرابة ، وكلما زاد غرابة زاد إفادة ، كما يظهر بالنظر إلى قولنا ـ شَيْءٌ مامَوْجُودٌ ، وفلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا في بلد كذا.

ولما استشعر سؤالا وهو أن خبر كان من مُشْبِهَات المفعول ، والتقييد به ليس لتربية الفائدة لعدم الفائدة بدونه ، أشار إلى جوابه بقوله [والمقيد في نحو ـ كان زيد منطلقا ـ هو منطلقا لا كان] لأن منطلقا هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على

تطبيقات على المسند إذا كان فعلا أو اسما :

(١) قوله تعالى (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ) :

(٢) نَرُوحُ وَنَغْدُو لحاجاتنا وحاجةُ من عاش لا تَنْقَضِي

(٣) لَعَمْرِي لقد لاحتْ عيونٌ كثيرةٌ إلى ضوء نارٍ في يَفَاعٍ تُحَرَّقُ

أتى بالمسند اسما في الأول ـ باسط ـ لافادة الثبوت والدوام ، وأتى به فعلا في الثاني والثالث ـ نروح ونغدو ـ تحرق ـ لافادة التجدد والاستمرار بمعونة المقام .

أمثلة أخرى :

(١) السيف أصدق إنباءً من الكُتُبِ في حَدِّهِ الحَدُّ بين الجِدِّ واللَّعِبِ

(٢) لا خير في وُدِّ امرىءٍ متملِّقٍ حُلْوِ اللسانِ وقَلْبُهُ يَتَلَهَّبُ

(١) تقييد الفعل بذلك من مباحث متعلقات الفعل ، وسيأتي هذا بعد الكلام.

وَأَمَّا تَرْكُهُ فَلِمَانِعٍ مِنْهَا .

وَأَمَّا تَقْيِيدُهُ بِالشَّرْطِ فَلِاعْتِبَارَاتٍ لَا تُعْرَفُ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ مَا بَيْنَ أَدَوَاتِهِ مِنَ التَّفْصِيلِ ، وَقَدْ بُيِّنَ ذَلِكَ فِي عِلْمِ النَّحْوِ ،

زمان النسبة ، كما إذا قلت : زيد منطلق فى الزمان الماضى .

[وأما تركه] أى ترك التقييد [فلمانع منها] أى من تربية الفائدة ، مثل خوف انقضاء الفرصة أو إرادة ألّا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أومفعوله أو عدم العلم بالْمُقَيِّدَات أو نحو ذلك .

[وأما تقييده] أى الفعل [بالشرط] مثل ـ أُكْرِمُكَ إِنْ تُكْرِمْنِي ، وَإِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ [فلاعتبارات] وحالات تقتضى تقييده به [لاتعرف إلا بمعرفة مابين أدواته] يعنى حروف الشرط وأسماءه [من التفصيل ، وقد بين ذلك] أى التفصيل [فى علم النحو] وفى هذا الكلام إشارة إلى أن الشرط فى عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء (١) مثل المفعول ونحوه ، فقولك ـ إن جئتنى أكرمك ـ بمنزلة قولك ـ أكرمك وقت مجيئك إياى ـ ولا يخرج الكلام بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية ، بل إن كان الجزاء خبرا فالجملة الشرطية خبرية ، نحو ـ إن جئتنى أكرمك ـ وإن كان إنشائيا فانشائية نحو ـ إن جاءك زيد فأكرمه ـ وأما نفس الشرط فقد أخرجته الأداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب ، ومايقال من أن كُلًّا من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وإنما الخبر هو مَجْمُوعُ الشرط والجزاء

على أحوال المسند .

(١) محل هذا عندهم إذا لم تكن أداة الشرط اسما وجعلنا خبرها جزاء الشرط أو مجموعهما ، فاذا جعلنا خبرها الشرط وحده كان الكلام هو الجزاء ، والشرط قيد له كما فى أداة الشرط إذا كانت حرفا ، وهذا هو الأصح عند النحاة .

وَلٰكِنْ لَابُدَّ مِنَ النَّظَرِ هٰهُنَا فِى إِنْ وَإِذَا وَلَوْ ، فَإِنْ وَإِذَا لِلشَّرْطِ فِى الاسْتِقْبَالِ ، لٰكِنْ أَصْلُ إِنْ عَدَمُ الْجَزْمِ بِوُقُوعِ الشَّرْطِ ، وَأَصْلُ إِذَا الْجَزْمُ بِوُقُوعِهِ ، وَلِذٰلِكَ كَانَ النَّادِرُ مَوْقِعًا لِإِنْ ، وَغَلَبَ لَفْظُ الْمَاضِى مَعَ إِذَا ، نَحْوُ (فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هٰذِهِ

المحكومُ فيه بلزوم الثانى للأول فانما هو اعتبار المنطقيين ، فَمَفْهُومُ قولنا ـ كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ـ باعتبار أهل العربية الْحُكْمُ بوجود النهار فى كل وقت من أوقات طلوع الشمس ، فالمحكوم عليه هو النهار ، والمحكوم به هو الوجود ، وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس ، فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار ، فَكَمْ مِنْ فرق بين الاعتبارين .

[ولكن لابد من النظر ههنا فى إن وإذا ولو] لأن فيها أبحاثا كثيرة لم يُتَعَرَّضْ لها فى علم النحو [فان وإذا للشرط فى الاستقبال ، لكن أصل إن عدم الجزم بوقوع الشرط] فلا يقع فى كلام الله تعالى على الأصل إلا حكاية أو على ضرب من التأويل [وأصل إذا الجزم] بوقوعه ، فان وإذا يشتركان فى الاستقبال بخلاف لو ، ويفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به ، وأما عدم الجزم بِلاَ وُقُوعِ الشرط فلم يتعرض له لِكَوْنه مُشْتَرَكًا بين إذا وإن (١) والمقصود بيان وجه الافتراق [ولذلك] أى ولأن أصل إن عدم الجزم بالوقوع [كان] الحكم [النادر] لكونه غير مقطوع به فى الغالب [موقعا لأن ، و] لأن أصل إذا الجزم بالوقوع [غلب لفظ الماضى] لدلالته على الوقوع قطعا نظرا إلى نفس اللفظ ، وإن نقل ههنا إلى معنى الاستقبال [مع إذا ، نحو ـ فاذا جاءتهم] أى قوم موسى [الحسنة] كالْخِصْبِ وَالرَّخَاءِ [قالوا لنا هذه] أى هذه مختصة

---

(١) ولكن عدم الجزم بلا وقوع الشرط فى ـ إن ـ معناه أنه جائز ، وعدم الجزم بلا وقوعه فى ـ إذا ـ معناه أنه مُنْتَفٍ ، فلا اشتراك فى الحقيقة بينهما فى هذا أيضا .

وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ) لأَنَّ الْمُرَادَ الْحَسَنَةُ الْمُطْلَقَةُ ، وَلِهٰذَا عُرِّفَتْ تَعْرِيفَ الْجِنْسِ ، وَالسَّيِّئَةُ نَادِرَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا ، وَلِهٰذَا نُكِّرَتْ .

وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ إِنْ فِى الْجَزْمِ تَجَاهُلاً أَوْ لِعَدَمِ جَزْمِ الْمُخَاطَبِ كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُكَذِّبُكَ ـ إِنْ صَدَقْتُ فَمَاذَا تَفْعَلُ ، أَوْ تَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ الْجَاهِلِ لِمُخَالَفَتِهِ مُقْتَضَى الْعِلْمِ ، أَوِ التَّوْبِيخِ

بنا ونحن مستحقوها [وإن تصبهم سيئة] أى جَدْبٌ وبَلاءٌ [يطيروا] أى يتشاءموا [بموسى ومن معه] من المؤمنين ، جيء فى جانب الحسنة بلفظ الماضى مع إذا [لأن المراد الحسنة المطلقة] التي حُصُولُهَا مَقْطُوعٌ به [ولهذا عرفت] الحسنة [تعريف الجنس] أى الحقيقة ، لأن وقوع الجنس كالواجب لكثرته واتساعه لتَحَقُّقه فى كل نوع بخلاف النوع ، وجيء فى جانب السيئة بلفظ المضارع مع إن لما ذكره بقوله [والسيئة نادرة بالنسبة اليها] أى إلى الحسنة المطلقة [ولهذا نكرت] السيئة لتدل على التقليل .

[وقد تستعمل إن (١) فى] مقام [الجزم] بوقوع الشرط [تجاهلا] كما إذا سئل العبد عن سيده ـ هل هو فى الدار ـ وهو يعلم أنه فيها ، فيقول ـ إن كان فيها أخبرك ـ يتجاهل خوفا من السيد [أو لعدم جزم المخاطب] بوقوع الشرط ، فيجرى الكلام على سَنَن اعتقاده [كقولك لمن يكذبك (٢) ـ إن صدقت فماذا تفعل] مع علمك بأنك صادق [أو تنزيله] أي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط [منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم] كقولك لمن يؤذى أباه ـ إن كان أباك فلا تؤذه [أو التوبيخ] أى تعيير

---

(١) وقد تستعمل إذا أيضا فى مقام الشك للاشارة إلى أن الشرط لا ينبغى أن يشك فيه ، أو لعدم شك المخاطب ، أو لتنزيله منزلة غير الشاكّ ، أو لتغليب غير الشاكّ على الشاكّ (٢) أى لمن يشك فى صدقك ، كما هو فَرْضُ هذا المقام .

وَتَصْوِيرِ أَنَّ ٱلْمَقَامَ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى مَا يَقْلَعُ ٱلشَّرْطَ عَنْ أَصْلِهِ لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِفَرْضِهِ كَمَا يُفْرَضُ ٱلْمُحَالُ ، نَحْوُ ـ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ ـ فِيمَنْ قَرَأَ إِنْ بِٱلْكَسْرِ ، أَوْ تَغْلِيبِ غَيْرِ ٱلْمُتَّصِفِ بِهِ عَلَى ٱلْمُتَّصِفِ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا) يَحْتَمِلُهُمَا .

المخاطب على الشرط [وتصوير أن المقام لاشتماله على مايقلع الشرط عن أصله لايصلح إلا لفرضه] أى فرض الشرط [كما يفرض المحال] لغرض من الأغراض [نحو ـ أفنضرب عنكم الذكر] أى أنهملكم فنضرب عنكم القرآن ، ومافيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد [صفحا] أى إعراضا أو للاعراض أو معرضين (١) [إن كنتم قوما مسرفين ، فيمن قرأ إن بالكسر] فكونهم مسرفين أمر مقطوع به ، لكن جيء بلفظ إن لقصد التوبيخ وتصوير أن الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ألا يكون إلا على سبيل الفرض والتقدير كالمحالات ، لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن الاسراف مما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلا ، فهو بمنزلة المحال ، والمحال وإن كان مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه إن لتنزيله منزلة مالا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وإرخاء العنان ، لقصد التبكيت ، كما فى قوله تعالى (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ ٱلْعَابِدِينَ) [أو تغليب غيرالمتصف به] أي بالشرط (٢) [على المتصف به] كما إذا كان القيام قطعي الحصول لزيد غير قطعى لعمرو ، فنقول ـ إن قمتما كان كذا [وقوله تعالى] للمخاطبين المرتابين [ـ وإن كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا ـ يحتملهما]

---

(١) يشير بهذا إلى أنه يجوز أن يكون مفعولا مطلقا أو لأجله أو حالا .

(٢) المراد غير محقق الاتصاف به ، كما هو الأصل فى ـ إن .

وَالتَّغْلِيبُ يَجْرِى فِى فُنُونٍ كَثِيرَةٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ) ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) ،

أى يحتمل أن يكون للتوبيخ والتصوير المذكور ، وأن يكون لتغليب غير الْمُرْتَابِينَ على المرتابين ، لأنه كان (١) فى المخاطبين من يعرف الحق وإنما ينكر عنادا ، فجعل الجميع كأنه لا ارتياب لهم ، وههنا بحث وهو أنه إذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قَطْعِىَّ اللاَّوُقُوعِ ، فلا يصح استعمال إن فيه ، كما إذا كان قَطْعِيَّ الْوُقُوعِ ، لأنها إنما تستعمل فى المعاني المحتملة المشكوكة ، وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب فى المستقبل ، ولهذا زعم الكوفيون أنَّ إنْ ههنا بمعنى إذْ (٢) ونص الْمُبَرِّدُ وَالزَّجَّاجِ على أنَّ إنْ لا تقلب ـ كان ـ إلى معنى الاستقبال ، لقوة دلالته على المضى ، فمجرد التغليب لا يصحح استعمال إن ههنا ، بل لابد من أن يقال : لَمَّا غُلِّبَ صار الجميع بمنزلة غير المرتابين ، فصار الشرط قطعى الانتفاء ، فاستعمل فيه إن على سبيل الفرض والتقدير للتبكيت والالزام ، كقوله تعالى (فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا) (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ) .

[والتغليب] باب واسع [يجري فى فنون كثيرة كقوله تعالى ـ وكانت من القانتين] غلب الذكر على الانثى ، بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة إجرائها على الذكور خَاصَّةً ، فان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث ، لكن لفظ ـ قانتين ـ إنما يجرى على الذكور فقط [و] نحو [قوله تعالى ـ بل أنتم قوم تجهلون] غلب جانب المعنى على جانب اللفظ ، لأن القياس ـ يجهلون ـ بياء الغيبة ، لأن الضمير عائد إلى سـ

---

(١) هذا تعليل لقوله غير المرتابين ـ وهم الذين لم يتحقق فيهم الاتصاف بالشرط ، وهو الارتياب فى الآية (٢) لأن إذ ظرف للزمان الماضى .

وَمِنْهُ أَبَوَانِ وَنَحْوُهُ .

وَلِكَوْنِهِمَا لِتَعْلِيقِ أَمْرٍ بِغَيْرِهِ فِي الاسْتِقْبَالِ كَانَ كُلٌّ مِنْ جُمْلَتَيْ كُلٍّ فِعْلِيَّةً اسْتِقْبَالِيَّةً ،

قوم ـ ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا ، لكنه فى المعنى عبارة عن المخاطبين ، فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة [ومنه] أي من التغليب [أبوان] للأب والأم [ونحوه] كَالعُمَرَيْنِ لأبي بكر وعُمَرَ رضى الله عنهما ، والقمرين للشمس والقمر ، وذلك بأن يُغَلَّبَ أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر ، بأن يجعل الآخر مُتَّفقاً له فى الاسم ، ثم يُثَنَّى ذلك الاسم ويُقْصَدَ اللفظ إليهما جميعا ، فمثل ـ أبوان ـ ليس من قَبِيلِ قوله تعالى (وكانت من القانتين) كما توهمه بعضهم ، لأن الأُبُوَّةَ ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت ، فالحاصل أن مخالفة الظاهر فى مثل ـ القانتين ـ من جهة الهيئة والصيغة ، وفى مثل ـ أبوان ـ من جهة المَادَّةِ وجوهر اللفظ بالْكُلِّيَّةِ .

[ولكونهما] أي إن وإذا [لتعليق أمر] هو حصول مضمون الجزاء [بغيره] يعنى حُصَولَ مضمون الشرط [فى الاستقبال] مُتَعَلِّقٌ بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومتعلقا على حصول الشرط فى الاستقبال ، ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر ، لأن التعليق إنما هو فى زمان التكلم لافي الاستقبال ، ألا ترى أنك إذا قلت ـ إن دخلت الدار فأنت حر ـ فقد علقت فى هــذه الحال حُرِّيَّتَهُ على دخول الدار فى الاستقبال [كان كل من جملتى كل]من إنْ واذا ، يعنى الشرط والجزاء [فعلية استقبالية] أما الشرط فلأنه مفروض الحصول فى الاستقبال ، فيمتنع ثبوته (١) ومُضِيُّهُ ، وأما الجزاء فلأن حصوله مُعَلَّقٌ على حصول الشرط فى الاستقبال ، ويمتنع تعليق حصول

---

(١) أى أن يكون جملة اسمية ، لأن معناها الثبوت .

وَلَا يُخَالِفُ ذَلِكَ لَفْظًا إِلَّا لِنُكْتَةٍ ، كَإِبْرَازِ غَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْحَاصِلِ لِقُوَّةِ الْأَسْبَابِ ، أَوْ كَوْنِ مَاهُوَ لِلْوُقُوعِ كَالْوَاقِعِ ، أَوْ

الحاصل الثابت على حصول ما يحصل فى المستقبل [ولا يخالف ذلك لفظا إلا لنكتة] لامتناع مخالفة مُقْتَضَى الظاهر من غير فائدة ، وقوله ـ لفظا ـ إشارة إلى أن الجملتين وإن جعلت كِلْتَاهُمَا أو إِحْدَاهُمَا اسمية أو فعلية مَاضَوِيَّةً فالمعنى على الاستقبال ، حتى إنَّ قولنا ـ إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس ـ معناه ـ إن تَعْتَدَّ بإكرامك إيَّايَ الآن فَأَعْتَدُّ بإكرامى إِيَّاكَ أمس ، وقد تستعمل إن فى غير الاستقبال قياسا مُطَّرِدًا مع كان ، نحو (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ) كما مَرَّ ، وكذا إذا جيء بها فى مقام التأكيد بعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط ، نحو ـ زيد وإن كثر ماله بخيل ، وعمرو وإن أُعْطِيَ جاهاً لئيم ـ وفى غير ذلك قليلا ، كقوله :

فياوَطَنِي إنْ فاتنى بك سَابِقٌ ... من الدهرِ فَلْيَنْعَمْ لساكنكَ البَالُ (١)

ثم أشار إلى تفصيل النكتة الداعية إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله [كإبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لقوة الأسباب] الْمُتَآخِذَة فى حصوله ، نحو ـ إن اشتريت كان كذا ـ حال انعقاد أسباب الاشتراء [أو كون ماهو للوقوع كالواقع] هذا عَطْفٌ على قوة الأسباب ، وكذا المعطوفات بعد ذلك ، لأنها كلها عِلَلٌ لإبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل ، على ما أشار إليه فى إظهار الرغبة (٢) ومن زعم أنها كلها عَطْفٌ على إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل فقد سها سهواً بَيِّناً [أو

(١) هو لأبى العلاء المعرى ، والشاهد فى قوله ـ إن فاتنى ـ فانه ماض لفظا ومعنى

(٢) أى فى قوله فيما سيأتى ـ فان الطالب إذا عظمت رغبته الخ .

التَّفاؤُل ، أَوْ إِظْهار الرَّغْبَة فى وقُوعه ، نَحْوُ - إِنْ ظَفِرتَ بِحُسْن العاقِبَةِ فَهُوَ المَرَامُ ، فانَّ الطَّالبَ إِذَا عَظُمَتْ رَغْبَتُهُ فى حُصُول أَمْرٍ يكْثُرُ تَصوره إِيَّاهُ ، فرُبَّما يُخَيلُ إِلَيْه حاصلاً ، وعَلَيْه - إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا - قال السَّكَّاكِي : أَوْ للتعْرِيض ، نَحْوُ

التفاؤل أو إظهار الرغبة فى وقوعه] أى وقوع الشرط [نحو - إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام] هـذا يصلح مثالا للتفاؤل ولاظهار الرغبة ، ولما كان اقتضاء إظهار الرغبة إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل يحتاج إلى بيان ما أشار إليه بقوله [فان الطالب إذا عظمت رغبته فى حصول أمر يكثر تصوره] أي الطالب [إياه] أى ذلك الأمر [فربما يخيل] أى ذلك الأمر [إليه حاصلا] فيعبر عنه بلفظ الماضى [وعليه] أى على استعمال الماضى مع إن لاظهار الرغبة فى الوقوع ورد قوله تعالى - وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ - [إن أردن تحصنا] حيث لم يقل - إن يردن - فان قيل تعليق النهى عن الاكراه بارادتهن التحصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفائها على ماهو مُقْتَضَى التعليق بالشرط ، أجيب بأن القائلين بأن التقييد بالشرط يدل على نفى الحكم عند انتفائه إنما يقولون به إذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى ، ويجوز أن يكون فائدته فى الآية المبالغة فى النهى عن الاكراه ، يعنى أنهن إذا أردن العفة فالمَوْلَى أَحَقُّ بارادتها ، وأيضا دلالة الشرط على انتفاء الحكم إنما هو بحسب الظاهر ، والاجماع القاطع على حرمة الاكراه مطلقا ، فقد عارضه (١) وَالظَّاهِرُ يُدْفَعُ بالقاطع .

[قال السكاكى : أو للتعريض] أى إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل إما لما ذكر ، وإمَّا للتعريض ، بأن ينسب الفعل إلى واحد والمراد غيره [نحو] قوله تعالى

---

(١) فاعل - عارضه - ضمير يعود إلى الاجماع ، والضمير المفعول عائد إلى مفهوم الشرط .

ـ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ـ وَنَظِيرُهُ فِي التَّعْرِيضِ ـ وَمَالِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ـ أَيْ وَمَالَكُمْ لَا تَعْبُدُونَ الَّذِي فَطَرَكُمْ ، بِدَلِيلِ ـ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ـ وَوَجْهُ حُسْنِهِ إِسْمَاعُ الْمُخَاطَبِينَ

ـ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ [لئن أشركت ليحبطن عملك] فالمخاطب هو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وعدم إشراكه مقطوع به ، لكن جيء بلفظ الماضي إبرازا للاشراك الغير الحاصل فى معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير ، تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك بأنه قد حبطت أعمالهم ، كما إذا شتمك أحد ، فتقول ـ والله إن شتمني الأمير ضربته ـ ولا يخفى أنه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشراك وأن ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على أصله (١) ولما كان فى هذا الكلام نوع خفاء وضعف (٢) نسبه إلى السكاكى ، وإلا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ، ثم قال [ونظيره] أى نظير ـ لئن أشركت [فى التعريض] لا فى استعمال الماضى مقام المضارع فى الشرط للتعريض ـ قَوْلُهُ تعالى [ـ ومالى لا أعبد الذى فطرنى ـ أى ومالكم لاتعبدون الذى فطركم ، بدليل ـ واليه ترجعون] إذ لولا التعريض لكان المناسب أن يقال ـ واليه أرجع ـ على ماهو الموافق للسياق (٣)

[ووجه حسنه] أى حسن هذا التعريض [إسماع] المتكلم [المخاطبين] الذين هم

---

(١) يجيب الشارح بهذا عن اعتراض الخلخالى على السكاكى بأن التعريض عام فيمن وقع منهم الاشراك فى الماضى وغيرهم ، وأنه يحصل باسناد الفعل إلى من لا يَتَأَتَّى منه ولو كان مستقبلا (٢) لعله يقصد به ضعفه من وجه آخر غير الذى ذكره الخلخالى .

(٣) ويجوز أن يكون هذا من الالتفات على ما سبق فى الكلام عليه ، والفرق بينهما أن المخاطبين يفهمون من اللفظ فى الالتفات على طريق المجاز ، وهذا بخلاف التعريض ، لأن دلالته غير لفظية ، وإنما يفهم بوساطة القرائن .

الْحَقَّ عَلَى وَجْه لاَ يَزِيدُ غَضَبَهُمْ ، وَهُوَ تَرْكُ التَّصْرِيحِ بِنِسْبَتِهِمْ إِلَى الْبَاطِلِ ، وَيُعِينُ عَلَى قَبُولِه لِكَوْنِه أَدْخَلَ فِي إِمْحَاضِ النُّصْحِ ، حَيْثُ لاَيُرِيدُ لَهُمْ إِلاَّ مَايُرِيدُ لِنَفْسِه .

أعداؤه [الحق] هو المفعول الثانى لاسماع [على وجه لايزيد] ذلك الوَجْهُ [غضبهم وهو] أي ذلك الوجه [ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ، ويعين] عطف على-لايزيد- وليس هـــذا فى كلام السكاكى ، أي على وجه يعين [على قبوله] أى قبول الحق [لكونه] أي لكون ذلك الوجه [أدخل فى إمحاض النصح لهم ، حيث لايريد] المتكلم [لهم إلا مايريد لنفسه] .

تطبيقات على التقييد بأن وإذا :

(١) قوله تعالى (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ ، وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللهِ أَفْوَاجًا ، فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا).

(٢) فوالله ما أدرى وإنى لَصَادِقٌ أَدَاءٌ عَرَانِي من حِبَابِكِ أم سِحْرُ

فان كانسحْرًا فاعذُرِيني على الهوي وإن كان داءٌ غيره فلك العـــذر

أتي بإذا فى الأول للجزم بوقوع الشرط ، وعبر عن الشرط بالماضى للاشارة إلى تحققه وإن كان فى المستقبل ، وأتى بأن فى الثانى للشك فى وقوع الشرط، والْحِبَابُ فيه هو الْحُبُّ .

أمثلة أخرى :

(١) إذا قُبِحَ البكاءُ على قَتِيـــلٍ رأيتُ بكاءَكَ الْحَسَنَ الجميـــلاَ

(٢) إن يسمعوا الخيرَيُخْفُوهُوَإِنْ سَمِعُوا شَرًّا أَذَاعُوا وإن لم يسمعوا كَذَبُوا

وَلَوْ لِلشَّرْطِ فِى الْمَاضِى مَعَ الْقَطْعِ بِانْتِفَاءِ الشَّرْطِ ،

[ولو للشرط] أى لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا [فى الماضى مع القطع بانتفاء الشرط] فيلزم انتفاء الجزاء ، كما تقول ـ لوجئتنى أكرمتك ـ معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام ، فهى لامتناع الثانى أعنى ـ الجزاء ـ لامتناع الأول أعني ـ الشرط ـ يعنى أن الجزاء مُنْتَفٍ بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور ، واعترض عليه ابن الحاجب بأن الأول سبب والثانى مُسَبَّبٌ ، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب ، لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة ، بل الأمر بالعكس ، لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه ، فهى لامتناع الأول لامتناع الثانى ، ألا ترى أن قوله تعالى (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا) إنما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس واستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب ، حتى كادوا أن يجمعوا على أنها لامتناع الأول لامتناع الثانى ، إمّا لما ذكره ، وإمّا لأن الأول ملزوم والثانى لازم ، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس ، لجواز أن يكون اللازم أعم ، وأنا أقول منشأ هذا الاعتراض قلّةُ التأمل ، لأنه ليس معنى قولهم ـ لَوْ لامْتِنَاعِ الثانى لامتناع الأول أنه يُسْتَدَلُّ بامتناع الأول على امتناع الثانى ، حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لايوجب انتفاء المسبب أو اللازم ، بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثانى فى الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول ، فمعنى (لَوْ شَاءَ اللهُ لَهَدَاكُمْ) أن انتفاء الهداية إنما هو بسبب انتفاء المشيئة ، يعنى أنها تستعمل للدلالة على أن علّة انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج هى انتفاء مضمون الشرط ، من غير التفات إلى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هى ، ألا ترى أن قولهم : لَوْلَا لامْتِنَاعِ الثانى لوجود الأول ، نحو ـ لَوْلَا

عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ ـ معناه أن وجود على سبب لعدم هلاك عمر ، لا أنَّ وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ، ولهذا صح مثل قولنا ـ لو جئتنى لأكرمتك لكنك لم تجيء ـ أعنى عدم الاكرام بسبب عدم المجيء (١) قال الحماسى :

ولو طار ذُو حَافِرٍ قبلها   لطارتْ ولكنَّهُ لم يَطِرْ (٢)

يعنى أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر قبلها ، وقال أبو العلاء المعري :

ولودَامَتِ الدُّولَاتُ كانوا كغيرهم   رَعَايَا ولكنْ مالهُنَّ دَوَامُ (٣)

وأما المنطقيون فقد جعلوا إنْ وَلَوْ أداة لِلُّزُومِ (٤) وإنما يستعملونها فى القياسات لحصول العلم بالنتائج ، فهى عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثانى علَّةٌ للعلم بانتفاء الأول ، ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم ، من غير التفات إلى أنَّ علَّةَ انتفاء الجزاء فى الخارج ماهي ، وَقَوْلُهُ تعالى (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا) وَارِدٌ على هذه القاعدة ، لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع الْمُسْتَفِيض ، وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من أسرار هذا الفن ، وفى هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها فى الشرح .

---

(١) وإنما دل هذا على صحة ما ذكره ، لأنها لو كانت للاستدلال لما صح ذلك القول لما فيه من استثناء نقيض الْمُقَدَّمِ ، وهو لاينتج شيئاً عند علماء المنطق .

(٢) هو لأُبَيِّ بن سُلْمِيِّ الضَّبِّيِّ من شعراء الجاهلية (٣) الدولات بضم الدال جمع دولة بمعني الملك ، والمعنى أن أهل الدولات الماضية لو داموا كانوا كغيرهم رعاية للممدوح بهذا الشعر (٤) أي للدلالة على لزوم التَّالِي لِلْمُقَدَّمِ .

فَيَلْزَمُ عَدَمُ الثُّبُوتِ وَالْمُضِيُّ فِى جُمْلَتَيْهَا ، فَدُخُولُهَا عَلَى الْمُضَارِعِ فِى نَحْوِ ـ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ـ لِقَصْدِ اسْتِمْرَارِ الْفِعْلِ فِيمَا مَضَى وَقْتاً فَوَقْتاً ،

وإذا كان لو للشرط في الماضى [فيلزم عدم الثبوت والمضى فى جملتيها] إذ الثبوت ينافى التعليق ، والاستقبال ينافى المضى ، فلا يعدل فى جملتيها عن الفعلية الماضوية إلا لنكتة ، ومذهب المبرد أنها تستعمل فى المستقبل استعمال إنْ (١) وهو مع قلته ثابت ، نحو قوله عليه السلام ـ اطلبوا العلم ولو بالصين ـ و ـ فانى أباهي بكم الأمم يوم القيامة ولو بالسقط (٢) [فدخولها على المضارع فى نحو] واعلموا أنَّ فيكُمْ رَسُولَ الله [لو يطيعكم فى كثير من الأمر لعنتم] أى لوقعتم فى جَهْد وهلاك [لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا] والفعل هو الاطاعة ، يعنى أنَّ امتناع عَنَتِكُمْ بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم ، فان المضارع يفيد الاستمرار ، ودخول ـ لو ـ عليه يفيد امتناع الاستمرار ، ويجوز أن يكون الفعل امتناع الاطاعة ، يعنى أنَّ امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن إطاعتكم ، لأنه (٣) كما أن المضارع المثبت

---

(١) فلا يحتاج استعمالها فيه على هذا إلى نكتة (٢) صدر الحديث ـ تنا كحوا تناسلوا فانى الخ ـ والتقدير فى الحديثين ـ ولو يكون بالصين ، ولو يكون بالسقط ـ وهذا على أن ـ لو ـ فيهما شرطية جوابها محذوف ، لا وصلة للربط فى الجملة الحالية ، ومن استعمالها فى المستقبل قول الشاعر :

ولو تلتقى أَصْدَاؤنَا بعد موتنا ومن دُون رَمْسَيْنَا من الأرض سَبْسَبُ
لَظَلَّ صَدَي صوتى وإن كنتُ رِمَّةً لصوت صدى لَيْلَى يَهَشُّ ويَطْرَبُ

(٣) هذا تعليل لقوله ـ ويجوز الخ ـ لأنه يلزمه أن المضارع إنما أفاد استمرار معنى ـ لو ـ لامعناه ، وخلاصة التعليل أنه لامانع من إفادة الفعل المضارع استمرار

كما فى قَوْله تعالى ـ اللهُ يَسْتَهزِىءُ بِهِمْ ـ وَفى نَحْو قَوْله تَعَالَى ـ وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النارِ ـ لِتنْزِيلِه مَنْزِلَةَ المَاضى لِصُدُورِه عَمَّنْ لَا خِلَافَ فى إِخْبارِه ،

يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفى استمرار النفى ، والداخل عليه ـ لو ـ يفيد استمرار الامتناع ، كما أن الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه ، والمنفية تفيد تأكيد النفى ودوامه ، لا نفى التأكيد والدوام ، كقوله تعالى (وَمَاهُمْ بِمُؤْمنِينَ) رَدًّا لقولهم (إِنَّا آمَنَّا) على أبلغ وجه وآكده [كما فى قوله تعالى ـ الله يستهزىء بهم] حيث لم يقل ـ الله مستهزىء ـ بهم قصدا الى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا [و] دخولها على المضارع [فى نحو قوله تعالى ـ ولو ترى] الخطاب لمحمد عليه السلام ، أو لكل من تتأتى منه الرؤية [إذ وقفوا على النار] أى أُرُوهَا حتى يعاينوها أو أُطْلِعُوا عليها إطْلَاعاً هى تحتهم ، أو أُدْخِلُوهَا فعرفوا مقدار عذابها ، وجواب ـ لو ـ محذوف ، أى لرأيت أمرا فظيعا [لتنزيله] أى المضارع [منزلة الماضى ، لصدوره] أى المضارع أو الكلام [عمن لا خلاف في إخباره] فهذه الحالة إنما هي فى القيامة ، لكنها جعلت

النفى ، كما أن المثبت يفيد استمرار الثبوت .

تطبيقات على التقييد بلو :

(١) قوله تعالى (وَلَوْ تَرَى إذ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهِم عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً إِنَّا مُوقِنُونَ) .

(٢) لو يسمعون كما سمعتُ حديثها   خَرُّوا لِعَزَّةَ خَاشِعِينَ سُجُودَا

دخلت لو على المضارع في الأول لاستحضار تلك الصورة الفظيعة ، وفى الثانى لاستحضار تلك الصورة المحبوبة .

كما فى ـ رُبما يودُّ الذينَ كَفَرُوا ، أَوْ لاُستحضار الصُّورَةِ

بمنزلة الماضى المُتحَقِّق ، فاستعمل فيها ـ لَوْ وإذْ ـ المختصان بالماضى، لكنْ عُدلَ عن لفظ الماضى ولم يقل ـ ولو رأيت ـ إشارة إلى أنه كلام من لاخلاف فى إخباره ، والمستقبل عنده بمنزلة الماضى فى تحقق الوقوع ، فهذا الأمر مستقبل فى التَّحْقيق ، مَاض بحسب التأويل ، كأنه قيل : قد انقضى هذا الأمر ، لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت أمرا فظيعا [كما] عدل عن الماضى إلى المضارع [فى ـ ربما يود الذين كفروا] لتنزيله منزلة الماضى لصدوره عمن لا خلاف فى إخباره ، وإنما كان الأصل هہنا هو الماضى ، لأنه قد التزم ابن السَّرَّاج وأبو على فى الايضاح أنَّ الفعل الواقع بعد رُبَّ المكفوفة بما يجب أن يكون ماضيا ، لأنها للتقليل فى الماضى،ومعنى التقليل هہنا أنه تُدهِشُهُمْ أهوال القيامة فَيبهَتُونَ ، فان وجدت منهم إفَاقَةٌ مَّاتَمَنّوا ذلك ، وقيل هى مستعارة للتكثير أو للتحقيق ، ومفعول ـ يَوَدُّ ـ محذوف لدلالة ـ لَوْكَانُوا مُسْلمينَ ـ عليه ، ولو للتمنى حكاية لِوَدَادَتِهِمْ ، وأمَّا على رأى من جعل ـ لو ـ التى للتمنى حرفا مَصْدَرِيًّا فمفعول ـ يود ـ هو قوله ـ لو كانوا مسلمين ـ [أو لاستحضار الصورة] عَطْفٌ على قوله ـ لتنزيله ـ يعنى أن العدول إلى المضارع فى نحو ـ ولو ترى ـ إمَّا لما ذكر ، وإمَّا لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار ، لأن المضارع مما يدل على الحال الحاضر

أمثلة أخري :

(١) ولو لَبِس الحمارُ ثيابَ خَزٍّ ... لقال الناسُ يالَكَ مِنْ حمَارِ

(٢) قالوا الحَمَايَةُ زالتْ قلتُ لاعَجَبٌ ... بل كان باطلها فيكم هو العَجَبَا

لو تسألون (النَّبي) يوم جَنْدَلَهَا ... بأيِّ سَيفٍ على يَافُوخهَا ضَرَبَا

أبالذي جَرَّ يوم السِّلْمِ مُتَّشحًا ... ام بالذي هَزَّ يوم الحرب مُخْتضبَا

كما فى قَوْلِه تعالى ـ فَتُثِيرُ سَحَاباً ـ اسْتِحْضَاراً لتلكَ الصُّورَةِ البديعَةِ الدالَّة علَى القُدْرَة الباهرَة .

وَأَمّا تَنْكِيرُهُ فَلارادَة عَدَم الحَصْرِ وَالعَهْدِ ، كَقَوْلكَ ـ زَيْدٌ كاتبٌ وَعَمْرٌو شَاعرٌ ، أَوْ للتَّفْخِيمِ ، نَحْوُ ـ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ، أَوْ للتَّحقِير .

الذى من شأنه أن يُشَاهَدَ ، كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ، ولا يفعل ذلك إلا فى أمر يهتم بمشاهدته لغرابته أو فظاعته أو نحو ذلك [كما فى قوله تعالى ـ فتثير سحابا] بلفظ المضارع بعد قوله تعالى (اللهُ الذّى أرْسَلَ الرِّيَاحَ) [استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة] يعنى صُورَةَ إثَارَة السحاب مسخرا بين السماء والأرض على الكيفيات المخصوصة والانقلابات المتفاوتة .

[وأما تنكيره] أى تنكير المسند [فلارادة عدم الحصر والعهد] الدّالّ عليهما التّعْرِيفُ [كقولك ـ زيد كاتب وعمرو شاعر ، أو للتفخيم نحو ـ هدى للمتقين] بِنَاء على أنه خبر مبتدإ محذوف ، أو خبر ذلك الكتاب (١) [أو للتحقير] نحو ـ مَا زَيْدٌ شَيْئاً .

---

(١) ويجوز أن يكون حالا ، فلا يكون من هذا الباب .

تطبيقات على تنكير المسند :

(١) قوله تعالى (وَلَئِنْ مَسَّتْهم نَفْحَةٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَاوَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ) .

(٢) آراؤهُ وعطاياه ونعمتُهُ وعفوه رحمةٌ للناس كُلِّهِمُ

وَأَمَّا تَخْصِيصُهُ بِالاضافة أَوِ الْوَصْفِ فَلِتَكُونَ الفائدةُ أَتَمَّ كَمَا مَرَّ .

وَأَمَّا تَرْكُهُ فَظَاهِرٌ مِمَّا سَبَقَ .

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَلِافَادَةِ السامعِ حُكْمًا عَلَى أَمْرٍ مَعْلُومٍ لَهُ بِإِحْدَى طُرُقِ التَّعْرِيفِ

[وأما تخصيصه] أى المسند [بالاضافة] نحو - زَيْدٌ غُلَامُ رَجُلٍ [أو الوصف] نحو زَيْدٌ رَجُلٌ عَالِمٌ [فلتكون الفائدة أتم] لِمَا مَرَّ من أن زيادة الخصوص توجب أَتَمِّيَّةَ الفائدة ، واعلم أن جَعْلَ معمولات المسند كالحال ونحوه من الْمُقَيِّدَات ، وجَعْلَ الاضافة والوصف من الْمُخَصِّصَات إنما هو مُجَرَّدُ اصطلاح ، وقيل لأن التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ، ولا شيوع للفعل ، لأنه إنما يدل على مجرد المفهوم والْحَالُ تُقَيِّده ، والوصف يجيء فى الاسم الذى فيه الشيوع فيخصصه ، وفيه نظر (١) .

[وأما تركه] أى ترك تخصيص المسند بالاضافة أو الوصف [فظاهر مما سبق] فى ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة .

[وأما تعريفه فلافادة السامع حكما على أمر معلوم له باحدى طرق التعريف]

نكر المسند فى الأول للدلالة على التحقير ، وفى الثانى للدلالة على التعظيم .

أمثلة أخرى :

(١) وقد يترك الْغَدْرَ الفتى وطعامُهُ ... اذا هو أمسى حَلْبَةٌ من دَمِ الْفَصْدِ

(٢) ليس الجمالُ بمِئْزَرٍ ... فاعلم وإنْ رُدِّيتَ بُرْدَا

إنَّ الجمالَ مَعَادِنٌ ... ومَنَاقِبٌ أَوْرَثْنَ مَجْدَا

(١) لأن الفعل فيه شيوع أيضا باعتبار احتماله الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ، كما فى قولك - جاءنى زيد - لأنه يحتمل المجيء على حالة الركوب

بآخَر مثله أَوْ لَازِمَ حُكْمٍ كَذَلكَ ، نَحْوُ ـ زَيْدٌ أَخُوكَ وعَمْرٌو الْمُنْطَلِقُ ، باعتبار تعريف الْعَهد أَو الجنْس وعَكْسهمَا ،

يعنى أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه ، إذ ليس فى كلامهم مسند اليه نكرة ومسند معرفة فى الجملة الخبرية (١) [بآخر مثله] أى حكما على أمر معلوم بأمر آخر مثله فى كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف ، سَوَاءٌ اتحد الطريقان ، نحو ـ الراكب هو المنطلق ـ أو اختلفا ، نحو ـ زيد هو المنطلق [أو لازم حكم] عَطْفٌ على ـ حكما [كذلك] أي على أمر معلوم بآخر مثله ، وفى هذا تنبيهٌ على أنَّ كَوْنَ المبتدإ والخبر معلومين لا ينافى إفادة الكلام للسامع فائدة مجهولة ، لأن العلم بنفس المبتدإ والخبر لا يستلزم العلم باسناد أحدهما إلى الآخر [نحو ـ زيد أخوك ، وعمرو المنطلق] حالَ كَوْنِ ـ المنطلق ـ مُعَرَّفًا [باعتبار تعريف العهد أو الجنس] وظاهر لفظ الكتاب أن نحو ـ زيد أخوك ـ إنما يقال لمن يعرف أن له أخا ، والمذكور فى الايضاح أنه يقال لمن يعرف زيدا بعينه ، سواء كان يعرف أن له أخا أم لم يعرف ، ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النحاة أن أصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد ، وإلا لم يبق فرق بين ـ غُلَامُ زَيْد ، وغُلَامٌ لِزَيْد ـ فلم يكن أحدهما معرفة والآخر نكرة ، لكنَّ كثيراً مايقال ـ جاءنى غلام زيد ـ من غير إشارة إلى مُعَيَّن(٢) كالمعرف باللام ، وهو خلاف وضع الاضافة ، فما فى الكتاب ناظر إلى أصل الوضع ، وما فى الايضاح إلى خلافه [وعكسهما] أي نحو عكس المثالين المذكورين ، وهو ـ أخوك زيد ، والمنطلق عمرو ـ والضابط فى التقديم أنه إذا كان للشيء صفتان من صفات

---

(١) بخلاف الجملة الانشائية ، فانه يجوز أن يكون الخبر فيها معرفة والمبتدأ نكرة ، نحو قولك ـ من أبوك ـ فان ـ من ـ مبتدأ عند سيبويه مع كونها نكرة وخبرها معرفة (٢) أى من غلمانه .

وغيره

وَالثَّانى قَدْ يُفِيدُ قَصْرَ الْجِنْسِ عَلَى شَيْءٍ تَحْقِيقاً نَحْوُ ـ زَيْدٌ الْأَمِيرُ ، أَوْ مُبَالَغَةً لِكَمَالِهِ فيه ، نَحْوُ ـ عَمْرٌو الشُّجَاعُ ،

التعريف وعرف السامع اتصافه باحداهما دون الأخرى ، فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدءا ، وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم بثبوته للذات أو انتفائه عنهـا يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا ، فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولايعرف اتصافه بأنه أخوه وأردت أن تعرفه ذلك ، قلت ـ زيد أخوك ـ وإذا عرف أخا له ولا يعرفه على التعيين وأردت أن تعينه عنده ، قلت ـ أخوك زيد ـ ولا يصح ـ زيد أخوك ـ ويظهر ذلك فى نحو قولنا ـ رَأَيْتُ أَسُودًا غَابُهَا الرِّمَاحُ ـ ولا يصح ـ رماحها الغاب (١)[والثانى] يعنى اعتبار تعريف الجنس [قد يفيد قصر الجنس على شىء تحقيقا نحو ـ زيد الأمير] إذا لم يكن أمير سواه [أو مبالغة لكماله فيه] أى لكمال ذلك الشىء فى ذلك الجنس أو بالعكس [نحو ـ عمرو الشجاع] أى الكامل فى الشجاعة ، كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال ، وكذا إذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدءا ، نحو ـ الأمير زيد ، والشجاع عمرو ـ ولا تفاوت بينهما وبين ماتقدم فى إفادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو ، والحاصل أن المعرف بلام الجنس إن جعل مبتدءا فهو مقصور على الخبر ، سواء كان الخبر معرفة أو نكرة ، وإن جعل خبرا فهو مقصور على المبتدإ ، والجنس قد يبقى على إطلاقه كما مر ، وقد يقيد بوصف أو حال أو ظرف أو مفعول أو نحو ذلك ، نحو ـ هو الرجل الكريم ، وهو السائر راكبا ، وهو الأمير فى البلد ، وهو الواهب ألف قنطار ـ وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتَصَفُّح تراكيب البلغاء ، وَقَوْلُهُ ـ قد يفيد ـ بلفظ قد إِشَارَةٌ إلى أنه قد لايفيد القصر، كما فى قول الخنساء :

---

(١) وهـذا لأن المعلوم للأسود هو الغاب لأنه مَبِيتُها ، فيجب تقديمه وجعله

وَقِيلَ الاسمُ مُتَعيّنٌ للابْتدَاء لدلالَتِه عَلَى الذّات ، وَالصّفةُ للخَبرِيّة لدلالَتها عَلَى أمْرٍ نسبيّ ، وردّ بأنّ المَعْنى الشخْصُ الذى لهُ الصِّفَةُ صاحبُ الاسْمِ .

إذا قَبُحَ البكاءُ على قَتِيـــلٍ رأيتُ بكاءَكَ الحَسَنَ الجَمِيلاَ

فانه يُعْرَفُ بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم وَالتّدَرُّب فى معرفة معانى كلام العرب أن ليس المعنى ههنا على القصر (١) وإن أمكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتأمل القاصر [وقيل] فى نحو ـ زيد المنطلق ، أو المنطلق زيد ـ [الاسم متعين للابتـداء] تَقَدّمَ أوْ تأخّرَ [لدلالته على الذات ، والصفة] متعينة [للخبرية] تقدمت أو تأخرت [لدلالتها على أمر نسبي] لأن معنى المبتـدإ الْمَنْسُوبُ اليـه ، ومعنى الخبر الْمَنْسُوبُ ، والذات هي المنسوب اليهـا ، والصـفة هى المنسوب ، فَسَوَاءٌ قلنا ـ زيد المنطلق ، أو المنطلق زيد ـ يكون ـ زيد ـ مبتدءا والمنطلق خبر ، وهـذا رأى الامام الرازي قدس الله سره [ورد بأن المعني الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم] يعنى أن الصفة تجعل دَالّةً على الذات ومُسْنَدًا اليها ، والاسم يجعل دالا على أمر نسبي ومُسْنَدًا .

---

(١) وهذا لأن الكلام للرد على من يتوهم أن البكاء على هذا الْمَرْثِيّ قبيح كغيره ، وهو يحصل بمجرد إخراج بكائه من القبح الى الحسن ، ولا يحتاج الى القصر فى ذلك إلا إذا كان الكلام واردا فى مقام من يسلم حسن البكاء على المرثى ولكنه يدعى حسن البكاء على غيره أيضا ، فيرد عليه بقصر حسن البكاء على المرثى دون غيره .

تطبيقات على تعريف المسند :

(١) هو الْوَاهِبُ الْمِائَةَ الْمُصْطَفَا ةَ إمّا مَخَاضًا وَإمّا عِشَارَا

(٢) ونحن التاركون لما سَخِطْنَا ونحن الآخذون لما رَضِينَا

عرف المسند فى الأول وفى الثانى لافادة قصر الخبر على المبتدإ على سبيل المبالغة

وَأَمَّا كَوْنُهُ جُمْلَةً فَلِلتَّقَوِّى أَوْ لِكَوْنِهِ سَبَبِيًّا كَمَا مَرَّ ،

[وأما كونه (١)] أى المسند [جملة فللتقوى] نحو ـ زيد قام [أو لكونه سببيا] نحو ـ زيد أبوه قائم [كما مر] من أن إفراده يكون لكونه غير سببى مع عدم إفادة التقوى ، وسبب التقوى فى مثل ـ زيد قام ـ على ماذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدأ لكونه مبتدءا يستدعى أن يسند اليه شىء ، فاذا جاء بعده مايصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه ، سَوَاءٌ كان خاليا عن الضمير أو مُتَضَمِّنًا له ، فينعقد بينهما حكم ، ثم إذا كان متضمنا لضميره المُعْتَدِّ به بألاَّ يكون مُشَابِهاً للخالى عن الضمير ، كما فى ـ زيد قائم ـ صرفه ذلك الضمير إلى المبتدإ ثانيا ، فيكتسى الحكم قُوَّةً ، فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسندا إلى ضمير المبتدإ ، ويخرج عنه نحو ـ زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ـ ويجب أن يجعل سببيا (٢) وأما على ما ذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز ، وهو أن الاسم لا يؤتى به مُعَرًّى عن العوامل اللفظية إلا لحديث قد نُوِىَ إسناده اليه ، فاذا قلت ـ زيد ـ فقد أَشْعَرْتَ قلب السامع بأنك تريد الاخبار عنه ، فهذا تَوْطِئَةٌ له وتَقْدِمَةٌ للاعلام به ، فاذا قلت ـ قام ـ دخل فى قلبه دخول المأنوس ، وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة والشك ، وبالجملة ليس الاعلام بالشىء بَغْتَةً مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه فى مقام المدح والفخر .

أمثلة أخرى :

(١) أخوك الذى إنْ تَدْعُهُ لُمِلمَّةٍ ... يُجِبْكَ وإن تَغْضَبْ إلى السيف يَغْضَبِ

(٢) وإنَّ سَنَامَ المجد من آل هاشم ... بنو بنت مخزوم ووالِدُكَ الْعَبْدُ

(١) هذا مقابل قوله فيما سبق ـ وأما إفراده ـ وما ذكره بعد هذا من كونه فعلا أو اسما الخ داخل فى كونه مفردا (٢) لأن الاتيان بالجملة إما للتقوى وإما للسببية ، فاذا انتفى أحدهما تعين الآخر .

وَٱسْمِيَّتُهَا وَفِعْلِيَّتُهَا وَشَرْطِيَّتُهَا لِمَا مَرَّ ، وَظَرْفِيَّتُهَا لاخْتِصَارِ الْفِعْلِيَّةِ إِذْ هِيَ مُقَدَّرَةٌ بِالْفِعْلِ عَلَى الأَصَحِّ .

وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ فَلأَنَّ ذِكْرَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ أَهَمُّ كَمَا مَرَّ

والتقدمة ، فان ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام في التَّقَوِّي والاحكام ، فيدخل فيه نحو - زيد ضربته ، وزيد مررت به - ومما يكون المسند فيه جملة لا للسببية أو التقوى خبر ضمير الشأن ، ولم يتعرض له لشهرة أمره ، وكونه معلوما مما سبق ، وأما صورة التخصيص نحو - أنا سعيت فى حاجتك ، ورجل جاءني - فهى داخلة فى التقوي على ما مر (١) [واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر] يعنى أن كون المسند جملة للسببية أو التقوى ، وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت ، وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه ، وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط [وظرفيتها لاختصار الفعلية إذ هى] أى الظرفية [مقدرة بالفعل على الأصح] لأن الفعل هو الأصل فى العمل ، وقيل باسم الفاعل لأن الأصل فى الخبر أن يكون مفردا ، ورجح الأول بوقوع الظرف صلة للموصول (٢) نحو - الذى فى الدار أخوك - وأجيب بأن الصلة من مَظَانِّ الجملة بخلاف الخبر ، ولو قال - إذا الظرف مقدر بالفعل على الأصح - لكان أصوب ، لأن ظاهر عبارته يقتضى أن الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الأصح ، ولا يخفى فساده .

[وأما تأخيره] أى تأخير المسند [فلأن ذكر المسند اليه أهم كما مر] فى تقديم المسند اليه .

---

(١) من أن صورة التخصيص فيها تقوية أيضا .(٢) فانه فى هذه الحالة يجب تقدير الفعل ، لأن الصلة يجب أن تكون جملة .

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ فَلِتَخْصِيصِهِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، نَحْوُ ـ لا فِيهَا غَوْلٌ ـ أَيْ بِخِلافِ خُمُورِ الدُّنْيَا ، وَلِهَذَا لَمْ يُقَدَّمِ الظَّرْفُ فى ـ لا رَيْبَ فِيهِ ـ لِئَلَّا يُفِيدَ ثُبُوتَ الرَّيْبِ فى سَائِرِ كُتُبِ اللهِ تَعَالَى ،

[وأما تقديمه] أى تقديم [المسند فلتخصيصه بالمسند اليه] أي لقصر المسند اليه على المسند على ما حققناه فى ضمير الفصل ، لأن معنى قولنا ـ تَميميٌّ أنَا ـ هو أنه مقصور على التَّميميةِّ لا يتجاوزها الي القَيْسيَّة [نحو ـ لافيها غول ـ أى بخلاف خمور الدنيا] فان فيها غولا ، فان قُلْتَ : المسند هو الظرف ، أعنى ـ فيها ـ والمسند اليه ليس بمقصور عليه ، بل على جزء منه ، أعنى الضمير المجرور الراجع الى خمور الجنة ـ قُلْتُ : المقصود أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بِفِي خُمُورِ الجنة لا يتجاوزه الى الاتصاف بِفِي خُمُورِ الدنيا ، وإن اعتبرت النفى فى جانب المسند فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول فى خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول فى خمور الدنيا ، فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حَقيقيّ ، وكذا القياس فى قوله تعالى (لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ) ونظيره ما ذكر صاحب المفتاح فى قوله تعالى (إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّي) من أن المعنى ـ حسابهم مقصور على الاتصاف بِعَلَى رَبِّي لا يتجاوزه الى الاتصاف بِعَلَيَّ ، فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس ، كما توهمه بعضهم [ولهذا] أى ولأن التقديم يفيد التخصيص [لم يقدم الظرف] الذي هو المسند على المسند اليه [فى ـ لاريب فيه] ولم يقل ـ لافيه رَيْبٌ [لئلا يفيد] تقديمه عليه [ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى] بِنَاءً على اختصاص عدم الريب بالقرآن ، وإنما قال فى سائر كتب الله تعالى لأنه المعتبر فى مقابلة القرآن ، كما أن المعتبر فى مقابلة خمور الجنة هى خمور الدنيا لا مطلق المشروبات

أَوِ التَّنْبِيه مِنْ أَوَّلِ الأَمْرِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لَا نَعْتٌ ، كَقَوْلِه :

لَهُ هِمَمٌ لَا مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا   وَهِمَّتُهُ الصُّغْرَى أَجَلُّ مِنَ الدَّهْرِ

أَوِ التَّفَاؤُلِ أَوِ التَّشْوِيقِ إِلَى ذِكْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، كَقَوْلِه :

وغيرها [أو التنبيه] عَطْف على تخصيصه ، أى تقديم المسند للتنبيه [من أول الأمر على أنه] أى المسند [خبر لا نعت] إذ النعت لا يتقدم على المنعوت ، وإنما قال ـ من أول الأمر ـ لأنه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل فى المعنى ، والنظر الى أنه لم يَرِدْ فى الكلام خَبَرٌ للمبتدإ [كقوله :

له همم لا منتهى لكبارها   وهمته الصغرى أجل من الدهر(١)]

حيث لم يقل ـ هممٌ لَهُ [أو التفاؤل نحو] :

سَعِدَتْ بِغُرَّة وجهك الأَيَّامُ(٢)

[أو التشويق الى ذكر المسند اليه] بأن يكون فى المسند المتقدم طول يُشَوِّقُ النفس الى ذكر المسند اليه ، فيكون له وَقْعٌ في النفس ، ومَحَلٌّ من القبول ، لأن الحاصل بعد الطلب أَعَزُّ من الْمُنْسَاق بلا تعب [كقوله :

---

(١) هو لبكر بن النَّطاح من شعراء الدولة العباسية ، أو لحسان بن ثابت من الشعراء المخضرمين ، والشاهد فى قوله ـ له همم ـ فلو أخر المسند فيه لتوهم أنه نعت للنكرة قبله والجملة بعده خبر ، وهذا خلاف مقصوده .

(٢) هو من قول بعضهم :

سعدت بغرة وجهك الأيامُ   وَتَزَيَّنَتْ ببقائك الأعوامُ

والشاهد فى قوله ـ سعدت ـ وتزينت ـ فالتقديم فيهما للتفاؤل .

ثَلاثَةٌ تُشرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضحى وأبو إسحاقَ والقَمَرُ

ثلاثة] هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله [تشرق] من أشرق - بمعنى صار مضيئا [الدنيا] فاعل - تشرق - والعائد الى الموصوف هو الضمير المجرور فى قوله [ببهجتها] أى بحسنها ونضارتها ، أي تصير الدنيا مُنَوَّرَةً ببهجة هذه الثلاثة وبهائها ، والمسند اليه المتأخر هو قوله [شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر] (١) .

(١) هو لمحمد بن وُهَيْب من شعراء الدولة العباسية ، وأبو إسحاق هو المعتصم بالله الملك العباسى .

تطبيقات على تقديم المسند :

(١) ثلاثةٌ ليس لها إيَابُ الوقتُ والجمالُ والشَّبَابُ

(٢) سلامُ الله يامَطَرٌ عليها وليس عليك يامَطَرُ السلامُ

(٣) يَمَنَ اللهُ طَلْعَةَ المِهْرَجَانِ كُلُّ يُمْنٍ على الامير الهِجَانِ

قدم المسند فى الأول - ثلاثة - لافادة التشويق ، وفى الثانى - عليك - لمجرد الاهتمام ، وفى الثالث - يمن - للتفاؤل .

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (وَلَكُمْ فِى الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ)

(٢) ومن نَكَدِ الدنيا على الحُرِّ أن يَرَى عَدُوًّا له ما مِنْ صداقته بُدُّ

(٣) إن فى الغرب أعْيُنًا راصدات كَحَّلَتْهَا الأطماعُ فيكم بِسُهْدِ

تَنْبِيهٌ

كَثِيرٌ مِمَّا ذُكِرَ فِي هَذَا الْبَابِ وَالذِي قَبْلَهُ غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِهِمَا كَالذِّكْرِ وَالْحَذْفِ وَغَيْرِهِمَا ، وَالْفَطِنُ اذَا أَتْقَنَ اعْتِبَارَ ذَلِكَ فِيهِمَا لاَ يَخْفَى عَلَيْهِ اعْتِبَارُهُ فِي غَيْرِهِمَا .

(تنبيه)

[كثير مما ذكر في هذا الباب] يعني باب المسند [والذي قبله] يعني باب المسند اليه [غير مختص بهما ، كالذكر والحذف وغيرهما] من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق ، وإنما قال ـ كثير مما ذكر ـ لأن بعضها مختص بالبابين ، كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند ، وكَكَوْنِ المسند فعلاً ، فانه مختص بالمسند ، إذ كل فعل مسند دائماً ، وقيل هو إشارة الى أن جميعها لا يجري في غير البابين ، كالتعريف فانه لا يجري في الحال والتمييز ، وكالتقديم فانه لا يجري في المضاف اليه ، وفيه نظر ، لأن قولنا ـ جميع ماذكر في البابين غير مختص بهما ـ لا يقتضي أن يجري شيء من المذكورات في كل واحد من الأمور التي هي غير المسند اليه والمسند ، فضلا عن أن يجري كل منها فيه ، إذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في شيء مما يغايرهما ، فافهم [والفطن اذا أتقن اعتبار ذلك فيهما] أي في البابين [لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما] من المفاعيل والْمُلْحَقَات بها (١) والمضاف اليه

---

(١) هي الحال والتمييز وما أشبههما .

تطبيقات على هذه الأحوال في غير البابين :

(أ) قوله تعالى ـ (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ) .

أَحْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ

الْفِعْلُ مَعَ الْمَفْعُولِ كَالْفِعْلِ مَعَ الْفَاعِلِ فِى أَنَّ الْغَرَضَ مِنْ ذِكْرِهِ مَعَهُ

أحوال متعلقات الفعل

قد أشير فى التنبيه الى أن كثيرا من الاعتبارات السابقة يجرى فى مُتَعَلِّقَات الفعل ، لكن ذكر فى هـذا الباب تفصيل بعض (١) من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث ، ومهد لذلك مقدمة (٢) فقال :

حذف المفعول

[الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل فى أن الغرض من ذكره معه] أى ذكر

---

(٢) لِعَزَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ يَلُوحُ كأنه خِلَلٌ

نكر المجرور فى الأول — بحرب — للدلالة على التعظيم ، وقدم الحـال فى الثانى — موحشا — للاهتمام به .

أمثلة أخرى :

(١) ومالِىَ إلاّ آلَ أحْمَدَ شيعةٌ ومالى إلا مذهبَ الحقِّ مذهبُ

(٢) بكِ اقْتَدَتِ الأيامُ فى حسناتها وشيمَتُهَا لَوْلَاكِ هَمٌّ وتَكْرِيبُ

(١) وهو ثلاثة اعتبارات : حذف المفعول ، وتقديمه على الفعل ، وتقديم بعض المعمولات على بعض .

(٢) هذا التمهيد لاعتبار حذف المفعول وحده ، لا للاعتبارات الثلاثة .

إِفَادَةُ تَلَبُّسِهِ بِهِ لَا إِفَادَةُ وُقُوعِهِ مُطْلَقًا ، فَإِذَا لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَالْغَرَضُ إِنْ كَانَ إِثْبَاتَهُ لِفَاعِلِهِ أَوْ نَفْيَهُ عَنْهُ مُطْلَقًا نُزِّلَ مَنْزِلَةَ اللَّازِمِ وَلَمْ يُقَدَّرْ لَهُ مَفْعُولٌ ، لِأَنَّ الْمُقَدَّرَ كَالْمَذْكُورِ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ : لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يُجْعَلَ الْفِعْلُ مُطْلَقًا كِنَايَةً عَنْهُ

كل من الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما [إفادة تلبسه به] أى تلبس الفعل بكل منهما ، أما بالفاعل فمن جهة وقوعه منه ، وأما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه [لا إفادة وقوعه مطلقا] أي ليس الغرض من ذكره معه إفادة وقوع الفعل وثبوته فى نفسه من غير إرادة أن يُعْلَمَ مِمَّنْ وقع وعلى من وقع ، إذ لو أريد ذلك لقيل ـ وَقَعَ الضرب ، أو وُجِدَ ، أو ثَبَتَ ـ من غير ذكر الفاعل أو المفعول لكونه عبثا [فاذا لم يذكر] المفعول به [معه] أى مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله [فالغرض إن كان إثباته] أى إثبات الفعل [لفاعله أو نفيه عنه مطلقا] أى من غير اعتبار عموم فى الفعل بأن يراد جميع أفراده ، أو خصوص بأن يراد بعضها ، ومن غير اعتبار تَعَلُّقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه [نزل] الفعل المتعدى [منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول ، لأن المقدر كالمذكور] فى أن السامع يفهم منهما أن الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه ، فان قولنا ـ فلان يعطى الدنانير ـ يكون لبيان جنس مايتناوله الاعطاء ، لا لبيان كَوْنه معطيا ، ويكون كلاما مع من أَثْبَتَ له إعطاء غير الدنانير ، لا مع من نَفَى أن يوجد منه إعطاء [وهو] أى هذا القسم الذى نزل منزلة اللازم [ضربان : لأنه إما أن يجعل الفعل] حال كَوْنه [مطلقا] أى من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه ، ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول [كناية عنه] (١)

---

(١) فيكون الفعل المطلق ملزوما والفعل المقيد لازما ، لأن الكناية ينتقل فيها من الملزوم إلى اللازم ، ولايخفى أن المقيد ليس لازما للمطلق إلا أنه يكفى فى هذا اللزوم

مُتَعَلِّقًا بِمَفْعُولٍ مَخْصُوصٍ دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ أَوْلَا ، الثَّانِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى - قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ - (السَّكَّاكِيُّ) ثُمَّ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خَطَابِيًّا لَا اسْتِدْلَالِيًّا أَفَادَ ذَلِكَ مَعَ التَّعْمِيمِ دَفْعًا لِلتَّحَكُّمِ ،

أى عن ذلك الفعل حال كونه [متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة أو لا] بجعل كذلك [الثانى كقوله تعالى - قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لايعلمون (١)] أى لا يستوى من يوجد له حقيقة العلم ومن لايوجد ، وإنما قدم الثانى لأنه باعتبار كثرة وقوعه أشد اهتماما بحاله [السكاكى] ذَكَرَ في بحث إفادة اللام الاستغراق أنه إذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا ، كقوله صلى الله عليه وسلم - « المؤمن غِرٌّ كريم والمنافق خَبٌّ لئيم » - حَمَلَ الْمُعَرَّفُ باللام مفردا كان أو جمعا على الاستغراق بعلّة إيهام أنّ القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين على الآخر ، ثم ذكر فى بحث حذف المفعول أنه قد يكون للقصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا فى نحو - فلان يعطى - إلى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة إيهاما للمبالغة بالطريق المذكور فى إفادة اللام الاستغراق ، فجعل المصنف قوله - بالطريق المذكور - إشارة الى قوله - ثم إذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق - وإليه أشار بقوله [ثم] أى بعد كَوْن الغرض ثُبُوتَ أصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كونه كناية [إذا كان المقام خطابيا] يكتفى فيه بمجرد الظن [لااستدلاليا] يطلب فيه اليقين البرهانى [أفاد] المقام أو الفعل [ذلك] أى كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا [مع التعميم] فى أفراد الفعل [دفعا للتحكم] اللازم من حمله على فرد دون آخر ، وتحقيقه أن معنى يعطى

الادعائى (١) أصل هذا - الذين يعلمون الدين والذين لايعلمونه - فحذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم مبالغة فى الذم ، وإشارة إلى أن الجاهلين بالدين لا علم عندهم أصلا .

وَالأَوَّلُ كَقَوْلِ الْبُحْتُرِيّ فِى الْمُعْتَزِّ بِاللهِ .

شَجْوُ حُسَّادِه وَغَيْظُ عِدَاهُ   أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعِ

أَىْ أَنْ يَكُونَ ذُو رُؤْيَةٍ وَذُو سَمْعٍ فَيُدْرِكَ مَحَاسِنَهُ وَأَخْبَارَهُ الظَّاهِرَةَ الدَّالَّةَ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ الامامَةَ دُونَ غَيْرِه فَلَا يَجِدُوا إِلَى مُنَازَعَتِه سَبِيلاً ،

حينئذ بفعل الاعطاء ، فالاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل فى المقام الخطابي على استغراق الاعطاآت وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر ، لايقال إفادة التعميم في أفراد الفعل تنافى كون الغرض الثبوت أو النفى عنه مطلقا ، أي من غير اعتبار عموم ولا خصوص ، لأنا نقول لانسلم ذلك فان عدم كون الشيء معتبرا فى الغرض لا يستلزم عدم كونه مُفَاداً من الكلام ، فالتعميم مفاد غير مقصود ، (١) ولبعضهم فى هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها ، فلم نتعرض لها .

[والأول] وهو أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص [كقول البحترى فى المعتز بالله] تعريضا بالمستعين بالله :

شجو حساده وغيظ عداه   أن يرى مبصر ويسمع واع

[أى أن يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك] بالبصر [محاسنه و] بالسمع [أخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلايجدوا] نَصْبٌ عَطْفٌ على – يدرك – أى فلا يجد أعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة [إلى منازعته] الامامة [سبيلا] فالحاصل أنه نَزَّلَ – يرى ويسمع – منزلة اللازم ، أى من يصدر عنه السماع والرؤية

---

(١) رد هذا بأن ما يستفاد من التركيب بلا قصد ليس من البلاغة فى شيء ، إذ البلغاء لا يعولون فى الافادة إلا على ما يقصدونه ، فالأولى فى الجواب أن يقال إن الغرض من نفس الفعل الثبوت أو النفى مطلقا ، وأما التعميم فى أفراد الفعل فمستفاد بمعونة المقام الخطابى .

وَإلاَّ وَجَبَ التَّقْدِيرُ بِحَسَبِ الْقَرَائِنِ .

ثُمَّ الْحَذْفُ إمَّا لِلْبَيَانِ بَعْدَ الابْهَامِ كَمَا فِى فِعْلِ الْمَشِيئَةِ مالَمْ يَكُنْ تَعَلُّقُهُ بِهِ غَرِيباً نَحْوُ ـ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ـ

من غير تعلق بمفعول مخصوص، ثم جَعَلَهُمَا كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه وأخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه ، وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره ، للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار إلى حيث يمتنع خفاؤها ، فأبصرها كل رَاءٍ وسمعها كل وَاعٍ ، بل لا يبصر الرائى إلا تلك الآثار ، ولا يسمع الواعى إلا تلك الأخبار ، فذكر الملزوم وأراد اللازم على ماهو طريق الكناية ، ففى ترك المفعول والاعراض عنه إشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة إلي حيث يكفى فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المتقرر بالفضائل ، ولا يخفي أنه يفوت هذا المعني عند ذكر المفعول أو تقديره .

[وإلا] أى وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا ، بل قُصِدَ تعلقه بمفعول غير مذكور [وجب التقدير بحسب القرائن] الدالة على تعيين المفعول ، إنْ عَامًّا فَعَامٌّ وإنْ خاصًّا فَخَاصٌّ ، ولما وجب تقدير المفعول تعين أنه مراد فى المعنى ومحذوف من اللفظ لغرض ، فأشار إلى تفصيل الغرض بقوله [ثم الحذف إما للبيان بعد الابهام كما فى فعل المشيئة] والارادة ونحوهما إذا وقع شرطا (١) فان الجواب يدل عليه ويبينه ، لكنه إنما يحذف [مالم يكن تعلقه به] أى تعلق فعل المشيئة بالمفعول [غريبا نحو ـ فلو شاء لهداكم أجمعين] أى لو شاء الله هدايتكم لهداكم أجمعين ، فانه لما قيل ـ لو شاء ـ علم السامع أن

---

(١) مثل الشرط غيره ، نحو ـ بمشيئة الله تهتدون ـ أى بمشيئته هدايتكم تهتدون .

بِخِلافِ نَحْوِ :

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ

وَأَمَّا قَوْلُهُ :

وَلَمْ يُبْقِ مِنِّى الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِى   فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكُّرَا

فَلَيْسَ مِنْهُ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَوَّلِ الْبُكَاءُ الْحَقِيقِيُّ .

هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده ، فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا له ، وهذا أوقع فى النفس [بخلاف] ما إذا كان تعلق فعل المشيئة به غريبا ، فانه لا يحذف حينئذ ، كما فى [نحو] قوله :

[ولو شئت أن أبكى دما لبكيته]   عليه ولكن ساحة الصبر أوسع (١)

فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب ، فذكره ليتقرر فى نفس السامع ويأنس به [وأما قوله :

ولم يبق منى الشوق غير تفكري   فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا (٢)

فليس منه] أي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به (٣) على ما ذهب اليه صدر الأفاضل فى ضِرَامِ السِّقْطِ ، من أن المراد ـ لو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا ـ فلم يحذف منه مفعول المشيئة ولم يقل ـ لو شئت بكيت تفكرا ـ لأن تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم ، وإنما لم يكن من هذا القَبِيلِ [لأن المراد بالأول البكاء الحقيقي] لا البكاء التفكرى ، لأنه أراد أن يقول :

---

(١) هو لاسحاق بن حسان الخزيمى من شعراء الدولة العباسية ، والمراد أن ساحة الصبر أوسع من ساحة البكاء (٢) هو لأبى الحسن على بن أحمد الجوهري من شعراء الدولة العباسية (٣) بل ليس من الحذف مطلقا ، لأن المفعول فيه مذكور وهو أن أبكى .

وَإِمَّا لِدَفْعِ تَوَهُّمِ إِرَادَةِ غَيْرِ الْمُرَادِ ابْتِدَاءً كَقَوْلِهِ :

وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ   وَسَوْرَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى الْعَظْمِ

أفنانى النُّحول فلم يبق منى غير خواطر تجول فىَّ ، حتى لو شئت البكاء فَرَيْتُ جفونى وعصرت عينى ليسيل منها دمع لم أجده وخرج منها بدل الدمع التفكر ، فالبكاء الذى أراد إيقاع المشيئة عليـــه بكاء مطلق مبهم غير مُعدًّى إلى التفكر ٱلْبَتَّةَ ، والبكاء الثانى مُقَيَّدٌ مُعَــدًّى إلى التفكر ، فلا يصلح أن يكون تفسيرا للأول وبيــانا له (١) كما إذا قلت - لو شئتَ أن تُعْطِيَ درهما أعطيتَ درهمين - كذا فى دلائل الاعجاز ، ومـا نشأ فى هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل إن الكلام فى مفعول - ابكى - والمراد أن البيت ليس من قَبِيلِ ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام ، بل إنما حذف لغرض آخر ، وقيل (٢) يحتمل أن يكون المعنى - لو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا - أى لم يبق فىَّ مادة الدمع ، فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر ، فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته ، وفيـه نظر لأن ترتب هذا الكلام على قوله - لم يبق منى الشوق غير تفكرى - يأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق ، لأن القدرة على بكاء التفكر لا تتوقف على ألا يبقى فيه غير التفكر ، فافهم .

[وإما لدفع توهم إرادة غير المراد] عَطْفٌ على - إما للبيان [ابتداء] مُتَعَلِّقٌ بتوهم [كقوله : وكم ذدت] أى دفعت [عنى من تحامل حادث] يقال - تَحَامَلَ فلانٌ علىَّ - إذا لم يعدل ، وكم خبرية مميزها قوله - من تحامل - قالوا وإذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيـان بمن لئلا يلتبس بالمفعول ، ومَحَلُّ كم النَّصْبُ على أنها مفعول - ذدت - وقيل المميز محذوف - أى كم مرة - ومن فى - من تحامل - زائدة ،

---

(١) ولهذا ذكر مفعول المشيئة هنا مع عدم غرابته (٢) هذا هو قول صدر الأفاضل ، وإنما أعاده ليبين وجه فساده .

إِذْ لَوْ ذَكَرَ اللَّحْمَ لَرُبَّمَا تُوُهِّمَ قَبْلَ ذِكْرِ مَا بَعْدَهُ أَنَّ الْحَزَّ لَمْ يَنْتَهِ إِلَى الْعَظْمِ .
وَإِمَّا لِأَنَّهُ أُرِيدَ ذِكْرُهُ ثَانِياً عَلَى وَجْهٍ يَتَضَمَّنُ إِيقَاعَ الْفِعْلِ عَلَى صَرِيحِ لَفْظِهِ إِظْهَاراً لِكَمَالِ الْعِنَايَةِ بِوُقُوعِهِ عَلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّو دَدِ وَالْمَجْـــدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلاَ

وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه [وسورة أيام] أى شدتها وصولتها [حززن] أى قطعن اللحم [إلى العظم (١)] فحذف المفعول ، أعنى اللحم [إذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده] أى ما بعد اللحم ، يعنى إلى العظم [أن الحز لم ينته إلى العظم] وإنما كان فى بعض اللحم ، فحذف دفعا لهذا التوهم [وإما لأنه أريد ذكره] أى ذكر المفعول [ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه] لا على الضمير العائد اليه [إظهارا لكمال العناية بوقوعه] أي الفعل [عليه] أى على المفعول ، حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وإن كان كناية عنه [كقوله :

قد طلبنا فلم نجد لك فى السو دد والمجد والمكارم مثلا] (٢)

أى قد طلبنا لك مثلا ، فحذف ـ مثلا ـ إذا لو ذكره لكان المناسب فلم نجده

---

(١) البيت للبحترى فى مدح أبى الصقر من قصيدة مطلعها :

أعن سَفَهٍ يوم الأُبَيْرِق أم حِلْمِ وقوفٌ بربعٍ أو بكاءٌ على رَسْمِ

(٢) هو للبحترى فى مدح المعتز من قصيدة مطلعها :

إنَّ سير الخَلِيط حين استقلّا كان عَوْناً للدمع لَمَّا استهلّا

تطبيقات على حذف المفعول :

(١) فلو أنّ قومى أنطقتنى رماحهم نطقتُ ولكنّ الرماحَ أجرَّتِ

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ تَرْكَ مُوَاجَهَةِ الْمَمْدُوحِ بِطَلَبِ مِثْلٍ لَهُ ، وَإِمَّا لِلتَّعْمِيمِ مَعَ الاخْتِصَارِ كَقَوْلِكَ ـ قَدْ كَانَ مِنْكَ مَا يُؤْلِمُ ـ أَىْ كُلَّ أَحَدٍ ، وَعَلَيْهِ ـ وَاللهُ يَدْعُو الَى دَارِ السَّلَامِ ـ

فيفوت الغرض ، أعنى إيقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل [ويجوز أن يكون السبب] فى حذف مفعول ـ طلبنا [ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له] قصدا إلى المبالغة فى التأدب معه ، حتى كأنه لايُجَوِّزُ وجود المثل له ليطلبه ، فان العاقل لا يطلب إلا ما يجوِّز وجوده .

[وإما للتعميم] فى المفعول [مع الاختصار ، كقولك ـ قد كان منك ما يؤلم ـ أى كل أحـد] بقرينة أن المقام مقام المبالغة ، وهـذا التعميم وإن أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم ، لكن يفوت الاختصار حينئذ [وعليـه] أى وعلى حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى [والله يدعو إلى دار السلام] أى جميع عباده ، فالمثال الأول يفيد العموم مبالغة ، والثانى تحقيقا .

---

(٢) لو شئتَ لم تُفسدْ سماحة حاتم كرماً ولم تهـدم مآثر خالد

(٣) قوله تعالى ـ (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْـهِ أُمَّةً مِنْ النَّاسِ يَسْقُونَ) .

حذف المفعول فى الأول ـ والأصل (أجرتنى) لأنه نزله منزلة اللازم ليثبت أنه كان من الرماح إجرار وحبس للألسن عن مدحهم ، حتى يلزم منه بطريق الكناية مطلوبه ، وهو أنها أجرته ـ وحذفه فى الثـانى ـ والأصل (لو شـئت عدم الافساد) لارادة البيان بعد الابهام ـ وحذفه فى الثالث ـ والأصل (يسقون غنمهم أو نحوه) للاختصار أو لأن المراد إثبات الفعل فى نفسه .

أمثلة أخرى :

(١) بَرِّدْ حَشَاىَ إن استطعتَ بلفظه فلقـد تَضُرُّ إذا تشاء وتنفـعُ

وإمّا لمجرّد الاختصار عندَ قيام قرينة ، نحو ـ أصغيتُ إليه ـ أى أذُني ، وعليه ـ أرِني أنظرْ إليكَ ـ أىْ ذاتَكَ ، وإمّا للرّعاية علَى الفاصلة ، نحوُ ـ ما ودّعكَ ربّكَ وما قَلَى ـ وإمّا لاستهجان ذكره ، كقول عائشةَ رضىَ اللهُ عنها ـ ما رأيتُ منه ولا رأى منّى ـ أى العورةَ .

[وإما لمجرد الاختصار] من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره ، وفى بعض النسخ [عنـد قيام قرينة] وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة اليه ، وما يقال من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد ، لأن هذا المعنى معلوم ، ومع هـــذا جارٍ فى سائر الأقسام ، فلا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار [نحو ـ أصغيت اليه ـ أى أذنى ، وعليه] أي على الحذف لمجرد الاختصار [قوله تعالى ـ رب أرنى أنظر اليك ـ أى ذاتك] وههنا بحث وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار إن لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلا ، وإن كانت فالتعميم مستفاد من عموم المقدر سواء حُذفَ أو لم يحذف ، فالحذف لايكون إلا لمجرد الاختصار .

[وإما للرعاية على الفاصلة نحو] قوله تعـالى (وَالضُّحَى وَاللَّيْـــلِ إذَا سَجَى) [ما ودعك ربك وما قلى] أى وماقلاك ، وحصول الاختصار أيضا ظاهر .

[وإما لاستهجان ذكره] أى ذكر المفعول [كقول عائشة رضى الله عنهـا ـ ما رأيت منه] أى من النبي عليـه السلام [ولا رأي منى ، أى العورة] ، وإما لنكتة أخرى كاخفائه ، أو التمكن من إنكاره إن مست اليـه حاجة ، أو تعينه حقيقة أو

(٢) وإذا المنيـة أنشبَتْ أظفارها   ألفيْتَ كل تميمَـــة لا تنفعُ

(٣) لولا المَشَقّةُ ساد النـاسُ كلهمُ   الجود يُفْقِرُ والاقـــدامُ قتّـالُ

وَتَقْدِيمُ مَفْعُولِهِ وَنَحْوِهِ عَلَيْهِ لِرَدِّ الْخَطَأِ فِي التَّعْيِينِ ، كَقَوْلِكَ ـ زَيْدًا عَرَفْتُ ـ لِمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّكَ عَرَفْتَ إِنْسَانًا وَأَنَّهُ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَتَقُولُ لِتَأْكِيدِهِ ـ لَاغَيْرَهُ ـ وَلِذَلِكَ لَا يُقَالُ ـ مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ وَلَا غَيْرَهُ ، وَلَا مَازَيْدًا ضَرَبْتُ وَلَكِنْ أَكْرَمْتُهُ ـ

ادعاء ونحو ذلك .

تقديم المفعول ونحوه

[وتقديم مفعوله] أى مفعول الفعل [ونحوه] أى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما أشبة ذلك [عليه] أى على الفعل [لرد الخطأ فى التعيين كقولك ـ زيدا عرفت ـ لمن اعتقد أنك عرفت إنسانا] وأصاب فى ذلك [و] اعتقـد [أنه غير زيد] وأخطأ فيه [وتقول لتأكيده] أى تأكيد هذا الرد ـ زيدا عرفت [لا غيره]؛ وقد يكون أيضا لرد الخطأ فى الاشـتراك ، كقولك ـ زيدا عرفت ـ لمن اعتقـد أنك عرفت زيدا وعمرا ، وتقول لتأكيده ـ زيدا عرفت وحـده ـ وكذا فى نحو ـ زيدا أكْرِمْ ، وعمرا لاتُكْرِمْ ـ أمراً ونهيا ، فكان الأحسن أن يقول لافادة الاختصاص (١) [ولذلك] أى ولأن التقديم لرد الخطأ فى تعيين المفعول مع الاصابة فى اعتقاد وقوع الفعل على مَفْعُولٍ ما [لايقال ـ مازيدا ضربت ولاغيره] لأن التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص ، وقولك ـ ولا غيره ـ ينفي ذلك ، فيكون مفهوم التقـديم مناقضا لمنطوق ـ لا غيره ـ نعم لو كان التقـديم لغرض آخر غير التخصيص جاز ـ ما زيدا ضربت ولاغيره ، وكذا ـ زيدا ضربت وغيره [ولاما زيدا ضربت ولـكن أكرمتـه] لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع فى الفعل بأنه الضرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الاكرام ، وإنمـا الخطأ فى تعيين المضروب ،

---

(١) وهذا ليشمل القصر بأنواعه الثلاثة ـ الافراد والقلب والتعيين .

وَأَمَّا نَحْوُ - زَيْدًا عَرَفْتُهُ - فَتَأْكِيدٌ إِنْ قُدِّرَ الْمُفَسَّرُ قَبْلَ الْمَنْصُوبِ وَإِلَّا فَتَخْصِيصٌ ، وَأَمَّا نَحْوُ - وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ - فَلَا يُفِيدُ إِلَّا التَّخْصِيصَ ، وَكَذَٰلِكَ

فالصواب ولكن عمرا [وأما نحو - زيدا عرفته - فتأكيد إن قدر] الفعل المحذوف [المفسر] بالفعل المذكور [قبل المنصوب] أى عرفت زيدا عرفته [وإلا] أى وإن لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده [فتخصيص] أى - زيدا عرفت عرفته - لأن المحذوف المقدر كالمذكور ، فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور فى إفادة الاختصاص ، كما فى بسم الله ، فنحو - زيدا عرفته - محتمل للمعنيين - التخصيص والتأكيد - فالرجوع فى التعيين إلى القرائن ، وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون أوكد من قولنا - زيدا عرفت - لما فيه من التكرار ، وفى بعض النسخ [وأما نحو - وأما ثمود فهديناهم - فلا يفيد إلا التخصيص] لامتناع أن يقدر الفعل مقدما ، نحو - أما فهدينا ثمود - لالتزامهم وجود فاصل بين أما والفاء ، بل التقدير - أما ثمود فهدينا فهديناهم - بتقديم المفعول ، وفى كون هذا التقديم للتخصيص نظر ، لأنه يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل (١) كما إذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل مافعلت بهما ، فتقول - أما زيدا فضربته ، وأما عمرا فأكرمته - فتأمل [وكذلك] أى ومثل - زيدا عرفت - فى إفادة

---

(١) ولأن التقديم إنما يفيد التخصيص إذا لم يكن لاصلاح التركيب كما هنا ، على أنه لا يصح إرادة التخصيص فى ذلك ، لأنه يوجد من يشارك ثمود فيه .

تطبيقات على تقديم المفعول ونحوه :

(١) بكَ اقتدت الأيام فى حسناتها وشيمتُهَا لوك هَمٌّ وتَكْرِيبُ

(٢) صَهْوَةَ الْجَوِّ اعْتَلَوْا تحسبهم جَمْعَ أفلاكٍ على الخيل تَسَامَى

(٣) أَبَعْدَ المشيبِ الْمُنْقَضِى فى الذوائب تحاول وَصْلَ الغانياتِ الكواعب

قدم الجار والمجرور فى الأول لافادة التخصيص ، وقدم المفعول فى الثانى لافادة الاهتمام ، وقدم الظرف فى الثالث لكونه محط الانكار بالاستفهام .

قَوْلُكَ ـ بِزَيْدٍ مَرَرْتُ ـ

وَالتَّخْصِيصُ لَازِمٌ لِلتَّقْدِيمِ غَالِبًا ، وَلِهَذَا يُقَالُ فِى ـ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ـ مَعْنَاهُ نَخُصُّكَ بِالْعِبَادَةِ وَالِاسْتِعَانَةِ ، وَفِى ـ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ ـ

الاختصاص [قولك ـ بزيد مررت] فى المفعول بواسطة ، لمن اعتقد أنك مررت بإنسان وأنه غير زيد ، وكذلك ـ يَوْمَ الجمعة سرت ، وفى المسجد صليت ، وتأديباً ضربته ، وماشياً حججت .

[والتخصيص لازم للتقديم غالبا] أى لاينفك عن تقديم المفعول ونحوه فى أكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق ، وإنما قال غالبا لأن اللزوم الكلى غير متحقق ، إذ التقديم قد يكون لأغراض أخر كمجرد الاهتمام ، والتبرك ، والاستلذاذ ، وموافقة كلام السامع ، وضرورة الشعر ، ورعاية السجع والفاصلة ، ونحو ذلك ، قال الله تعالى (خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ، ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ، ثُمَّ فِى سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ) وقال (وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ) وقال (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) وقال (وَمَاظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ) إلى غير ذلك مما لايحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة بأساليب الكلام [ولهذا] أى ولأن التخصيص لازم للتقديم غالبا [يقال فى ـ إياك نعبد وإياك نستعين ـ معناه نخصك بالعبادة والاستعانة] بمعنى نجعلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك ، لانعبد ولانستعين غيرك [وفى ـ لالى الله تحشرون ـ

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى ـ (لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) .

(٢) على الأخلاق خُطُّوا الْمُلْكَ وَابْنُوا   فليس وراءها للعـــز رُكْنُ

(٣) إذا شئتَ يوماً أن تسود عشيرةً   فبالحلم سُـــدْ لاَ بالتَّسَرُّعِ والشَّتْمِ

مَعْنَاهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ لَا إِلَى غَيْرِهِ ، وَيُفِيدُ فِى الْجَمِيعِ وَرَاءَ التَّخْصِيصِ اهْتِمَاماً بِالْمُقَدَّمِ ، وَلِهَذَا يُقَدَّرُ فِى ـ بِسْمِ اللهِ ـ مُؤَخَّراً ، وَأُورِدَ ـ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ـ وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْأَهَمَّ فِيهِ الْقِرَاءَةُ ، وَبِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِاقْرَأِ الثَّانِى ، وَمَعْنَى الْأَوَّلِ أَوْجِدِ الْقِرَاءَةَ .

وَتَقْدِيمُ بَعْضِ مَعْمُولَاتِهِ عَلَى بَعْضٍ لِأَنَّ أَصْلَهُ التَّقْدِيمُ وَلَا مُقْتَضِىَ لِلْعُدُولِ عَنْهُ ، كَالْفَاعِلِ فِى نَحْوِ ـ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً ـ

معناه اليه تحشرون لا إلى غيره ، ويفيد] التقديم [فى الجميع] أى جميع صور التخصيص [وراء التخصيص] أي بَعْدَهُ [اهتماما بالمقدم] لأنهم يقدمون الذى شأنه أهم ، وهم ببيانه أعْنَى [ولهذا يقدر] المحذوف [فى ـ بسم الله ـ مؤخرا] أى ـ بسم الله أفعل كذا ـ ليفيد مع الاختصاص الاهتمام ، لأن المشركين كانوا يبدءون بأسماء آلهتهم ، فيقولون ـ باسم اللاَّت ، باسم العزَّي ـ فَقَصَدَ المُوَحِّدُ تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم [وأورد ـ اقرأ باسم ربك] يعنى لو كان التقديم مفيداً للاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم ـ باسم ربك ـ لأن كلام الله تعالى أحق برعاية ما تجب رعايته [وأجيب بأن الأهم فيه القراءة] لأنها أول سورة نزلت ، فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض ، وإن كان ذكر الله أهم فى نفسه ، هذا جواب جار الله العلامة فى الكشاف [وبأنه] أى ـ باسم ربك [متعلق باقرأ الثاني] أي هو مفعول اقرأ الذي بعده [ومعنى] اقرأ [الأول أوجد القراءة] من غير اعتبار تعديته إلى مقروء به ، كما فى ـ فلان يعطى ويمنع ـ كذا فى المفتاح .

تقديم بعض المعمولات على بعض

[وتقديم بعض معمولاته] أى معمولات الفعل [على بعض لأن أصله] أى أصل ذلك البعض [التقديم] على البعض الآخر [ولا مقتضى للعدول عنه] أى عن الأصل [كالفاعل فى نحو ـ ضرب زيد عمرا] لأنه عمدة فى الكلام وحقه أن يلى الفعل ، وإنما

وَالمَفْعُولِ الأَوَّلِ فِى نَحْوِ - أَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً - أَوْ لِأَنَّ ذِكْرَهُ أَهَمُّ ، كَقَوْلِكَ - قَتَلَ الخَارِجِيَّ فُلَانٌ - أَوْ لِأَنَّ فِى التَّأْخِيرِ إِخْلَالاً بِبَيَانِ المَعْنَى ، نَحْوَ - وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ - فَإِنَّهُ لَوْ أُخِّرَ - مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ - عَنْ قَوْلِهِ - يَكْتُمُ إِيمَانَهُ - لَتُوُهِّمَ أَنَّهُ مِنْ صِلَةِ - يَكْتُمُ - فَلَا يُفْهَمُ أَنَّهُ

قال فى نحو - ضرب زيد عمرا - لأن فى نحو ضرب زيداً غلامُهُ - مقتضيا للعدول عن الأصل (١) [والمفعول الأول فى نحو - أعطيت زيدا درهما] فان أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية ، وهو أنه عاَط أى آخذٌ للعطاء [أو لأن ذكره] أى ذكر ذلك البعض الذى يقدم [أهم] جعل الأَهَمِّيَّةَ هنا قسيماً لكَوْن الأصل التقديم وجعلها فى المسند اليه شاملا له ولغيره من الأمور المقتضية للتقديم وهو الموافق لما فى المفتاح ، ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال : إنا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيئا يجرى مجرى الأصل غير العناية والاهتمام ، لكن ينبغى أن يفسر وجه العناية بشىء يعرف له معنى ، وقد ظن كثير من الناس أنه يكفى أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم - فمراد المصنف بالأهمية هنا (٢) الأهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الأغراض [كقولك قتل الخارجى فلان] لأن الأهم فى تَعَلُّق القتل هو الخارجى المقتول ، ليتخلص الناس من شره [أو لأن فى التأخير إخلالا ببيان المعنى ، نحو قوله تعالى - وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه - فانه لو أخر] قوله [من آل فرعون عن قوله] - يكتم إيمانه [لتوهم أنه من صلة يكتم] أي - يكتم إيمانه من آل فرعون [فلم يفهم أنه] أى ذلك

---

(١) لأنه لو قدم الفاعل لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

(٢) ومراده بها فى المسند اليه الأهمية فى نفس الأمر الشاملة لكون الأصل التقديم ولغيره من الأمور المقتضية له ، فلا اضطراب مع هذا فى كلامه هنا وهناك .

مِنهُمْ،أَوْ بِالتَّنَاسُبِ كَرِعايَةِ الْفاصِلَةِ ، نَحْوَ - فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى .

الرجل كان [منهم] أى من آل فرعون ، والحاصل أنه ذكر لرجل ثلاثة أوصاف ، قدم الأول أعنى - مؤمن - لكونه أشرف ، ثم الثانى لئلا يُتَوَهَّمَ خلافُ المقصود (١) [أو] لأن فى التأخير إخلالا [بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو - فأوجس فى نفسه خيفة موسى] بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لأن فواصل الآى على الألف .

---

(١) ولأن الأصل تقديم الوصف بالجار والمجرور على الوصف بالجملة .

تطبيقات على تقديم بعض المعمولات على بعض :

(١) قوله تعالى - (وَلاَتَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ مِنْ إِمْلاَقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ) .

(٢) قوله تعالى - (وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاَقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ) .

(٣) أفى الحقِّ أن يُعْطَى ثلاثون شاعرًا ويُحْرَمَ مادون الرِّضَا شاعر مِثْلِي

قدم المخاطبين فى الآية الأولى - نرزقكم وإياهم - لأن الخطاب فيها للفقراء بدليل قوله (من إملاق) ورزقهم عندهم أهم من رزق أولادهم - وعكس فى الآية الثانية لأن الخطاب فيها للأغنياء بدليل قوله (خشية إملاق) ورزق أولادهم هو المطلوب عندهم دون رزقهم ، لأنه حاصل لهم - وقدم المفعول الثانى فى البيت على نائب الفاعل لضرورة الشعر .

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) .

(٢) ألقتْ مَقَالِيدَهَا الدنيا إلى رَجُلٍ ما زال وَقْفًا عَلَيْهِ الجودُ والكَرَمُ

(٣) ووسَّعَ صدرى للأذى الأُنْسُ بالأذى وإنْ كنتُ أحيانًا يضيق به صدرى

القَصْرُ

حَقِيقِيٌّ وَغَيْرُ حَقِيقِيٍّ ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا نَوْعَانِ : قَصْرُ المَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ ، وَقَصْرُ الصِّفَةِ عَلَى المَوْصُوفِ ، وَالمُرَادُ بِالصِّفَةِ هُهُنَا الصفةُ المَعْنَوِيَّةُ لَا النَّعْتُ ،

القصر

فى اللغـة الحبس ، وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص ، وهو [حقيقى وغير حقيقى] لأن تخصيص الشيء بالشيء إما أن يكون بحسب الحقيقة وفى نفس الأمر بألاّ يتجاوزه إلى غيره أصلا ـ وهو الحقيقى ، أو بحسب الاضافة إلي شيء آخر بألّا يتجاوزه إلى ذلك الشيء وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر فى الجملة ـ وهو غير حقيقى بل إضافى ، كقولك ـ مازيد إلا قائم ـ بمعنى أنه لايتجاوز القيام إلى القعود ، لا بمعنى أنه لا يتجاوزه إلى صـفة أخرى أصلا ، وانقسامه إلى الحقيقى والاضافى بهذا المعنى لا ينافى كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات (١) [وكل واحد منهما] أى من الحقيقى وغيره [نوعان : قصر الموصوف على الصفة] وهو ألاّ يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلى صفة أخرى ، لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر [وقصر الصفة على الموصوف] وهو ألاّ تتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر ، لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أُخَرُ [والمراد بالصفة هہنا الصفة المعنوية] أعني المعنى القائم بالغير [لا النعت] النحوى أعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول (٢) وبينهما عموم من وجه لتَصَادُقِهِمَا فى مثل ـ أعجبنى هـذا

---

(١) أى النسب التى يتوقف تعقلها على تعقل غيرها ، لتوقف تعقل القصر على تعقل المقصور والمقصور عليه (٢) هذا القيد لاخراج التوكيد بكل ونحوها .

والأوَّلُ مِنْ الْحَقِيقِيِّ نَحْوُ ـ ما زَيْدٌ إلاَّ كاتبٌ ـ إذَا أُرِيدَ أنَّهُ لاَ يَتَّصِفُ بِغَيْرِهَا ، وَهُوَ لَا يَكَادُ يُوجَدُ لِتَعَذُّرِ الاحاطة بِصفات الشَّيْء ، وَالثَّاني كَثِيرٌ ، نَحْوُ ـ ماَفي الدَّارِ إلاَّ زَيدٌ ـ وَقَدْ يُقْصَدُ بِهِ الْمُبَالَغَةُ لِعَدَمِ الاعْتِدادِ بِغَيْرِ المَذْكُورِ ،

الْعَلَمُ (١) وَتَفَارُقِهِمَا فى مثل ـ الْعَلَمُ حسن ، ومررت بهذا الرجل ـ وأما نحو قولك ـ ما زيد إلا أخوك ، وما الباب إلا ساج ، وما هذا إلا زيد ـ فمن قصر الموصوف على الصفة تقديرا ، إذ المعنى أنه مقصور على الاتصاف بكونه أخا أو ساجا أو زيدا .

[والأول] أى قصر الموصوف على الصفة [من الحقيقى نحو ـ مازيد إلا كاتب ـ إذا أريد أنه لايتصف بغيرها] أى غير الكتابة من الصفات [وهو لايكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء] حتى يمكن إثبات شيء منها ونفى ما عداها بالكلية ، بل هذا محال ، لأن للصفة المنفية نقيضا وهو من الصفات التى لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين ، مثلا إذا قلنا ـ ما زيد إلا كاتب ـ وأردنا أنه لا يتصف بغيره لزم ألاَّ يتصف بالقيام ولا بنقيضه وهو محال (٢) .

[والثانى] أى قصر الصفة على الموصوف من الحقيقى [كثير ، نحو ـ مافى الدار إلا زيد] على معنى أن الحصول فى الدار المعينة مقصور على زيد [وقد يقصد به] أى بالثانى [المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور] كما يقصد بقولنا ـ مافى الدار إلا زيد ـ أن جميع من فى الدار ممن عدا زيدا فى حكم العدم ، فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا ، وأما فى القصر الغير الحقيقى فلا يجعل فيه غير المذكور بمنزلة العدم ، بل يكون المراد أن

---

(١) فان العلم نعت لاسم الاشارة فى قول بعض النحويين ، وقد رد بأنه لايدل على معنى فى متبوعه لأنه نفسه فلا يكون نعتا (٢) وقد يوجد على سبيل الادعاء والمبالغة فى مقام المدح أو الذم ونحوهما ، كقوله تعالى (إنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنْصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ) .

وَالأَوَّلُ مِنْ غَيْرِ الحَقِيقِيِّ تَخْصِيصُ أَمْرٍ بِصِفَةٍ دُونَ أُخْرَى أَوْ مَكَانَهَا ، وَالثَّانِي تَخْصِيصُ صِفَةٍ بِأَمْرٍ دُونَ آخَرَ أَوْ مَكَانَهُ ، فَكُلٌّ مِنْهُمَا ضَرْبَانِ ،

الحصول فى الدار مقصور على زيد ، بمعنى أنه ليس حاصلا لعمرو ، وإن كان حاصلا لبكر وخالد .

[والأول] أى قصر الموصوف على الصفة [من غير الحقيقى تخصيص أمر بصفة دون] صفة [أخرى أو مكانها] أى تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى [والثانى] أى قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقى [تخصيص صفة بأمر دون] امر [آخر أو مكانه] وقوله ـ دون أخرى ـ معناه متجاوزا عن الصفة الأخرى ، فان المُخَاطَبَ اعتقد اشتراكه فى صفتين والمتكلم يخصصه باحداهما ويتجاوز عن الأخرى ، ومعنى ـ دون ـ فى الأصل أدنى مكان من الشىء ، يقال ـ هذا دون ذاك ـ إذا كان أَحَطَّ منه قليلا ، ثم استعير للتَّفَاوُتِ فى الأحوال والرُّتَبِ ، ثم اتُّسِعَ فيه فاستعمل فى كل تَجَاوُزِ حد إلى حد وتَخَطِّي حكم إلى حكم ، ولقائل أن يقول إن أريد بقوله ـ دون أخرى ودون آخر ـ دون صفة واحدة أخرى ودون أمر واحد آخر فقد خرج عن ذلك ما إذا اعتقد المخاطب اشتراك مافوق الاثنين ، كقولنا ـ ما زيد إلا كاتب ـ لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومُنَجِّمًا ، وقولنا ـ ما كاتب إلا زيد ـ لمن اعتقد الكاتب زيدا وعمرا وبكرا ، وإن أريد الأعم من الواحد وغيره فقد دخل فى هذا التفسير القصر الحقيقى (١) وكذا الكلام على ـ مكان أخرى ومكان آخر [فكل منهما] أي فَعُلِمَ من هذا الكلام ومن استعمال لفظة أو فيه أن كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف [ضربان] الأول التخصيص بشىء دون شىء ، والثاني

---

(١) قد أجيب عن ذلك باختيار الشق الثانى وأن المراد دون أخرى أو آخر على سبيل التعيين والتفصيل ، وهذا بخلاف الحقيقى لأنه يُنْفَى فيه ذلك على الاطلاق .

وَالْمُخَاطَبُ بِالْأَوَّلِ مِنْ ضَرْبَيْ كُلٍّ مَنْ يَعْتَقِدُ الشَّرِكَةَ ، وَيُسَمَّى قَصْرَ إِفْرَادٍ لِقَطْعِ الشَّرِكَةِ ، وَبِالثَّانِي مَنْ يَعْتَقِدُ الْعَكْسَ وَيُسَمَّى قَصْرَ قَلْبٍ لِقَلْبِ حُكْمِ الْمُخَاطَبِ ، أَوْ تَسَاوَيَا عِنْدَهُ وَيُسَمَّى قَصْرَ تَعْيِينٍ ،

التخصيص بشيء مكان شيء [والمخاطب بالأول من ضربى كل] من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ، ويعنى بالأول التخصيص بشيء دون شيء [من يعتقد الشركة] أى شركة صفتين في موصوف واحد فى قصر الموصوف على الصفة ، وشركة موصوفين فى صفة واحدة فى قصر الصفة على الموصوف ، فالمخاطب بقولنا - ما زيد إلا كاتب - من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة ، وبقولنا - ما كاتب إلا زيد - من يعتقد اشتراك زيد وعمرو فى الكتابة [ويسمى] هذا القصر [قصر إفراد لقطع الشركة] التى اعتقدها المخاطب [و] المخاطب [بالثانى] أعنى التخصيص بشيء مكان شيء من ضربى كل من القصرين [من يعتقد العكس] أى عكس الحكم الذي أثبته المتكلم ، فالمخاطب بقولنا - ما زيد إلا قائم - من اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام ، وبقولنا - ماشاعر إلا زيد - من اعتقد أن الشاعر عمرو لازيد [ويسمي] هذا القصر [قصر قلب لقلب حكم المخاطب ، أو تساويا عنده] عَطْفٌ على قوله - يعتقد العكس - على ما يفصح عنه لفظ الايضاح ، أى المخاطب بالثانى إما من يعتقد العكس وإما من تَسَاوَى عنده الأمران ، أعنى الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف على الصفة ، واتصاف الأمر المذكور وغيره بالصفة فى قصر الصفة على الموصوف ، حتى يكون المخاطب بقولنا - ما زيد إلا قائم - من يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود من غير علم بالتعيين ، وبقولنا - ماشاعر إلا زيد - من يعتقد أن الشاعر زيد أو عمرو من غير أن يعلمه على التعيين [ويسمى] هذا القصر [قصر تعيين] لتعيينه ماهو غير معين عند المخاطب ، فالحاصل أن التخصيص بشيء دون شيء آخر قَصْرُ إفراد ، والتخصيص بشيء مكان شيء إن اعتقد المخاطب فيه العكس قَصْرُ قلب ، وإن تساويا عنده قَصْرُ

وَشَرْطُ قَصْرِ المَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ إفْرَاداً عدَمُ تَنَـافِي الوَصْفَيْنِ ، وَقَلْباً تَحَقُّقُ تَنَافِيهِمَا ،

تعيين ، وفيـه نظر لأنا لو سلمنا أن في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان شيء آخر فلا يخفى أن فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر ، فان قولنا ـ مازيد إلا قائم ـ لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ، ولهـذا جعل السكاكى التخصيص بشيء دون شيء مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذى سماه المصنف قصر تعيين ، وجعل التخصيص بشيء مكان شيء قصر قلب فقط [وشرط قصر الموصوف على الصفة إفرادا عدم تنافى الوصفين] ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما فى الموصوف ، حتى تكون الصفة المنفية فى قولنا ـ ما زيد إلا شاعر ـ كَوْنَهُ كاتبا أو منجما لا كونه مُفْحَمًا اى غير شاعر ، لأن الافحام وهو وِجْدَانُ الرجل غير شاعر يُنَافِي الشاعريةَ (١) [و] شرط قصر الموصوف على الصفة [قلبا تحقق تنافيهما] أي تنافى الوصفين ، حتي يكون المنفى فى قولنا ـ ما زيد إلا قائم ـ كَوْنَهُ قاعدا أو مضطجعا أو نحو ذلك مما يُنَافِى القيام ، ولقد أحسن صاحب المفتاح فى إهمال هـذا الاشتراط ، لأن قولنا ـ ما زيد إلا شاعر ـ لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به فى المفتاح مع عدم تنافى الشعر والكتابة ، ومثل هذا خارج عن أقسام القصر على ماذكره المصنف ، لا يقال هذا شرط للحسن أو المراد التنافى في اعتقاد المخاطب ، لأنا نقول : أما الأول فلا دلالة للفظ عليه ، مع أنا لا نسلم عدم حسن قولنا ـ ما زيد إلا شاعر ـ لمن اعتقده كاتبا غير شاعر ، وأما الثانى فلأن التنافى بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره فى تفسيره أن قصر القلب هو الذى يعتقد فيـه المخاطب العكس ، فيكون هـذا الاشتراط ضائعا ، وأيضا لم يصح قول المصنف فى الايضاح : إن السكاكى لم يشترط فى قصر

(١) ونظير ذلك قصر الصفة على الموصوف ، فلا يتأتى قصر الافراد فى نحو ـ لا أَبَ لزيد إلا عَمْرٌو ـ لعدم الاشتراك فى الأُبُوَّة .

وَقَصْرُ التّعْيِينِ أَعَمُّ .

القلب تنافى الوصفين ، وعلل المصنف رحمه الله اشتراط تنافى الوصفين بقوله : ليكون إثبات الصفة مشعراً بانتفاء غيرها ، وفيه نظر بيّنٌ فى الشرح (١) [وقصر التعيين أعم] من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أوْ لاَ ، فكل مثال يصلح لقصر الافراد والقلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس .

---

(١) ووجه النظر أنه يجوز أن يعلم انتفاء ذلك بقرينة من القرائن ، لا بذلك التنافى بين الوصفين .

تطبيقات على أقسام القصر :

(١) ليس عَارٌ بأن يقال فقيرٌ ... إنما العَارُ أن يقال بخيلُ

(٢) فانْ كان فى لبْسِ الفتى شَرَفٌ له ... فما السيفُ إلاَّ غِمْدُهُ والحَمَائِلُ

(٣) وإنما الأُمَمُ الأَخلاقُ ما بَقِيَتْ ... فانْ هُمُ ذهبتْ أخلاقهمْ ذهَبُوا

القصر فى الأول إضافى من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب ، وفى الثانى إضافى من قصر الموصوف على الصفة قصر تعيين ، وفى الثالث حقيقى ادعائى من قصر الموصوف على الصفة .

أمثلة أخرى :

(١) قوله صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمالُ بالنيَّات ، وإنما لكل امرىء ما نَوَى » .

(٢) والله ما بلغتْ بنو الغرب الْمُنَى ... إلاَّ بنيَّات هناك صِحَاحِ

(٣) إنما تحسن الرِّياضُ إذا ... ضحكتْ فى خلالها الأنْوَارُ

وَلِلْقَصْرِ طُرُقٌ - مِنْهَا الْعَطْفُ - كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ إِفْرَادًا - زَيْدٌ شَاعِرٌ لَا كَاتِبٌ ، أَوْ مَا زَيْدٌ كَاتِبًا بَلْ شَاعِرٌ - وَقَلْبًا - زَيْدٌ قَائِمٌ لَا قَاعِدٌ ، وَمَا زَيْدٌ قَاعِدًا بَلْ قَائِمٌ - وَفِي قَصْرِهَا - زَيْدٌ شَاعِرٌ لَا عَمْرٌو ، أَوْ مَا عَمْرٌو شَاعِرًا بَلْ زَيْدٌ .

طرق القصر

[وللقصر طرق] والمذكور هينا أربعة وغيرها قد سبق ذكره (١) فالأربعة المذكورة هينا [منها العطف كقولك فى قصره] أي قصر الموصوف على الصفة [إفرادا - زيد شاعر لا كاتب ، أو مازيد كاتبا بل شاعر (٢)] مَثَّلَ بمثالين : أولهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفي معطوف ، والثانى بالعكس [وقلبا - زيد قائم لاقاعد ، وما زيد قاعدا بل قائم] فان قلت إذا تحقق تنافى الوصفين فى قصر القلب فاثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فما فائدة نفى الغير وإثبات المذكور بطريق الحصر ، قلت الفائدة فيه التنبيه على رَدِّ الخطأ فيه وأن المخاطب اعتقد العكس ، فان قولنا - زيد قائم - وإن دل على نفى القعود ، لكنه خَالٍ عن الدلالة على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد [وفى قصرها] أى قصر الصفة على الموصوف إفرادا أو قلبا بحسب المقام [زيد شاعر لا عمرو ، أوماعمرو شاعرا بل زيد] ويجوز - ماشاعر عمرو بل زيد - بتقديم الخبر ، لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل ، ولما لم يكن فى قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافى فى الافراد وتَحَقُّق التنافى فى

(١) كضمير الفصل ، وتعريف المسند أو المسند إليه بلام الجنس .

(٢) ويشترط فى إفادة بل القصر أن يتقدمها نفى ، ومثل الأداتين فى إفادة القصر لكن ، كقول الشاعر :

إن الجَدِيدَيْن فى طُول اختلافهما   لا يفسدان ولكن يفسد النَّاسُ

وَمِنْهَا النَّفْيُ وَالاسْتِثْنَاءُ ، كَقَوْلِكَ فِى قَصْرِهِ ـ مَا زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرٌ ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ ـ وَفِى قَصْرِهَا ـ مَا شَاعِرٌ إِلَّا زَيْدٌ .

وَمِنْهَا إِنَّمَا كَقَوْلِكَ فِى قَصْرِهِ ـ إِنَّمَا زَيْدٌ كَاتِبٌ ، وَإِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ـ وَفِى قَصْرِهَا ـ إِنَّمَا قَائِمٌ زَيْدٌ ـ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى مَا وَإِلَّا ، لِقَوْلِ الْمُفَسِّرِينَ ـ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ـ

القلب على زعمه أورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة ، فان مثالا واحدا يصلح لهما ، ولما كان كل مايصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره ، وهكذا فى سائر الطرق .

[ومنها النفى والاستثناء، كقولك فى قصره] إفرادا [مازيد إلا شاعر و] قلبا [مازيد إلا قائم ، وفى قصرها] إفرادا وقلبا [ماشاعر إلا زيد] والكل يصلح مثالا للتعيين ، والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المُخَاطَب .

[ومنها إنما كقولك فى قصره] إفرادا [إنما زيد كاتب و] قلبا [إنما زيد قائم ، وفى قصرها] إفرادا وقلبا [إنما قائم زيد] وفى دلائل الاعجاز أن إنما ولا العاطفة إنما يستعملان فى الكلام المعتد به لقصر القلب دون الافراد ، وأشار إلى سبب إفادة إنما القصر بقوله [لتضمنه معنى ما وإلا] وأشار بلفظ التضمن إلى أنه ليس بمعني ما وإلا حتى كأنهما لفظان مترادفان (١) إذ فَرْقٌ بين أن يكون في الشيء معنى الشيء . وأن يكون الشيء الشيء على الاطلاق ، فليس كل كلام يصلح فيه ـ ما وإلا ـ يصلح فيه ـ إنما ـ صرح بذلك الشيخ فى دلائل الاعجاز ، ولما اختلفوا فى إفادة إنما القصر وفى تضمنه معنى ما وإلا بينه بثلاثة أوجه فقال [لقول المفسرين ـ إنما حرم عليكم الميتة ـ

---

(١) وليسا بمترادفين حقيقة ، لأن من شرط الترادف الاتحاد معني وإفرادا ، وهما متحدان فى المعنى فقط .



بالنصْبِ معناه مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إلاَّ المَيْتَةَ ، وَهُوَ المُطَابِقُ لِقِرَاءَةِ الرَّفْعِ لِمَامَرَّ ، وَلِقَوْلِ النُّحَاةِ إِنَّمَا لإثْبَاتِ ما يُذْكَرُ بعدَهُ وَنَفْيِ ما سِوَاهُ ،

بالنصب معناه ماحرم عليكم إلا الميتة ، و] هذا المعنى [هو المطابق لقراءة الرفع] أى رفع الميتة ، وتقرير هـذا الكلام أن فى الآية ثلاث قراآت (حَرَّمَ) مبنيا للفاعل مع نصب الميتة ورَفْعِهَا و (حُرِّمَ) مبنيا للمفعول مع رفع الميتة ، كذا فى تفسير الكواشىّ ، فعلى القراءة الأولى ـ ما ـ فى إنما كَافَّةٌ ، إذ لو كانت موصولة لبقى إنَّ بلا خبر والموصول بلا عائد ، وعلى الثانيـة موصولة لتكون الميتة خبرا ، إذ لا يصح ارتفاعها بِحَرَّمَ المبنى للفاعل على مالايخفى ، والمعنى ـ إن الذى حرمه الله تعـالى عليكم هو الميتة ، وهذا يفيد القصر [لما مر] فى تعريف المسند من أن نحو ـ المنطلق زيد ، وزيد المنطلق ـ يفيـد قصر الانطلاق على زيد ، فاذا كان إنمـا متضمنا معنى ما وإلا ، وكان معنى القراءة الأولى ـ ماحرم الله عليكم إلا الميتة ـ كانت مطابقة للقراءة الثانية ، وإلا لم تـكن مطابقة لها لافادتها القصر ، فمراد السكاكى والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الأولى والثانية ، ولهـذا لم يتعرضا للاختلاف فى لفظ ـ حرم ـ بل فى لفظ ـ الميتـة ـ رفعا ونصبا ، وأما على القراءة الثالثـة ، أعنى رَفْعَ الميتـة وحُرِّمَ مبنيا للمفعول فيحتمل أن تـكون ما كَافَّةً ـ أى ما حُرِّمَ عليكم إلا الميتـة ، وأن تـكون موصولة ، أى إن الذى حُرِّمَ عليكم هو الميتة ، ويُرَجِّحُ هـذا بقاء إنَّ عاملة على ماهو أصلها ، وبعضهم توهم أن مراد السكاكى والمصنف بقراءة الرفع هـذه القراءة الثالثة فطالبهما بالسبب فى اختيار كونهـا موصولة ، مع ان الزجاج اختار أنها كَافَّةٌ [ولقول النحاة (١) إنمـا لاثبات مايذكر بعده ونفى ماسواه] أى سوى مايذ كر بعده ، أما فى قصر الموصوف نحو ـ إنما زيد قائم ـ فهو لاثبات قيام زيد ونفى ماسواه من القعود ونحوه ، وأما فى قصر الصفة

---

(١) إنما صح الاحتجاج بقولهم فى هذا لاستنباطهم له من كلام العرب .

وَلِصِحَّةِ انْفِصَالِ الضَّمِيرِ مَعَهُ ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ :

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا   يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

وَمِنْهَا التَّقْدِيمُ كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ ـ تَمِيمِيٌّ أَنَا ـ وَفِي قَصْرِهَا ـ أَنَا كَفَيْتُ مُهِمَّكَ .

نحو ـ إنما يقوم زيد ـ فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما [ولصحة انفصال الضمير معه] أي مع إنما ، نحو ـ إنما يقوم أنا ـ فان الانفصال إنما يجوز عند تعذر الاتصال ، ولا تعذر ههنا إلا بأن يكون المعنى مايقوم إلا أنا ، فيقع بين الضمير وعامله فَصْلٌ لغرض (١) ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت من يُسْتَشْهَدُ بشعره ، ولهذا صرح باسمه فقال [قال الفرزدق : أنا الذائد] من الذَّوْد وهو الطرد [الحامي الذمار] أي العهد ، وفي الأساس ـ هو الحامي الذمار ـ اذا حَمَى مالو لم يَحْمِه لِيمَ وعُنِّفَ منْ حِمَاهُ وحَرِيمِهِ [وإنما ، يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي] لما كان غرضه أن يخص المُدَافِعَ لا المُدَافَعَ عنه فصل الضمير وأخره ، إذ لو قال ـ وإنما أدافع عن أحسابهم ـ لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ، وهو ليس بمقصوده ، ولا يجوز أن يقال إنه محمول على الضرورة ، لأنه كان يصح أن يقال ـ إنما أدافع عن أحسابهم أنا ـ على أن يكون ـ أنا تأكيدا ، وليست ما موصولة اسم إنَّ وأنا خبرها ، إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من إلى لفظ ما (٢) .

[ومنها التقديم] أى تقديم ماحَقُّهُ التأخير، كتقديم الخبر على المبتدإ أو المعمولات على الفعل [كقولك في قصره] أى قصر الموصوف [تميمي أنا] كان الأنسب ذكر المثالين ، لأن التميمية والقيسية إن تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر الافراد ، وإلا لم يصلح لقصر القلب بل للافراد [وفي قصرها ـ أنا كفيت مهمك] إفرادا أو قلبا أو

---

(١) هو إفادة القصر (٢) لأن ما لغير العاقل. وهي على هذا واقعة على عاقل ، فلو أراد هذا المعنى لقال (وإن من يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي) .

وَهٰذِهِ الطُّرُقُ تَخْتَلِفُ مِنْ وُجُوهٍ ، فَدَلَالَةُ الرَّابِعِ بِالْفَحْوَى وَالْبَاقِيَةِ بِالْوَضْعِ ؛

تعيينا بحسب اعتقاد الْمُخَاطَب .

[وهذه الطرق] الأربعة بعد اشتراكها فى إفادة القصر [تختلف من وجوه ، فدلالة الرابع] أى التقديم [بالفحوى] أى بمفهوم الكلام ، بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم منه القصر ، وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء فى ذلك [و] دلالة الثلاثة [الباقية بالوضع] لأن الواضع وضعها لمعان تفيد القصر (١) .

تطبيقات على طرق القصر :

(١) قوله تعالى - (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلٰكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً) .

(٢) بِكَ اجتمع الْمُلْكُ المبدَّدُ شَمْلُهُ ... وضُمَّتْ قَوَاصٍ منه بعد قَوَاصِ

(٣) وما السيفُ إلا آيةُ الْمُلْكِ فى الْوَرَى ... ولا الأمر إلا للذى يَتَغَلَّبُ

القصر فى الأول بالعطف بلكن ، وهو قصر إضافى من قصر الموصوف على الصفة - وفى الثانى بالتقديم ، وهو قصر إضافى من قصر الصفة على الموصوف - وفى الثالث بالنفى والاستثناء ، وهو قصر إضافى من قصر الموصوف على الصفة .

أمثلة أخرى :

(١) إذا قَبُحَ البكاءُ عَلَى قَتِيلٍ ... رأيتُ بكاءَك الْحَسَنَ الجميلا

(٢) وإنى رأيت الوَسْمَ فى خُلُقِ الفتى ... هو الوسم لا ما كان فى الشَّعْرِ والْجِلْدِ

(٣) وإنما المرءُ حديث بعدهُ ... فكن حديثاً حَسَناً لمن وَعَى

(١) فدلالتها على القصر وضعية ، والمقصود من ذلك فى علم المعانى إنما هو أحوال القصر من كونه إفرادا أو قلبا أو تعيينا ، لأنه لا يبحث عن الدلالة الوضعية .

وَالأَصْلُ فِي الأَوَّلِ النَّصُّ عَلَى المُثْبَتِ وَالمَنْفِيِّ كَمَا مَرَّ ، فَلَا يُتْرَكُ إِلَّا كَرَاهَةَ الإِطْنَابِ ، كَمَا إِذَا قِيلَ - زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ وَالصَّرْفَ وَالعَرُوضَ ، أَوْ زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ وَعَمْرٌو وَبَكْرٌ - فَتَقُولُ فِيهِمَا - زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ لَا غَيْرُ أَوْ نَحْوَهُ - وَفِي الثَّلَاثَةِ البَاقِيَةِ النَّصُّ عَلَى المُثْبَتِ فَقَطْ ، وَالنَّفْيُ لَا يُجَامِعُ الثَّانِي ، لِأَنَّ شَرْطَ المَنْفِيِّ بِلَا أَلَّا يَكُونَ مَنْفِيًّا قَبْلَهَا بِغَيْرِهَا ،

[والأصل] أى الوجه الثانى من وجوه الاختلاف أن الأصل [فى الأول] أى طريق العطف [النص على المثبت والمنفى كما مر ، فلا يترك] النص عليهما [إلا كراهة الاطناب ، كما إذا قيل - زيد يعلم النحو والصرف والعروض ، أو زيد يعلم النحو وعمرو وبكر - فتقول فيهما] أى فى هذين المقامين [زيد يعلم النحو لا غير] أما فى الأول فمعناه لاغير النحو ، أى لا الصرف ولا العروض ، وأما فى الثانى فمعناه لاغير زيد ، أى لا عمرو ولا بكر ، وَحُذِفَ المضاف اليه من غير وَبُنِيَ هو على الضم تشبيها بالغايات (١) وذكر بعض النحاة أن لا فى - لاغير - ليست عاطفة بل لنفى الجنس (٢). [أو نحوه] أى نحو - لا غير - مثل - لا ما سواه ، ولا من عداه ، وما أشبه ذلك.

[و] الأصل [فى الثلاثه الباقية النص على المثبت فقط] دون المنفى ، وهو ظاهر .

[والنفى] أي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفى بلا العاطفة [لا يجامع الثانى] أعنى النفى والاستثناء ، فلا يصح ما زيد إلا قائم لا قاعد ، وقد يقع مثل ذلك فى كلام المصنفين لا فى كلام البلغاء [لأن شرط المنفى بلا العاطفة ألا يكون] ذلك المنفى [منفيا قبلها بغيرها] من أدوات النفي ، لأنها موضوعة لأن تنفي بها ما أوجبتــه للمتبوع ،

---

(١) أى قبل وبعد ، والغاية فى الحقيقة المضاف إليه المحذوف ، ولكنها لما نابت عنه بعد حذفه سميت غاية (٢) وهى مع هذا تفيد القصر أيضا ، لأن معنى - زيد شاعر لا غير - ما زيد إلا شاعر ، فيعود إلى النفى والاستثناء .

وَيُجامِعُ الأَخِيرَيْنِ ، فَيُقَالُ - إِنَّمَا أَنَا تَمِيمِيٌّ لا قَيْسِيٌّ ، وَهُوَ يَأْتِينِي لاَ عَمْرٌو - لأَنَّ النَّفْيَ فِيهِما غَيْرُ مُصَرَّحٍ بِهِ ، كَما يُقَالُ - امْتَنَعَ زَيْدٌ عَنِ الْمَجِيءِ لاَ عَمْرٌو -

---

لا لأن تعيد بها النفي فى شيء قد نفيته ، وهذا الشرط مفقود فى النفي والاستثناء ، لأنك إذا قلت - ما زيد إلا قائم - فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع ، حتى كأنك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك ، فاذا قلت لاقاعد فقد نفيت عنه بلا العاطفة شيئا هو منفى قبلها بما النافية ، وكذا الكلام فى - ما يقوم إلا زيد - وقوله - بغيرها - يعنى من أدوات النفى على ما صرح به فى المفتاح ، وفائدته الاحتراز عما إذا كان منفيا بفَحْوَى الكلام ، أو علمِ المتكلم أو السامع ، أو نحو ذلك ، كما سيجيء فى - إنما - لايقال هذا يقتضى جواز أن يكون منفيا قبلها بلا العاطفة الأخرى ، نحو - جاءني الرجال لا النساء لا هند - لأنا نقول الضمير لذلك المُشَخَّص ، أى بغير الا العاطفة التى نفى بها ذلك المنفي (١) ومعلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بها ، لامتناع أن ينفي شيء بلا قبل الاتيان بها ، وهذا كما يقال - دَأْبُ الرجل الكريم ألاَّ يؤذي غيره - فان المفهوم منه ألاَّ يؤذى غيره سواء كان ذلك الغير كريما أو غير كريم [ويجامع] أى النفى بلا العاطفة [الأخيرين] أي إنما والتقديم [فيقال - إنما أنا تميمى لاقيسى ، وهو يأتيني لاعمرو - لأن النفى فيهما] أى فى الأخيرين [غير مصرح به] كما في النفى والاستثناء ، فلا يكون المنفى بلا العاطفة منفيابغيرها منأدوات النفى ، وهذا [كمايقال - امتنع زيد عن المجيء لاعمرو] فانه يدل على نفى المجيء عن زيد ، لكن لاصريحا بل ضمنا ، وإنما معناه الصريح إيجاب امتناع المجيء عنزيد (٢) فتكون-لا- نفيالذلك الايجاب ، والتشبيه بقوله - امتنع زيد عن المجيء لاعمرو- من جهة أن النفي الضمنيليس فى حكم النفي الصريح ، لا من

---

(١) فيكون المراد ألاَّ يكون منفيا قبلها بغير شخص لا ، وهذا يشمل - لا - التي تكون قبلها ، لأن هذا منفية بغير شخص - لا - الداخلة عليها قبل التصريح بها .

(٢) ولا شك أنّ امتناعه عن المجيء يتضمن نفى المجيء عنه .

السَّكَّاكِيُّ : شَرْطُ مُجَامَعَتِه الثالثَ أَلَّا يَكُونَ الوَصْفُ مُخْتَصّاً بالمَوْصُوف ، نَحْوُ - إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ - عَبْدُ القَاهِر : لَا تَحْسُنُ فِي المُخْتَصِّ كَمَا تَحْسُنُ فِي غَيْرِه ، وَهَذَا أَقْرَبُ ، وَأَصْلُ الثاني أَنْ يَكُونَ مَا اسْتُعْمِلَ لَهُ مِمَّا يَجْهَلُهُ المُخَاطَبُ وَيُنْكِرُهُ بِخِلَافِ الثالث ،

جهة أن المنفى بلا العاطفة منفى قبلها بالنفى الضمنى ، كما فى - إنما أنا تميمى لا قيسى - إذ لا دلالة لقولنا - امتنع زيد عن المجىء - على نفى امتناع مجىء عمرو لا ضمنا ولا صريحا - قال [السكاكى : شرط مجامعته] أي مجامعة النفى بلا العاطفة [الثالث] أي إنما [ألا يكون الوصف مختصا بالموصوف] ليحصل الفائدة [نحو - إنما يستجيب الذين يسمعون] فانه يمتنع أن يقال - لا الذين لا يسمعون - لأن الاستجابة لا تكون إلا ممن يسمع ويعقل ، بخلاف - إنما يقوم زيد لا عمرو - إذ القيام ليس مما يختص بزيد - وقال الشيخ [عبد القاهر : لا تحسن] مجامعته الثالث [فى] الوصف [المختص كما تحسن فى غيره ، وهذا أقرب] الى الصواب ، إذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد .

[وأصل الثانى] أى الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء [أن يكون ما استعمل له] أى الحكم الذي استعمل فيه النفى والاستثناء [مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث] أى إنما ، فان أصله أن يكون الحكم المُسْتَعْمَلُ هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره ، كذا فى الايضاح نقلا عن دلائل الاعجاز ، وفيه بحث ، لأن المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مَشُوباً بخطأ لم يصح القصر ، بل لا يفيد الكلام سوي لازم الحكم (١) وجوابه أن مراده أنّ إنما يكون لخبر من شأنه ألّا يجهله المخاطب ولا ينكره ، حتى انّ إنكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم إصراره

---

(١) وهو إعلام المخاطب أن المتكلم عارف بالحكم .

كَقَوْلِكَ لِصَاحِبِكَ وَقَدْ رَأَيْتَ شَبَحاً مِنْ بَعِيدٍ ـ مَاهُوَ إِلاَّ زَيْدٌ ـ إِذَا اعْتَقَدَهُ غَيْرَهُ مُصِرًّا ، وَقَدْ يُنَزَّلُ الْمَعْلُومُ مَنْزِلَةَ الْمَجْهُولِ لاِعْتِبَارٍ مُنَاسِبٍ ، فَيُسْتَعْمَلُ لَهُ الثَّانِي إِفْرَاداً نَحْوُ ـ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ ـ أَيْ مَقْصُورٌ عَلَى الرِّسَالَةِ لاَ يَتَعَدَّاهَا إِلَى التَّبَرِّي مِنَ الْهَلاَكِ ، نُزِّلَ اسْتِعْظَامُهُمْ هَلاَكَهُ مَنْزِلَةَ إِنْكَارِهِمْ إِيَّاهُ ، أَوْ قَلْباً نَحْوُ ـ إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا ـ لاِعْتِقَادِ الْقَائِلِينَ أَنَّ الرَّسُولَ لاَ يَكُونُ بَشَراً مَعَ إِصْرَارِ الْمُخَاطَبِينَ عَلَى دَعْوَى الرِّسَالَةِ ،

عليه ، وعلى هذا يكون موافقا لما فى المفتاح [كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد ـ ماهو إلا زيد ـ اذا اعتقده غيره] أي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد [مصرا] على هذا الاعتقاد .

[وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له] أى لذلك المعلوم [الثانى] أي النفى والاستثناء [إفرادا] أى حال كونه قصر إفراد [نحو ـ وما محمد إلا رسول ـ أي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبرى من الهلاك] فالمخاطبون وهم الصحابة رضى الله عنهم كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى من الهلاك ، لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه أمراً عظيما [نزل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه] أى الهلاك ، فاستعمل له النفى والاستثناء ، والاعتبار المُنَاسِبُ هنا هو الاشعار بعظم هذا الأمر فى نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه عندهم [أوقلبا] عطف على قوله ـ إفرادا [نحو ـ إن أنتم إلا بشر مثلنا] فالمخاطبون وهم الرسل عليهم السلام لم يكونوا جاهلين بِكَوْنِهِمْ بشرا ولا منكرين لذلك ، لكنهم نزلوا منزلة المنكرين [لاعتقاد القائلين] وهم الكفار [أن الرسول لايكون بشرا مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة] فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا فاسداً من التنافى بين الرسالة والبشرية ، فقلبوا هذا الحكم بأن قالوا ـ إن أنتم إلا بشر مثلنا ـ أي

وَقَوْلُهُمْ ـ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ـ مِنْ بَابِ مُجَارَاةِ الْخَصْمِ لِيَعْثُرَ حَيْثُ يُرَادُ تَبْكِيتُهُ لَا لِتَسْلِيمِ انْتِفَاءِ الرِّسَالَةِ ، وَكَقَوْلِكَ ـ إِنَّمَا هُوَ أَخُوكَ ـ لِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ وَيُقِرُّ بِهِ وَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تُرَقِّقَهُ عَلَيْهِ ،

مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التى تدعونها ، ولما كان هنا مَظِنَّةُ سؤال وهو أن القائلين قد ادعوا التنافى بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية ، والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ـ إن نحن إلا بشر مثلكم ـ فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم أشار الى جوابه بقوله [وقولهم] أى قول الرسل المُخَاطَبِينَ [إن نحن إلا بشر مثلكم ـ من باب مجاراة الخصم] وإرخاء العنان اليه بتسليم بعض مقدماته [ليعثر] الخصم ـ من العِثَار ـ وهو الزَّلَّةُ ، وانما يُفْعَلُ ذلك [حيث يراد تبكيته] أى إسكات الخصم وإلزامه [لا لتسليم انتفاء الرسالة] فكأنهم قالوا ـ إن ما ادعيتم من كوننا بشرا فحق لا ننكره ، ولكن هذا لا ينافى أن يَمُنَّ الله تعالى علينا بالرسالة ، فلهذا أثبتوا البشرية لأنفسهم ، وأما إثباتها بطريق القصر فليكون على وَفْقِ كلام الخصم [وكقولك] عَطْفٌ على قوله ـ كقولك لصاحبك ـ وهذا مثال لأصل إنما (١) أى الأصل فى انما أن يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك [إنما هو أخوك ـ لمن يعلم ذلك ويقر به وأنت تريد أن ترققه عليه] أي أن تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على أخيه ، والأولى بِنَاءً على ما ذكرنا (٢) أن يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر .

---

(١) أي بناء على مايقتضيه ظاهر قول المصنف من أن الأصل فى إنما أن تستعمل فيما هو معلوم للمخاطب ، وعلى هذا يكون مثالا لتخريج الكلام على مقتضى الظاهر .

(٢) من أن إنما تستعمل فى مجهول من شأنه أن يعلمه المخاطب ولا ينكره .

وَقَدْ يُنَزَّلُ الْمَجْهُولُ مَنْزِلَةَ الْمَعْلُومِ لادّعاء ظُهُوره فَيُسْتَعْمَلُ لَهُ الثالثُ نَحْوَ - إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ - وَلِذٰلِكَ جاءَ - أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ - للرَّدِّ عَلَيْهِمْ مُؤَكَّدًا بِمَا تَرَى .

وَمَزِيَّةُ إِنَّمَا عَلَى الْعَطْفِ أَنَّهُ يُعْقَلُ مِنْهَا الْحُكْمَانِ مَعًا ، وَأَحْسَنُ مَوَاقِعِهَا التَّعْرِيضُ ، نَحْوُ - إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ - فَإِنَّهُ تَعْرِيضٌ بِأَنَّ الْكُفَّارَ مِنْ فَرْطِ جَهْلِهِمْ كَالْبَهَائِمِ فَطَمَعُ النَّظَرِ مِنْهُمْ كَطَمَعِهِ مِنْهَا .

ثُمَّ الْقَصْرُ كَمَا يَقَعُ بَيْنَ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ عَلَى مَامَرَّ يَقَعُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، نَحْوُ

[وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره ، فيستعمل له الثالث] أى إنما [نحو] قوله تعالى حكاية عن اليهود [إنما نحن مصلحون] ادَّعوْا أنَّ كَوْنَهُمْ مصلحين أمْرٌ ظاهرمن شأنه ألاَّ يجهله المخاطب ولاينكره [ولذلك جاء - ألا إنهم هم المفسدون - للرد عليهم مؤكدا بما ترى] من إيراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات ، وتعريف الخبر الدال على الحصر ، وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك ، وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام مما له خَطَرٌ وبه عناية ، ثم التأكيد بانَّ ، ثم تعقيبه بما يدل على التقريع والتوبيخ ، وهو قوله - وَلٰكِنْ لاَ يَشْعُرُونَ .

[ومزية إنما على العطف أنه يعقل منها] أى من إنما [الحكمان] أعنى الاثبات للمذكور والنفي عما عداه [معا] بخلاف العطف فانه يفهم منه أوَّلاً الاثبات ثم النفي ، نحو - زيد قائم لاقاعد ، وبالعكس نحو - ما زيد قائما بل قاعدا [وأحسن مواقعها] أى مواقع إنما [التعريض ، نحو - إنما يتذكرأولوا الألباب - فانه تعريض بأن الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر] أى التأمل [منهم كطمعه منها] أى كطمع النظر من البهائم .

[ثم القصر كما يقع بين المبتدإ والخبر على مامر يقع بين الفعل والفاعل ، نحو

- مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ - وَغَيْرِهما ، فَفِي الاسْتِثْنَاء يُؤَخَّرُ المَقْصُورُ عَلَيْــــهِ مَعَ أَدَاةِ الاسْتِثْنَاء ، وَقَلَّ تَقْدِيمُهُمَا بِحَالِهِمَا ، نَحْوُ - ماضَرَبَ إلاَّ عَمْرًا زَيْدٌ ، ومَاضَرَبَ إلاَّ زَيْدٌ عَمْرًا - لاسْتِلْزَامِهِ قَصْرَ الصِّفَةِ قَبْلَ تَمَامِهَا ،

ما قام إلا زيد وغيرهما] كالفاعل والمفعول نحو - ماضرب زَيْدٌ إلا عمراً ، وما ضرب عَمْرًا إلا زَيْدٌ - والمفعولين نحو - ما أعطيت زَيْداً إلا دِرْهَماً ، وما أعطيت دِرْهَماً إلا زَيْداً - وغير ذلك من الْمُتَعَلِّقَات [ففى الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثنا] حتى لو أريد القصر على الفاعل قيل - ما ضرب عَمْرًا إلا زَيْدٌ - ولو أريد القصر على المفعول قيل - ما ضرب زَيْدٌ إلا عَمْرًا - ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول ، وعلى هـــذا قياس البواقى ، فيرجع فى التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف ، أو قصر الموصوف على الصفة (١) ويكون حقيقيا ، وغير حقيقى ، إفرادا ، وقلبا ، وتعيينا ، ولايخفى اعتبار ذلك [وقل] أى جاز على قلة [تقديمهما] أى تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال كونهما [بحالهما] وهو أن يلى المقصور عليه الأداة [نحو - ماضرب إلا عمرا زيد] فى قصر الفاعل على المفعول [وماضرب إلا زيد عمرا] فى قصر المفعول على الفاعل ، وإنما قال - بحالهما - احترازا عن تقديمهما مع إزالتهما عن حالهما ، بأن تؤخر الأداة عن المقصور عليه ، كقولك فى - ماضرب زَيْدٌ إلا عَمْرًا (ماضرب عَمْرًا إلا زيد) فانه لايجوز ذلك لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود ، وانما قَلَّ تقديمهما بحالهما [لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها] لأن الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هى الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل ، فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره ، وعلى هـذا

---

(١) وهذا على معنى قصر الفاعل نفسه على الفعل المتعلق بالمفعول وهكذا .

وَوَجْهُ الْجَمِيعِ أَنَّ النَّفْيَ فِى الاسْتِثْنَاءِ الْمُفَرَّغِ يَتَوَجَّهُ إِلَى مُقَدَّرٍ ، وَهُوَ مُسْتَثْنًى مِنْهُ عَامٌّ مُنَاسِبٌ لِلْمُسْتَثْنَى فِى جِنْسِهِ وَصِفَتِهِ ، فَإِذَا أُوجِبَ مِنْهُ شَىْءٌ بِإِلَّا جَاءَ الْقَصْرُ .

وَفِى إِنَّمَا يُؤَخَّرُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ ، تَقُولُ ـ إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ـ وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى غَيْرِهِ لِلْإِلْبَاسِ .

فقس ، وإنمـا جاز على قلّة نظرا الى أنهـا فى حكم التام باعتبار ذكر المُتَعَلَّق فى الآخر [ووجه الجميع] أى السبب فى إفادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتـدإ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك [أن النفي فى الاستثناء المفرغ] الذي حذف منه المستثنى منه وأعرب ما بعد إلا بحسب العوامل [يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه] لأنّ إلا للاخراجِ والاخراجُ يقتضى مُخْرَجاً منه [عام] ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج [مناسب المستثنى فى جنسه (١)] بأن يقدر فى نحو ـ ماضرب إلازيد (ماضرب أحَدٌ) وفى نحو ـ ما كسوته إلا جُبَّةً (ما كسوته لبَاسًا) وفى نحو ـ ماجاءنى إلا راكبا(ماجاءنى كَائنًا على حال من الأحوال) وفى نحو ـ ما سرت إلا يوم الجمعة (ما سرت وَقْتاً من الأوقات) وعلى هذا القياس [و] فى [صفته] يعنى الْفَاعليَّةَ والْمَفْعُوليَّةَ والْحَاليَّةَ ونحو ذلك ، واذا كان النفى متوجها الى هـذا المقدر العام المناسب للمستثنى فى جنسه وصفته [فاذا أوجب منه] أى من ذلك المقدر [شيء بالا جاء القصر] ضرورة بقاء ماعداه على صفة الانتفاء .

[وفى إنما يؤخر المقصور عليه،تقول ـ إنما ضرب زيد عمرا] فيكون القيد الأخير بمنزلة الواقع بعد إلا ، فيكون هو المقصور عليه [ولا يجوز تقديمه] أى تقديم المقصور عليه بانما [على غيره للالباس] كما إذا قلنا فى ـ إنما ضرب زَيْدٌ عَمْراً (إنما ضرب عَمْراً

---

(١) أى فى كونه جنسا له ، لأن المستثنى من أفراد المستثنى منه ، وليس المراد أنه

وَغَيْرُ كَالَّا فى إفَادَةِ الْقَصْرَيْنِ وَامْتِنَاعِ مُجَامَعَةِ لَا .

الْإِنْشَاءُ

إنْ كَانَ طَلَبًا اسْتَدْعَى مَطْلُوبًا غَيْرَ حاصلٍ وَقْتَ الطَّلَبِ ،

زَيْدٌ) بخلاف النفي والاستثناء فانه لا إلباس فيه ، إذ المقصور عليه هو المذكور بعد إلَّا سواءٌ قُدِّمَ أو أُخِّرَ ، وههنا ليس ـ إلَّا ـ مذكورا فى اللفظ بل مُتَضَمَّنًا .

[وغير كالا فى إفادة القصرين] أى قصر الموصوف على الصفة ، وقصر الصفة على الموصوف ، إفرادا ، وقلبا ، وتعيينا [و] فى [امتناع مجامعة لا] العاطفة لما سبق ، فلا يصح ـ ما زيدٌ غيرُ شاعرٍ لا كاتبٍ ، ولا ماشاعرٌ غيرُ زيد لا عَمْرو .

الانشاء

اعلم أن الانشاء قد يطلق على نفس الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه ، وقد يقال على ماهو فعل المتكلم ، أعنى إلقاء مثل هذا الكلام ، كما أن الاخبار كذلك ، والأظهر أن المراد ههنا هو الثانى بقرينة تقسيمه الى الطلب وغير الطلب ، وتقسيم الطلب الى التمنى والاستفهام وغيرهما ، والمراد بهما معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله ـ واللفظ الموضوع له كذا و كذا ـ لظهور أن لفظ ليت مثلا يستعمل لمعني التمنى لا لقولنا ـ ليت زيدا قائم ـ فافهم ، فالانشاء إن لم يكن طلبا كأفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصِيَغ العقود والقسم ورُبَّ ونحو ذلك فلا يبحث عنها ههنا لقلة المباحث البيانية (١) المتعلقة بها ، ولأن أكثرها فى الاصل أخبار نقلت الى معنى الانشاء [إن كان طلبا استدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب]

مشارك له فى الجنس كما هو ظاهر هذه العبارة (١) وهذا لقلة استعمالها ، وقد أطلق

وَأَنْوَاعهُ كَثِيرَةٌ ـ مِنْهَا التَّمَنِّى ، وَاللَّفظُ المَوْضُوعُ لَهُ لَيْتَ ، وَلَا يُشْتَرَطُ إِمْكَانُ الْمُتَمَنِّى ، تَقُولُ ـ لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ ـ وَقَدْ يُتَمَنَّى بِهَلْ ، نَحْوُ ـ هَلْ لِى مِنْ شَفِيعٍ ـ حَيْثُ يُعْلَمُ أَنْ لَا شَفِيعَ لَهُ ، وَبِلَوْ ، نَحْوُ ـ لَوْ تَأْتِينِى فَتُحَدِّثَنِى ـ بِالنَّصْبِ ـ

لامتناع طلب الحاصل ، فلو استُعْمِلَ صِيَغُ الطلب لمطلوب حاصل امتنع إجراؤها على معانيها الحقيقية ، ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقـام (١) [وأنواعه] أى الطلب [كثيرة ـ منها]

[التمنى]

وهو طلب حصول شىء على سبيل المحبة (٢) [واللفظ الموضوع له ـ ليت ـ ولا يشترط إمكان المتمنى] بخلاف التَّرَجِّى [تقول ـ ليت الشباب يعود] ولا تقول لعله يعود ، لَكِنْ إذا كان الْمُتَمَنَّى ممكنا يجب ألّا يكون لك تَوَقُّعٌ وَطَمَاعِيَةٌ فى وقوعه ، وإلا لصار تَرَجِّيًا [وقد يتمنى بهل نحو ـ هل لى من شـفيع ـ حيث يعلم ألا شفيع له] لأنه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه ، والنكتة فى التمنى بهل والعـدول عن ليت هى إبراز الْمُتَمَنَّى لكمال العناية به فى صورة الممكن (٣) الذى لاجزم بانتفائه [و] قد يتمني [بلو نحو ـ لو تأتينى فتحدثنى بالنصب] على تقـدير ـ فأن تحدثني ـ فان النصب قرينـة على أن لو ليست على أصلها ، إذ لا ينصب المضارع بعدها باضمار أنْ ، وإنما يضمر بعـــد

البيان هنا على مايشمل علم المعانى (١) ومن ذلك قوله تعالى (يَأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً) فالمراد من هذا طلب دوام التقوى لا حصولها ، لأنها حاصلة له صلى الله عليه وسلم قبل هذا الطلب (٢) أى المجردة عن الطمع فى حصوله ليخرج الأمر (٣) أي نَصًّا ، أما ليت فتكون في الممكن وفى المستحيل .

السَّكَّاكِيُّ : كَأَنَّ حُرُوفَ التَّنْدِيمِ وَالتَّحْضِيضِ وَهِيَ ـ هَلَّا ، وَأَلَّا بِقَلْبِ الْهَاءِ هَمْزَةً ، وَلَوْلَا ، وَلَوْمَا ـ مَأْخُوذَةٌ مِنْهُمَا مُرَكَّبَتَيْنِ مَعَ ـ لَا ، وَمَا ـ الْمَزِيدَتَيْنِ لِتَضْمِينِهِمَا مَعْنَى التَّمَنِّي ،

الأشياء الستة ، والمناسب هنا هو التمني ـ قال [السكاكى : كأن حروف التنديم والتحضيض وهى هلا ، وألا بقلب الهاء همزة ، ولولا ، ولوما ، مأخوذة منهما] خبر كأن ، أى كأنها مأخوذة من هل ولو اللتين للتمنى حال كونهما [مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما] علّةٌ لقوله ـ مركبتين ، والتضمين جَعْلُ الشىء فى ضمْن الشىء تقول ـ ضَمَّنْتُ الكتاب كذا كذا بابا ـ إذا جعلته مُتَضَمِّناً لتلك الأبواب ، يعنى أن الغرض المطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جَعْلُ هل ولو مُتَضَمِّنَتَيْنِ [معنى التمني

تطبيقات على التمنى :

(١) ليت الكواكب تَدْنُو لى فأنْظِمَهَا   عقودَ مدح فما أَرضى لكم كَلِمِى

(٢) أسِرْبَ الْقَطَا هل مَنْ يُعِيرُ جناحَهُ   لَعَلِّى إلى من قد هَوِيتُ أطيرُ

ليت فى البيت الأول للتمنى ، وهو معناها الحقيقى ، وهل فى البيت الثانى للتمنى ، والغرض منه إظهار المتمنى فى صورة الممكن لكمال العناية به ، ولعل فيه للتمنى ، والغرض منه إظهار بُعْد الْمَرْجُوِّ عن الحصول .

أمثلة أخرى :

(١) فلو نُشِرَ الْمَقَابِرُ عن كُلَيْبٍ   فَيُخْبَرَ بالذَّنَائِبِ أىُّ زِيرِ

(٢) فياليت ما بينى وبين أحِبَّتِى   من الْبُعْدِ ما بينى وبين المصائب

لِيَتَوَلَّدَ مِنْهُ فِى الْمَاضِى التَّنْدِيمُ ، نَحْوُ ـ هَلاَّ أَكْرَمْتَ زَيْدًا ـ وَفِى الْمُضَارِعِ التَّحْضِيضُ ، نَحْوُ ـ هَلاَّ تَقُومُ ـ وَقَدْ يُتَمَنَّى بِلَعَلَّ فَيُعْطَى حُكْمَ لَيْتَ ، نَحْوُ ـ لَعَلِّى أَحُجُّ فَأَزُورَكَ ـ بِالنَّصْبِ ، لِبُعْدِ الْمَرْجُوِّ عَنِ الْحُصُولِ .

وَمِنْهَا الاسْتِفْهَامُ ، وَالْأَلْفَاظُ الْمَوْضُوعَةُ لَهُ ـ الْهَمْزَةُ ،

ليتولد] علة لتضمينهما ، يعنى أن الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس إفادة التمنى بل أن يتولد [منه] أى من معنى التمنى المتضمنتين هما إياهُ [فى الماضى التنديم ، نحو ـ هلا أكرمت زيدا] أو ـ لوما أكرمته ـ على معنى ـ ليتك أكرمته ـ قصدا إلى جعله نادما على ترك الاكرام [وفى المضارع التحضيض ، نحو ـ هلا تقوم] ولو ماتقوم ـ على معنى ـ ليتك تقوم ـ قصدا إلى حثه على القيام ، والمذكور فى الكتاب ليس عبارة السكاكى لكنه حاصل كلامه ، وقوله ـ لتضمينهما ـ مصدر مضاف إلى المفعول الأول ، ومعنى التمنى مفعوله الثانى ، ووقع فى بعض النسخ ـ لتضَمُّنِهما ـ على لفظ التفعّل ، وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح ، وإنما ذكر هذا بلفظ ـ كأن لعدم القطع بذلك [وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت] وينصب فى جوابه المضارع على إضمار أنْ [نحو ـ لعلى أحج فأزورك ـ بالنصب لبعد المرجو عن الحصول] وبهذا يشبه المحالات والممكنات التى لا طَمَاعِيَةَ فى وقوعها ، فيتولد منه معنى التمنى .

[ومنها] أى من أنواع الطلب .

[الاستفهام]

وهو طلب حصول صورة الشىء فى الذهن ، فان كانت وقوع نسبة بين أمرين أوْ لَا وقوعها فحصولها هو التصديق وإلّا فهو التصور [والألفاظ الموضوعة له ـ الهمزة ،

وَهَلْ ، وَمَا ، وَمَنْ ، وَأَيّ ، وَكَمْ ، وَكَيْفَ ، وَأَيْنَ ، وَأَنَّى ، وَمَتَى ، وَأَيَّانَ ، فَالْهَمْزَةُ لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ كَقَوْلِكَ - أَقَامَ زَيْدٌ ، وَأَزَيْدٌ قَائِمٌ - أَوِ التَّصَوُّرِ كَقَوْلِكَ - أَدِبْسٌ فِى الإِنَاءِ أَمْ عَسَلٌ ، وَأَفِى الْخَابِيَةِ دِبْسُكَ أَمْ فِى الزِّقِّ - وَلِهَذَا لَمْ يَقْبُحْ - أَزَيْدٌ قَامَ ، وَأَعَمْرًا عَرَفْتَ - وَالْمَسْئُولُ عَنْهُ بِهَا هُوَ مَا يَلِيهَا ، كَالْفِعْلِ فِى - أَضَرَبْتَ زَيْدًا

وهل ، وما ، ومن ، وأى ، وكم ، وكيف ، وأين ، وأني ، ومتى ، وأيان - فالهمزة لطلب التصديق] أى انقياد الذهن وإذعانه لوقوع نسبة تامة بين الشيئين [كقولك - أقام زيد] فى الجملة الفعلية [وأزيد قائم] فى الجملة الاسمية [أو] لطلب [التصور] أى إدراك غير النسبة (١) [كقولك] فى طَلَبِ تَصَوُّرِ الْمُسْنَدِ إليه [أدبس فى الاناء أم عسل] عالما بحصول شيء فى الاناء طالبا لتعيينه [و] فى طَلَبِ تصور المسند [أفى الخابية دبسك أم فى الزق] عالما بكون الدبس فى واحد من الخابية والزق طالبا لتعيين ذلك [ولهذا] أى ولمجيء الهمزة لطلب التصور [لم يقبح] فى تصور الفاعل [أزيد قام] كما قبح - هل زيد قام [و] لم يقبح فى طلب تصور المفعول [أعمرا عرفت] كما قبح - هل عمرا عرفت - وذلك لأن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل (٢) فيكون هل لطلب حصول الحاصل ، وهذا ظاهر فى - أعمرا عرفت - لافى - أزيد قام - فَلْيُتَأَمَّلْ (٣) [والمسئول عنه بها] أى بالهمزة [هو ما يليها ، كالفعل فى - أضربت زيدا]

---

(١) جعل الهمزة فى ذلك لطلب التصور مبنى على التسامح ، لأنه فى الحقيقة لطلب التصديق الخاص لا التصور ، غاية الأمر أنه يحصل مع ذلك التصديق تعيين المسند إليه ، فجعل لطلب التصور من أجل هذا فقط ، ولأنه المتبادر الى الذهن قبل التأمل .

(٢) لأن التقديم يفيد التخصيص ، فيكون السؤال عن خصوص الفاعل أو المفعول لا عن الفعل (٣) انما ظهر ذلك فى الأول دون الثانى لأن تقديم المنصوب للتخصيص فى الغالب ، وأما تقديم المرفوع فالغالب فيه أن يكون لتقوية الاسناد ،

ـ وَالْفاعِل فى ـ أَأَنْتَ ضَرَبْتَ زَيْداً ـ وَالْمَفْعُول فى ـ أَزَيْداً ضَرَبْتَ .

وَهَلْ لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ فَحَسْبُ ، نَحْوُ ـ هَلْ قَامَ زَيْدٌ ، وَهَلْ عَمْرٌو قَاعِدٌ ـ وَلِهَـٰذَا امْتَنَعَ ـ هَلْ زَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمْرٌو ـ وَقَبُحَ ـ هَلْ زَيْداً ضَرَبْتَ ـ لِأَنَّ التَّقْدِيمَ يَسْتَدْعِى حُصُولَ التَّصْدِيقِ بِنَفْسِ الْفِعْلِ ، دُونَ ـ هَلْ

إذا كان الشك فى نفس الفعل ، أعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد ، وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده ، فيكون لطلب التصديق ، ويحتمل أن يكون لطلب تصور المسند ، بأن تعلم أنه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد ، لكن لا تعرف أنه ضَرْبٌ أو إِكْرَامٌ [والفاعل فى أأنت ضربت] إذا كان الشك فى الضارب [والمفعول فى ـ أزيدا ضربت] إذا كان الشك فى المضروب ، وكذا قياس سائر الْمُتَعَلَّقَات .

[وهل لطلب التصديق فحسب] وتدخل على الجملتين [نحو ـ هل قام زيد ، وهل عمرو قاعد] إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو [ولهذا] أي ولاختصاصها بطلب التصديق [امتنع ـ هل زيد قام أم عمرو] لأن وقوع المفرد ههنا بعد أم دليل على أنَّ أم متصلة ، وهى لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم ، وهل إنما تكون لطلب الحكم فقط ، ولو قلت ـ هل زيد قام ـ بدون ـ أم عمرو ـ لقبح ولا يمتنع لما سيجيء [و]لهذا أيضا [قبح ـ هل زيدا ضربت ـ لأن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل] فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال ، وإنما لم يمتنع لاحتمال أن يكون ـ زيدا ـ مفعول فعل محذوف (٢) أو يكون التقديم لمجرد الاهتمام لا للتخصيص ، لكن ذلك خلاف الظاهر [دون هل.

ولكن هذا لا يمنع قبح ـ هل زيد قام ـ لما سيأتى من أن هل لا يليها إلا الفعل غالبا .

(١) ويكون مفعول المذكور محذوفا ، والتقدير ـ هل ضربت زيدا ضربته .

زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ـ لِجَوَازِ تَقْدِيرِ الْمُفَسِّرِ قَبْلَ زَيْدٍ ، وَجَعَلَ السَّكَّاكِيُّ قَبُحَ ـ هَلْ رَجُلٌ عُرِفَ ـ لِذَلِكَ ، وَيَلْزَمُهُ أَلَّا يَقْبُحَ ـ هَلْ زَيْدٌ عُرِفَ ـ وَعَلَّلَ غَيْرُهُ قُبْحَهُمَا بِأَنَّ هَلْ بِمَعْنَى قَدْ فِي الْأَصْلِ ، وَتَرَكَ الْهَمْزَةَ قَبْلَهَا لِكَثْرَةِ وُقُوعِهَا فِي الِاسْتِفْهَامِ ، وَهِيَ تُخَصِّصُ الْمُضَارِعَ بِالِاسْتِقْبَالِ ، فَلَا يَصِحُّ ـ هَلْ تَضْرِبُ زَيْدًا

زيدا ضربته] فانه لا يقبح [لجواز تقدير المفسر (١) قبل ـ زيد] أى هل ضربت زيدا ضربته [وجعل السكاكى قبح ـ هل رجل عرف ـ لذلك] أى لأن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل ، لما سبق من مذهبه من أن الأصل ـ عُرِفَ رَجُلٌ ـ على أنَّ ـ رجل ـ بدل من الضمير فى ـ عرف ـ قدم للتخصيص [ويلزمه] أى السكاكى [ألا يقبح ـ هل ـ زيد عرف] لأن تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده ، حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل ، مع أنه قبيح باجماع النحاة ، وفيه نظر لأن ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز أن يقبح لعلة أخرى (٢) [وعلل غيره] أى غير السكاكى [قبحهما] أى قبح ـ هل رجل عرف ، وهل زيد عرف [بأن هل بمعنى قد فى الأصل] وأصله أَهَلْ [وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها فى الاستفهام] فأقيمت هى مقام الهمزة وتَطَفَّلَتْ عليها فى الاستفهام ، وقد من خَوَاصِّ الأفعال ، فكذا ماهى بمعناها ، وإنما لم يقبح ـ هل زيد قائم ـ لأنها إذا لم تَرَ الفعل فى حَيِّزِهَا ذهلت عنه وتَسَلَّتْ ، بخلاف ما إذا رأته فانها تذكرت العهود ، وحَنَّتْ إلى الالف المألوف ، فلم ترض بافتراق الاسم بينهما [وهي] أى هل [تخصص المضارع بالاستقبال] بحكم الوضع كالسين وسوف [فلايصح ـ هل تضرب زيدا] فى أن يكون الضرب واقعا

---

(١) أي جوازا راجحا بخلاف ماقبله (٢) وهي كَوْنُ هَلْ بمعني قد في الأصل على ما سيأتى .

وَهُوَ أَخُوكَ - كَمَا يَصِحُّ - أَتَضْرِبُ زَيْدًا وَهُوَ أَخُوكَ ،

فى الحال على ما يفهم عرفا (١) من قوله [وهو أخوك ، كما يصح - أتضرب زيدا وهو أخوك] قَصْدًا إلى إنكار الفعل الواقع فى الحال ، بمعنى أنه لا ينبغى أن يكون ذلك ، لأن هل تخصص المضارع بالاستقبال ، فلا تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال ، بخلاف الهمزة فانها تصلح لانكار الفعل الواقع فى الحال، لأنها ليست مخصصة للمضارع بالاستقبال ، وقولنا - فى أن يكون الضرب واقعا فى الحال - ليعلم أن هـذا الامتناع جَارٍ فى كل ما يوجد فيه قرينة تدل على أن المراد إنكار الفعل الواقع فى الحال ، سواءٌ عَمِلَ ذلك المضارع فى جملة حالية كقولك - أتضرب زيداً وهو أخوك - أوْلاَ كقوله تعالى (أَتَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَالاَ تَعْلَمُونَ) وكقولك - أتؤذى أباك ، وأتشتم الأمير - فلا يصح وقوع هل فى هذه المواضع ، ومن العجائب ماوقع لبعضهم فى شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لايجوز تقييده بالحال وإعماله فيها ، ولعمرى إن هـذه فِرْيَةٌ ما فيها مِرْيَةٌ ، إذ لم يُنْقَلْ عن أحـد من النحاة امتناع مثل - سيجيء زيد راكباً ، وسأضرب زيداً وهو بين يدَىِ الأمير - كيف وقد قال الله تعالى (سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ) (وَإِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ) وفى الحماسة :

« سأغسل عَنِّى الْعَارَ بالسيف جَالِبًا عَلَىَّ قضاءُ الله ما كان جَالِبًا (٢) »

وأمثال هذه أكثر من أن تحصى ، وأعجب من هـذا أنه لما سمع قول النحاة إنه

---

(١) لأن المتبادر أن الأخوة فى الحال ، فيكون الضرب مثلها ، لأن الأصل اتحاد زمن الْمُقَيَّدِ وقيده (٢) هو لسعد بن ناشب من الشعراء الاسلاميين ، وجالبا حال من فاعل سأغسل وهو محل الاستشهاد ، لأن عامل الحال فعل مستقبل لاقترانه بالسين ، وقضاء الله بالرفع فاعل - جالبا .

وَلاخْتِصَاص التَّصْدِيق بِهَا وَتَخْصِيصِهَا الْمُضَارِعَ بِالاسْتِقْبَالِ كَانَ لَهَا مَزِيدُ اخْتِصَاص بِمَا كَوْنُهُ زَمَانِيًّا أَظْهَرُ ، كَالْفِعْلِ ، وَلِهَذَا كَانَ ـ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ـ أَدَلَّ عَلَى طَلَبِ الشُّكْرِ مِنْ ـ فَهَلْ تَشْكُرُونَ ، وَفَهَلْ أَنْتُمْ تَشْكُرُونَ ـ لأَنَّ إِبْرَازَ مَا سَيَتَجَدَّدُ فِي مَعْرِضِ

يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علَم الاستقبال لتنافى الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ماسنذكره (١) حتى لايجوز ـ يأتيني زيد سيركب ، أو ان يركب ـ فهم منه أنه يجب تجريد الفعل العامل فى الحال عن علامة الاستقبال ، حتى لا يصح تقييد مثل ـ هل تضرب ، وستضرب ، ولن تضرب ـ بالحال ، وأوردَ هذا المقال دليلا على ماادعاه ، ولم ينظر فى صدر هذا المقال حتى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال .

[ولاختصاص التصديق بهـا] أى لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما ذكر فيما سبق [وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بمـا كونه زمانيا أظهر] وما موصولة ، وكونه مبتدأ خبره أظهر ، وزمانيا خبر الكَوْن ، أى بالشيء الذى زمانيته أظهر [كالفعل] فان الزمان جزء من مفهومه ، بخلاف الاسم فانه إنما يدل عليه حيث يدل بعُروضه له ، أما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر ، وأما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط لذلك فلأن التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء ، والنفى والاثبات إنما يتوجهان إلى المعانى والأحداث التى هي مدلولات الأفعال ، لا إلى الذوات التى هي مدلولات الأسماء [ولهذا] أى ولأن لها مزيد اختصاص بالفعل [كان ـ فهل أنتم شاكرون ـ أدل على طلب الشكر من ـ فهل تشكرون ، وفهل أنتم تشكرون] مع أنه مؤكَّد بالتكرير ، لأن ـ أنتم ـ فاعل لفعل محذوف (٢) [لأن إبراز ما سيتجدد فى معرض

---

(١) فى بحث الحـال من باب الفصل والوصل (٢) والأصل ـ فهل تشكرون تشكرون ـ فحذف الفعل الأول فانفصل ضميره .

الثَّابتِ أَدَلُّ عَلَى كَمَالِ الْعِنَايَةِ بِحُصُولِه ، وَمِنْ - أَفَأَنْتُمْ شَاكِرُونَ - وَإِنْ كَانَ لِلثُّبُوتِ ، لأَنَّ هَلْ أَدْعَى لِلْفِعْلِ مِنَ الهَمْزَةِ فَتَرْكُهُ مَعَهَا أَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ ، وَلِهَذَا لا يَحْسُنُ - هَلْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ - إلاَّ مِنَ الْبَلِيغِ .

وَهِيَ قِسْمَانِ : بَسِيطَةٌ ، وَهِيَ الَّتِي يُطْلَبُ بِهَا وُجُودُ الشَّيْءِ ، كَقَوْلِنَا - هَلِ الْحَرَكَةُ مَوْجُودَةٌ - وَمُرَكَّبَةٌ ، وَهِيَ الَّتِي يُطْلَبُ بِهَا وُجُودُ شَيْءٍ لِشَيْءٍ ، كَقَوْلِنَا - هَلِ الْحَرَكَةُ دَائِمَةٌ .

الثابت أدل على كمال العناية بحصوله (١)] من إبقائه على أصله ، كما فى - هل تشكرون ، وفهل أنتم تشكرون - لأنّ هلْ فى - هل تشكرون ، وهل أنتم تشكرون - على أصلها ، لكونها داخلة على الفعل تحقيقا فى الأول ، وتقديرا فى الثانى [و] فهل أنتم شاكرون - أدل على طلب الشكر [من - أفأنتم شاكرون] أيضا [وإن كان للثبوت باعتبار] كوْن الجملة اسمية [لأنّ هل أدعى للفعل من الهمزة فتركه معها] أى ترك الفعل مع هل [أدل على ذلك] أي على كمال العناية بحصول ماسيتجدد [ولهذا] أى ولأن هل أدعى للفعل من الهمزة [لايحسن هل زيد منطلق إلا من البليغ] لأنه الذى يقصد به الدلالة على الثبوت وإبراز ما سيوجد فى معرض الموجود .

[وهى] أى هل [قسمان : بسيطة وهي التى يطلب بها وجود الشىء] أوْ لاوجوده [كقولنا - هل الحركة موجودة] أوْ لاموجودة [ومركبة وهى التي يطلب بها وجود شىء لشىء] أوْ لاوجوده له [كقولنا - هل الحركة دائمة] أوْ لادائمة ، فان المطلوب وجود الدوام للحركة أوْ لا وجوده لها ، وقد اعتبر فى هذه شيئان غير الوجود وفى

---

(١) وهو من باب تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر .

وَالْبَاقِيَةُ لِطَلَبِ التَّصَوُّرِ فَقَطْ ، قِيلَ فَيُطْلَبُ بِمَا شَرْحُ الاسْمِ ، كَقَوْلِنَا ـ مَاالْعَنْقَاءُ ـ أَوْ مَاهِيَّةُ الْمُسَمَّى ، كَقَوْلِنَا ـ مَاالْحَرَكَةُ ـ وَتَقَعُ هَلْ الْبَسِيطَةُ فِى التَّرْتِيبِ بَيْنَهُمَا .

الأولى شيء واحد (١) فكانت مركبة بالنسبة الى الأولى ، وهى بسيطة بالنسبة اليها .

[والباقية] من الفاظ الاستفهام تشترك فى أنها [لطلب التصور فقط] وتختلف من جهة أن المطلوب بكل منها تصور شيء آخر [قيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ـ ماالعنقاء] طالبا أن يُشْرَحَ هذا الاسم ويُبَيَّنَ مفهومه ، فيجاب بايراد لفظ أشْهَرَ [أوماهية المسمى] أى حقيقته التى هُوَ بِهَا هُوَ [كقولنا ماالحركة] أى ماحقيقة مسمي هذا اللفظ ، فيجاب بايراد ذَاتِيَّاته [وتقع هل البسيطة فى الترتيب بينهما] أى بين ماالتى لشرح الاسم والتى لطلب الماهية ، يعنى أن مقتضى الترتيب الطبيعى أن يُطْلَبَ أوَّلاً شرح الاسم ، ثم وجود المفهوم في نفسه ، ثم مَاهِيَّتُهُ وحقيقته ، لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم ، ومن لا يعرف أنه موجود استحال منه أن يطلب حقيقته وماهيته ، إذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له ، والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التى تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل ، فان كل من خوطب باسم فَهِمَ فَهْمًا ما ، ووقف على الشيء الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة ، وأما الحد فلا يقف عليه إلا الْمُرْتَاضُ بصناعة المنطق ، فالموجودات لها حقائق ومفهومات ، فلها حدود حقيقية واسمية (٢) وأما المعدومات فليس لها إلا المفهومات ، فلا حدود لها إلا بحسب الاسم ، لأن الحد بحسب الذات لا يكون إلا بعد أن يعرف أن الذات

---

(١) الشيء الواحد هو الحركة ، والشيئان هما الحركة والدوام .

(٢) الحدود الحقيقية هي التى تدل على الحقائق ، والاسمية هى التى تدل على المفهومات الاجمالية .

وَبِمَنِ الْعَارِضُ الْمُشَخِّصُ لِذِي الْعِلْمِ ، كَقَوْلِنَا ـ مَنْ فِي الدَّارِ ـ وَقَالَ السَّكَّاكِيُّ : يُسْأَلُ بِمَا عَنِ الْجِنْسِ ، تَقُولُ ـ مَاعِنْدَكَ ـ أَيْ أَيُّ أَجْنَاسِ الْأَشْيَاءِ عِنْدَكَ ، وَجَوَابُهُ كِتَابٌ وَنَحْوُهُ ، وَعَنِ الْوَصْفِ ، تَقُولُ ـ مَازَيْدٌ ـ وَجَوَابُهُ الْكَرِيمُ وَنَحْوُهُ ، وَبِمَنْ عَنِ الْجِنْسِ مِنْ ذَوِي الْعِلْمِ ، تَقُولُ ـ مَنْ جِبْرِيلُ ـ أَيْ أَبَشَرٌ هُوَ أَمْ مَلَكٌ أَمْ جِنِّيٌّ ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

موجودة ، حتى إن ما يوضع فى أول التعاليم من حدود الأشياء التى يُبرهَن عليها فى أثناء التعاليم (١) إنما هى حدود اسمية ، ثم اذا بُرْهِنَ عليها وأثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدودا حقيقية ، جميع ذلك مذكور فى الشفاء .

[و] يطلب [بمن العارض المشخص] أى الأمر الذى يعرض [لذى العلم] فيفيد تَشَخّصَهُ وَتَعيُّنَهُ [كقولنا ـ من فى الدار] فيجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه .

[وقال السكاكى : يسأل بما عن الجنس تقول ـ ماعندك ـ أى أى أجناس الأشياء عندك ، وجوابه كتاب ونحوه] ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة (٢) نحو ـ ماالكلمة ـ أى أيُّ أجناس الألفاظ هى ، وجوابه لَفْظٌ مُفْرَدٌ موضوع [أو عن الوصف تقول ـ ما زيد ـ وجوابه الكريم ونحوه ، و] يسأل [بمن عن الجنس من ذوي العلم ، تقول ـ من جبريل ـ أى أبشر هو أم ملك أم جنى ، وفيه نظر] إذ لانسلم

---

(١) المراد بها التراجم كالفصل والباب ، وما يوضع فى أولها من الحدود مثل حد الصلاة المذكور فى أول بابها (٢) فالمراد بالجنس الماهية الكلية سواء كانت مُتَّفِقَةَ الأفراد أو مُخْتَلِفَتَهَا مُجْمَلَةً أو مفصلة ، فيشمل جميع أقسام المقول فى جواب ماهو ، وهو النوع والجنس والماهية التفصيلية والإجمالية ، فالسؤال بما عند السكاكى مختص بالأمر الكلى ، وعند صاحب القيل السابق لا يختص بذلك ، بل يطلب بما عنده شرح الاسم كليا كان

وَيُسْأَلُ بِأَيٍّ عَمَّا يُمَيِّزُ أَحَدَ الْمُتَشَارِكَيْنِ فِي أَمْرٍ يَعُمُّهُمَا ، نَحْوُ ـ أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَاماً ـ أَيْ أَنَحْنُ أَمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ .

وَبِكَمْ عَنِ الْعَدَدِ ، نَحْوُ ـ سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ .

وَبِكَيْفَ عَنِ الْحَالِ ، وَبِأَيْنَ عَنِ الْمَكَانِ ، وَبِمَتَى عَنِ الزَّمَانِ ، وَبِأَيَّانَ عَنِ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ ،

أنه للسؤال عن الجنس، وأنه يصح فى جواب ـ من جبريل ـ أن يقال ملك ، بل يقال ـ ملك من عند الله يأتى بالوحى كذا وكذا مما يفيد تشخصه .

[ويسأل بأى عما يميز أحد المتشاركين فى أمر يعمهما] وهو مضمون ما أضيف اليه أىّ [نحو ـ أى الفريقين خير مقاما ـ أى أنحن أم أصحاب محمد] فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا فى الْفَرِيقِيَّة وسألوا (١) عما يميز أحدهما عن الآخر ، مثل الْكَوْن كافرين قائلين لهذا القول ، ومثل الكون أصحاب محمد عليه السلام غير قائلين .

[و] يسأل [بكم عن العدد ، نحو ـ سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة] أى كم آية آتيناهم أعشرين أم ثلاثين ، فمِنْ آية مُمَيِّزُكَمْ بزيادة مِنْ لما وقع من الفصل بفعل مُتَعَدٍّ بين كم ومميزها كما ذكرنا فى الخبرية ، فكم ههنا للسؤال عن العدد ، لكن الغرض من هذا السؤال هو التقريع والتوبيخ (٢) [و] يسأل [بكيف عن الحال ، وبأين عن المكان ، وبمتى عن الزمان] ماضيا كان أو مستقبلا (٣) [وبأيان عن الزمان المستقبل ،

---

(١) أى الكافرون أَحْبَارَ اليهود (٢) والاستفهام مع هذا على حقيقته ، لأن المقصود أمره أن يسألهم حقيقة عن ذلك ليعلم من جهتهم مقدارها . أو جزئيا

(٣) ويسأل بها عن الحاضر أيضا .

قِيلَ وَتُسْتَعْمَلُ فِي مَوَاضِعِ التَّفْخِيمِ ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى - يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ - وَأَنَّى تُسْتَعْمَلُ تَارَةً بِمَعْنَى كَيْفَ ، نَحْوُ - فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ - وَأُخْرَى بِمَعْنَى مِنْ أَيْنَ نَحْوُ - أَنَّى لَكِ هٰذَا .

ثُمَّ هٰذِهِ الْكَلِمَاتُ كَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْاِسْتِفْهَامِ ،

قيل وتستعمل فى مواضع التفخيم ، مثل - يسأل أيان يوم القيامة - وأنى تستعمل تارة بمعنى كيف] ويجب أن يكون بعدها فعل [نحو - فأتوا حرثكم أنى شئتم] أىْ على أىّ حال ومن أىّ شقّ أردتم ، بعد أن يكون الْمَأْتِىُّ موضع الحرث ، ولم يجىء - أنى زيدٌ - بمعنى كيف هو [وأخرى بمعنى من أين ، نحو - أنى لك هذا] أى من أين لك هذا الرزق الآتى كل يوم ، وقوله - تستعمل - إشارة الى أنه يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأن يكون فى أحدهما حقيقة وفى الآخر مجازا ، ويحتمل أن يكون معناه - أين - إلا أنه فى الاستعمال يكون مع مِنْ ظَاهِرَةً كما فى قوله :

« مِنْ أين عشرون لنا من أنَّي (١) »

أو مُقَدَّرَةً كما فى قوله تعالى (أَنَّى لَكِ هٰذَا) أى من أنى لك ، أى من أين على ذكره بعض النحاة .

[ثم إن هذه الكلمات] الاستفهامية [كثيرا ماتستعمل فى غيرالاستفهام] مما يناسب

---

(١) هو لمُدْرِك بن حُصَيْن من قوله :

لأجعلنْ لابنـــة عُثْمٍ فَنّاً   من أين عشرون لنا من أنَّى

وعثم هو عثمان ، وفنا ضربا من الخصومة ، والمراد عشرون من الابل ، وقد قال هذا فى هجاء عامل زكاة .

كالاستبطاء ، نحو - كم دعوتك - والتعجب ، نحو - مالى لا أرى الهدهد - والتنبيه على الضلال ، نحو - فأين تذهبون - والوعيد ، كقولك لمن يسى الأدب - ألم أؤدب فلاناً - إذا علم المخاطب ذلك ، والتقرير بإيلاء المقرر به الهمزة كما مر ، والإنكار كذلك ، نحو - أغير الله تدعون ،

المقام بحسب معونة القرائن [كالاستبطاء نحو - كم دعوتك - والتعجب نحو - مالى لا أرى الهدهد] لأنه كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام إلا باذنه ، فلما لم يبصره مكانه تعجب من حال نفسه فى عدم إبصاره إياه ، ولا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه ، وقول صاحب الكشاف : نظر سليمان الى مكان الهدهد فلم يبصره فقال مالى لا أراه ، على معنى أنه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره أو غير ذلك ، ثم لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك ، وأخذ يقول أهو غائب ، كأنه يسأل عن صحة ما لاح له - يدل على أن الاستفهام على حقيقته [والتنبيه على الضلال ، نحو - فأين تذهبون - والوعيد ، كقولك لمن يسىء الأدب - ألم أؤدب فلانا - اذا علم المخاطب ذلك] وهو أنك أدّبتَ فلانا ، فيفهم معنى الوعيد والتخويف ولا يحمله على السؤال [والتقرير] أى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه وإلجائه اليه [بإيلاء المقرر به الهمزة] أى بشرط أن يُذْكَرَ بعد الهمزة ماحُمِلَ المخاطب على الاقرار به [كما مر] فى حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤول عنه الهمزة ، تقول - أضربت زيدا - فى تقريره بالفعل - و - أأنت ضربت - فى تقريره بالفاعل ، و - أزيدا ضربت - فى تقريره بالمفعول ، وعلى هذا القياس ، وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت ، فيقال - أضربت زيدا بمعنى أنك ضربته ألبتةَّ [والانكار كذلك نحو - أغير الله تدعون] أى بإيلاء المُنْكَر الهمزة ، كالفعل فى قوله :

أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا - وَمِنْهُ - أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ - أَي اللهُ كَافٍ عَبْدَهُ ، لأَنَّ إِنْكَارَ النَّفْيِ نَفْيٌ لَهُ وَنَفْيُ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ ، وَهَـذَا مُرَادُ مَنْ قَالَ إِنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ أَيْ بِمَا دَخَلَهُ النَّفْيُ لَا بِالنَّفْيِ ، وَلِانْكَارِ الْفِعْلِ صُورَةٌ أُخْرَى ، وَهِيَ نَحْوُ - أَزَيْدًا ضَرَبْتَ أَمْ عَمْرًا - لِمَنْ

« أيقتلنى والْمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِى (١) »

والفاعل فى قوله تعالى (أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَــةَ رَبِّكَ) والمفعول فى قوله تعالى [أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا] وأما غير الهمزة فيجىء للتقرير والانكار لكن لا يجرى فيه هذه التفاصيل ولا يكثر كثرة الهمزة فلذا لم يبحث عنه [ومنه] أى من مجىء الهمزة للانكار نحو - [أليس الله بكاف عبده - أى الله كاف عبده لأن إنكار النفى نفي له ونفى النفى إثبات ، وهـذا] المعنى [مراد من قال : الهمزة فيه للتقرير أي] حمل المخاطب على الاقرار [بما دخله النفى] وهو - الله كاف [لا بالنفى] وهو - ليس الله بكاف - فالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذى دخلت عليه الهمزة ، بل بمـا يَعْرِفُ الْمُخَاطَبُ من ذلك الحكم إثباتا أو نفيا ، وعليه قوله تعالى (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلٰهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ) فالهمزة فيه للتقرير أى بمـا يعرفه عيسى عليه السلام من هـذا الحكم ، لا بأنه قد قال ذلك ، فافهم ، وقوله - والانكار كذلك - دَلَّ على أن صورة إنكار الفعل أن يَلِيَ الفعل الهمزة ، ولمـا كان له صورة أخرى لا يلى فيها الفعل الهمزة أشار اليها بقوله [ولانكار الفعل صورة أخرى ، وهى نحو - أزيدا ضربت أم عمرا - لمن

---

(١) هو من قول امرىء القيس :

أيقتلنى والمشرف مضاجعى   ومسنونة زُرْقٌ كأنياب أغْوال

يردد الضرب بينهما ، والانكار إما للتوبيخ أي ما كان ينبغي أن يكون ، نحو ـ أعصيت ربك ـ أو لا ينبغي أن يكون ،

نحو ـ أتعصى ربك ـ أو للتكذيب أي لم يكن ، نحو ـ أفأصفاكم ربكم بالبنين ، أو لا يكون ، نحو ـ أنلزمكموها ـ والتهكم ، نحو ـ أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا ـ والتحقير ، نحو ـ من هذا ـ

يردد الضرب بينهما] من غير أن يعتقد تعلقه بغيرهما (١) فاذا أنكرت تعلقه بهما فقد نفيته عن أصله ، لأنه لابد له من محل يتعلق به [والانكار إما للتوبيخ أي ما كان ينبغي أن يكون] ذلك الأمر الذي كان [نحو ـ أعصيت ربك] فان العصيان واقع لكنه منكر ، ومايقال إنه للتقرير فمعناه التحقيق والتثبيت [أو لا ينبغي أن يكون] أي أن يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة ، وذلك في المستقبل [نحو ـ أتعصى ربك] بمعنى لاينبغي أن يتحقق العصيان [أو للتكذيب] في الماضي [أي لم يكن نحو ـ أفأصفاكم ربكم بالبنين] أي لم يفعل ذلك [أو] في المستقبل أي [لا يكون ، نحو ـ أنلزمكموها] أي أنلزمكم تلك الهداية أو الحجة ، بمعنى أنكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء والحال أنكم لها كارهون ، يعني لا يكون منا هذا الالزام [والتهكم] عطف على الاستبطاء أو على الانكار ، وذلك أنهم اختلفوا في أنه إذا ذكر معطوفات كثيرة أن الجميع معطوف على الأول ، أو كل واحد عطف على ماقبله [نحو ـ أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا] وذلك أن شعيبا عليه السلام كان كثير الصلاة ، وكان قومه إذا رأوه يصلي تضاحكوا ، فقصدوا بقولهم (أصلاتك تأمرك) الهزء والسخرية لا حقيقة الاستفهام [والتحقير نحو ـ من هذا] استحقارا بشأنه مع أنك

والمشرفي السيف المنسوب الى مشارف الشأم ، والمسنونة السهام المحددة النصال .

(١) الأولى أن يقول ـ بأن يعتقد عدم تعلقه بغيرهما ، لأن هذا هو مراد المتن .

وَالتَّهْوِيلِ ، كَقِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ ـ وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ، مَنْ فِرْعَوْنُ ـ بِلَفْظِ الْاسْتِفْهَامِ وَرَفْعِ فِرْعَوْنَ ، وَلِهَذَا قَالَ ـ إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِنَ الْمُسْرِفِينَ ، وَالِاسْتِبْعَادِ ، نَحْوُ ـ أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ، ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ .

تعرفه [والتهويل كقراءة ابن عباس ـ ولقد نجينا بنى إسرائيل من العذاب المهين ، من فرعون ـ بلفظ الاستفهام] أى من بفتح الميم [ورفع فرعون] على أنه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره ، أو بالعكس على اختلاف الرأيين ، فانه لا معنى لحقيقة الاستفهام ههنا ، وهو ظاهر ، بل المراد أنه لما وصف الله العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله (من فرعون) أى هل تعرفون من هو فى فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون الْمُعَذَّبُ به مِثْلَهُ [ولهذا قال ـ إنه كان عاليا من المسرفين] زيادة لتعريف حاله وتهويل عذابه [والاستبعاد ، نحو ـ أنى لهم الذكرى] فانه لايجوز حمله على حقيقة الاستفهام ، وهو ظاهر ، بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى ، بقرينة قوله تعالى [وقد جاءهم رسول مبين ، ثم تولوا عنه] أى كيف يذكرون ويتعظون وَيُوفُونَ بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ماهو أعظم وأدخل فى وجوب

تطبيقات على الاستفهام :

(١) تسائلنى ما الْحُبُّ قلتُ عَوَاطِفٌ ‏ مُنَوَّعَةُ الأجناس مَوْطِنُهَا الْقَلْبُ

(٢) أَشَوْقاً ولما يَمْضِ لى غَيْرُ ليلة ‏ فكيف إذا شَطَّ الْمَطِىُّ بنا عَشْرَا

(٣) أَيُدْرِكُ ماأدركتُ إلا ابْنُ هِمَّةٍ ‏ يُمَارِسُ فى كَسْبِ الْعُلَا ما أُمَارِسُ

(٤) صَاحِ هٰذِي قبورُنَا تملأ الرَّحْــــبَ ‏ فأين القبورُ من عهد عَادِ

مافى الأول لطلب الحقيقة ، والهمزة فى الثانى للتعجب ، وكيف فيه للتعظيم ، والهمزة فى الثالث للنفى ، وأين فى الرابع للتكثير .

وَمِنْهَا الْأَمْرُ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ صِيغَتَهُ مِنَ الْمُقْتَرِنَةِ بِاللَّامِ نَحْوُ - لِيَحْضُرْ زَيْدٌ - وَغَيْرِهَا نَحْوُ - أَكْرِمْ عَمْرًا ، وَرُوَيْدَ بَكْرًا - مَوْضُوعَةٌ لِطَلَبِ الْفِعْلِ اسْتِعْلَاءً ، لِتَبَادُرِ الْفَهْمِ عِنْدَ سَمَاعِهَا إِلَى ذٰلِكَ الْمَعْنَى ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ لِغَيْرِهِ كَالْإِبَاحَةِ ، نَحْوُ - جَالِسِ الْحَسَنَ أَوِ ابْنَ سِيرِينَ -

---

الاذكار من كشف الدخان ، وهو ماظهر على يد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الآيات والبينات من الكتاب المعجز وغيره ، فلم يذكروا وأعرضوا عنه .

[ومنها] أي من أنواع الطلب [الأمر] وهو طلب فعل غير كَفّ على جهة الاستعلاء ، وصيغته تستعمل فى معَان كثيرة ، فاختلفوا فى حقيقته الموضوعة هى(١) لها اختلافا كثيرا ، ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء قال المصنف [والأظهر أن صيغته من المقترنة باللام نحو - ليحضر زيد - وغيرها نحو - أكرم عمرا ورويد بكرا] فالمراد بصيغته مادل على طلب فعل غير كَفّ استعلاءً سواء كان اسما أو فعلا [موضوعة لطلب الفعل استعلاء] أى على طريق طلب العلو وعَدّ الآمر نفسه عاليا سواء كان عاليا فى نفسه أم لا [لتبادر الفهم عند سماعها] أى سماع الصيغة [إلى ذلك] المعنى ، أعنى الطلب استعلاءً ، والتَّبادُرُ إلى الفهم من أقوي أمارات الحقيقة [وقد تستعمل] صيغة الأمر [لغيره] أى لغير طلب الفعل استعلاء [كالاباحة نحو - جالس الحسن أوابن سيرين]

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَامُوسَى ، قال رَبُّنَا الَّذِى أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى). :

(٢) ليت شعْرِى أتلك محكمة التَّفْتيش أم عهد نيرُونَ عَادَا

(٣) أضاعونى وأىَّ فَتًى أضاعوا ليوم كَرِيهَةٍ وسِدَادِ ثَغْرِ

(١) الضمير للصيغة وفى قوله - لها - للحقيقة .

وَالتَّهْدِيدِ ، نَحْوَ ـ اعْمَلُوا ما شِئْتُمْ ـ وَالتَّعْجِيزِ ، نَحْوَ ـ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ـ

فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما وإلاَّ يجالس أحدا منهما أصلا [والتهديد] أى التخويف ، وهو أعم من الانذار ، لأنه إبلاغ مع التخويف (١) وفى الصِّحَاحِ الانذار تخويف مع دعوة [نحو ـ اعملوا ماشئتم] لظهور أن ليس المراد الأمر بكل عمل شاؤا [والتعجيز نحو ـ فأتوا بسورة من مثله] إذ ليس المراد طلب إتيانهم بسورة من مثله لكَوْنه محالا ، والظَّرْفُ أعنى قوله ـ من مثله ـ مُتَعَلِّقٌ بفأتوا والضمير لعبدنا ، أو صفة لسورة والضمير لما نَزَّلْنَا أو لعبدنا (٢) فان قلت لم لا يجوز على الأول أن يكون الضمير لما نزلنا ، قلت لأنه يقتضى ثبوت مثل القرآن فى البلاغة وعُلُوِّ الطبقة بشهادة الذوق ، إذ التعجيز إنما يكون عن المَأْتِيِّ به (٣) فكأن مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن أن يأتوا منه بسورة ، بخلاف ما إذا كان وصفا للسورة فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف ، فان قلت فليكن التعجيز (٤) باعتبار انتفاء المأتِيِّ منه ، قلنا احتمال عقلى لا يسبق إلى الفهم (٥) ولا يوجد له مَسَاغٌ فى اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم فلا اعتداد به ، ولبعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته

---

(١) الأوضح أن يقال لأنه تخويف مع ابلاغ ، وهذا مثل قوله تعالى (قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ) فصيغة ـ تمتعوا ـ مع ما بعدها تخويف بأمر مع إبلاغه عن الغير ، ولا يشترط فى التهديد الابلاغ عن الغير بأن يكون من عند نفسه ، ولهذا كان أعم من الانذار (٢) وهذا فى قوله تعالى قبل ذلك (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ) ـ الآية (٣) وهو السورة ، أى عن الاتيان بها مع وجود المأتي منه وهو المثل (٤) أي عند تعليق الظرف بقوله ـ فأتوا (٥) لأن القيود هى التى تكون محطَّ القصد .

وَالتَّسْخِير ، نَحْوُ - كُونوا قِرَدَةً خاسِئِينَ - وَالْإهَانَة ، نَحْوُ - كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا - وَالتَّسْوِيَة ، نَحْوُ - اصْبِرُوا أَوْ لَاتَصْبِرُوا - وَالتَّمَنِّي نَحْوُ :

* أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي *

وَالدُّعَاء ، نَحْوُ - رَبِّ اغْفِرْلِي - وَالِالْتِمَاس ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُسَاوِيكَ رُتْبَةً -

---

[والتسخير نحو - كونوا قردة خاسئين - والاهانة نحو - كونوا حجارة أو حديدا] إذ ليس الغرض أن يطلب منهم كَوْنُهُمْ قردة أو حجارة لعدم قدرتهم على ذلك ، لٰكِنْ في التسخير يحصل الفعل ، أعني صَيْرُورَتَهُمْ قردة ، وفي الاهانة لايحصل ، إذ المقصود قِلَّةُ الْمُبَالَاةِ بهم [والتسوية نحو - اصبروا أو لاتصبروا] فني الاباحة كأن الْمُخَاطَبَ تَوَهَّمَ أن الفعل محظور عليه فَأُذِنَ له في الفعل مع عدم الْحَرَجِ في الترك ، وفي التسوية كأنه توهم أن أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة اليه فَدُفِعَ ذلك وسُوِّيَ بينهما [والتمني نحو :

ألاَ أيُّهَا الليل الطويل ألاَ انْجَلِي] بصبح وماالاصباحُ منك بأمْثَلِ(١)

إذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل ، إذ ليس ذلك في وسعه ، لكنه يتمني ذلك تخلصا مما عرض له في الليل من تَبَارِيحِ الْجَوَى ، ولاستطالته تلك الليلة كأنه لا طَمَاعِيَةَ له في انجلائها ، فلهذا يحمل على التَّمَنِّي دون التَّرَجِّي [والدعاء] أي الطلب على سبيل التَّضَرُّعِ [نحو - رب اغفر لي - والالتماس ، كقولك لمن يساويك رتبة -

---

(١) هو لامرىء القيس ، وأمثل بمعنى أفضل .

افْعَلْ - بدُون استْعْلاء .

ثُمَّ الأَمْرُ قَالَ السَّكَّاكِيُّ حَقُّهُ الفَوْرُ ، لأَنَّهُ الظَّاهِرُ مِنْ الطَّلَبِ ، وَلتَبَادُرِ الفَهْمِ عِنْدَ الأَمْرِ بِشَيْءٍ بَعْدَ الأَمْرِ بِخِلاَفِهِ إلى تَغْيِيرِ الأَمْرِ الأَوَّلِ دُونَ الجَمْعِ وَإرَادَةِ التَّرَاخِى ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

افعل - بدون الاستعلاء] والتضرع ، فان قيل أيُّ حاجة إلى قوله - بدون الاستعلاء - مع قوله - لمن يساويك رتبة - قلت قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العُلُوَّ ، فيجوز أن يتحقق من المُسَاوى بل من الأدنى أيضا .

[ثم الأمر قال السكاكى حقه الفور لأنه الظاهر من الطلب] عند الانصاف كما فى الاستفهام والنداء [ولتبادر الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير] الأمر [الأول دون الجمع] بين الأمرين [وإرادة التراخى] فان المولى إذا قال لعبده - قم - ثم قال له قبل أن يقوم - اضطجع حتى المساء - يَتَبَادَرُ الفهم إلى أنه غَيَّرَ الأمر بالقيام إلى الأمر بالاضطجاع ، ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخى أحدهما [وفيه نظر] لأنا لا نسلم ذلك عند خُلُوِّ المقام عن القرائن (١) .

(١) والقرينة فى المثال هى قوله - حتى المساء - لأنه يقتضى أن يكون له مبدءا ، فيكون عقب ورود صيغة الأمر .

تطبيقات على الأمر :

(١) تِهْ يا فؤادُ فَحَوْلَ عرشك أُمَّةٌ عقدتْ خناصرَهَا على الاصلاحِ

(٢) وحُسْنُ ظنك بالأيام معجزةٌ فَظُنَّ شرًّا وكن منها على حَذَرِ

(٣) أَرِنِي جواداً مات هزْلاً لعَلَّنِى أَرَى ماتَرَيْنَ أَوْ بخيــلا مُخَلَّداَ

الأمر فى الأول للدعاء لأنه من الأدنى الى الأعلى ، وفى الثانى للارشاد ،

وَمِنْهَا النَّهْىُ ، وَلَهُ حَرْفٌ وَاحِد وَهُوَ - لاَ - الْجَازِمَةُ فِى نَحْوِ قَوْلِكَ - لاتفْعَلْ - وَهُوَ كَالأَمْرِ فِى الاسْـتِعْلاَء ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِى غَيرِ طَلَبِ الْكَفِّ أَوِ التَّرْكِ

[ومنها] أى من أنواع الطلب [النهى] وهو طلب الْكَفِّ عن الفعل استعلاءً [وله حرف واحد وهو لا الجازمة فى نحو قولك - لا تفعل - وهو كالأمر فى الاستعلاء] لأنه الْمُتَبَادرَ إلى الفهم [وقد يستعمل فى غير طلب الكف] عن الفعل كما هو مذهب البعض [أو] طلب [الترك] كما هو مذهب البعض ، فانهم اختلفوا في أن مقتضى النهى كَفُّ النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أضداده ، أو تَرْكُ الفعل وهو نفس ألّا تفعل (١) .

وفى الثالث للتعجيز .

أمثلة أخرى :

(١) تَعِشْ واحدًا أو صِلْ أخاك فإنّهُ ... مُقَارِفُ ذنب مرّةً ومُجَانِبُـهْ

(٢) قُمْ للمعلّم وَفِّهِ التّبْجِيلاَ ... كاد المعلم أن يكون رسولا

(٣) ألِمَّا على مَعْنٍ وقولا لقبره ... سقتْكَ الغوادى مَرْبَعاً بعد مَرْبَعِ

(١) أي نفس عدم الفعل بناء على جواز التكليف به .

تطبيقات على النهى :

(١) قوله تعالى - (قَالَ يَاابْنَ أُمَّ لاَ تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلاَ بِرَأْسِى إِنِّى خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِى إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِى) :

(٢) لا تيأسُوا أن تستردُّوا مجدكُمْ ... فَلَرُبَّ مغلوب هَوَى ثم ارتقى

(٣) نَذِيرى أتاك فلا تَغْتَظْ ... وسوف يرُوعُكَ صَبْرُ الحليمْ

كالتَّهْدِيد ، كَقَوْلِكَ لِعَبْدٍ لاَ يَمْتَثِلُ أَمرَكَ - لاَ تَمْتَثِلْ أَمْرِي .

وَهٰذِهِ الأَرْبَعَةُ يَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ بَعْدَهَا ، كَقَوْلِكَ - لَيتَ لِي مَالاً أُنْفِقُهُ ، وَأَيْنَ بَيْتُكَ أَزُرْكَ ، وَأَكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ ، وَلاَ تَشْتُمْنِي يَكُنْ خَيرًا لَكَ .

[كالتهديد ، كقولك لعبد لا يمتثل أمرك - لا تمتثل أمري] وكالدعاء والالتماس. وهو ظاهر .

[وهذه الأربعة] يعني التَّمَنِّي - والاستفهام والأمر والنهي [يجوز تقدير الشرط بعدها] وإيراد الجزاء عَقِيبهَا مجزوما بانِ المُضْمَرَةِ مع الشرط [كقولك] في التمني [ليت لي مالا أنفقه] أي إن أرْزَقْهُ أنفقه [و] في الاستفهام [أين بيتك أزرك] أي إن تُعَرِّفْنِيهِ أزرك [و] في الأمر [أ كرمني أ كرمك] أي إن تكرمني أ كرمك. [و] في النهي [لاتشتمني يكن خيرا لك] أي إن لاتشتمني يكن خيرا لك ، وذلك لأن الحامل للمتكلم على الكلام الطَّلَبِيِّ كَوْنُ المطلوب مقصودا للمتكلم إما لذاته أو لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله ، وهذا معنى الشرط ، فاذا ذكرت الطلب وذكرت

النهي في الأول للالتماس ، وفي الثاني للارشاد ، وفي الثالث للتهديد .

أمثلة أخرى :

(١) لا تأخذنِّي بأقوال الوُشَاة ولم أُذْنِبْ وقد كثرتْ فيَّ الأقاويلُ

(٢) أعينَيَّ جُودَا ولا تجمُدَا ألاَ تبكيان لصخر النَّدَى

(٣) فتى الشِّعرِ هذا موطن الصدق والهُدَى فلا تكذب التاريخ إن كنتُ مُنْشِدَا

وَأَمَّا الْعَرْضُ كَقَوْلِكَ - أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا تُصِبْ خَيْرًا - فَمُوَلَّدٌ مِنَ الاستفهام ، وَيَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ فِي غَيْرِهَا لِقَرِينَةٍ ، نَحْوُ - أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ - أَيْ إِنْ أَرَادُوا أَوْلِيَاءَ بِحَقٍّ .

بعده ما يصلح تَوَقُّفُهُ على المطلوب غَلَبَ على ظن الْمُخَاطَب كَوْنُ المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه ، فيكون إِذَنْ معنى الشرط فى الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا ، ولما جعل النحاة الأشياء التى يُضْمَرُ حرف الشرط بعدها خمسة أشياء أشار المصنف إلى ذلك بقوله [وأما العرض كقولك - ألا تنزل عندنا تصب خيرا] أى إن تنزل تصب خيرا [فمولد من الاستفهام] وليس شيئا آخر برأسه ، لأن الهمزة فيه للاستفهام دخلت على فعل منفى ، وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلا ، فَتَوَلَّدَ عنه بِمَعُونَةِ قرينة الحال عَرْضُ النزول على المخاطب وطَلَبُهُ منه [ويجوز تقدير الشرط فى غيرها] أى فى غير هذه المواضع [لقرينة] تدل عليه (١) [نحو - أم اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فالله هو الولى - أى إن أرادوا أولياء بحق] فالله هو الولى الذى يجب أن يُتَوَلَّى وحده ويُعْتَقَدَ أنه الْمَوْلَى والسيد ، وقيل لاشك أن قَوْلَهُ (أم اتخذوا) إنكار تَوْبِيخ ، بمعنى أنه لا ينبغى أن يتخذ من دونه أولياء ، وحينئذ يترتب عليه قوله تعالى (فالله هو الولى) من غير تقدير شرط ، كما يقال - لا ينبغى أن يُعْبَدَ غَيْرُ اللهِ فَاللهُ هو المستحق للعبادة - وفيه نظر ، إذ ليس كل مافيه معنى الشىء حكمه حكم ذلك الشىء ، والطبع المستقيم شاهد صِدْق على صحة قولنا - لا تَضْرِبْ زيدا فهو أخوك - بالفاء ، بخلاف - أتضرب زيدا فهو أخوك - اسْتِفْهَامَ إِنْكَارٍ ، فانه لا يصح إلا بالواو الحالية .

---

(١) مثل الفاء فى قوله - فالله هو الولى .

وَمِنْهَا النِّدَاءُ ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ صِيغَتُهُ فِى غَيْرِ مَعْنَاهُ كَالاغْرَاءِ فِى قَوْلِكَ لِمَنْ أَقْبَلَ يَتَظَلَّمُ ـ يَا مَظْلُومُ ـ وَالاخْتِصَاصِ فِى قَوْلِهِمْ ـ أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ـ

[ومنها] أى من أنواع الطلب [النداء] وهو طلب الاقبال بحرف نائب مَنَابَ أدعو لفظا أو تقديرا (١) [وقد تستعمل صيغته] أي صيغة النداء [في غير معناه] وهو طلب الاقبال [كالاغراء فى قولك لمن أقبل يتظلم ـ يا مظلوم] قَصْدًا الى إغرائه وحثّه على زيادة التظلم وبثّ الشكوى ، لأن الاقبال حاصل [والاختصاص في قولهم ـ أنا أفعل كذا أيها الرجل] فقولنا ـ أيها الرجل ـ أصله تخصيص المُنَادَى بطلب إقباله عليك ، ثم جُعِلَ مُجَرَّدًا عن طلب الاقبال ونُقِلَ إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه ، إذ ليس المراد بأىّ وَوَصْفه الْمُخَاطَبَ ، بل مادل عليه ضمير المتكلم (٢) فأيُّها مَضْمُومٌ (٣)

---

(١) نحو قوله تعالى ـ (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِى لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ) ـ فالتقدير يايوسف (٢) ولهذا كان الاختصاص صُورَتُهُ صُورَةُ نداء وليس بنداء ، فلا يجوز فيه إظهار حرف النداء كما يجوز في غيره (٣) يعنى أنه مبنى على الضم لأنه نكرة مقصودة ، وهو فى محل نصب بفعل محذوف تقديره ـ أَخُصُّ .

تطبيقات على النداء :

(١) أَيَامَنَازِلَ سَلْمَى أين سَلْمَاكِ   من أجل هـذا بكيناها بكيناكِ

(٢) فيالائمى دَعْنِى أُغَالِى بقيمتي   فقيمةُ كُلِّ الناس ما يحسنونَهُ

(٣) إِنَّا بَنِى نَهْشَلٍ لا نَدَّعِى لأبٍ   عنه ولا هو بالآباء يَشْرِينَا

النداء فى الأول للتحسر ، وهو من نداء البعيد لعظم شأن الْمُنَادَى عند المنادي ،

أَىْ مُتَخَصِّصًا مِنْ بَيْنِ الرِّجَالِ .

ثُمَّ الخَبَرُ قَدْ يَقَعُ مَوْقِعَ الانْشَاءِ إِمَّا للتَّفَاؤُلِ ، أَوْ لاظْهَارِ الحِرْصِ فى وُقُوعِه كَمَا مَرَّ ، وَالدُّعَاءُ بِصيغَةِ المَاضِى مِنَ البَلِيغِ يَحْتَمِلُهما ، أَوْ للاحْتِرَازِ

والرجل مرفوع ، والمجموع فى محل النصب على أنه حال ، ولهذا قال [أى متخصصا] أى مختصا [من بين الرجال] وقد تستعمل صيغة النداء فى الاستغاثة ، نحو ـ يَالَلّه ـ وَالتَّعجُّبِ ، نحو ـ يالَلْماءِ ـ والتَّحسُّرِ والتَّوَجُّعِ ، كما فى نداء الأطلال والمنازل والمطايا وما أشبه ذلك .

[ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء إما للتفاؤل] بلفظ الماضى دلالة على أنه كأنه وقع ، نحو ـ وفقك الله للتقوى [أو لاظهار الحرص فى وقوعه كما مر] فى بحث الشرط ، من أن الطالب إذا عظمت رغبته فى شيء يكثر تَصَوُّرُه إيَّاهُ فربما يخيل اليه حاصلا ، نحو ـ رزقنى الله لقاءك [والدعاء بصيغة الماضى من البليغ] كقوله ـ رحمه الله [يحتملهما] أي التفاؤل وإظهار الحرص ، وأما غير البليغ فهو ذاهلٌ عن هذه الاعتبارات [أو للاحتراز

وقوله ـ بكيناها بكيناك ـ على تقدير حرف العطف ، وفى الثانى لطلب الاقبال ، وهو من نداء البعيد للاشارة الى انحطاط رتبته ، وفى الثالث للاختصاص ، والتقدير ـ أخص بنى نهشل .

أمثلة أخرى :

(١) صَادِحَ الشرق قد سَكَتَّ طَويلاَ ... وَعَـزِيزٌ علينـا ألاَّ تقـولاَ

(٢) يالكِ من قُبَّرَةٍ بِمَعْمَرِ ... خلالكِ الجَوُّ فَبِيضى واصْـفرى

(٣) يالَلرِّجالِ ذَوِى الألبابِ من نَفَرٍ ... لا يبرح السَّفَهُ المُرْدِى لهم دِيناً

عَنْ صُورَةِ الأَمْرِ ، أَوْ لِحَمْلِ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْمَطْلُوبِ ، بِأَنْ يَكُونَ مِمَّنْ لاَ يُحِبُّ أَنْ يُكَذِّبَ الطَّالِبَ .

تَنْبِيهٌ

الْإِنْشَاءُ كَالْخَبَرِ فِي كَثِيرٍ مِمَّا ذُكِرَ فِي الْأَبْوَابِ الْخَمْسَةِ السَّابِقَةِ فَلْيَعْتَبِرْهُ النَّاظِرُ .

عن صورة الأمر (١)] كقول العبد للمولى - ينظر المولى إلىَّ ساعة - دون انظُرْ - لأنه فى صورة الأمر ، وإنْ قُصِدَ به الدعاء أو الشفاعة [أو لحمل المخاطب على المطلوب بأن يكون] المخاطب [ممن لا يحب أن يكذب الطالب] أي ينسب إليه الكذب ، كقولك لصاحبك الذى لا يحب تكذيبك - تأتينى غدا - مقام - ائتنى - تحمله بألطف وجه على الاتيان ، لأنه إن لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر ، لكَوْن كلامك فى صورة الخبر .

تنبيه

[الانشاء كالخبر فى كثير مما ذكر فى الأبواب الخمسة السابقة] يعنى أحوال الاسناد ، والمسند اليه ، والمسند ، ومتعلقات الفعل ، والقصر [فليعتبره] أي ذلك الكَثِيرَ الذى يُشَارِكُ فيه الانشاءُ الْخَبَرَ [الناظر] بنور البصيرة فى لطائف الكلام ، مثلا الكلام

---

(١) ولا يكون هذا بلفظ الماضى ، بل يكون بلفظ المضارع كما فى المثال المذكور ، وكذلك حمل المخاطب على المطلوب .

تطبيقات على وقوع الخبر موقع الانشاء :

(١) قوله تعالى - (فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ

الفَصْلُ والوَصْلُ

الوَصْلُ عَطْفُ

الانشائى أيضا إما مُؤَكَّدٌ أو غير مؤكد ، والمسند اليه فيه إما محذوف أو مذكور ، إلى غير ذلك (١) .

الفصل والوصل

بدأ بذكر الفصل لأنه الأصل ، والوصل طارٍ أى عارضٌ عليه حاصل بزيادة حرف من حروف العطف ، لكنْ لما كان الوصل بمنزلة المَلَكَة والفصل بمنزلة عدمها ، والأعدام إنما تُعرَفُ بملكاتها ـ بدأ فى التعريف بذكر الوصل فقال [الوصل : عطف

حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ) .

(٢) أتانى أبيْتَ اللعن أنك لُمْتَنِى وتلك التى أهْتَمُّ منها وأنْصَبُ

فالأول بمعنى ـ ولْيَأْمَنْ من دخله ـ والغرض منه إظهار الحرص على وقوعه ، والثانى ـ أبيت اللعن ـ بمعنى الدعاء ، والغرض منه إظهار التفاؤل به .

امثلة أخرى :

(١) ألاَ يا اسْلَمِى يا دارمَىَّ على البِلَى ولا زال مُنْهَلاًّ بجَرْعَائك القَطْرُ

(٢) قوله تعالى ـ (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لاَ تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلاَ تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ) .

(١) هذا فى الحقيقة هو الذى يرجع الى علم المعانى من مباحث الانشاء ، أما الذى سبق من أول الباب الى هنا فالأولى به علم البيان لا علم المعانى ، لأنه يدور على بيان

بَعض الْجُمَل عَلَى بَعْض ، وَالفصلُ تَرْكُهُ ، فإذا أَتَتْ جُمْلَة بَعْد جُمْلَة فَالأُولى إمَّا أَنْ يَكُونَ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإعْرَاب أَوْ لاَ ، وَعَلَى الأَوَّل إنْ قُصِدَ تَشْرِيكُ الثَّانيَة لَهَا فى حُكْمه عُطفَتْ عَلَيْهَا كَالْمُفْرَد ، فَشَرْطُ كَوْنه مَقْبولاً بالوَاو ونَحْوه أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا جِهَةٌ جَامعَةٌ ، نَحْو ـ زَيدٌ يَكْتُبُ وَيَشْعر ، أَوْ يُعطِى وَيَمْنع ـ

بعض الجمل على بعض ، والفصل : تركه] أى ترك عطفه عليه (١) [فاذا أتت جملة بعد جملة فالأولى إما أن يكون لها محل من الاعراب أولا ، وعلى الأول] أى على تقدير أن يكون للأولى محل من الاعراب [إن قصد تشريك الثانية لها] أى للأولى [فى حكمه] أى فى حكم الاعراب الذى لها ، مثل كَوْنها خبر مبتدإ أو حالا أو صفة أو نحو ذلك [عطفت] الثانية [عليها] أى على الأولى ، ليدل العطف على التشريك المذكور [كالمفرد] فانه إذا قصد تشريكه لمفرد قبله فى حكم إعرابه من كونه فاعلا أو مفعولا أو نحو ذلك وجب عطفه عليه (٢) [فشرط كونه] أى كون عطف الثانية على الأولى [مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما] أى بين الجملتين [جهة جامعة ، نحو ـ زيد يكتب ويشعر] لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر [أو يعطى ويمنع] لما بين الاعطاء والمنع من التضاد ، بخلاف نحو ـ زيد يكتب ويمنع أو يعطي ويشعر ـ وذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضَّبِّ والنون (٣) وقوله ـ ونحوه ـ أراد به ما يدل

المعاني الحقيقية والمجازية للأنواع الانشائية ، وانما قال ـ فى كثير مما ذكر الخ ـ لأن من ذلك مالا يجرى فى الانشاء ، كالتأكيد الذي لدفع الشك أو الانكار ، لعدم تأتِّى هذا فيه .

(١) جرى الخطيب فى تعريفه للوصل والفصل على أنهما مختصان بالجمل ، وقيل إنهما يأتيان فى المفردات أيضا (٢) أي غالبا ، لأنه يجوز تركه فى الصفة والخبر ، نحو ـ زيد الكاتب الشاعر أو كاتب شاعر ـ بل تركه فيهما أحسن (٣) فى عدم التناسب

وَلِهٰذَا عِيبَ عَلَى أَبِي تَمَّامٍ قَوْلُهُ :

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبِرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمُ

وَإِلَّا فُصِلَتْ عَنْهَا ، نَحْوُ ـ وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ، اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ـ لَمْ يَعْطِفْ ـ اللهُ يَسْتَهْزِئُ

على التشريك كالفاء وثم وحتى ، وذكرُه حَشْوٌ مُفْسِدٌ ، لأن هذا الحكم مختص بالواو ، لأن لكل من الفاء وثم وحتى معنى مُحَصَّلاً غير التشريك والجَمْعِيَّة ، فان تحقق هـذا المعني حسن العطف وإن لم توجد جهة جامعة (١) بخلاف الواو [ولهذا] أى ولأنه لابد فى الواو من جهة جامعة [عيب على أبى تمام قوله :

لا والذى هو عالم أن النوى صبر وأن أبا الحسين كريم] (٢)

إذ لا مناسبة بين كرم أبى الحسين ومرارة النوى ، فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر ، أو عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولى ـ عالم ـ لأن وجود الجامع شرط فى الصورتين ، وقوله ـ لا ـ نفى لما ادعته الحبيبة عليه من اندراس هواه ، بدلالة البيت السابق (٣) .

[وإلا] أى وإن لم يقصد تشريك الثانية للأولى فى حكم إعرابها [فصلت] الثانية [عنها] لئلا يلزم من العطف التشريك الذى ليس بمقصود [نحو ـ وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم ـ لم يعطف ـ الله يستهزئ

لأن النون وهو الحوت حيوان بحرى ، والضب حيوان برى (١) نحو قولك ـ خرجت فأمطرت السماء (٢) النوى الفراق ، والصبر بفتح الصاد وكسر الباء عُصَارَةُ شجر مُرٍّ ، وأبو الحسين هو محمد بن الهيثم الذى مدحه أبو تمام بهذه القصيدة (٣) وهو قوله :

زعمتْ هواكَ عفَا الغداةَ كما عفا عنها طُلُولٌ باللِّوَى ورسُومُ

ـ عَلَى ـ إِنَّا مَعَكُمْ ـ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَقُولِهِمْ .

وَعَلَى الثَّانِى إِنْ قُصِدَ رَبْطُهَا بِهَا عَلَى مَعْنَى عَاطِفٍ سِوَى الْوَاوِ عُطِفَتْ بِهِ ، نَحْوُ ـ دَخَلَ زَيْدٌ فَخَرَجَ عَمْرٌو أَوْ ثُمَّ خَرَجَ عَمْرٌو ـ إِذَا قُصِدَ التَّعْقِيبُ أَوِ الْمُهْلَةُ .

وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ لِلْأُولَى حُكْمٌ لَمْ يُقْصَدْ إِعْطَاؤُهُ لِلثَّانِيَةِ فَالْفَصْلُ ،

بهم ـ على ـ إنا معكم ـ لأنه ليس من مقولهم] فلو عطف عليه لزم تشريكه له فى كَوْنه مفعول ـ قالوا ـ فيلزم أن يكون مقول قول المنافقين وليس كذلك ، وإنما قال على ـ إنا معكم ـ دون ـ إنما نحن مستهزئون ـ لأن قوله ـ إنما نحن مستهزئون ـ بيان لقوله ـ إنا معكم ـ فحكمه حكمه ، وأيضا العطف على المتبوع هو الأصل .

[وعلى الثانى] أي على تقدير ألا يكون للأولى محل من الاعراب [إن قصد ربطها بها] أى ربط الثانية بالأولى [على معنى عاطف سوى الواو عطفت] الثانية على الأولى [به] أي بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر [نحو ـ دخل زيد فخرج عمرو أو ثم خرج عمرو ـ إذا قصد التعقيب أو المهلة] وذلك لأن ماسوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معانى مُحَصَّلَةً مُفَصَّلَةً فى علم النحو ، فاذا عطفت الثانية على الأولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة ، أعنى حصول معانى هذه الحروف ، بخلاف الواو ، فانه لا يفيد إلا مجرد الاشتراك ، وهذا إنما يظهر فيما له حكم إعرابى ، وأما فى غيره ففيه خفاء وإشكال (١) وهو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل ، حتى حصر بعضهم البلاغة فى معرفة الفصل والوصل .

[وإلا] أى وإن لم يقصد ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو [فان كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانيـــة فالفصل] واجب لئلا يلزم من الوصل

---

(١) وهذا لأنه يتوقف على معرفة الجهة الجامعة المتوقفة على النظر فيما بين الجملتين من الأحوال الستة الآتية .

نَحْوُ ـ وَإِذَا خَلَوْا ـ الآيَةَ ـ لَمْ يَعْطِفْ ـ اللهُ يَسْتَهْزِىءُ بِهِمْ ـ عَلَى ـ قَالُوا ـ لِئَلاَّ يُشَارِكَهُ فِى الاخْتِصَاصِ بِالظَّرْفِ لِمَا مَرَّ .

وَإِلاَّ فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا كَمَالُ الانْقِطَاعِ بِلا إِيهَامٍ أَوْ الاتِّصَالِ أَوْ شِبْهِ أَحَدِهِمَا فَكَذَلِكَ ، وَإِلاَّ فَالْوَصْلُ مُتَعَيِّنٌ .

التشريك فى ذلك الحكم [نحو ـ وإذا خلوا ـ الآية ، لم يعطف ـ الله يستهزىء بهم ـ على ـ قالوا ـ لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف لما مر] من أن تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص ، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصا بحال خُلُوِّهِمْ إلى شياطينهم ، وليس كذلك ، فان قيل إذا شَرْطِيَّةٌ لا ظرفية ، قلنا إذا الشرطية هى الظرفية استعملت استعمال الشرط ، ولو سلم فلا ينافى ما ذكرناه ، لأنه اسم معناه الوقت لابد له من عامل ، وهو ـ قالوا إنا معكم ـ بدلالة المعنى ، وإذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به ، كقولنا ـ يوم الجمعة سرت وضربت زيدا ـ بدلالة الفَحْوَى (١) والذوق .

[وإلا] عَطْفٌ على قوله ـ فان كان للأولى حكم ـ أى وإن لم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية ، وذلك بألا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة ، أو يكون ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضا [فان كان بينهما] أى بين الجملتين [كمال الانقطاع بلا إيهام] أى بدون أن يكون في الفصل إيهام خلاف المقصود [أو كمال الاتصال ، أو شبه أحدهما] أي أحد الكمالين [فكذلك] أى يتعين الفصل ، لأن الوصل يقتضى مُغَايَرَةً وَمُنَاسَبَةً [وإلا] أى وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام ولا كمال الاتصال ولا شبه أحدهما [فالوصل متعين] لوجود الداعي وعدم المانع .

والحاصل أن للجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للأولى حكم لم

---

(١) الفحوى قُوَّةُ الكلام باعتبار قرائن الأحوال .

أَمَّا كَمَالُ الانْقِطاعِ فلاختلافهما خَبرًا وَإِنْشَاءً لَفظًا وَمعنى ، نَحْوُ :

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُــوا نُزَاوِلُهَا   فَكُلُّ حَتْفِ امْرِىءٍ يَجْرِى بِمِقْدَارِ

يقصد إعطاؤه للثانية ستة أحوال : الأول كمال الانقطاع بلا إيهام ، الثاني كمال الاتصال ، الثالث شبه كمال الانقطاع ، الرابع شبه كمال الاتصال ، الخامس كمال الانقطاع مع الايهام ، السادس التوسط بين الكمالين ، فحكم الأخيرين الوصل ، وحكم الأربعة السابقة الفصل ، فأخذ المصنف فى تحقيق الأحوال الستة فقال [أما كمال الانقطاع] بين الجملتين [فلاختلافهما خبرا وإنشاء لفظا ومعنى] بأن تكون إحداهما خبرا لفظا ومعنى والأخرى إنشاء لفظا ومعنى [نحو - وقال رائدهم] هو الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكَلَإ [أرسوا] أي أقيموا ، من - أرْسَيْتُ السفينة - حبستها بالمِرْسَاة (١) [نزاولها] أى نحاول تلك الحرب و نعالجها [فكل حتف امرىء يجري بمقدار] (٢) أى أقيموا

(١) المرساة بكسر الميم حديدة تلقى فى الماء متصلة بالسفينة فتقف ، و بفتحها مكان الرُّسُوّ (٢) البيت للأخطل وهو من شعراء الدولة الأموية .

تطبيقات على الفصل لكمال الانقطاع :

(١) قوله تعالى - (أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَٰلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ) .

(٢) إنما المرءُ بأصغريْهْ   كُلُّ امرىءٍ رَهْنٌ بما لديْه

فصل فى الأول لاختلاف الجملتين خبرا وإنشاء ، وفى الثاني لأنه لاجامع بينهما .

أمثلة أخرى :

(١) جَزَى الله الشدائد كُلَّ خيْرٍ   عرفتُ بها عَدُوِّى من صديقى

(٢) الْفَقْرُ فيما جاوز الْكَفَافَا   من اتَّقَى الله رَجَا وخَافَا

أَوْ مَعْنًى فَقَطْ ، نَحْوُ - مَاتَ فُلَانٌ رَحِمَهُ اللهُ - أَوْ لِأَنَّهُ لَا جَامِعَ بَيْنَهُمَا كَمَا سَيَأْتِي .
وَأَمَّا كَمَالُ الاتِّصَالِ فَلِكَوْنِ الثَّانِيَةِ مُؤَكِّدَةً لِلْأُولَى لِدَفْعِ تَوَهُّمِ تَجَوُّزٍ أَوْ غَلَطٍ ، نَحْوُ - لَا رَيْبَ فِيهِ - فَإِنَّهُ لَمَّا بُولِغَ فِي وَصْفِهِ بِبُلُوغِهِ الدَّرَجَةَ الْقُصْوَى فِي الْكَمَالِ

نقاتل ، فان موت كل نفس يجرى بقدر الله تعالى ، لا الجبن يُنْجيه ، ولا الاقدام يُرْديه ، لم يعطف - نزاولها - على - أرسوا - لأنه خبر لفظا ومعنى ، وأرسوا إنشاء لفظا ومعنى ، وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبرا وإنشاء لفظا ومعنى مع قطع النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل من الاعراب ، وإلا فالجملتان فى محل النصب على أنه مفعول - قال [أو] لاختلافهما خبرا وإنشاء [معنى فقط] بأن تكون إحداهما خبرا معنى والأخرى إنشاء معنى ، وإن كانتا خَبَرِيَّتَيْنِ أو إِنْشَائِيَّتَيْنِ لفظا [نحو - مات فلان رحمه الله] لم يعطف - رحمه الله - على - مات - لأنه إنشاء معنى ، ومات خبر معنى ، وإن كانتا جميعا خبريتين لفظا [أو لأنه] عَطْفٌ على - لاختلافهما - والضمير للشان [لا جامع بينهما كما سيأتى] بيان الجامع ، فلا يصح العطف في مثل - زيد طويل وعمرو نائم .

[وأما كمال الاتصال] بين الجملتين [فلكون الثانية مؤكدة للأولى] تأكيدا معنويا [لدفع توهم تجوز أو غلط نحو - لاريب فيه] بالنسبة إلى - ذٰلِكَ الْكِتَابُ - إذا جُعِلَتْ - الم - طائفةً من الحروف أو جملةً مستقلةً (١) و - ذلك الكتاب - جملة ثانية و - لاريب فيه - ثالثة (٢) [فانه لما بولغ فى وصفه] أى وصف الكتاب [ببلوغه] متعلق - بوصفه - اى فى أن وُصِفَ بأنه بلغ [الدرجة القصوى في الكمال] وبقوله - بولغ - تتعلق الباء

---

(١) اى مع حذف أحد جزأيها ، والتقدير - هذا الم أو أقسم بألم (٢) أما إذا جعل - ذلك الكتاب - مبتدءا وجملة - لاريب فيه - خبرعنه أو نحو ذلك فلا يجرى فيه ما ذكره .

بجعلِ المبتدإ ذلكَ وتعريف الخبر باللّام جازَ أَنْ يتوهَّمَ السامعُ قبلَ التأملِ أنه مِمَّا يرمى به جزافاً ، فأُتبعه نفياً لذلكَ التوهُّم ، فوزانُه وزانُ ـ نفسه ـ فى ـ جاءَني زيدٌ نفسه ـ ونحو ـ هدى للمتقين ـ فإنَّ معناه أنّه فى الهداية بالغٌ درجةً لا يُدركُ كُنهها ، حتَّى كأنه هدايةٌ محضةٌ ، وهذا معنى ـ ذلكَ الكتابُ ـ لأَنَّ معناه كما مرَّ الكتاب

فى قوله [بجعل المبتدإ ذلك] الدّالّ على كمال العناية بتمييزه ، والتَّوسُّل ببُعْده إلى التعظيم وعلُوِّ الدرجة [وتعريف الخبر باللام] الدال على الانحصار مثل ـ حاتمٌ الجَوَادُ ـ فمعنى ـ ذلك الكتاب ـ أنه الكتاب الكامل الذي يستأهل أن يسمى كتابا ، كأن ما عداه من الكتب فى مقابلته ناقص ، بل ليس بكتاب [جاز] جَوَابُ ـ لما ـ أى جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة [أن يتوهم السامع قبل التأمل أنه] أعنى قوله ـ ذلك الكتاب [مما يرمى به جزافا] من غير صدور عن رَوِيّة وبصيرة [فأُتبعه] عَلَى لَفْظ المبنى للمفعول ، والمرفوع المستتر عائد إلى ـ لا ريب فيه ـ والمنصوب البارز إلى ـ ذلك الكتاب ـ أى جُعِلَ ـ لا ريب فيه ـ تابعا لذلك الكتاب [نفيا لذلك] التوهم [فوزانه] أى وزان ـ لا ريب فيه ـ مع ـ ذلك الكتاب [وزان نفسه] مع زيد [فى ـ جاءنى زيد نفسه] فظهر أن لفظ ـ وزان ـ فى قوله ـ وزان نفسه ـ ليس بزائد كما تُوُهِّمَ . أو تأكيدا لمظنا كما أشار إليه بقوله [ونحو ـ هدي] أى هو هدي [للمتقين] أى الضَّالّين الصائرين إلى التقوى (١) [فان معناه أنه] أى الكتاب [فى الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها] أى غايتها ، لما فى تنكير ـ هدى ـ من الابهام والتفخيم [حتى كأنه هداية محضة] حيث قيل ـ هدى ـ ولم يقل هَادٍ [وهذا معنى ذلك الكتاب ، لأن معناه كما مر الكتاب

---

(١) فهو من مجاز الأوَّل ، لأن المتقين بالفعل مهديُّون ، فلا يكون فيه هداية لهم.

الْكَامِلُ ، وَالْمُرَادُ بِكَمَالِهِ كَمَالُهُ فِي الْهِدَايَةِ ، لِأَنَّ الْكُتُبَ السَّمَاوِيَّةَ بِحَسَبِهَا تَتَفَاوَتُ فِي دَرَجَاتِ الْكَمَالِ ، فَوِزَانُهُ وِزَانُ ـ زَيْدٌ الثَّانِي ـ فِي ـ جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ ـ أَوْ بَدَلًا مِنْهَا لِأَنَّهَا غَيْرُ وَافِيَةٍ بِتَمَامِ الْمُرَادِ أَوْ كَغَيْرِ الْوَافِيَةِ بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ ، وَالْمَقَامُ يَقْتَضِي اعْتِنَاءً بِشَأْنِهِ لِنُكْتَةٍ ، كَكَوْنِهِ مَطْلُوبًا فِي نَفْسِهِ أَوْ فَظِيعًا أَوْ عَجِيبًا أَوْ لَطِيفًا ، نَحْوُ ـ أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ، أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ، وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ـ فَإِنَّ الْمُرَادَ التَّنْبِيهُ عَلَى نِعَمِ اللهِ تَعَالَى ، وَالثَّانِي أَوْفَى بِتَأْدِيَتِهِ لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهَا بِالتَّفْصِيلِ مِنْ غَيْرِ إِحَالَةٍ عَلَى عِلْمِ الْمُخَاطَبِينَ الْمُعَانِدِينَ ،

الكامل ، والمراد بكماله كماله فى الهداية ، لأن الكتب السماوية بحسبها] أى بقدر الهداية واعتبارها [تتفاوت فى درجات الكمال] لا بحسب غيرها ، لأنها المقصود الأصلى من الانزال [فوزانه] أى وزان ـ هدى للمتقين [وزان زيد الثانى فى ـ جاءنى زيد زيد] لكونه مقرِّراً لذلك الكتاب مع اتفاقهما فى المعنى ، بخلاف ـ لاريب فيه ـ فانه يخالفه معنى [أو] لكون الجملة الثانية [بدلا منها] أى من الأولى [لأنها] أى الأولى [غير وافية بتمام المراد ، أو كغير الوافية] حيث يكون فى الوفاء قصورٌ مّا أو خفاءٌ مّا [بخلاف الثانية] فانها وافية كمال الوفاء [والمقام يقتضى اعتناء بشأنه] أى بشأن المراد [لنكتة ، ككونه] أى المراد [مطلوبا فى نفسه أو فظيعا أو عجيبا أو لطيفا] فتنزل الثانيـة من الأولى منزلة بدل البعض أو الاشتمال ، فالأول [نحو ـ أمدكم بما تعلمون ، أمدكم بأنعام وبنين ، وجنات وعيون ، فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى] والمقام يقتضى اعتناء بشأنه ، لكونه مطلوبا فى نفسه وذَريعةً إلى غيره(١) [والثانى] أعنى قوله ـ أمدكم بأنعام الخ [أوفى بتأديته] أى تأدية المراد الذى هو التنبيه [لدلالته] أى الثانى [عليها] أى على نعم الله تعالى [بالتفصيل من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين ،

---

(١) وهو التقوى فى قوله (واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون) .

فَوَزَانُهُ وِزَانُ ـ وَجْهُهُ ـ فِي ـ أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَجْهُهُ ـ لِدُخُولِ الثَّانِي فِي الْأَوَّلِ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ :

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا   وَإِلَّا فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمَا

فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ إِظْهَارُ كَمَالِ الْكَرَاهَةِ لِإِقَامَتِهِ ، وَقَوْلُهُ ـ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا ـ أَوْفَى بِتَأْدِيَتِهِ ، لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهِ بِالْمُطَابَقَةِ مَعَ التَّأْكِيدِ ، فَوَزَانُهُ وِزَانُ ـ حُسْنُهَا ـ فِي ـ أَعْجَبَتْنِي الدَّارُ حُسْنُهَا ـ لِأَنَّ عَدَمَ الْإِقَامَةِ مُغَايِرٌ لِلِارْتِحَالِ وَغَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِ

فوزانه وزان وجهه فى ـ أعجبني زيد وجهه ـ لدخول الثانى فى الأول] لأن ماتعلمون يشمل الأنعام وغيرها [و] الثانى أعنى الْمُنَزَّل منزلة بدل الاشتمال [نحو قوله :

أقول له ارحل لاتقيمن عنـــدنا   وإلافكن فى السر والجهر مسلما (١)

فان المراد به] أى بقوله ـ ارحل [كمال إظهار الكراهة لاقامتـه] أى المُخَاطَب [وقوله ـ لاتقيمن عندنا ـ أوفى بتأديته لدلالته] أى لدلالة ـ لا تقيمن [عليه] أى على كمال إظهار الكراهة [بالمطابقة مع التأكيد] الحاصل من النون ، وكَوْنُهَا مطابقة باعتبار الوضع العُرْفِيِّ ، حيث يقال ـ لا تقم عندى ـ ولا يقصد كَفُّهُ عن الاقامة ، بل مجرد إظهار كراهة حضوره [فوزانه] أى وزان ـ لاتقيمن عندنا [وزان حسنها فى ـ أعجبتنى الدار حسنها ـ لأن عدم الاقامة مغاير للارتحال] فلا يكون تأكيدا [وغير داخل فيه] فلا يكون بدل بعض ، ولم يَعْتَدَّ ببدل الكل لأنه إنمـا يتميز عن التأكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني ، وهذا لا يتحقق فى الجمل لاسيما التى لامحل لها من الاعراب

---

(١) لم يعرف شارح الشواهد قائله ، ومعناه أنه يريد من صاحبـه أن يـكون معه على مايكون عليه المسلم من استواء ظاهره وباطنه .

مَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُلاَبَسَةِ ، أَوْ بَيَاناً لَهَا لِخَفَائِهَا ، نَحْوُ - فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لاَ يَبْلَى - فَإِنْ وِزَانَهُ وِزَانُ - عُمَرَ - فِي قَوْلِهِ :

* أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ *

[مع ما بينهما] أى بين عدم الاقامة والارتحال [من الملابسة] اللزومية فيكون بدل اشتمال ، والـكلام فى أن الجملة الأولى أعنى - ارحل - ذاتُ محل من الاعراب مثل مامَرَّ فى - أرسوا نزاولها - وإنمـا قال فى المثالين إن الثانيـة أوفى لأن الأولى وافيـة مع ضرب من القصور باعتبار الاجمال وعدم مطابقة الدلالة ، فصارت كغير الوافيـة [أو] لـكون الثانية [بيانا لها] أى للأولى [لخفائها] أي الأولى [نحو - فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى - فان وزانه] أى وزان - قال يا آدم [وزان عمر فى قوله :

أقسم بالله أبو حفص عمر] * مَا مَسَّهَا من نَقَبٍ ولاَ دَبَرْ * (١)

---

(١) نسبه الْمَرْزُبَانِيُّ فى معجم الشعراء إلى عبد الله بن كَيْسَبَةَ ، وكان قد أتى عمر رضى الله عنه فشكى له ناقته ، وطلب منه أن يستحمله غيرها فلم يصدقه ، والنقب ضعف أسفل الْخُفِّ أو الحافر ، والدبر جراحة الظهر .

تطبيقات على الفصل لـكمال الاتصال :

(١) قوله تعـالى - (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ) .

(٢) كَفَى زَاجِراً للمرءِ أيامُ دَهْرِهِ تَرُوحُ لَهُ بِالْوَاعِظَاتِ وَتَغْتَدِي

فصل قوله - تحسبها - عمـا قبله لأنه بدل اشتمال منـه ، وفصلت جملة - تروح - لأنها بيان لما قبلها .

وَأَمَّا كَوْنُهَا كَالْمُنْقَطِعَةِ عَنْهَا فَلِكَوْنِ عَطْفِهَا عَلَيْهَا مُوهِمًا لِعَطْفِهَا عَلَى غَيْرِهَا ، وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ قَطْعاً . مِثَالُهُ :

وَتَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِي أَبْغِي بِهَا بَدَلاً أُرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمُ

حيث جعل الثانى بيانا وتوضيحا للأول ، فظهر أن ليس لفظ ـ قال ـ بيانا وتفسيرا للفظ ـ وسوس ـ حتى يكون هذا من باب بيان الفعل لا من بيان الجملة ، بل الْمُبَيَّنُ هو مجموع الجملة .

[وأما كونها] أى الجملة الثانية [كالمنقطعة عنها] أى عن الأولى [فلكون عطفها عليها] أى عطف الثانية على الأولى [موهما لعطفها على غيرها] مما ليس بمقصود ، وشُبِّهَ هذا بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف ، إلا أنه لما كان خارجياً يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع [ويسمى الفصل لذلك قطعا ، مثاله :

وتظن سلمى أننى أبغى بها بدلا أراها فى الضلال تهيم (١)]

أمثلة أخري :

(١) قوله تعالى ـ (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ، إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى) .

(٢) إنما الناسُ كالسَّوَائمِ فى الرِّزْ قِ سواءٌ جَهُولُهُمْ والحليمُ

(١) لم يعرف شارح الشواهد قائله ، وأراها بمعنى أظنها على صيغة المبنى للمفعول وهو للفاعل ، وتهيم مضارع هام على وجهه إذا مشى من غير قصد .

تطبيقات على الفصل لشبه كمال الانقطاع :

(١) يقولون إنى أحمل الضَّيْمَ عندهُمْ أعوذ بربِّى أن يُضَامَ نظيرى

(٢) قوله تعالى ـ (وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ، اللهُ يَسْتَهْزِىءُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) .

وَيَحْتَمِلُ الاسْتِئْنَافَ .

وَأَمَّا كَوْنُهَا كَالْمُتَّصِلَةِ بِهَا فَلِكَوْنِهَا جَوَابًا لِسُؤَالٍ اقْتَضَتْهُ الأُولَى فَتُنَزَّلُ مَنْزِلَتَهُ ، فَتُفْصَلُ عَنْهَا كَمَا يُفْصَلُ الْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ (السَّكَّاكِيُّ) فَيُنَزَّلُ ذَلِكَ مَنْزِلَةَ الْوَاقِعِ لِنُكْتَةٍ ، كَإِغْنَاءِ السَّامِعِ عَنْ أَنْ يَسْأَلَ ، أَوْ مِثْلِ أَلَّا يُسْمَعَ مِنْهُ شَيْءٌ ،

فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين ، لأن معنى أراها أظنها ، وكون المسند إليه فى الأولى محبوبا وفى الثانية مُحِبًّا ، لَكِنْ ترك العاطف لئلا يُتَوَهَّمَ أنه عَطْفٌ على — أبغى — فيكون من مظنونات سلمى [ويحتمل الاستئناف] كأنه قيل : كيف تُرَاهَا فى هذا الظن ؟ فقال : أُرَاهَا تتحير فى أودية الضلال .

[وأما كونها] أى الثانية [كالمتصلة بها] أى بالأولى [فلكونها] أى الثانية [جوابا لسؤال اقتضته الأولى ، فتنزل] الأولى [منزلته] أى السؤال ، لكونها مشتملة عليه ومقتضية له [فتفصل] الثانية [عنها] أى عن الأولى [كما يفصل الجواب عن السؤال] لما بينهما من الاتصال — قال [السكاكى : فينزل ذلك] أي السؤال الذى تقتضيه الأولى وتدل عليه بالفحوي (١) [منزلة السؤال الواقع] ويطلب بالكلام الثانى وقوعه جوابا له ، فيقطع عن الكلام الأول لذلك ، وتنزيله منزلة الواقع إنما يكون [لنكتة كاغناء السامع عن أن يسأل أو] مثل [ألا يسمع منـه] أى من السامع [شيء] تحقيرا له وكراهة لكلامه ، أو مثل ألا ينقطع كلامك بكلامه ، أو مثل القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ ، وهو تقدير السؤال وترك العاطف ، أو غير ذلك ، وليس فى كلام السكاكى دلالة على أن الأولى تنزل منزلة السؤال ، فكأن المصنف نظر إلى

لم تعطف جملة — أعوذ — على جملة — يقولون — لئلا يتوهم عطفها على جملة — أحمل — لقربها منها ، ولم تعطف جملة — الله يستهزىء — على جملة الشرط قبله ، لئلا يتوهم عطفها على جملة — إنا معكم — لقربها منها (١) أى بقوة الكلام باعتبار قرائن الأحوال .

وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ اسْتِئْنَافًا ، وَكَذَا الثَّانِيَةُ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَضْرُبٍ : لِأَنَّ السُّؤَالَ إِمَّا عَنْ سَبَبِ الْحُكْمِ مُطْلَقًا ، نَحْوُ :

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ عَلِيلٌ   سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلُ

أَيْ مَا بَالُكَ عَلِيلًا ، أَوْ مَا سَبَبُ عِلَّتِكَ ، وَإِمَّا عَنْ سَبَبٍ خَاصٍّ نَحْوُ ـ وَمَا أُبَرِّىءُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ـ وَهَذَا

أن قطع الثانية عن الأولى مثل قطع الجواب عن السؤال إنما يكون على تقدير تنزيل الأولى منزلة السؤال وتشبيهها به ، والأظهر أنه لا حاجة إلى ذلك ، بل بجرد كَوْن الأولى مَنْشَأً للسؤال كاف فى ذلك ، أشير إليه فى الكشَّاف [ويسمى الفصل لذلك] أى لكونه جوابا لسؤال اقتضته الأولى [استئنافا ، وكذا] الجملة [الثانية] نفسها أيضا تسمى استئنافا ومُسْتَأْنَفَةً [وهو] أى الاستئناف [ثلاثة أضرب : لأن السؤال] الذي تضمنته الأولى [إما عن سبب الحكم مطلقا نحو :

قال لى كيف أنت قلت عليل   سهر دائم وحزن طويل (١)

أى ما بالك عليلا ، أو ما سبب علتك] بقرينة العرف والعادة ، لأنه إذا قيل ـ فلان مريض ـ فانما يسأل عن مرضه وسببه ، لا أن يقال هل سبب علته كذا وكذا ، لاسيَّمَا السهر والحزن ، حتى يكون السؤال عن السبب الخاص [وإما عن سبب خاص] لهذا الحكم [نحو ـ وما أبرىء نفسى إن النفس لأمارة بالسوء] كأنه قيل : هل النفس أمارة بالسوء ؟ فقيل : إن النفس لأمارة بالسوء ، بقرينة التأكيد ، فالتأكيد دليل على أن السؤال عن السبب الخاص ، فان الجواب عن مطلق السبب لا يُؤَكَّدُ (٢) [وهذا

---

(١) سبق الكلام عليه فى أول باب المسند إليه .

(٢) لأنه تصور لا تصديق حتى يمكن تأكيده .

الضَّرْبُ يَقْتَضِي تَأْكِيدَ الحُكْمِ كما مرَّ ، وَإِمَّا عَنْ غَيْرِهِمَا ، نَحْوُ - قَالُوا سَلاَمًا قَالَ سَلاَمٌ - أَيْ فَمَاذَا قَالَ ، وَقَوْلِه :

زَعَمَ العَوَاذِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ ... صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمْرَتِي لاَ تَنْجَلِي

وَأَيْضًا مِنْهُ مَايَأْتِي بِاعَادَةِ اسْمِ مَااسْتُؤْنِفَ عَنْهُ ، نَحْوُ - أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ زَيْدٌ حَقِيقٌ بِالإِحْسَانِ - وَمِنْهُ

الضرب يقتضى تأكيد الحكم] الذي هو فى الجملة الثانية ، أعنى الجواب ، لأن السائل مُتردِّدٌ فى هذا السبب الخاص هل هو سبب الحكم أم لا [كما مر] فى أحوال الاسناد الخبرى ، من أن المخاطب إذا كان طالبا متردداً حسن تقوية الحكم بمؤكد ، ولا يخفى أن المراد الاقتضاء استحسانا لاوجوبا ، والمستحسن فى باب البلاغة بمنزلة الواجب (١) [وإما عن غيرهما] أى غير السبب المطلق والخاص [نحو - قالوا سلاما قال سلام - أى فماذا قال] إبراهيم فى جواب سلامهم ؟ فقيل : قال سلام ، أى حياهم بتحية أحسن ، لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدَّوام والثُّبُوت [وقوله : زعم العواذل] جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة (٢) [أنى فى غمرة] وشدة [صدقوا] أى الجماعات العواذل في زعمهم أنى فى غمرة [ولكن غمرتى لاتنجلى] ولا تنكشف ، بخلاف أكثر الغمرات والشدائد ، كأنه قيل : أصدقوا أم كذبوا ؟ فقيل صدقوا [وأيضا منه] أى من الاستئناف ، وهذا إشارة إلى تقسيم آخر له [مايأتى باعادة اسم مااستؤنف عنه] أى أُوقِعَ عنه الاستئناف ، وأصل الكلام ما استؤنف عنه الحديث ، فحذف المفعول (٣) ونزل الفعل منزلة اللازم [نحو - أحسنت] أنت [إلى زيد زيد حقيق بالإحسان] باعادة اسم زيد [ومنه

---

(١) ولهذا عبر المتن بالاقتضاء (٢) أى من الذكور بدليل قوله - صدقوا - وإنما لم يجعل جمع عاذل ، لأن فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل ، وقد ذكر شارح الشواهد أنه لم يعرف قائل هذا البيت (٣) يعنى به نائب الفاعل .

ما يُبْنَى عَلَى صِـفَتِه ، نَحْوُ ـ أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ صَدِيقُكَ القَدِيمُ أَهْلٌ لِذَلِكَ ـ وَهَذَا أَبْلَغُ ، وَقَدْ يُحْذَفُ صَـدْرُ الاسْتِئْنَاف ، نَحْوُ ـ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالغُـدُوِّ وَالآصَال ، رِجَالٌ ـ فِيمَنْ قَرَأَهَا مَفْتُوحَةَ البَاء ، وَعَلَيْـه ـ نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ـ عَلَى قَوْلٍ ، وَقَدْ يُحْذَفُ كُلُّهُ إِمَّا مَعَ قِيَامِ شَيْءٍ مَقَامَهُ ، نَحْوُ .

ما يبنى على صفته] أي صـفة ما استؤنف عنه دون اسمه ، والمراد بالصفة صـفة تصلح لتَرَتُّب الحديث عليـه [نحو ـ أحسنت إلي زيد صديقك القـديم أهل لذلك] والسؤال المقدر فيهما ـ لماذا أحسن إليه ؟ وهل هو حقيق بالاحسان ؟ [وهذا] أي الاستئناف المبنى على الصفة [أبلغ] لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم ، كالصداقة القديمة فى المثال المذكور ، لما يسبق إلى الفهم من تَرَتُّب الحكم على الوصف الصالح للعِلِّيَّة أنه علّة له ، وهنـا بحث (١) وهو أن السؤال إن كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيـانه لا محالة (٢) وإلا فلا وجه لاشتماله عليه ، كما فى قوله تعالى (قالوا سلاما قال سلام) وقوله ـ زعم العواذل ـ ووجه التَّقَصِّى عن ذلك مذكور فى الشرح (٣) [وقد يحذف صدر الاستئناف] فعلا كان أو اسما [نحو ـ يسبح له فيها بالغدو والآصال ، رجال ـ فيمن قرأها مفتوحة البـاء] كأنه قيل : من يُسَبِّحُه ؟ فقيل رجال ، أى يسبحه رجال [وعليـه ـ نعم الرجل زيد] أو نعم رجلا زيد [على قول] أى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدإ محذوف ، أى هو زيد ، ويجعل الجملة استئنافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المُبْهَم [وقد يحذف] الاسـتئناف [كله ، إما مع قيام شيء مقامه ، نحو

---

(١) أى فى كون الاستئناف المَبْنِيّ على الصفة أبلغ (٢) ولا فرق فى ذلك بين المبنى على الصفة والمبنى على الاسم (٣) وهو باختيار الشق الأول ، والفرق حاصل بأن المبنى على الاسم فيه ذكر السبب فقط ، أما المبنى على الصفة ففيه ذكر السبب وسببه ، كالصداقة القديمة فى المثال الثانى ، وفى هذا من التدقيق ما يجعله أبلغ من الأول .

قَوْل الْحَمَاسِيّ :

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ   لَهُمْ إِلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَافُ

أَوْ بِدُونِ ذٰلِكَ ، نَحْوُ ـ فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ـ أَىْ نَحْنُ عَلَى قَوْل .

قول الحماسى (١) زعمتم أن إخوتكم قريش * لهم إلف] أى إيلاف فى الرِّحْلَتَيْنِ المعروفتين لهم فى التجارة : رحلة فى الشتاء إلى اليمن ، ورحلة فى الصيف إلى الشام [وليس لكم إلاف] أى مُؤَالَفَةٌ فى الرحلتين المعروفتين ، كأنه قيل : أصدقنا فى هذا الزعم أم كذبنا ؟ فقيل كذبتم ، فحذف هذا الاستئناف كله ، وأقيم قوله ـ لهم إلف وليس لكم إلاف ـ مقامه لدلالته عليه [أو بدون ذلك] أى قيام شىء مقامه اكتفاء بمجرد القرينة [نحو ـ فنعم الماهدون ـ أى نحن على قول] أى على قول من يجعل المخصوص خبر المبتدإ ، أي هم نحن (٢) .

(١) هو مُسَاوِرُ بن هند بن قيس بن زُهَيْرٍ العبسى من الشعراء المخضرمين ، وهو يهجو بذلك بنى أسد ، ويكذبهم في انتسابهم إلى قريش .

(٢) بخلاف قول من يجعل المخصوص مبتدءا والجملة قبله خبره .

تطبيقات على الفصل لشبه كمال الاتصال :

(١) وما عفَت الرياحُ له مَحَلاًّ   عفَاهُ من حَدَا بهمُ وساقَا

(٢) لاتُنْكِري عَطَلَ الكريم من الغنى   فالسَّيْلُ حَرْبٌ للمكان العالى

(٣) أرى بَصَرِى عن كُلِّ يوم وليلة   يَكِلُّ وخَطْوِي عن مَدَى الخَطْوِ يَقْصُرُ

ومن يصحب الأيامَ تسعين حِجَّةً   يُغَيِّرْنَهُ والدهر لا يتغيَّرُ

فصل فى الأول لأنه لما نفى الفعل الموجود عن الرياح كان مَظِنَّةً أن يسأل عن

وَأَمَّا الْوَصْلُ لِدَفْعِ الْإِيهَامِ فَكَقَوْلِهِمْ - لَا وَأَيَّدَكَ اللهُ .

وَأَمَّا لِلتَّوَسُّطِ

ولما فرغ من بيان الأحوال الأربعة المقتضية للفصل شرع فى بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال [وأما الوصل لدفع الايهام فكقولهم - لا وأيدك الله] فقولهم - لا - رَدٌّ لكلام سابق ، كما إذا قيل : هل الأمر كذلك ؟ فيقال : لا ، أى ليس الأمر كذلك ، فهذه جملة إخبارية ، وأيدك الله جملة إنشائية دعائية ، فبينهما كمال الانقطاع ، لَكِنْ عُطِفَتْ عليها ، لأن ترك العطف يُوهِمُ أنه دعاء على المخاطب بعدم التأييد ، مع أن المقصود الدعاء له بالتأييد ، فأينما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم - لا - وبعضهم لَمَّا لَمْ يَقِفْ على المعطوف عليه فى هذا الكلام نقل عن الثَّعَالِبِيِّ حكايةً مشتملة على قوله - قُلْتُ لا وأيدك الله - وزعم أن قوله - وأيدك الله - عَطْفٌ على قوله - قلت - ولم يعرف أنه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول (١) وأنه لولم يَحْكِ الحكاية (٢) فَحِينَئذٍ قال للمخاطب - لاوأيدك الله - فلابد له من معطوف عليه .

[وأما للتوسط] عَطْفٌ على قوله - أما الوصل لدفع الايهام - أى وأما الوصل التوسط الجملتين بين كمال الانقطاع والاتصال ، وقد صَحَّفَ بعضهم أَمَّا بفتح الهمزة إِمَّا

الفاعل ، وكذلك الفصل فى الثانى والثالث ، إلا أن الاستئناف فيهما حصل بالفاء والواو ، فالواو فى الثالث للاستئناف لا للعطف (١) مع أن المقصود دخوله فيه .

(٢) هى قوله - قلت :

تطبيقات على الوصل لدفع الايهام :

(١) من ذلك ما روى أن الرشيد سأل وزيره عن شىء فقال : لا ، وأيد الله الخليفة (٢) ومر أبو بكر الصديق برجل فى يده ثوب فقال له : أتبيع هذا ؟ فقال : لا يرحمك الله ، فقال له : لاتقل هكذا ، وقل : لا ويرحمك الله .

فَاذَا اتَّفَقَتَا خَبَرًا أَوْ إِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنًى أَوْ مَعْنًى فَقَطْ بِجَامِعٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى - يُخَادِعُونَ اللهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ - وَقَوْلِهِ - إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ، وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ - وقوله - كُلُوا واشربوا ولا تسرفوا - وكقوله تعالى - وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ

بكسر الهمزة فركب مَتْنَ عَمْيَاءَ ، وَخَبَطَ خَبْطَ عَشْوَاءَ [فاذا اتفقتا] أى الجملتان [خبرا أو إنشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط بجامع] أي بأن يكون بينهما جامع ، بدلالة ما سبق من أنه إذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع ، ثم الجملتان المتفقتان خبرا أو إنشاء لفظا ومعنى قسمان : لأنهما إما إنْشَائيَّتَانِ أو خَبَرِيَّتَانِ ، والمتفقتان معني فقط ستة أقسام : لأنهما إن كانتا إنشائيتين معنى فاللفظان إما خبران أو الأولى خبر والثانية إنشاء أو بالعكس ، وإن كانتا خبريتين معنى فاللفظان إما إنشاآن أو الأولى إنشاء والثانيـة خبر أو بالعكس ، فالمجموع ثمانيـة أقسام ، والمصنف أَوْرَدَ للقسمين الأولين مثاليهما [كقوله تعالى - يخادعون الله وهو خادعهم - وقوله - إن الأبرار لفى نعيم ، وإن الفجار لفي جحيم] فى الخبريتين لفظا ومعنى ، إلا أنهما فى المثال الثانى متناسبتان فى الاسْمِيَّة بخلاف الأول [وقوله تعالى - كلوا واشربوا ولا تسرفوا] فى الانشائيتين لفظا ومعنى ، وأَوْرَدَ للاتفاق معني فقط مثالا واحـدا ، إشارة إلى أنه يمكن تطبيقه على قسمين (١) من أقسامه الستة ، وأعاد فيـه لفظة الكاف تنبيها على أنه مثـال للاتفاق معنى فقط ، فقال [وكقوله تعـالى - وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس

---

(١) وهما أن تكون الجملتان خبريتين لفظا إنشائيتين معنى ، أو تكونا إنشائيتين معنى ، والأولى خبرية لفظا ؛ والثانية إنشائية كذلك .

حَسَناً - أي لا تعبدوا وتحسنون بمعنى احسنوا ، أو وأحسنوا .

وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ باعتبار الْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا وَالْمُسْنَدَيْنِ جَمِيعاً ، نَحو - يَشعر زيد ويكتب ، ويعطي ويمنع ، وزيد شاعر وعمرو كاتب ، وزيد طويل وعمرو

حسنا] فعطف - قولوا على - لا تعبدون - مع اختلافهما لفظا لكونهما إنشائيتين معنى لأن قوله - لا تعبدون - إِخْبَارٌ في معني الانشاء [أى لا تعبدوا] وقَوْلُهُ - وبالوالدين إحسانا - لابد له من فعل ، فاما أن يقدر خبرا فى معنى الطلب ، أي [وتحسنون بمعنى أحسنوا] فتكون الجملتان خبرا لفظا إنشاء معنى ، وفائدة تقدير الخبر ثم جَعْله بمعنى الانشاء أمّا لفظا فالْمُلاَءَمَةُ مع قوله - لاتعبدون - وأما معنى فالمبالغة ، باعتبار أن المخاطب كأنه سَارَعَ إلى الامتثال فهو يخبر عنه ، كما تقول - تذهب إلى فلان تقول له كذا - تريد الأمر أي اذهب إلى فلان فقل له كذا ، وهو أبلغ من الصريح [أو] يقدر من أول الأمر صريح الطلب على ماهو الظاهر ، أى [وأحسنوا] بالوالدين إحسانا ، فتكونان إنشائيتين معنى ، مع أن لفظة الأولى إخبار ، ولفظة الثانية إنشاء .

[والجامع بينهما] أي بين الجملتين [يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما والمسندين جميعا] أى باعتبار المسند إليه فى الجملة الأولى والمسند إليه فى الجملة الثانية ، وكذا باعتبار المسند فى الجملة الأولى والمسند فى الجملة الثانية (١) [نحو - يشعر زيد ويكتب] للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما فى خيال أصحابهما [ويعطي] زيد [ويمنع] لتَضَادِّ الاعطاء والمنع ، هذا عند اتحاد المسند إليهما ، وأما عند تغايرهما فلا بد من تناسبهما أيضا ، كما أشار إليه بقوله [وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو

---

(١) وقد تكون المناسبة بين المسند إليه فى إحداها والمسند فى الأخري ، نحو - الاسلام حسن والقبيح الكفر .

قَصِيرٌ - لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُمَا ، بِخِلَافِ - زَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرٌو كَاتِبٌ - بِدُونِهَا - وَزَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرٌو طَوِيلٌ - مُطْلَقًا .

السَّكَّاكِيُّ :

قصير - لمناسبة بينهما] أى بين زيد وعمرو كالأُخُوَّة أو الصداقة أو العداوة أو نحو ذلك ، وبالجملة يجب أن يكون أحدهما مُنَاسِبًا للآخر ومُلَابِسًا له مُلَابَسَةً لها نوع اختصاص [بخلاف - زيد شاعر وعمرو كاتب - بدونها] أى بدون المناسبة بين زيد وعمرو ، فانه لا يصح وإن اتحد الْمُسْنَدَان ، ولهذا حكموا بامتناع نحو - خُفِّى ضَيِّقٌ وخَاتَمِي ضَيِّقٌ (١) [وبخلاف - زيد شاعر وعمرو طويل - مطلقا] أي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة أولم تكن ، لعدم تناسب الشعر وطول القامة .

[السكاكى] ذكر أنه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند الْقُوَّةِ الْمُفَكِّرَةِ جمعا من جهة العقل وهو الجامع العقلى ، أو من جهة الْوَهْمِ وهو الجامع الوهمى ، أو من جهة الخيال وهو الجامع الخيالي ، والمراد بالعقلى القوة العاقلة المدركة للْكُلِّيَّاتِ ، وبالوهم القوة المدركة للمعانى الجزئية الموجودة فى المحسوسات من غير أن يتأدى إليها من طُرُقِ الْحَوَاسِّ ، كادراك الشاة مَعْنًى فى الذئب (٢) وبالخيال القوة التى تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غَيْبُوبَتِهَا عن الْحِسِّ الْمُشْتَرَكِ ، وهو القوة التى تتأدي إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة ، وبالمفكرة القوة التى من شأنها

---

(١) وهذا مالم يقصد ذكر الأشياء المتفقة فى الضيق ، لأنه يصير مثل قولك - هذا الأمر ضيق وهذا الأمر ضيق ، فيتحد الطرفان (٢) وهو الايذاء والعداوة ، فالعداوة التى فى الذئب معنى جزئى تدركه الشاة بالواهمة .

الْجَامِعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ إِمَّا عَقْلِيٌّ ، بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا اتِّحَادٌ فِى التَّصَوُّرِ أَوْ تَمَاثُلٌ ، فَإِنَّ الْعَقْلَ بِتَجْرِيدِه الْمِثْلَيْنِ عَنِ التَّشَخُّصِ فِى الْخَارِجِ يَرْفَعُ التَّعَدُّدَ بَيْنَهُمَا ،

التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة من الحس المشترك والمعانى المدركة بالوهم بَعْضِهَا مع بعض ، ونعنى بالصور ما يمكن إدراكه باحدى الحواس الظاهرة ، و بالمعانى مالا يمكن إدراكه بهما ، فقال السكاكى الجامع بين الجملتين إما عقلى ، وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد فى تَصَوُّرٍ مَّا ، مثل الاتحاد فى المخبر عنه أو فى المخبر به أو فى قيد من قيودهما ، وهذا ظاهر فى أن المراد بالتصور الأمر الْمُتَصَوَّرُ (١) ولما كان مقررا أنه لا يكفى فى عطف الجملتين وجود الجامع بين مفردين من مفرداتهما باعتراف السكاكى أيضا غَيَّرَ المصنف عبارة السكاكى (٢) فقال [الجامع بين الشيئين إما عقلى] وهو أمر بسببه يقتضى العقل اجتماعهما فى الْمُفَكِّرَة ، وذلك [بأن يكون بينهما اتحاد فى التصور أو تماثل (٣) فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص فى الخارج يرفع التعدد بينهما] فيصيران متحدين ، وذلك لأن العقل يجرد الجزئي الحقيقى عن عوارضه الْمُشَخِّصَة الْخَارِجِيَّة وينتزع منه المعنى الْكُلِّيّ فيدركه على ماتقرر فى موضعه ، وإنما قال ـ فى الخارج ـ لأنه لا يجرده عن المشخصات العقلية ، لأن كل ماهو موجود فى العقل فلا بد له من تشخص فيه به يمتاز عن سائر المعقولات ، وههنا بحث وهو أن التماثل هو الاتحاد فى النوع ، مثل اتحاد زيد وعمرو مثلا فى الانْسَانِيَّة ، وإذا كان التماثل جامعا لم تتوقف صحة قولنا ـ زيد كاتب وعمرو شاعر ـ على أُخُوَّة زيد وعمرو أو

---

(١) وهذا الاطلاق لاشىء فيه لأنه كثيرا ما يقع فى كلامهم (٢) فأبدل الجملتين بالشيئين لأن الجامع يجب فى مفردات الجملتين ، ولا يكفى وجوده بين مفردين منها ، وسيعود الشارح إلى تحقيق هذا (٣) وهذا بأن يتفقا فى الحقيقة ويختلفا فى العوارض .

أَوْ تَضَايُفٌ كَمَا بَيْنَ الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ أَوِ الْأَقَلِّ وَالْأَكْثَرِ ، أَوْ وَهْمِيٌّ بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَ تَصَوُّرَيْهِمَا شِبْهُ تَمَاثُلٍ ، كَلَوْنَيْ بَيَاضٍ وَصُفْرَةٍ ، فَإِنَّ الْوَهْمَ يُبْرِزُهُمَا فِي مَعْرِضِ الْمِثْلَيْنِ ، وَلِذَلِكَ حَسُنَ الْجَمْعُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ الَّتِي فِي قَوْلِهِ :

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا ... شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

صداقتهما أو نحو ذلك ، لأنهما متماثلان لكونهما من أفراد الانسان ، والجواب أن المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما فى وصف له نوع اختصاص بهما (١) على ما سيتضح فى باب التشبيه [أو تضايف] وهو كَوْنُ الشيئين بحيث لا يمكن تَعَقُّلُ كُلٍّ منهما إلا بالقياس إلى تعقل الآخر [كما بين العلة والمعلول] فان كل أمر يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير إليه فهو علة والآخر معلول [أو الأقل والأكثر] فان كل عدد يصير عند العَدِّ فانيا قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر ، والآخر أكثر منه [أو وهمى] وهو أمر بسببه يحتال الوهم فى اجتماعهما عند المُفَكِّرَة ، بخلاف العقل فانه إذا خُلِّيَ ونَفْسَهُ لم يحكم بذلك ، وذلك [بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل ، كلونى بياض وصفرة ، فان الوهم يبرزهما فى معرض المثلين] من جهة أنه يسبق إلى الوهم أنهما نوع واحد زيد فى أحدهما عَارِضٌ (٢) بخلاف العقل فانه يعرف أنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون [ولذلك] أي ولأن الوهم يبرزهما فى معرض المثلين [حسن الجمع بين الثلاثة التى فى قوله :

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها ... شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر]

---

(١) أى مع اشتراكهما في الحقيقة .

(٢) وهو الْكُدْرَةُ فى الصفرة ، أو الاشراق فى البياض .

أَوْ تَضَادٌّ كالسَّوادِ وَالْبَيَاضِ وَالْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ ، وَمَا يَتَّصِفُ بِهَا كالأَبْيَضِ وَالْأَسْوَدِ وَالْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ ، أَوْ شِبْهُ تَضَادٍّ كالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَالْأَوَّلِ وَالثَّانِي ،

فان الوهم يتوهم أن الثلاثة من نوع واحد ، وإنما اختلفت بالعوارض ، والعقل يعرف أنها أمور متباينة [أو] يكون بين تَصَوُّرَيْهِمَا [تضاد] وهو التقابل بين أمرين وُجُودِيَّيْنِ يتعاقبان على محل واحد [كالسواد والبياض] فى المحسوسات [والايمان والكفر] فى المعقولات ، والحق أن بينهما تقابل العَدَم والمَلَكَة ، لأن الايمان هو تصديق النبي عليه الصلاة والسلام في جميع ماعلم مجيئه به بالضرورة ، أعنى قبول النفس لذلك والاذعان له على ماهو تفسير التصديق فى المنطق عند المحققين ، مع الاقرار به باللسان ، والكفر عدم الايمان عَمَّا مِنْ شأنه الايمان ، وقد يقال الكفر إنكار شيء من ذلك ، فيكون وُجُودِياً ، فيكونان مُتَضَادَّيْنِ [وما يتصف بها] أى بالمذكورات ، [كالأسود والأبيض والمؤمن والكافر] وأمثال ذلك ، فانه يُعَدُّ من المتضادين باعتبار الاشتمال على الوصفين المتضادين [أو شبه تضاد كالسماء والأرض] فى المحسوسات ، فانهما وجوديان أحدهما فى غاية الارتفاع ، والآخر فى غاية الانحطاط ، وهذا معنى شبه التضاد ، وليسا متضادين لعدم تَوَارُدِهِمَا على المَحَلِّ ، لكونهما من الأجسام دون الأعراض ، ولا من قبيل الأسود والأبيض ، لأن الوصفين المتضادين هنا ليسا بداخلين فى مفهومى السماء والأرض [والأول والثاني] فيما يعم المحسوسات والمعقولات ، فان الأول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير ، والثانى هو الذى يكون مسبوقا بواحد فقط ، فأشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما ، ولم يجعلا متضادين كالأسود والأبيض ، لأنه قد يشترط فى المتضادين أن يكون بينهما غاية الخلاف ، ولا يخفى أن مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للأول أكثر من مخالفة الثانى له ، مع أن العدم معتبر فى مفهوم الأول (١) فلا يكون وجوديا

---

(١) وذلك فى جزئه الثانى (ولا يكون مسبوقا بالغير) .

فَإِنَّهُ يُنَزِّلُهُمَا مَنْزِلَةَ التَّضَايُفِ ، وَلِذَلِكَ تَجِدُ الضِّدَّ أَقْرَبَ خُطُوراً بِالْبَالِ مَعَ الضِّدِّ ، أَوْ خَيَالِيٌّ بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَ تَصَوُّرِيهِمَا تَقَارُنٌ فِي الْخَيَالِ سَابِقٌ ، وَأَسْبَابُهُ مُخْتَلِفَةٌ ، وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَتِ الصُّوَرُ الثَّابِتَةُ فِي الْخَيَالِ تَرَتُّباً وَوُضُوحاً ، وَلِصَاحِبِ عِلْمِ الْمَعَانِي فَضْلُ احْتِيَاجٍ إِلَى مَعْرِفَةِ الْجَامِعِ لَاسِيَّمَا الْخَيَالِيُّ ، فَإِنَّ جَمْعَهُ عَلَى مَجْرَى الْأَلْفِ وَالْعَادَةِ .

[فانه] اي إنما يجعل التضاد وشبهه جامعا وهميا لأن الوهم [ينزلهما منزلة التضايف] فى أنه لا يحضره أحد المتضادين أو الشبيهين بهما إلا ويحضر الآخر [ولذلك تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد] من الْمُغَايِرَاتِ الغير الْمُتَضَادَّةِ ، يعنى أن ذلك مبني على حكم الوهم ، وإلا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر [أو خيالى] وهو أمر بسببه يقتضى الخيال اجتماعهما فى المفكرة ، وذلك [بأن يكون بين تصوريهما تقارن فى الخيال سابق] على العطف لأسباب مؤدية إلى ذلك [وأسبابه] أي وأسباب التقارن فى الخيال [مختلفة ، ولذلك اختلفت الصور الثابتة فى الخيال ترتبا ووضوحا] فَكَمْ مِنْ صُوَرٍ لا انفكاك (١) بينها فى خيال ، وهى فى خيال آخر مما لا تجتمع أصلا ، وكم من صور لاتغيب عن خيال ، وهى فى خيال آخر مما لايقع قط .

[ولصاحب علم المعانى فضل احتياج إلى معرفة الجامع] لأن مُعْظَمَ أبوابه الفصل والوصل ، وهومبني على الجامع [لاسيما] الجامع [الخيالى ، فان جمعه على مجرى الالف والعادة] بحسب انعقاد الأسباب فى إثبات الصور فى خزانة الخيال ، وتَبَايُنُ الأسباب مما يفوته الحصر .

فظهر أنْ ليس المراد بالجامع العقلى ما يدرك بالعقل ، وبالوهمى ما يدرك بالوهم ، وبالخيالى ما يدرك بالخيال ، لأن التضاد وشبهه ليسا من المعانى التى يدركها الوهم ،

---

(١) هذا معنى الاختلاف فى الترتب ، وما بعده معنى الاختلاف فى الوضوح :

وكذا التقارن فى الخيالى ليس من الصور التي تجتمع فى الخيال ، بل جميع ذلك معانٍ معقولةٌ ، وقد خفى هذا على كثير من الناس ، فاعترضوا بأن السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات ، وأجابوا بأن الجامع كَوْنُ كُلٍّ منهما مُضَاداً للآخر ، وهذا معنى جزئى لا يدركه إلا الوهم ، وفيه نظر ، لأنه ممنوع (١) وإن أرادوا أن تَضَادَّ هذا السواد لهذا البياض معنى جزئى فَتَمَاثُلُ هذا مع ذاك وتَضَايُفُهُ معه أيضا معنى جزئى ، فلا تَفَاوُتَ بين التماثل والتضايف وشبههما فى أنها إن أضيفت إلى الْكُلِّيَّات كانت كليات ، وإن أضيفت إلى الجُزْئِيَّات كانت جزئيات ، فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ، ثم إن الجامع الخيالى هو تَقَارُنُ الصور فى الخيال ، وظاهر أنه ليس بصورة ترتسم فى الخيال ، بل هو من المعانى (٢) .

فان قلت : كلام المفتاح مُشْعِرٌ بأنه يكفى لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما ، وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو ــ خُفِّى ضَيِّقٌ وخَاتَمِى ضَيِّقٌ ــ ونحو ــ الشمس ومرارة الأرنب وألفُ بَاذِنْجَانَة مُحْدَثَةٌ ــ قلت : كلامه ههنا ليس إلا فى بيان الجامع بين الجملتين ، وأما أنَّ أيَّ قَدْرٍ من الجامع يجب لصحة العطف فمفوض إلى موضع آخر ، وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين والمسند إليهما جميعا ، والمصنف لما اعتقد أن كلامه فى بيان الجامع سَهْوٌ منه وأراد إصلاحه غَيَّرَهُ إلى ماترى ، فذكر مَكَانَ الجملتين الشيئين ، ومَكَانَ قوله ــ اتحاد فى تصورهما ــ اتحاد فى التصور ، فوقع الخلل فى قوله ــ الوهمي أن يكون بين تصوريهما

(١) يريد منع أن تضاد البياض للسواد معنى جزئى ، وإثبات أنه كلى ، لأن التضادَّ المأخوذَ مضافاً إلى كُلِّيٍّ كُلِّيٌّ (٢) أي التى تدرك بالعقل أو الوهم ، فلا يصح تفسير الخيالى أيضا بما يدرك بالخيال.

وَمِنْ مُحَسِّنَاتِ الْوَصْلِ تَنَاسُبُ الْجُمْلَتَيْنِ فى الاسْمِيَّةِ وَالفِعْلِيَّةِ ،

شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد ، والخيالى أن يكون بين تصوريهما تقارن فى الخيال - لأن التضاد مثلا إنما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما أعنى العلم بهما ، وكذا التقارن فى الخيال إنما هو بين نفس الصُّوَر (١) فلا بد من تأويل كلام المصنف (٢) وحَمْلُهُ على ما ذكره السكاكى بأن يراد بالشيئين الجملتان وبالتصور مفرد من مفردات الجملة غَلَطٌ (٣) مع أن ظاهر عبارته يأبى ذلك ، ولبحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق أوردناها فى الشرح ، وإنه من المباحث التى ما وجدنا أحدا حَامَ حَوْلَ تحقيقها .

[ومن محسنات الوصل] بعد وجود المُصَحِّحِ [تناسب الجملتين فى الاسمية والفعلية

---

(١) أى لا بين التصورات ، وهذا الخلل لا يرد على السكاكى ، لأن قوله - اتحاد فى تصور ما مثل الاتحاد فى المخبر عنه الخ - ظاهر فى أنه أراد بالتصور المُتَصَوَّرَ على ماسبق (٢) بأن يقال إنه أراد بتَصَوُّرَيْهِمَا مفهوميهما ، وهما الأمران المتصوران .

(٣) لأن الخطيب قد رد كلام السكاكى فى الايضاح وحمله على السهو، فلا يصح حمل كلامه عليه ، وإنى أرى أن كل هذا من المماحكات اللفظية التى لاتحتملها علوم البلاغة .

تطبيقات على الوصل للتوسط بين الكمالين :

(١) سافر تجـــد عوَضًا عَمَّنْ تفارقُهُ ... وانْصَبْ فانَّ لذيذ العيش فى النَّصَبِ

(٢) إذا كنت ذا رَأْيٍ فكن ذا عزيمة ... ولا تَكُ بالتَّرْدَادِ للرأى مُفْسِـــدَا

(٣) أعَزُّ مكانٍ فى الدُّنَا سَرْجُ سابح ... وخير جليس فى الزمان كتابُ

وصل فى الأول لما بين الجملتين من الجامع العقلى ، وفي الثانى لما بينهما من الجامع الوهمى ، وفى الثالث لما بينهما من الجامع الخيالى .

وَالْفِعْلِيَّتَيْنِ فِى الْمُضِىِّ وَالْمُضَارَعَةِ إِلاَّ لِمَانِعٍ .

تَذْنِيبٌ

أَصْلُ الْحَالِ الْمُنْتَقِلَةِ أَنْ تَكُونَ بِغَيْرِ وَاوٍ ،

و] تناسب [الفعليتين فى المضى والمضارعة] فاذا أردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد فى إحداهما والثبوت فى الأخرى قلت ـ قام زيد وقعد عمرو ـ وكذلك زيد قائم وعمرو قاعد [إلا لمانع] مثل أن يراد فى إحداهما التجدد وفى الأخرى الثبوت ، فيقال ـ قام زيد وعمرو قاعد ـ أو يراد فى إحداهما الْمُضِىُّ وفى الأخرى الْمُضَارَعَةُ ، فيقال ـ زيد قام وعمرو يقعد ـ أو يراد فى إحداهما الاطلاق وفى الأخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى ـ (وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ) ومنه قوله تعالى (فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ) فعندى أن قوله ولا يستقدمون ـ عَطْفٌ على الشرطية قبلها لا على الجزاء ، أعني قوله ـ لا يستأخرون ـ إذ لا معنى لقولنا ـ إذا جاء أجلهم لا يستقدمون .

تذنيب

هو جعل الشىء ذُنَابَةً للشىء ، شُبِّهَ به ذِكْرُ بَحْثِ الجملة الحالية وكَوْنُهَا بالواو تارة وبدونها أخرى عَقِيبَ بحث الفصل والوصل لمكان التناسب [أصل الحال المنتقلة] أى الكثير الراجح فيها ، كما يقال الأصل فى الكلام الحقيقة [أن تكون بغير واو] واحترز بالمنتقلة عن الْمُؤَكِّدَةِ الْمُقَرِّرَةِ لمضمون الجملة (١) فانها يجب أن تكون بغير واو

---

(١) اعترض عليه بأن اللازمة هى التى تقابل المنتقلة ، واللازمة نحو ـ هذا أبوك

لأَنَّهَا فِي الْمَعْنَى حُكْمٌ عَلَى صَاحِبِهَا كَالْخَبَرِ وَوَصْفٌ لَهُ كَالنَّعْتِ ، لَكِنْ خُولِفَ هَـذَا إِذَا كَانَتْ جُمْلَةً ، فَإِنَّهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمْلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ بِالْإِفَادَةِ ، فَتَحْتَاجُ إِلَى مَا يَرْبِطُهَا

أَلْبَتَّةَ ، لشدة ارتباطها بما قبلها ، وإنما كان الأصل في المنتقلة الخلو عن الواو [لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر] بالنسبة إلى المبتدإ ، فإن قولك ـ جاء زيد راكبا ـ إثباتٌ الركوب لزيد ، كما في ـ زيد راكب ـ إلاّ أنه في الحال على سبيل التبعية ، وإنما المقصود إثبات المجيء ، وجئت بالحال لتزيد في الاخبار عن المجيء. هذا المعنى [ووصف له] أي ولأنها في المعنى وصف لصاحبها [كالنعت] بالنسبة إلى المنعوت ، إلا أن المقصود في الحال كَوْنُ صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل ، فهي قيد للفعل وبيان لكَيْفِيَّةِ وقوعه ، بخلاف النعت فإنه لايقصد به ذلك ، بل مجرد اتصاف المنعوت به ، وإذا كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما أنهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال ، وأمّا ما أورده بعض النحويين من الأخبار والنعوت الْمُصَدَّرَة بالواو كالخبر في باب كان ، والجملة الوصفية المصدرة بالواو التي تسمى واو تأكيد لُصُوق الصفة بالموصوف فعلى سبيل التشبيه والالحاق بالحال (١) [لكن خولف] هذا الأصل [إذا كانت] الحال [جملة فإنها] أي الجملة الواقعة حالا [من حيث هي جملة مستقلة بالافادة] من غير أن تتوقف على التعليق بما قبلها ، وإنما قال من حيث هي جملة لأنها من حيث هي حال غير مستقلة ، بل متوقفة على التعليق بكلام سابق قصد تقييده بها [فتحتاج] الجملة الواقعة حالا [إلى ما يربطها

عَطُوفًا ـ أما المؤكدة فنحو ـ لا تَعْثَ في الأرض مُفْسِداً ـ وتقابلها المُؤَسِّسَةُ لا المنتقلة .

(١) ومن هذا في باب كان وأخواتها قوله :

فلمـــا صَرَّحَ الشَّرُّ ... فأمسى وَهُوَ عُرْيَانُ

وفي باب الصفة قوله تعالى (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ) .

بِصَاحِبِهَا ، وَكُلٌّ مِنْ الضَّمِيرِ وَالْوَاوِ صالِحٌ لِلرَّبْطِ ، وَالْأَصْلُ هُوَ الضَّمِيرُ بِدَلِيلِ الْمُفْرَدَةِ وَالْخَبَرِ وَالنَّعْتِ .

فَالْجُمْلَةُ إِنْ خَلَتْ عَنْ ضَمِيرِ صَاحِبِهَا وَجَبَ الْوَاوُ ، وَكُلُّ جُمْلَةٍ خَالِيَةٍ عَنْ ضَمِيرِ مَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ عَنْهُ حَالٌ يَصِحُّ أَنْ تَقَعَ حَالاً عَنْهُ بِالْوَاوِ

بصاحبها] الذى جعلت حالا عنه [وكل من الضمير والواو صالح للربط ، والأصل] الذى لا يُعْدَلُ عنه مالم تَمَسَّ حاجة إلى زيادة ارتباط [هو الضمير بدليل] الاقتصار عليه فى الحال [المفردة والخبر والنعت] .

[فالجملة] التى تقع حالا [إن خلت عن ضمير صاحبها] الذى تقع هي حالا عنه [وجب] فيها [الواو] ليحصل الارتباط ، فلا يجوز — خرجت زيد قائم — ولما ذكر أن كل جملة خلت عن الضمير وجبت فيها الواو أراد أن يبين أنَّ أىَّ جملة يجوز (١) ذلك فيها وأىُّ جملة لا يجوز ذلك فقال [وكل جملة خالية عن ضمير ما] أى الاسم الذى [يجوز أن ينتصب عنه حال] وذلك بأن يكون فاعلا أو مفعولا مُعَرَّفًا أو مُنَكَّرًا مخصوصا ، لا نكرة محضة أو مبتدءا أو خبرا ، فانه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الأصح (٢) وإنما لم يقل عن ضمير صاحب الحال ، لأن قوله — كل جملة — مبتدأ وخبره قوله [يصح أن تقع] تلك الجملة [حالا عنه] أى عما يجوز أن ينتصب عنه حال [بالواو] ومالم يثبت له هذا الحكم أعنى وقوع الحال عنه لم يصح إطلاق اسم صاحب الحال عليه إلا مجازا ، وإنما قال — ينتصب عنه حال — ولم يقل — يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه — لتدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع الْمُثْبَت ، لأن

---

(١) اسم أنَّ ضمير الشأن ، وأىُّ مبتدأ ، وقوله — يجوز ذلك فيها — خبره ، والجملة خبر أن (٢) راجع إلى الثلاثة ، وهى النكرة المحضة والمبتدأ والخبر .

إلاَّ المُصَدَّرَةَ بِالْمُضَارِعِ الْمُثْبَتِ ، نَحْوُ - جَاءَ زَيْدٌ وَيَتَكَلَّمُ عَمْرٌو - لِمَا سَيَأْتِي ، وَإِلاَّ فَإِنْ كَانَتْ فِعْلِيَّةً وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مُثْبَتٌ اُمْتَنَعَ دُخُولُهَا ، نَحْوُ - وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ - لِأَنَّ الأَصْلَ الْمُفْرَدَةُ ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى حُصُولِ صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ مُقَارِنٍ لِمَا جُعِلَتْ قَيْداً لَهُ ، وَهُوَ كَذٰلِكَ ، أَمَّا الْحُصُولُ

ذلك الاسم مما لا يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه ، لكنه مما يجوز أن ينتصب عنه حال فى الجملة ، وحينئذ يكون قوله - كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال - متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور ، فيصح انتفاؤها بقوله [إلا المصدرة بالمضارع المثبت ، نحو - جاء زيد ويتكلم عمرو] فانه لايجوز أن يجعل ويتكلم عمرو حالا عن زيد [لما سيأتى] من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالضمير فقط ، ولا يخفى أن المراد بقوله - كل جملة - الجملة الصالحة للحالية فى الجملة ، بخلاف الانشائيات فانها لا تقع حالا أَلْبَتَّةَ ، لا مع الواو ولا بدونها [وإلا] عَطْفٌ على قوله - إن خلت - أى وإن لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها [فان كانت فعلية والفعل المضارع مثبت امتنع دخولها] أى الواو [نحو - ولاتمنن تستكثر] أى ولا تعط حال كونك تَعُدُّ ماتعطيه كثيرا [لأن الأصل] فى الحال هى الحال [المفردة] لعَرَاقَة المفرد فى الاعراب ، وتَطَفُّل الجملة عليه بوقوعها موقعه [وهي] أى المفردة [تدل على حصول صفة] أي معني قائم بالغير ، لأنها لبيان الهيئة التى عليها الفاعل أو المفعول ، والهيئة معنى قائم بالغير [غير ثابتة] لأن الكلام فى الحال المنتقلة [مقارن] ذلك الحصول [لما جعلت] الحال [قيدا له] يعنى العامل ، لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال ، وهذا معنى المقارنة [وهو] أى المضارع المثبت [كذلك] أى دَالٌّ على حصول صفة غير ثابتة مُقَارِن لما جعلت قيدا له كالمفردة ، فتمتنع الواو فيه كما في المفردة [أما الحصول] أى أما دلالة المضارع

فَلِكَوْنِه فعلاً مُثْبَتاً ، وَأَمَّا الْمُقارَنَةُ فَلِكَوْنِه مُضَارِعًا ، وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ نَحْوِ — قُمْتُ وَأَصُكُّ وَجْهَهُ — وقَوْله :

فَلَمَّا خَشِيتُ اظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مالِكَا

فَقِيلَ عَلَى حَذْفِ الْمُبْتَدَإِ ، أَىْ وَأَنَا أَصُكُّ ، وَأَنَا أَرْهَنُهُمْ ، وَقِيلَ الْأَوَّلُ شَاذٌّ ، وَالثَّانِى ضَرُورَةٌ — وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : هِيَ

المثبت على حصول صفة غير ثابتة [فلكونه فعلا] فيدل على التَّجَدُّدِ وعدم الثبوت [مثبتا] فيدل على الحصول [وأما المقارنة فلكونه مضارعا] فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال ، وفيه نظر لأن الحال التى يدل عليها المضارع هو زمان التكلم ، وحقيقته أجزاء مُتَعَاقِبَةٌ من أواخر الماضى وأوائل المستقبل ، والحال التى نحن بِصَدَدِهَا يجب أن يكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان أو حالا أو استقبالا ، فلا دخل لِلْمُضَارَعَةِ فى المقارنة ، فالأولى أن يُعَلَّلَ امتناع الواو فى المضارع المثبت بأنه على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى (١) [وأما ماجاء من نحو] قول بعض العرب [قمت وأصك وجهه وقوله (٢) فلما خشيت أظافيرهم] أى أسلحتهم [نجوت وأرهنهم مالكا ، فقيل] إنما جاء الواو فى المضارع المثبت الواقع حالا [على] اعتبار [حذف المبتدإ] لتكون الجملة اسمية [أي وأنا أصك وأنا أرهنهم] كما فى قوله تعالى (لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ) أي وأنتم قد تعلمون [وقيل الأول] أى قمت وأصك وجهه [شاذ ، والثانى] أى نجوت وأرهنهم [ضرورة ، وقال عبد القاهر : هى] أى

---

(١) لأن المضارع إذا وقع حالا يؤول باسم الفاعل ، لاشتراكهما فى الحال والاستقبال ، فنحو — جاء زيد يتكلم — بمعنى جاء متكلما (٢) هو لعبد الله بن هَمَّام السَّلُولِيِّ من الشعراء الاسلاميين ، وكان قد توعده عُبَيْدُالله بن زِيَاد فهرب منه إلى الشام .

فيهما للعطف ، والأصل وصككت ورهنت ، عدل عن لفظ الماضى إلى المضارع حكاية للحال .

وإن كان منفيا فالأمران ، كقراءة ابن ذكوان - فاستقيما ولا تتبعان - بالتخفيف ، ونحو - ومالنا لا نؤمن بالله - لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا ، دون الحصول لكونه منفيا .

وكذا إن كان ماضيا لفظا أو معنى ، كقوله تعالى

الواو [فيهما للعطف] لا للحال ، إذ ليس المعنى - قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا - بل المضارع بمعنى الماضى [والأصل] قمت [وصككت] ونجوت [ورهنت ، عدل عن لفظ الماضى إلى] لفظ [المضارع حكاية للحال] الماضية ، ومعناها أن يفرض ما كان فى الزمان الماضى واقعا فى هذا الزمان ، فيعبر عنه بلفظ المضارع .

[وإن كان] الفعل مضارعا [منفيا فالأمران] جائزان الواو وتركه [كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف] أى بتخفيف نون - ولا تتبعان - فيكون لا للنفى دون النهى ، لثبوت النون التى هى علامة الرفع ، فلا يصح عطفه على الأمر قبله ، فيكون الواو للحال ، بخلاف قراءة العامة - ولا تتبعان - بالتشديد ، فانه نهى مؤكد معطوف على الأمر قبله [ونحو - ومالنا] أى أى شىء ثبت لنا [لا نؤمن بالله] أى حال كوننا غير مؤمنين ، فالفعل المنفى حال بدون الواو ، وإنما جاز فيه الأمران [لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا] والمنفى إنما يدل مطابقة على عدم الحصول (١) .

[و كذا] يجوز الواو وتركه [إن كان] الفعل [ماضيا لفظا أو معنى كقوله تعالى]

---

(١) وبهذا شابه المفرد فى حال دون حال لجاز فيه الأمران .

- أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ - وَقَوْلِهِ - أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ - وَقَوْلِهِ - أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ - وَقَوْلِهِ - فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ - وَقَوْلِهِ - أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ - أَمَّا الْمُثْبَتُ فَلِدَلَالَتِهِ عَلَى الْحُصُولِ لِكَوْنِهِ فِعْلًا مُثْبَتًا ، دُونَ الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مَاضِيًا ، وَلِهَذَا شُرِطَ أَنْ يَكُونَ مَعَ قَدْ ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً ،

إخبارا عن زَكَرِيَّا عليه السلام [أنى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر] بالواو [وقوله - أو جاؤكم حصرت صدورهم] بدون الواو ، وهذا فى الماضى لفظا ، وأما الماضى معنى فالمراد به المضارع المنفى بِلَمْ أو لَمَّا ، فانهما يقلبان معني المضارع إلى الماضى ، فأَوْرَدَ للمنفى بلم مثالين : أحدهما مع الواو ، والآخر بدونه ، واقتصر فى المنفى بلَمَّا على ماهو بالواو ، وكأنه لم يطلع على مثال ترك الواو ، إلا أنه مقتضى القياس ، فقال [وقوله- أنى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر - وقوله - فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء - وقوله - أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذى خلوا من قبلكم - أما المثبت] أى أما جواز الأمرين فى الماضى المثبت [فلدلالته على الحصول] يعنى حصول صفة غير ثابتة [لكونه فعلا مثبتا ، دون المقارنة لكونه ماضيا] فلا يُقَارِنُ الحال [ولهذا] أى ولعدم دلالته على المقارنة [شرط أن يكون مع قد ظاهرة] كما فى قوله تعالى - وقد بلغنى الكبر [أو مقدرة] كما فى قوله تعالى - حصرت صدورهم - لأن قد تقرب الماضى من الحال ، والاشكال المذكور وَارِدٌ ههنا ، وهو أن الحال التى نحن بصددها غير الحال التى تقابل الماضى ، وتَقْرِيبُ - قد - الماضى منها ، فتجوز المقارنة إذا كان الحال والعامل ماضيين ، ولفظ - قد - إنما يقرب الماضى من الحال التى هي زمان

وَأَمَّا الْمَنْفِيُّ فَلِدَلَالَتِهِ عَلَى الْمُقَارَنَةِ دُونَ الْحُصُولِ ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ لَمَّا لِلِاسْتِغْرَاقِ ، وَغَيْرَهَا لِانْتِفَاءٍ مُتَقَدِّمٍ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ اسْتِمْرَارُهُ ، فَتَحْصُلُ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ، بِخِلَافِ الْمُثْبَتِ ، فَإِنَّ وَضْعَ الْفِعْلِ عَلَى إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ ، وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ اسْتِمْرَارَ الْعَدَمِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى سَبَبٍ ، بِخِلَافِ اسْتِمْرَارِ الْوُجُودِ ،

التكلم ، وربما يبعده عن الحال التي نحن بصددها ، كما في قولنا ـ جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه ـ والاعتذار عن ذلك مذكور في الشرح (١) [وأما المنفي] أي أما جواز الأمرين في الماضي المنفي [فلدلالته على المقارنة دون الحصول ، أما الأول] أي دلالته على المقارنة [فلأن ـ لما ـ للاستغراق] أي لامتداد النفي من حين الانتفاء إلى زمان التكلم [وغيرها] أي غير ـ لما ـ مثل ـ لم وما [لانتفاء متقدم] على زمان التكلم [مع أن الأصل استمراره] أي استمرار ذلك الانتفاء لما سيجيء حتى تظهر قرينة على الانقطاع ، كما في قولنا ـ لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم [فيحصل به] أي باستمرار النفي ، أو بأن الأصل فيه الاستمرار [الدلالة عليها] أي على المقارنة [عند الاطلاق] وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء [بخلاف المثبت ، فان وضع الفعل على إفادة التجدد] من غير أن يكون الأصل استمراره ، فاذا قلت ـ ضرب ـ مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من أجزاء الزمان الماضي ، وإذا قلت ـ ماضرب ـ أفاد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضي ، لَكِنْ لَا قَطْعِيًّا (٢) بخلاف لما ، وذلك لأنهم قصدوا أن يكون الاثبات والنفي في طَرَفَيْ نَقِيض ، ولا يخفى أن الاثبات في الجملة إنما ينافيه النفي دائما [وتحقيقه] أي تحقيق هذا الكلام [أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرار الوجود] يعني

---

(١) ومحصله أنه أتى بقد لدفع التنافي لفظا ، وإن كان الحالان متنافيين في الحقيقة .

(٢) أي ليس من أصل الوضع .

وَأَمَّا الثَّانِي فَلِكَوْنِهِ مَنْفِيًّا .

وَإِنْ كَانَتْ اسْمِيَّةً فَالْمَشْهُورُ جَوَازُ تَرْكِهَا ، لِعَكْسِ مَامَرَّ فِي الْمَاضِي الْمُثْبَتِ ، نَحْوُ — كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فِيَّ — وَأَنَّ دُخُولَهَا أَوْلَى ، لِعَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى عَدَمِ الثُّبُوتِ مَعَ ظُهُورِ الاسْتِئْنَافِ فِيهَا ، فَحَسُنَ زِيَادَةُ رَابِطٍ ، نَحْوُ — فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ — وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : إِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ

أن بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج إلى سبب موجود ، لأنه وُجُودٌ عَقِيبَ وُجُود ، ولابد للوجود الحادث من السبب ، بخلاف استمرار الْعَدَم فانه عَدَمٌ ، فلا يحتاج إلى وجود سبب ، بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود ، والأصل في الحوادث العدم حتى توجد عِلَلُهَا ، فني الجملة لما كان الأصل فى المنفي الاستمرار حصل من إطلاقه الدلالة على المقارنة [وأما الثانى] أى عدم دلالته على الحصول [فلكونه منفيا] .

هذا إذا كانت الجملة فعلية [وإن كانت اسمية فالمشهور جواز تركها] أي الواو [لعكس ما مر فى الماضى المثبت] أى لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة ، لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثَّبَات [نحو كلمته فوه إلى فى] بمعني مُشَافِهًا [و] أيضا المشهور [أن دخولها] أى الواو [أولى] من تركها [لعدم دلالتها] أى الجملة الاسمية [على عدم الثبوت(١) مع ظهور الاستئناف فيها ، فحسن زيادة رابط نحو — فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون] أى وأنتم من أهل العلم والمعرفة ، أو وأنتم تعلمون ما بينهما من التفاوت [وقال عبد القاهر إن كان المبتدأ] فى الجملة الاسمية

---

(١) معنى عدم دلالتها على عدم الثبوت أنها تدل على الثبوت ، لأن نفي النفى إثبات ، ولا يخفى أن هذا جُعِلَ فيما سبق عِلَّةً لجواز ترك الواو ، فالأولى الاقتصار على علة ظهور الاستئناف فيها .

ضَمِيرَ ذِي الحَـالِ وَجَبَتْ ، نَحْوُ ـ جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ يُسْرِعُ أَوْ وَهُوَ مُسْرِعٌ ـ

الْحَالِيَّةِ [ضمير ذي الحال وجبت] أى الواو ، سواءٌ كان خبره فعلا [نحو ـ جاء زيد وهو يسرع أو] اسما نحو ـ جاء زيد [وهو مسرع] وذلك لأن الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل فى صلة العامل وتنضم إليه فى الاثبات ، وتقدر تقدير المفرد فى ألاَّ يُسْتَأْنَفَ لها الاثبات ، وهذا مما يمتنع فى نحو ـ جاء زيد وهو يسرع ، أو وهو مسرع ـ لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحا فى أنك لاتجد سبيلا إلى أن تدخل يسرع فى صلَة المجىء ، وتضمه إليه فى الاثبات، لأن إعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع ، وإلا لكنت تركت المبتدأ بمَضيعة وجعلته لَغْوًا فى البين ، وجرى مَجْرَى أن تقول ـ جاءنى زيد وعمرو يسرع أمامه ـ ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاما ، ولم تبتدىء للسرعة إثباتا ، وعلى هذا فالأصل والقياس ألاَّ تجىء الجملة الاسمية إلا مع الواو ، وما جاء بدونه فسبيل الشىء الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل ، ونوع من التشبيه (١) هذا كلامه فى دلائل الاعجاز ، وهو مُشْعِرٌ بوجوب الواو فى نحو ـ جاء زيد وزيد يسرع ، أو مسرع ، وجاء زيد وعمرو يسرع أو مسرع أمامه ـ بالطريق الأولى (٢) ثم قال

(١) يعنى التأويل بالمفرد والتشبيه بواو العطف ، والأول نحو ـ كلمته فُوهُ إلى فِىَّ ـ أى مُشَافِهًا ، والثانى كقوله تعالى (أَتَاهَا أَمْرُنَا بَيَاتًا أَوْهُمْ قَائِلُونَ) فقوله ـ هم قائلون ـ حال ، وتركت فيها الواو لأنها تشبه واو العطف ، فيقبح اجتماعها مع أو .

(٢) وحينئذ فلا يتقيد ذلك عنده بكون المبتدإ فى الاسمية ضمير ذى الحال كما ذكره الخطيب .

وَإِنْ جُعِلَ نَحْوُ ـ عَلَى كَتِفِهِ سَيْفٌ ـ حَالاً كَثُرَ فِيهَا تَرْكُهَا ، نَحْوُ :

* خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عَلَيَّ سَوَادُ *

وَيَحْسُنُ التَّرْكُ تَارَةً لِدُخُولِ حَرْفٍ عَلَى الْمُبْتَدَإِ ، كَقَوْلِهِ :

الشيخ [وإن جعل نحو ـ على كتفه سيف (١) حالا كثر فيها] أي في تلك الحال [تركها] أى ترك الواو [نحو] قول بَشَّار :

إذا أنكرتْنى بلدةٌ أو نَكِرْتُهَا [خرجتُ مع الْبَازِى علىَّ سوادُ]

أى بَقِيَّةٌ من الليل ، يعنى إذا لم يعرف قدرى أهل بلدة أو لم أعرفهم خرجت منهم مصاحبا للبازى الذى هو أبْكَرُ الطيور ، مشتملا على شىء من ظلمة الليل ، غير منتظر لاسفار الصبح ، فقوله ـ على سواد ـ حال ترك فيها الواو ، ثم قال الشيخ : الوجه أن يكون الاسم فى مثل هذا فاعلا بالظرف لاعتماده على ذى الحال لا مبتدءا ، وينبغى أن يُقَدَّرَ ههنا خصوصا أنّ الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل ، اللهم إلا أن يقدر فعلٌ ماضٍ (٢) هذا كلامه وفيه بحث (٣) والظاهر أن مثل ـ على كتفه سيف ـ يحتمل أن يكون فى تقدير المفرد ، وأن يكون جملة اسمية قدم خبرها ، وأن يكون فعلية مقدرة بالماضى أو المضارع ، فعلى تقديرين يمتنع الواو وعلى تقديرين لا تجب الواو ، فمن أجل هذا كثر تركها ، وقال الشيخ أيضا [ويحسن التّرك] أى ترك الواو فى الجملة الاسمية [تارة لدخول حرف على المبتدإ] يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط [كقوله :

---

(١) من كل جملة اسمية تقدم خبرها وهو ظرف أو جار ومجرور .
(٢) لأن تركها أكثر فيه أيضا ، ولا يقدر مضارعا ، لأنه يجب تركها فيه .
(٣) لأن تجويز تقدير المضارع لا يمنع وجود الواو ، لأنه عند وجودها يقدر بالماضى وعند انتفائها يقدر بالمضارع .

فَقلْتُ عَسَى أنْ تبصريني كأنَّمَا بَنِيَّ حَوَالَيَّ الأُسُودُ الحَوَارِدُ

وأُخْرَى لوقوع الجُمْلَة الاسْميّة بعقب مُفْرَدٍ ، كقوله :

وَاللهُ يُبْقِيكَ لَنا سَالِمًا بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وتَعظيمُ

فقلت عسى أن تبصريني كأنما بنيحوالي الأسود الحوارد (١)]

من حَرِدَ إذا غضب ، فقوله ـ بنى الاسود ـ جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ، ولولا دخول كأنما عليها لم يحسن الكلام إلا بالواو ، وقوله ـ حوالى ـ أى فى أكنافي وجوانبي حَالٌ من ـ بنى ـ لما فى حرف التشبيه (٢) من معنى الفعل [و] يحسن الترك تارة [أخرى لوقوع الجملة الاسمية] الواقعة حالا [بعقب مفرد] حَال [كقوله :

والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم (٣)]

فقوله ـ برداك تبجيل ـ حال ، ولو لم يتقدمها قوله ـ سالما ـ لم يحسن فيها ترك الواو

---

(١) هو للفرزدق يرد على امرأته فى قوله قبل البيت :

وقالت أراه واحداً لا أخَالَهُ يُؤَمِّلُهُ يوماً ولا هو وَالِدُ

(٢) وهو كأنما لأنه فى معنى أشبه (٣) هو لابن الرومى من شعراء الدولة العباسية .

تطبيقات عامة على الوصل والفصل والجملة الحالية :

(١) أخْطُ مع الدهر إذا ما خَطَا واجْرِ مع الدهر كما يَجْرِى

(٢) قُمْ للمُعَلِّمِ وَفِّهِ التَّبْجِيلاَ كاد المعلم أن يكون رَسُولاَ

(٣) فاشربْ هَنِيئاً عليك التاجُ مُرْتَفِقاً في رأس غُمْدَانَ دارٌ منك مِحْلاَلاَ

وصل فى الأول بين الجملتين لاتفاقهما فى الانشاء مع وجود الجامع وعدم المانع ،

الْإيجازُ وَالْإطْنابُ وَالْمُساوَاةُ

السَّكّاكِيُّ : أمَّا الْإيجازُ وَالْإطْنابُ فَلِكَوْنِهِمَا نِسْبِيَّيْنِ لا يَتَيَسَّرُ الْكَلَامُ فِيهِمَا إلَّا بِتَرْكِ التَّحْقِيقِ وَالتَّعْيِينِ

الايجاز والاطناب والمساواة

قال [السكاكى : أما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين] أى من الأمور النسبية التى يكون تَعَقُّلُهَا بالقياس إلى تعقل شىء آخر ، فان الْمُوجَزَ إنما يكون موجزا بالنسبة إلى كلام أزيد منه ، وكذا الْمُطْنَبُ إنما يكون مطنبا بالنسبة إلى ماهو أنقص منه (١) [لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين] ، أى لا يمكن التنصيص على أن هذا المقدار من الكلام إيجاز وذاك إطناب ، إذ رُبَّ كلام مُوجَز

وفصل فى الثانى لاختلافهما خبرا وإنشاء ، وترك واو الحال فى الثالث لأن الحال جملة اسمية تقدم فيها الجار والمجرور ، فيجوز فيها ترك الواو .

أمثلة أخرى :

(١) شَرُّ الورى من ليس يَرْعَى عَهْدًا … والْغَدْرُ بالعهد قبيح جِدًّا

(٢) لَعَمْرُكَ ما أرِقْتُ لغير مصْرِ … ومالى دُونَهَا أمَلٌ يُرَامُ

ذكرتُ جلالها أيَّامَ كانتْ … تصولُ بها الْفَرَاعِنَةُ العظام

فأَقْلَقَ مَضْجَعِى ما بات فيها … وباتَتْ فيه مصْرُ فهل الُأمُّ

(١) وكذلك المساواة نسبية أيضا ، وإنما لم يتعرض لبيان هذا فيها لأنه لا فضل فى كلام الأوساط ، ولا تفاوت فيه .

وَالْبِنَاءِ عَلَى أَمْرٍ عُرْفِيٍّ ، وَهُوَ مُتَعَارَفُ الْأَوْسَاطِ ، أَيْ كَلَامُهُمْ فِي مَجْرَى عُرْفِهِمْ فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى ، وَهُوَ لَا يُحْمَدُ فِي بَابِ الْبَلَاغَةِ وَلَا يُذَمُّ ، فَالْإِيجَازُ أَدَاءُ الْمَقْصُودِ بِأَقَلَّ مِنْ عِبَارَةِ الْمُتَعَارَفِ ، وَالْإِطْنَابُ أَدَاؤُهُ بِأَكْثَرَ مِنْهَا ـ ثُمَّ قَالَ : الْاخْتِصَارُ لِكَوْنِهِ نِسْبِيًّا يُرْجَعُ فِيهِ تَارَةً إِلَى مَاسَبَقَ ، وَأُخْرَى إِلَى كَوْنِ الْمَقَامِ خَلِيقًا بِأَبْسَطَ مِمَّا ذُكِرَ ـ

يكون مُطْنِباً بالنسبة إلى كلام آخر وبالعكس [والبناء على أمر عرفي] أى وإلا بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف [وهو متعارف الأوساط] الذين ليسوا فى مرتبة البلاغة ولا فى غاية الْفَهَاهَة [أى كلامهم فى مجرى عرفهم فى تأدية المعنى] عنـــد المعاملات والمحاورات [وهو] أى هذا الكلام [لا يحمد] من الأوساط [فى باب البلاغة] لعدم رعاية مُقْتَضَيَات الأحوال [ولا يذم] أيضا منهم ، لأن غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالة وَضْعِيَّة والفاظ كيف كانت ومُجَرَّد تأليف يخرجها عن حكم النَّعق [فالايجاز أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف ، والاطناب أداؤه بأكثر منها ، ثم قال] أي السكاكى [الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة إلى ما سبق] أى إلى كون عبارة المتعارف أكثر منه [و] يرجع تارة [أخرى إلى كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر] أى من الكلام الذى ذكره المتكلم ، وتوهم بعضهم أن المراد بما ذُكِرَ مُتَعَارَفُ الاوساط ، وهو غلط لا يخفى على من له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد (١) يعنى كما أن الكلام يوصف بالايجاز لكونه اقل من المتعارف كذلك يوصف به لكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر (٢) وإنما قلنا بحسب الظاهر لأنه لو كان أقل مما

---

(١) لأن الايجاز على هذا لا يشمل الأقل من مقتضى المقام إذا كان مساويا للمتعارف أو أقل منه (٢) أما فى الباطن فان المقام يقتضى الاقتصار على المذكور ليتفرغ لطلب المقصود ، كما فى هذه الآية ونحوها .

وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ نِسْبِيًّا لَا يَقْتَضِي تَعَسُّرَ تَحْقِيقِ مَعْنَاهُ ، ثُمَّ الْبِنَاءُ عَلَى الْمُتَعَارَفِ وَالْبَسْطِ الْمَوْصُوفِ رَدٌّ إِلَى الْجَهَالَةِ ،

يقتضيه المقام ظاهرا وتحقيقا لم يكن فى شىء من البلاغة ، مثاله قوله تعـالى (رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي) الآية فانه إطناب بالنسبة إلى المتعارف ، أعنى قولنا ـ يارَبِّ شختُ ـ وإيجاز بالنسبة إلى مقتضى المقام ظاهراً ، لأنه مقام بيان انقراض الشباب وإلمـام الْمَشيب ، فينبغى أن يبسط فيـه الكلام غاية البسط ، فللايجاز معنيان بينهما عموم من وجه (١) [وفيه نظر ، لأن كون الشىء نسبيا لايقتضى تعسر تحقيق معناه] إذ كثيرا ماتُحقَّقُ معانى الأمور النسبية وتُعرَّفُ بتعريفات تليق بها ، كالأُبوَّة والأُخُوَّة وغيرهما ، والجواب أنه لم يرد تعسر بيان معناهما ، لأن ماذكره بيـانٌ لمعناهما ، بل أراد تعسر التحقيق والتعيين فى أن هذا القدر إيجاز وذاك إطناب [ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف] بأن يقال : الايجاز هو الأداء بأقل من المتعارف أو مما يليق بالمقام من كلام أبسط من الكلام المذكور [رد إلى الجهالة] إذ لاتُعْرَفُ كَمِّيَّةُ متعارف الأوساط وكَيْفِيَّتُهَا لاختلاف طبقاتهم ، ولا يعرف أن كل مقام أىَّ مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويرجع إليـه ، والجواب أن الألفاظ قوالب المعانى ، والأوساط الذين لا يقـدرون فى تأدية المعاني على اختلاف العبارات والتصرف فى لطائف الاعتبارات لهم حدٌّ (٢) من الكلام يجري فيما بينهم فى المحاورات والمعاملات معلوم للبلغاء وغيرهم ، فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة إليهما جميعا ، وأما البناء على البسط الموصوف

---

(١) فيجتمعان فى نحو ـ رَبِّ شخت ـ وينفرد الأول فى نحو قول الصياد ـ غزال ـ عند خوف فوات الفرصة ، وينفرد الثانى فى نحو ـ يارب شخت .

(٢) وهو لا يتعدى الدلالة الوضعية .

وَالأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ المَقْبُولُ مِنْ طُرُقِ التَّعْبِيرِ عَنِ المُرَادِ تَأْدِيَةُ أَصْلِهِ بِلَفْظٍ مُسَاوٍ لَهُ ، أَوْ نَاقِصٍ عَنْهُ وَافٍ ، أَوْ زَائِدٍ عَلَيْهِ لِفَائِدَةٍ ، وَاحْتُرِزَ بِوَافٍ عَنِ الإِخْلَالِ ، كَقَوْلِهِ :

وَالْعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظِلَا لِ النَّوْكِ مِمَّنْ عَاشَ كَدًّا

أَيْ النَّاعِمُ ، وَفِي ظِلَالِ الْعَقْلِ ، وَبِفَائِدَةٍ عَنِ التَّطْوِيلِ ، نَحْوُ :

* وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْنَا *

فإنما هو معلوم للبلغاء العارفين بمقتضيات الأحوال بقدر ما يمكن لهم ، فلا يُجْهَلُ عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط [والأقرب] إلى الصواب [أن يقال : المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظ مساو له] أي لأصل المراد [أو] بلفظ [ناقص عنه واف ، أو بلفظ زائد عليه لفائدة] فالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد ، والايجاز أن يكون ناقصا عنه وافيا به ، والاطناب أن يكون زائدا عليه لفائدة [واحترز بواف عن الاخلال] وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد غير وَافٍ به [كقوله : والعيش خير فى ظلال النوك] أي الحمق والجهالة [ممن عاش كدا (١)] أى خير من عاش مَكْدُودًا مَتْعُوبًا [أى الناعم وفى ظلال العقل] يعنى أن أصل المراد أن العيش الناعم فى ظلال النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل ، ولفظه غير واف بذلك ، فيكون مُخِلًّا فلا يكون مقبولا [و] احترز [بفائدة عن التطويل] وهو أن يزيد اللفظ على الأصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا [نحو قوله] وقَدَّدَتِ الأَدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ * [وألفى] أى وجد [قولها كذبا ومينا (٢)]

---

(١) البيت للحارث بن حِلِّزَةَ الْيَشْكُرِيِّ من شعراء الجاهلية ، وقد قيل إنه لا إخلال فيه ، لأنه اعتمد على ما هو مشهور من أن عيش الجاهل ناعم ، وعيش الكد لا يكون إلا للعاقل (٢) البيت لعَدِيِّ بن زيد العِبَادِيِّ من شعراء الجاهلية ، والأديم الجلد ،

وَعَن الحَشْوِ المُفْسِد كالنَّدَى فى قَوْله :

وَلَا فَضْلَ فيها للشَّجاعَةِ وَالنَّدَى ... وَصَبْرِ الفَتَى لَوْلَا لقَاءُ شَعُوب

وَغَيْرِ المُفْسِد ، كَقَوْله :

والكذب والمين واحد ، قوله قددت أى قطعت ، والرَّاهشَان العِرْقَان فى باطن الذراعين ، والضمير فى راهشيه وفى ألفي لجَذِيمَةَ الأبرش ، وفى قددت وفى قولها للزَّبَّاء ، والبيت فى قصة قتل الزباء لجذيمة وهى معروفة [و] احترز أيضا بفائدة [عن الحشو] وهو زيادة معينة لا لفائدة [المفسد] للمعنى [كالندى فى قوله : ولا فضل فيها] أي فى الدنيا [للشجاعة والندى ه وصبر الفتى لولا لقاء شعوب (١)] هى عَلَمٌ للْمَنيَّة (٢) صرفها للضرورة ، وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت إنما يظهر فى الشجاعة والصبر ، لتيقن الشجاع بعدم الهلاك وتيقن الصابر بزوال المكروه ، بخلاف الباذل ماله إذا تيقن بالخلود وعرف احتياجه إلى المال دائما ، فان بذله حينئذ أفضل مما إذا تيقن بالموت وتخليف المال ، وغاية اعتذاره ما ذكره الامام ابن جنّى ، وهو أن فى الخلود وتَنَقُّل الأحوال فيه من عُسْر إلى يُسْر ومن شدة إلى رخاء ما يُسَكِّنُ النفوس ويُسَهِّلُ البُوسَ ، فلا يظهر لبذل المال كثير فضل [و] عن الحشو [غير المفسد] للمعنى [كقوله :

وفى رواية أخرى (كَذِباً مُبِيناَ) فلا يكون فيه تطويل .

(١) البيت للمتنبي ، وإنما كان الندى فيه حشوا لأنه زائد على أصل المراد من كلامه ، وهو تهوين أمر المنية بما تظهره من فضل المكارم التى يكمل بها الانسان ، أما كونه مفسدا فقد بينه الشارح (٢) هو من قبيل علم الجنس ، فهوممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، وقد صرف هنا بجره بالكسرة ، والمراد بالضرورة ضرورة موافقة القوافى .

* وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ *

الْمُسَاوَاةُ: نَحْوُ — وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ — وَقَوْلِه :

فَإِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكِي　　وَإِنْ خِلْتَ أَنَّ الْمُنْتَأَى عَنْكَ وَاسِعُ

وأعلم علم اليوم والأمس قبله]　　ولكنني عن علم ما فى غدٍ عَمِي (١)

فلفظ — قبله — حشو غير مفسد ، وهذا بخلاف ما يقال أبصرته بعينى وسمعته بأذنى وكتبته بيدى فى مقام يفتقر إلى التأكيد (٢) .

[المساواة]

قدمها لأنها الأصل المَقِيسُ عليه [نحو — ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله — وقوله :

فانك كالليــــل الذي هو مدركى　　وإن خلت أن المنتأي عنك واسع (٣)]

أي مَوْضِعَ البعــد عنك ذو سَعَة ، شبهه فى حال سخطه وهَوْله بالليل ، قيل فى الآية حَذْفُ المستثنى منه وفى البيت حذف جواب الشرط ، فيكون كل منهما إيجازاً لا مساواةً ، وفيــه نظر ، لأن اعتبار هــذا الحذف رِعَايَةٌ لأمر لفظي (٤) لا يفتقر إليــه فى تأدية

---

(١) هو لزهير بن أبي سُلْمَى من شعراء الجاهلية ، وقد قيل إنه لاحشو فيه ، لأن أل فى الأمس للاستغراق ، والاتيان بالظرف بعــده للتنصيص عليــه ، كما فى قوله تعالى (وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْــهِ) (٢) فهو يدفع احتمال أن يكون الابصار بالقلب ، وأن يكون سمعته بمعنى علمته ، وأن يكون كتبته بمعنى أمرت بكتابته .

(٣) هو للنابغة الذُّبْيَانِيّ من قصيدة له فى الاعتذار إلى النعمان بن المنذر .

(٤) المراد بالأمر اللفظى مالا يتوقف إفادة المعنى عليه فى الاستعمال ، وإنما يدعو إليه مراعاة قواعد النحو .

وَالْإِيجازُ ضَرْبانِ : إِيجازُ الْقِصَرِ ، وَهُوَ ما لَيْسَ بِحَذْفٍ ، نَحْوُ ـ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَياةٌ ـ فَإِنَّ مَعْناهُ كَثِيرٌ وَلَفْظُهُ يَسِيرٌ وَلا حَذْفَ فِيهِ ،

أصل المراد ، حتى لو صُرِّحَ به لكان إطنابا بل تطويلا (١) وبالجملة لا نسلم أن لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد .

[والايجاز]

[ضربان : إيجاز القصر وهو ماليس بحذف ، نحو ـ قوله تعالى ـ ولكم فى القصاص حياة ـ فان معناه كثير ولفظه يسير] وذلك لأن معناه أن الانسان إذا علم أنه متى قَتَلَ قُتِلَ كان ذلك داعيا له إلى ألا يقدم على القتل ، فارتفع بالقتل الذى هو القصاص كثير من قَتْلِ الناس بعضهم لبعض ، وكان بارتفاع القتل حياة لهم [ولا حذف فيه] أى ليس فيه حذف شىء مما يُؤَدَّى به أصل المراد ، واعتبار الفعل الذي يتعلق به الظرف

---

(١) يريد بالتطويل هنا معناه اللغوى ، أى الزائد لا لفائدة ، وإلا فهذا حشو لا تطويل بالمعنى السابق .

هذا والمساواة لا تحمد ولا تذم ، لأنها لا تحتاج إلى اعتبار نكتة ، بل يكفى فيها عدم المقتضى للعدول عنها ، فاذا اقتضى المقام تأدية أصل المعنى كانت محمودة ، ومن هذا ما وقع منها فى القرآن والحديث وغيرهما من كلام الفصحاء .

تطبيقات على المساواة :

(١) قوله تعالى ـ (كُلُّ امْرِىءٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ) .

(٢) لا تَرْقُدَنَّ عن ساهر فى ليـلة   مُذْ غابَ وجهك لم يَفُزْ بصباحِ

(٣) يقول أناسٌ لا يَضِيرُكَ فَقْدُها   بَلَى كُلُّ ما شَفَّ النفوسَ يَضِيرُ

وَفضلُهُ عَلَى ما كانَ عندهُمْ أَوْجَزَ كلامٍ فى هذَا المعْنَى وَهوَ ـ القَتْلُ أنفَى للقتْلِ ـ بقلَّة حروفِ مايُناظِرُهُ منهُ ، وَالنَّصِّ عَلَى المطْلُوبِ ، وَمايُفيدُهُ تَنْكِيرُ حياةٍ منَ التَّعظيمِ ، لِمَنْعه عمَّا كَانُوا عَلَيْه من قَتْلِ جمَاعَة بوَاحد ، أوِ النَّوْعيَّةِ الحاصلة للمقْتُولِ وَالْقاتِلِ بالأَرْتدَاعِ ، وَاطِّرَادِه ،

رعَايةٌ لأمر لفظى ، حتى لو ذكر لكان تطويلا [وفضله] أى رجحان قوله ـ ولكم فى القصاص حياة [على ما كان عندهم أوجز كلام فى هذا المعنى وهو] قولهم [القتل أنفى للقتل ـ بقلة حروف مايناظره] أي اللفظ الذى يناظر قولهم ـ القتل أنفى للقتل [منه] أى من قوله تعالى ـ ولكم فى القصاص حياة ـ وما يناظره منه هو قوله ـ فى القصاص حيـاة ـ لأن قوله ـ ولكم ـ زائد على معنى قولهم ـ القتل أنفى للقتل ـ فحروف ـ فى القصاص حياة ـ مع التنوين أحد عشر ، وحروف ـ القتل أنفى للقتل ـ أربعة عشر ، أعنى الحروف الملفوظة ، إذ بالعبارة يتعلق الايجاز لا بالكتابة [والنص] أى وبالنص [على المطلوب] يعنى الحياة (١) [وما يفيـده تنكير حياة من التعظيم لمنعه] أي منع القصاص إيَّاهُمْ [عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد] فحصل لهم فى هذا الجنس من الحكم أعنى القصاص حياة عظيمة [أو] من [النوعية أى] ولكم فى القصاص نوع من الحياة ، وهي الحياة [الحاصلة للمقتول] أى الذى يُقْصَدُ قتله [والقاتل] أى الذى يَقْصِدُ القتل [بالارتداع] عن القتل لمَكَانِ العِلْمِ بالاقتصاص [واطراده] أى وبكَوْن قوله ـ ولكم فى القصاص حياة ـ مُطَّرِدًا ، إذ الاقتصاص مطلقا سبب للحياة ، بخلاف القتل ، فانه قد يكون أنفى للقتل كالذي على وجه القصاص ، وقد يكون أدعى له كالقتل

---

(١) أما قولهم فالنص فيـه على انتفاء القتل ، وهو ليس مطلوبا لذاته ، وإنمـا يطلب لما يترتب عليه من الحياة .

وَخُلُوُّه عَن التَّكْرَار ، وَاسْتِغْنَائِه عَن تَقْدِير مَحْذُوف ، وَالْمُطَابَقَة .

وَإِيجَازُ الحَذْف ، وَالْمَحْذُوفُ إِمَّا جُزْءُ جُمْلَةٍ مضافٌ ، نَحْوُ ـ وَاسْأَلِ القَرْيَةَ ـ أَوْ مَوْصُوفٌ ، نَحْوُ :

* أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعِ الثَّنَايَا *

أَيْ رَجُلٍ جَلاَ ،

ظلما [وخلوه عن التكرار] بخلاف قولهم ، فانه يشتمل على تكرار القتل ، ولا يخفى أن الخالى عن التكرار أفضل من المشتمل عليه ، وإن لم يكن مُخِلاًّ بالفصاحة [واستغنائه عن تقدير محذوف] بخلاف قولهم ، فان تقديره ـ القتل أنفى للقتل من تركه (١) [والمطابقة] أى وباشتماله على صنعة المطابقة ، وهى الجمع بين معنيين متقابلين فى الجملة كالقصاص والحياة .

[وإيجاز الحذف] عَطْفٌ على قوله ـ إيجاز القِصَرِ [والمحذوف إماجزء جملة] عمدة كان أو فضلة [مضاف] بَدَلٌ من ـ جزء جملة [نحو ـ واسأل القرية] أى أهل القرية [أو موصوف ، نحو :

أنا ابن جـــلا وطلاع الثنايا] متى أضع العمامة تعرفونى (٢)

الثَّنِيَّةُ العَقَبَةُ ، وفلان طلاع الثنايا أى رَكَّابٌ لصعاب الأمور ، وقوله ـ جلا ـ جملة وقعت صفة لمحذوف [أى] أنا ابن [رجل جلا] أي انكشف أمره أو كشف

---

(١) الأولى من كل زاجر ، لأن أفعل التفضيل يقتضى اشتراك المفضل والمفضل عليه فى أصل المعنى ، ولا شك أن تفضيل القتل على غيره لا يفهم بدونه ، فالتقدير هنا ليس رعاية لأمر لفظى (٢) هو لسُحَيْم بن وَثِيل الرِّيَاحِيّ من شعراء الجاهلية ، وقيل لغيره ، والمراد بالعمامة عمامة الحرب وهى البيضة .

أَوْ صِفَةٌ ، نَحْوُ - وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا - أَيْ صَحِيحَةٍ ، أَوْ نَحْوِهَا بِدَلِيلِ ما قَبْلَهُ ، أَوْ شَرْطٌ كَمَا مَرَّ ، أَوْ جَوَابُ شَرْطٍ إِمَّا لِمُجَرَّدِ الاخْتِصَارِ ، نَحْوُ - وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مابَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَماخَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ - أَيْ أَعْرَضُوا بِدَلِيلِ ما بَعْدَهُ ، أَوْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ شَيْءٌ لَا يُحِيطُ بِهِ الْوَصْفُ ، أَوْ لِتَذْهَبَ نَفْسُ السَّامِعِ كُلَّ مَذْهَبٍ مُمْكِنٍ ، مِثَالُهُمَا - وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ - أَوْ غَيْرِ ذٰلِكَ ،

الأمور (١) وقيل - جلا - ههنا عَلَمٌ ، وحذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة ، أعنى الفعل مع الضمير لاعن الفعل وحده (٢) [أو صفة نحو - وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا أي] كل سفينة [صحيحة أو نحوها] كسليمة أو غير معيبة [بدليل ماقبله] وهو قوله (فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا) لدلالته على أن الملك كان لايأخذ المعيبة [أو شرط كما مر] فى آخر باب الانشاء (٣) [أو جواب شرط] وحذفه يكون [إما لمجرد الاختصار نحو - وإذا قيل لهم اتقوا مابين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون -] فهذا شرط حذف جوابه [أى أعرضوا بدليل مابعده] وهو قوله تعالى (وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ) [أو للدلالة على أنه] أى جواب الشرط [شيء لايحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ، مثالهما - ولو ترى إذ وقفوا على النار] فحذف جواب الشرط للدلالة على أنه لايحيط به الوصف ، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن [أوغير ذلك] المذكور، كالمسند

---

(١) وهو على الأول لازم ، وعلى الثانى متعد (٢) لأنه لو كان منقولا عن الفعل وحده لم يمنع من التنوين ، لأنه ليس على وزن خاص بالفعل ، وعلى القول بأن - جلا - علم لا يكون فى البيت إيجاز بالحذف (٣) أى من تقدير الشرط فى جواب التمنى والاستفهام والأمر والنهى ، كقولك - ليت لى مالا أنفقه - أى إن أرزقه أنفقه وهكذا .

نَحْوُ ـ لَا يَسْتَوِى مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ـ أَىْ وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ وَقَاتَلَ بِدَلِيلِ مَا بَعْدَهُ .

وَإِمَّا جُمْلَةٌ مُسَبَّبَةٌ عَنْ مَذْكُورٍ ، نَحْوُ ـ لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ ـ أَىْ فَعَلَ مَا فَعَلَ ؛ أَوْ سَبَبٌ لِمَذْكُورٍ ، نَحْوُ ـ فَانْفَجَرَتْ ـ إِنْ قُدِّرَ فَضَرَبَهُ بِهَا ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ فَإِنْ ضَرَبْتَ بِهَا فَقَدِ انْفَجَرَتْ ، أَوْ غَيْرُهُمَا ، نَحْوُ ـ فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ـ عَلَى مَامَرَّ .

إليه والمسند والمفعول كما مر فى الأبواب السابقة ، وكالمعطوف مع حرف العطف [نحو ـ لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ـ أي ومن أنفق من بعده وقاتل بدليل مابعده] يعنى قوله تعالى (أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا) .

[وإما جملة] عَطْفٌ على ـ إما جزء جملة ـ فان قلت ماذا أراد بالجملة ههنا حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة ، قلت أراد الكلام المستقل الذى لا يكون جزءا من كلام آخر [مسببة عن] سبب [مذكور ، نحو ـ ليحق الحق ويبطل الباطل] فهذا سبب مذكور حذف مسببه [أي فعل مافعل ؛ أو سبب لمذكور ، نحو] قوله تعالى ـ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ [فانفجرت ـ إن قدر فضربه بها] فيكون قوله ـ فضربه بها ـ جملة محذوفة هى سبب لقوله ـ فانفجرت [ويجوز أن يقدر ـ فان ضربت بها فقد انفجرت] فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط ، ومثل هذه الفاء تسمى فاء فصيحة ، قيل على التقدير الأول وقيل على التقدير الثانى وقيل على التقديرين (١) [أو غيرهما] أى غير المسبب والسبب [نحو ـ فنعم الماهدون ـ على مامر] فى بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدإ والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدإ محذوف (٢) .

---

(١) فهى على الأول المفصحة عن مقدر بشرط كونه سببا ، وعلى الثانى المفصحة عن شرط مقدر ، وعلى الثالث المفصحة عن محذوف مطلقا (٢) وكذا على قول من يجعله

وَإمَّا أكْثَرُ من جُمْلَة ، نحوُ ـ أنَا أُنبِّئُكُمْ بتأْوِيلهِ فأَرْسِلُونِ ، يوسُفُ ـ أيْ إلى يُوسُفَ لاستعبِرَهُ الرُّؤْيا فَفَعَلُوا فأتاهُ فقالَ لهُ يا يوسُفُ .

وَالحَذْفُ عَلَى وَجْهَيْنِ ألاَّ يُقامَ شَيْءٌ مَقَامَ المَحْذُوف كما مَرَّ ، وَأَنْ يُقَامَ ، نَحوُ ـ وَإنْ يُكَذِّبوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ـ أيْ فَلاَ تَحْزَنْ وَاصْبِرْ .

وَأدلَّتُهُ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا أنْ يَدُلَّ العَقْلُ عَلَيْهِ وَالمَقْصُودُ الأَظْهَرُ عَلَى تَعْيِينِ المَحْذُوفِ ، نَحوُ ـ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ المَيْتَةُ ـ

[وإما أكثر] عَطْفٌ على ـ إما جملة ـ أي أكثر [من جملة] واحدة [نحو ـ أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون ، يوسف أي] فأرسلون [إلى يوسف لأستعبره الرؤيا ففعلوا فأتاه فقال له يا يوسف] .

[والحذف على وجهين : ألا يقام شيء مقام المحذوف] بل يكتفى بالقرينة [كما مر] فى الأمثلة السابقة [وأن يقام ، نحو ـ وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك] فقوله ـ فقد كذبت ـ ليس جزاء الشرط ، لأن تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه ، بل هو سبب لمضمون الجواب المحذوف أقيم مقامه [أى فلا تحزن واصبر]

ثم الحذف لابد له من دليل [وأدلته كثيرة : منها أن يدل العقل عليه] أى على الحذف [والمقصود الأظهر (١) على تعيين المحذوف ، نحو ـ حرمت عليكم الميتة] فالعقل دل على أن هنا حذفا ، إذ الأحكام الشرعية إنما تتعلق بالأفعال دون الأعيان ، والمَقْصُودُ الأظهر من هذه الأشياء المذكورة فى الآية تَنَاوُلُهَا الشَّامِلُ للأكل وشرب

مبتدءا حذف خبره ، فيكون التقدير عليهما هم نحن أونحن هم ، وأما على قول من يجعله مبتدءا والجملة قبله خبره فيكون المحذوف فى ذلك جزء جملة (١) يعنى أظهرية قصده لا المقصود نفسه ، لأنه هو المحذوف فكيف يدل على نفسه .

وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِمَا ، نَحْوُ ـ وَجَاءَ رَبُّكَ ـ أَيْ أَمْرُهُ أَوْ عَذَابُهُ ، وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ وَالْعَادَةُ عَلَى التَّعْيِينِ ، نَحْوُ ـ فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ـ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ فِي حُبِّهِ لِقَوْلِهِ ـ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ـ وَفِي مُرَاوَدَتِهِ لِقَوْلِهِ ـ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ ـ وَفِي شَأْنِهِ حَتَّى يَشْمَلَهُمَا ، وَالْعَادَةُ دَلَّتْ عَلَى الثَّانِي ، لِأَنَّ الْحُبَّ الْمُفْرِطَ لَا يُلَامُ صَاحِبُهُ عَلَيْهِ فِي الْعَادَةِ لِقَهْرِهِ إِيَّاهُ ، وَمِنْهَا الشُّرُوعُ فِي الْفِعْلِ ،

الألبان ، فدل على تعيين المحذوف ، وفى قوله ـ منها أن يدل ـ أدنى تسامح فكأنه على حذف مضاف (١) [ومنها أن يدل العقل عليهما] أى على الحذف وتعيين المحذوف [نحو ـ وجاء ربك] فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب تعالى وتَقَدَّسَ ، ويدل على تعيين المراد أيضا [اى أمره أو عذابه] فالأمر المعين الذى دل عليه العقل هو أحد الأمرين لا أحدهما على التعيين [ومنها أن يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو ـ فذلكن الذي لمتنني فيه] فان العقل دل على أن فيه حذفا ، إذ لا معنى للوم الانسان على ذات الشخص ، وأما تعيين المحذوف [فانه يحتمل] أن يقدر [فى حبه لقوله ـ قد شغفها حبا ـ وفى مراودته لقوله ـ تراود فتاها عن نفسه ـ وفى شأنه حتى يشملهما] أى الْحُبَّ وَالْمُرَاوَدَةَ [والعادة دلت على الثانى] أى مراودته [لأن الحب المفرط لايلام صاحبه عليه فى العادة لقهره] أى الحب المفرط [إياه] أى صاحبه ، فلا يجوز أن يقدر فى حبه ولا فى شأنه لكونه شاملا له ، ويتعين أن يقدر في مراودته نظرا إلى العادة [ومنها الشروع فى الفعل] يعنى من أدلة تعيين المحذوف لا من أدلة الحذف ، لأن دليل الحذف ههنا هو أن الجار والمجرور لابد أن يتعلق بشىء (٢) والشروع

---

(١) لأن قوله ـ أن يدل ـ بمعني الدلالة ، وهى ليست من الأدلة ، وتقدير المضاف فى قوله ـ وأدلته كثيرة ـ فالتقدير ودلالة أدلته كثيرة (٢) وهذا يرجع فى الحقيقة إلى دلالة العقل ، وكذلك دلالة الاقتران ، فالدليل على الحذف هو العقل فى

نَحْوُ - بِسْمِ اللهِ - فَيُقَدَّرُ ما جُعِلَت التَّسْمِيَةُ مَبْدَءًا لَهُ ، وَمِنْها الاقْتِرَانُ ، كَقَوْلِهِمْ لِلْمُعَرِّسِ - بِالرِّفاءِ وَالْبَنِينَ - أَىْ أَعْرَسْتَ .

فى الفعل دل على أنه ذلك الفعل الذي شُرِعَ فيه [نحو - بسم الله - فيقدر ما جعلت التسمية مبدءا له] فى القراءة يقدر بسم الله أقرأ ، وعلى هذا القياس [ومنها] أى من أدلة تعيين المحذوف [الاقتران كقولهم للمعرس - بالرفاء والبنين] فان مقارنة هذا الكلام لاعراس المخاطب دل على تعيين المحذوف [أى أعرست] أو مقارنة المُخَاطَب بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك ، والرفاء هو الالتئام والاتفاق والباء للملابسة .

كل الأحوال .

تطبيقات على الايجاز :

(١) قوله تعالى - (أَفَمَنْ شَرَحَ اللهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللهِ أُولَئِكَ فِى ضَلَالٍ مُبِينٍ) .

(٢) كُلُّ امرىء سَتَئِيمُ مِنْهُ العِرْسُ أو منها يَئِيمُ

(٣) وإنْ هُوَلم يحمل على النفس ضَيْمَهَا فليس إلى حسن الثناء سَبِيلُ

ففي الأول إيجاز بالحذف ، والتقدير كمن لم يشرح صدره ، وفى الثانى إيجاز بالحذف أيضا ، والتقدير كل امرىء متزوج ، وفى الثالث إيجاز بالقصر ، لأنه جمع من مكارم الأخلاق ما تضام به النفس ، مما يحصل لها به من المشقة والعناء ، مع نقصان اللفظ عن ذلك المعنى .

أمثلة أخرى :

(١) الأُمُّ مدرسةٌ إذا أعْدَدْتَهَا أعْدَدْتَ شَعْباً طَيِّبَ الأعراق

(٢) هُمُ خَلَطُونَا بالنفوس وألجؤا إلى حُجُرَاتٍ أدفأتْ وأظَلَّتِ

وَالْإِطْنَابُ إِمَّا بِالْإِيضَاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ لِيُرَى الْمَعْنَى فِى صُورَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ ، أَوْ لِيَتَمَكَّنَ فِي النَّفْسِ فَضْلَ تَمَكُّنٍ ، أَوْ لِتَكْمُلَ لَذَّةُ الْعِلْمِ بِهِ ، نَحْوُ ـ رَبِّ اشْرَحْ لِى صَدْرِى ـ فَإِنَّ اشْرَحْ لِى يُفِيدُ طَلَبَ شَرْحٍ لِشَيْءٍ مَالَهُ وَصَدْرِى يُفِيدُ تَفْسِيرَهُ ، وَمِنْهُ بَابُ نِعْمَ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ـ إِذْ لَوْ أُرِيدَ الِاخْتِصَارُ لَكَفَى ـ نِعْمَ زَيْدٌ ـ وَوَجْهُ حُسْنِهِ

[والاطناب]

[إما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين] إحداهما مُبْهَمَةٌ والأخرى مُوَضِّحَةٌ ، وعِلْمَانِ خير من علمٍ واحد [أو ليتمكن فى النفس فضل تمكن] لمَا جَبَلَ الله النفوس عليه من أن الشىء إذا ذكر مبهما ثم بُيِّنَ كان أوْقَعَ عندها [أو لتكمل لذة العلم به] أى بالمعنى ، لما لا يخفى من أن نيل الشىء بعد الشوق والطلب ألذ [نحو ـ رب اشرح لى صدرى (١) فان اشرح لى يفيد طلب شرح لشىء ماله] أي للطالب [وصدرى يفيد تفسيره] أى تفسير ذلك الشىء [ومنه] أي ومن الايضاح بعد الابهام [باب نعم ـ على أحد القولين] أى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدإ محذوف (٢) [إذ لو أريد الاختصار] أى تَرْكُ الاطناب [كفى ـ نعم زيد] وفى هذا إشعار بأن الاختصار قد يطلق على ما يشمل المساواة أيضا (٣) [ووجه حسنه] أى حسن باب نعم

---

(٣) أتي الزمانَ بَنُوهُ فى شَبِيبَتِه فَسَرَّهُمْ وَأَتَيْنَاهُ على الهَـــرَمِ

(١) لا يخفى أن الخطاب فى هذا لله تعالي ، فلا يتأتى فيه زيادة العلم وما بعده ، وإنما يقصد هنا لازم ذلك وهو زيادة الاهتمام المفيد كمال الرغبة فى الاجابة .

(٢) وكذلك على قول من يجعله مبتدءا محذوف الخبر ، بخلاف قول من يجعله مبتدءا قدم عليه خبره ، لأن الكلام يكون حينئذ جملة واحدة .

(٣) لأن قولنا ـ نعم زيد ـ مساواة لا إيجاز .

سوَى ما ذُكِرَ إبْرَازُ الْكَلَامِ فى مَعْرِضِ الاعْتِدَالِ وَإيهَامُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُتَنَافِيَيْنِ .
وَمِنْهُ التَّوْشِيعُ وَهُوَ أنْ يُؤْتَى فى عَجُزِ الْكَلَامِ بِمُثَنًّى مُفَسَّرٍ بِاثْنَيْنِ ثَانِيهِمَا مَعْطُوفٌ
عَلَى الْأَوَّلِ ، نَحْوُ - يَشِيبُ ابْنُ آدَمَ وَيَشِبُّ فِيهِ خَصْلَتَانِ: الْحِرْصُ وَطُولُ الْأَمَلِ ،
وَإمَّا بِذِكْرِ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى فَضْلِهِ حَتَّى كَأنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِهِ تَنْزِيلاً
لِلتَّغَايُرِ فى الْوَصْفِ مَنْزِلَةَ التَّغَايُرِ فى الذَّاتِ ، نَحْوُ

[سوى ماذكر] من الايضاح بعد الابهام [إبراز الكلام فى معرض الاعتدال] من جهة الاطناب بالايضاح بعد الابهام ، والايجاز بحذف المبتدإ [وإيهام الجمع بين المتنافيين] أى الايجاز والاطناب ، وقبل الاجمال والتفصيل ، ولا شك أن إيهام الجمع بين المتنافيين من الأمور المستغربة التى تستلذها النفس ، وإنما قال - إيهام الجمع - لأن حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شىء واحد فى زمان واحد من جهة واحدة ، وهو محال (١) [ومنه] أى من الايضاح بعد الابهام [التوشيع وهو] فى اللغة لَفُّ الْقُطْنِ الْمَنْدُوفِ ، وفى الاصطلاح [أن يؤتى فى عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الأول ، نحو - يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الأمل] .

[وإما بذكر الخاص بعد العام] عَطْفٌ على قوله - إما بالايضاح بعد الابهام - والمراد الذكر على سبيل العطف (٢) [للتنبيه على فضله] أى مزية الخاص [حتى كأنه ليس من جنسه] أى العام [تنزيلا للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات] يعنى أنه

---

(١) وليس كذلك ما هنا ، لأن الايجاز من جهة حذف المبتدإ ، والاطناب من جهة ذكر الخبر بعد ذكر ما يعمه ، فاختلفت الجهتان (٢) لأن العطف يقتضى المغايرة فيكون ذكر الخاص فيه لأجل تلك النكتة ، أما غيره من التوابع فان ذكر الخاص

ـ حَافظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاَةِ الوُسْطَى ـ .

وَإِمَّا بِالتَّكْرِيرِ لِنُكْتَةٍ كَتَأْكِيدِ الاِنْذَارِ فى ـ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ـ وَفِى ثُمَّ دَلاَلَةٌ عَلَى أَنَّ الاِنذَارَ الثَّانِى أَبْلَغُ .

وَإِمَّا بِالاِيغَالِ فَقِيلَ هُوَ خَتْمُ البَيتِ بِمَا يُفِيدُ نُكْتَةً يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهَا ، كَزِيَادَةِ الْمُبَالَغَةِ فِى قَوْلِهَا :

كَلَّا امتاز عن سائر أفراد العام بما له من الأوصاف الشريفة جُعِلَ كأنه شيء آخر مغاير للعام لا يشمله العام ولا يُعْرَفُ حُكْمُهُ منه [نحو ـ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى] أى الوسطى من الصلوات ، أو الفضلى من قولهم للأفضل الأوسط ، وهى صلاة العصر عند الأكثر ـ .

[وإما بالتكرير لنكتة] ليكون إطنابا لا تطويلا (١) وتلك النكتة [كتأكيد الانذار فى ـ كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون] فقوله ـ كلا ـ رَدْعٌ عن الانهماك فى الدنيا وتنبيه ، وسوف تعلمون إنذار وتخويف ، أي سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه إذا عاينتم ماقُدَّامَكُمْ من هَوْلِ المحشر ، وفى تكريره تأكيد للردع والانذار [وفى ثم دلالة على أن الانذار الثاني أبلغ] من الأول ، تنزيلا لبُعْدِ المرتبة منزلة بُعْدِ الزمان ، واستعمالا للفظ ثم فى مجرد التَّدَرُّجِ فى درج الارتقاء .

[وإما بالايغال] من ـ أَوْغَلَ فى البلاد ـ إذا أَبْعَدَ فيها ، واختلف فى تفسيره [فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعني بدونها ، كزيادة المبالغة فى قولها] أي

فيه بعد العام يكون للايضاح ، فيكون من النوع السابق لا من هذا النوع .

(١) صرح بالنكتة هنا مع وجوبها فى كل إطناب ، لأن التطويل يظهر فى التكرار

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ   كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِى رَأْسِهِ نَارُ

وَتَحْقِيقِ التَّشْبِيهِ فِى قَوْلِهِ :

كَأَنَّ عُيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خِبَائِنَا   وَأَرْحُلِنَا الْجَزْعُ الَّذِى لَمْ يُثَقَّبِ

وَقِيلَ لَا يَخْتَصُّ بِالشِّعْرِ ، وَمُثِّلَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى - اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ .

فى قول الخنساء فى مَرْثِيَّة أخيها صخر [وإن صخرا لتأتم] أى تقتدي [الهداة به * كأنه علم] أى جبل مرتفع [فى رأسه نار] فقولها - كأنه علم - وَافٍ بالمقصود ، أعنى التشبيه بما يُهْتَدَى به ، إلا أن فى قولها - فى رأسه نار - زيادة مبالغة [وتحقيق] أى وكتحقيق [التشبيه فى قوله : كأن عيون الوحش حول خبائنا] أى خيامنا [وأرحلنا الجزع الذي لم يثقب] الجزع بالفتح الْخَرَزُ اليمانى الذى فيه سواد وبياض ، شبه به عيون الوحش ، وأتى بقوله - لم يثقب - تحقيقا للتشبيه ، لأنه إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون (١) قال الأصمعى : الظبى والبقرة إذا كانا حَيَّيْنِ فعيونهما كلها سواد ، فاذا ماتا بدا بياضها ، وإنما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما مُوِّتَتْ ، والمراد كثرة الصيد ، يعنى مما أكلنا كثرت العيون عندنا ، كذا فى شرح ديوان امرىء القيس ، فعلى هذا التفسير يختص الايغال بالشعر [وقيل لايختص بالشعر] بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها [ومثل] لذلك في غير الشعر [بقوله تعالى] - قَالَ يَاقَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ [اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون] فقوله - وهم مهتدون - مما

أكثر من غيره (١) فالمراد منه دفع المخالفة بين الطرفين ، فيكون لتحقيق التشبيه لا لزيادة المبالغة ، والبيت لامرىء القيس .

وَإِمَّا بِالتَّذْيِيلِ وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ أُخْرَى تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا لِلتَّأْكِيدِ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ : ضَرْبٌ لَمْ يَخْرُجْ مَخْرَجَ الْمَثَلِ ، نَحْوُ ـ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجَازَى إِلَّا الْكَفُورُ ـ عَلَى وَجْهٍ ، وَضَرْبٌ أُخْرِجَ مَخْرَجَ الْمَثَلِ ، نَحْوُ ـ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ـ وَهُوَ أَيْضًا إِمَّا لِتَأْكِيدِ مَنْطُوقٍ كَهَذِهِ

يتم المعنى بدونه ، لأن الرسول مُهْتَدٍ لامحالة ، إلا أن فيه زيادة حَثٍّ على الاتّباع وترغيب في الرسل .

[وإما بالتذييل وهو تعقيب الجلة بجملة أخرى تشتمل على معناها] أى معنى الجملة الأولى [للتأكيد] فهو أعم من الايغال من جهة أنه يكون فى ختم الكلام وغيره ، وأخص من جهة أن الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد [وهو] أى التذييل [ضربان : ضرب لم يخرج مخرج المثل] بأن لم يستقل بافادة المراد ، بل يتوقف على ماقبله [نحو ـ ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازي إلا الكفور ـ على وجه] وهو أن يراد ـ وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص إلا الكفور ـ فيتعلق بما قبله ، وأما على الوجه الآخر وهو أن يراد ـ وهل يعاقب إلا الكفور ـ بناء على أن المجازاة هي المكافأة (١) إنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وإنْ شرًّا فَشَرٌّ فهو من الضرب الثانى [وضرب أخرج مخرج المثل] بأن يقصد بالجلة الثانية حكم كُلِّيٌّ منفصل عما قبله جار مجرى الأمثال فى الاستقلال وفُشُوِّ الاستعمال [نحو ـ وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا ـ وهو أيضا] أى التذييل ينقسم قسمة أخري ، وأتى بلفظه أيضا تنبيها على أن هذا التقسيم للتذييل مطلقا لاللضرب الثانى منه [إما] أن يكون [لتأكيد منطوق ، كهذه

---

(١) هذا بيان لأصل معنى المجازاة ، وإلا فالمراد منها فى الآية خصوص المكافأة بالعقوبة ، وإن كان أصل معناها عاما على هذا الوجه ، أما على الوجه الأول فالجزاء فيه بمعنى العقوبة ، لأنه يطلق عليها أيضا ، والفرق بينهما أن المراد في الأول عقاب

الآيَة ، وَإمَّا لتأكيد مَفهُوم ، كَقَوْله :

وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أَخًا لَا تَلُمُّهُ ... عَلَى شَعَثٍ أَىُّ الرِّجَالِ المُهَذَّبُ

وَإمَّا بالتَّكْمِيل ويُسَمَّى الاحتِرَاسَ أَيْضًا ، وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فى كَلَام يُوهِمُ خلَافَ المَقْصُودِ بِمَا يَدفَعُهُ ، كَقَوْله :

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفسدهَا ... صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِى

الآية] فان زهوق الباطل منطوق فى قوله ـ وزهق الباطل [وإما لتأكيد مفهوم ، كقوله : ولست] على لفظ الخطاب [بمستبق أخا لاتلمه] حال من ـ أخا ـ لعمومه (١) أو من ضمير المخاطب فى لست[على شعث] أى تفَرُّقٍ وذَمِيمِ خصال ، فهذا الكلام دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال ، وقد أكده بقوله [أى الرجال المهذب (٢)] استفهام بمعنى الانكار ، أى ليس فى الرجال مُنَقَّحُ الفعال مَرْضِيُّ الخصال .

[وإما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضا] لأن فيه التَّوَقِّيَ والاحتراز عن تَوَهُّمِ خلاف المقصود [وهو أن يؤتي فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه] أى يدفع إيهام خلاف المقصود ، وذلك الدافع قد يكون فى وسط الكلام وقد يكون فى آخر الكلام ، فالأول [كقوله : فسقى ديارك غير مفسدها] نُصِبَ على الحال من فاعل ـ سقى ـ وهو [صوب الربيع] أي نزول المطر ووقوعه فى الربيع [وديمة تهمى (٣)] أى تسيل ، فلما كان نزول المطر قد يؤول إلى خراب الديار وفسادها أتى بقوله ـ غير

خاص ، والمراد فى الثانى مطلق عقاب (١) بوقوعه فى حيزالنفى ، فيصح مجيء الحال منه ، لأن وقوع النكرة فى حيز النفى يسوغ مجيء الحال منها (٢) البيت للنابغة الذبيانى من قصيدة له فى الاعتذار الى النعمان بن المنذر (٣) البيت لطرفة بن العبد من شعراء الجاهلية ، وهو من قصيدة له فى مدح قَتَادَةَ بن مَسْلَمَةَ الحنفى .

وَنَحْوِ - أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ.

وَإِمَّا بِالتَّتْمِيمِ وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي كَلَامٍ لَا يُوهِمُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ بِفَضْلَةٍ لِنُكْتَةٍ كَالْمُبَالَغَةِ، نَحْوُ - وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ - فِي وَجْهٍ، أَيْ مَعَ حُبِّهِ.

وَإِمَّا بِالِاعْتِرَاضِ وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ أَوْ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ مَعْنًى بِجُمْلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ لِنُكْتَةٍ سِوَى دَفْعِ الْإِيهَامِ، كَالتَّنْزِيهِ

مفسدها - دفعا لذلك [و] الثانى [نحو - أذلة على المؤمنين] فانه لما كان مما يوهم أن يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله [أعزة على الكافرين] تنبيها على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين، ولهذا عدّى الذل بعلى (١) لتضمنه معنى العطف، ويجوز أن يقصد بالتعدية بعلى الدلالة على أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم.

[وإما بالتتميم وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة] مثل مفعول أو حال أو نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام، ومن زعم أنه أراد بالفضلة ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذبه كلام المصنف فى الايضاح، وأنه لا تخصيص لذلك بالتتميم (٢) [لنكتة كالمبالغة، نحو - ويطعمون الطعام على حبه - في وجه] وهو أن يكون الضمير فى - حبه - للطعام [أى] يطعمونه [مع حبه] والاحتياج إليه، وإن جعل الضمير لله تعالى أى يطعمونه على حب الله فهو لتأدية أصل المراد (٣).

[وإما بالاعتراض وهو أن يؤتى فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوي دفع الايهام] لم يرد بالكلام مجموع المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع، والمراد باتصال الكلامين أن يكون الثاني بيانا للأول أو تأكيدا أو بدلا [كالتنزيه

---

(١) مع أنه يتعدى باللام، يقال - ذل له (٢) لأن جميع أقسام الاطناب كذلك لا التتميم وحده (٣) وهو مدحهم على ذلك، لأنه لا مدح شرعا إلا على ما يفعل

فى قَوْله ـ ويَجْعَلُونَ لله البَنَاتِ سبْحانهُ وَلَهُمْ ما يَشْتَهُونَ ـ وَالدُّعَاء فى قَوْله :

إنَّ الثَّمَانِينَ وَبُلِّغْتَهَا قَدْأحْوجَتْ سَمْعِى إلَى تَرْجُمَانْ

وَالتَّنْبِيه فى قَوْله :

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنفَعُهُ أنْ سَوْفَ يأتِي كُلُّ ماقُدِرَا

فى قوله تعالى ـ ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون] فقوله ـ سبحانه ـ جملة لأنه مَصْدَرٌ بتقدير الفعل (١) وقعت فى أثناء الكلام ، لأن قوله ـ ولهم ما يشتهون ـ عَطْفٌ على قوله ـ لله البنات [والدعاء فى قوله :

إن الثمانين وبلغتها قدأحوجت سمعى الى ترجمان (٢)]

أى مُفَسِّر ومُكَرِّر ، فقوله ـ وبلغتها ـ اعتراض فى أثناء الكلام لقصد الدعاء ، والواو فى مثله تسمى واوا اعتراضية ليست بعاطفة ولا حَالِيَّة [والتنبيه فى قوله : واعلم فعلم المرء ينفعه] هذا اعتراض بين ـ اعلم ـ ومفعوله وهو [أن سوف يأتى كل ماقدرا (٣)] أن هى المخففة من الثقيلة ، وضمير الشأن محذوف ، يعني أن المقدور آت البَتَّةَ وإن وقع فيه تأخيرٌ مَّا ، وفى هذا تسلية وتسهيل للأمر ، فالاعتراض يباين التتميم لأنه إنما يكون بفضلة ، والفضلة لابد لها من إعراب ، ويباين التكميل لأنه إنما يقع لدفع إيهام خلاف المقصود ، ويباين الايغال لأنه لا يكون إلا فى آخر الكلام ، لكنه يشمل بعض صور التذييل ، وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وقعت بين

لأجل الله تعالى (١) أى بفعل مقدر من معناه ، والتقدير أنزهه سبحانه أى تنزيها.

(٢) هو لعوف من مُحَلِّمٍ الشيبانى من شعراء الدولة العباسية ، وكان قد دخل عليه عبد الله بن طاهر فسلم عليه فلم يسمع ، فقال له ذلك من قصيدة فى مدحه والاعتذار إليه (٣) هذا البيت أنشده أبو على الفارسى ولم ينسبه .

وَمِمَّا جَاءَ بَيْنَ كَلَامَيْنِ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ قَوْلُهُ تَعَالَى ـ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ـ فَإِنَّ قَوْلَهُ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ، وَقَالَ قَوْمٌ قَدْ تَكُونُ النُّكْتَةُ فِيهِ غَيْرَ مَا ذُكِرَ ، ثُمَّ جَوَّزَ بَعْضُهُمْ وُقُوعَهُ

جملتين متصلتين معنى (١) لانه كما لم يشترط فى التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط فيه ألاّ يكون بين كلامين ، فتأمل حتى يظهر لك فساد ما قيل إنه يباين التذييل بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصلين معنى [ومما جاء] أى ومن الاعتراض الذى وقع [بين كلامين] متصلين [وهو أكثر من جملة أيضا] أى كما أن الواقع هو بينه أكثر من جملة [قوله تعالى ـ فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين] فهذا اعتراض أكثر من جملة ، لأنه كلام يشتمل على جملتين وقع بين كلامين أولهما قوله ـ (فأتوهن من حيث أمركم الله) ـ وثانيهما قوله [نساؤكم حرث لكم] والكلامان متصلان معنى [فان قوله ـ نساؤكم حرث لكم ـ بيان لقوله ـ فأتوهن من حيث أمركم الله] وهو مكان الحرث ، فان الغرض الأصلى من الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة ، والنكتة فى هذا الاعتراض الترغيب فيما أمروا به ، والتنفير عما نهوا عنه [وقال قوم قد تكون النكتة فيه] أى فى الاعتراض [غير ما ذكر] مما سوى دَفْع الايهام ، حتى إنه قد يكون لدفع إيهام خلاف المقصود [ثم] القائلون بأن النكتة فيه قد تكون دفع الايهام افترقوا فرقتين [جوز بعضهم وقوعه]

---

(١) أى وكان وقوعها بينهما للتأكيد ، ويمكن أن يكون منه الاعتراض الآتى فى قوله تعالى (فأتوهن من حيث أمركم الله) الآية .

آخرَ جُمْلَةٍ لا تَليها جُمْلَةٌ مُتَّصِلَةٌ بها فَيَشْمَلُ التَّذْييلَ وَبعضَ صُوَرِ التَّكْميلِ ، وَبَعضُهُمْ كَوْنَهُ غَيرَ جُمْلَةٍ فَيَشْمَلُ بَعْضَ صُوَرِ التَّتْميمِ وَالتَّكْميلِ .

أى الاعتراض فى [آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها] وذلك بألاّ تَلِيَ الجملةَ جملةٌ أخرى أصلا ، فيكون الاعتراض فى آخر الكلام ، أو تليها جملة أخرى غير متصله بها معنى ، وهذا الاصطلاح مذكور فى مواضع من الكشّاف ، فالاعتراض عند هؤلاء أن يؤتى فى أثناء الكلام أو فى آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سواء كانت دفع الايهام أو غيره [فيشمل] أى الاعتراض بهذا التفسير [التذييل] مطلقا ، لأنه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وإن لم يذكره المصنف (١) [وبعض صور التكميل] وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب ، فان التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها ، والجملة التكميلية قد تكون ذات إعراب وقد لا تكون ، لكنها (٢) تباين التتميم ، لأن الفضلة لا بد لها من إعراب ، وقيل لأنه لايشترط فى التتميم أن يكون جملة كما اشترط فى الاعتراض ، وهو غلط كما يقال إن الانسان يباين الحيوان لأنه لم يشترط فى الحيوان النطق ، فافهم [وبعضهم] أى وجوز بعض القائلين بأن نكتة الاعتراض قد تكون دفع الايهام [كونه] أى الاعتراض [غير جملة] فالاعتراض عندهم أن يؤتى فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة مّا [فيشمل] الاعتراض بهذا التفسير [بعض صور التتميم و] بعض صور [التكميل] وهو (٣) مايكون واقعا

---

(١) أى لم يذكر فى التذييل أنه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الاعراب .

(٢) الضمير للاعتراض ، وقد أنثه نظر إلى كونه جملة ، فالمراد لكن الجملة المعترضة تباين الخ (٣) الضمير راجع لبعض صور التتميم والتكميل .

وَإِمَّا بِغَيْرِ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ـ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ـ فَإِنَّهُ لَوِ اخْتُصِرَ لَمْ يُذْكَرْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ، لِأَنَّ إِيمَانَهُمْ لَا يُنْكِرُهُ مَنْ يُثْبِتُهُمْ ، وَحَسَّنَ ذِكْرَهُ إِظْهَارُ شَرَفِ الْإِيمَانِ تَرْغِيباً فِيهِ .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يُوصَفُ الْكَلَامُ بِالْإِيجَازِ وَالْإِطْنَابِ بِاعْتِبَارِ كَثْرَةِ حُرُوفِهِ وَقِلَّتِهَا

فى أثناء الكلام أو بين الكلامين المتصلين .

[وإما بغير ذلك] عَطْفٌ على قوله ـ إما بالايضاح بعد الابهام وإما بكذا وكذا [كقوله تعالى ـ الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ـ فانه لو اختصر] أي ترك الاطناب ، فان الاختصار قد يطلق على ما يعم الايجاز والمساواة كما مر [لم يذكر ـ ويؤمنون به ـ لأن إيمانهم لا ينكره] أى لا يجهله [من يثبتهم] فلا حاجة إلى الاخبار به لكونه معلوما [وحسن ذكره] أى ذكر قوله ـ ويؤمنون به [إظهار شرف الايمان ترغيبا فيه] وكَوْنُ هذا الاطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظَاهِرٌ بالتأمل فيها .

[واعلم أنه قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها

تطبيقات على الاطناب :

(١) قوله تعالى ـ (مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ) :

(٢) سَقَى اللهُ نجداً والسلامُ على نَجْدِ ... ويا حَبَّذَا نجدٌ على القُرْبِ والْبُعْدِ

(٣) من يَلْقَ يوماً على علاته هَرِماً ... يَلْقَ السماحةَ فيه والنَّدَى خُلُقاً

فالأول من ذكر الخاص بعد العام للتنبيه على فضله ، والثانى من التكرير للتلذذ

بالنِّسْبَة الى كَلَام آخَرَ مُسَاوٍ لَهُ فى أَصْلِ المَعْنى ، كَقَوْلِه :

يَصُدُّ عَنِ الدُّنيا إذَا عَنَّ سُودَدٌ ... وَلَوْ بَرَزَتْ فى زِيِّ عَذْرَاءَ نَاهِد

وَقَوْلِه :

وَلَسْتُ بِنَظَّارٍ إلَى جَانِبِ الغِنَى ... إذَا كَانَت العَلْيَاءُ فى جانِبِ الفَقْرِ

بالنسبة إلى كلام آخر مساو له] أي لذلك الكلام [فى أصل المعنى] فيقال للأكثر حروفاً إنه مُطْنَبٌ ، وللأقل إنه مُوجَزٌ [كقوله : يصد] أى يعرض [عن الدنيا اذا عن] أى ظهر [سودد] أي سيادة :

[* ولو برزتْ فى زيٍّ عذراءَ نَاهد (١) *]

الزى الهيئة ، والعذراء البِكْرُ ، والنهود ارتفاع الثَّدْيِ [وقوله : ولست] بالضم على أنه فعل المتكلم بدليل ما قبله وهو قوله :

وإنى لَصَــبَّارٌ على ما ينوبنى ... وحَسْبُكَ أن الله أثنى على الصبر

[بنظار إلى جانب الغــنى ... إذا كانت العلياء فى جانب الفقر (٢)]

بذكره ، والثالث من التتميم للمبالغة فى مدحه .

أمثلة أخرى :

(١) المشرقان عليك يَنْتَحِبَان ... قاصــيهما فى مأتم والدانى

(٢) صَبَبْنَا عليها ظالمين سياطَنَا ... فطارتْ بها أيدٍ سراعٌ وأرْجُلُ

(٣) لو انَّ الباخلين وأنت منهم ... رأوك تعلَّموا منك المِطَالاَ

(١) البيت لأبى تمام من قصيدة له فى رثاء أبي الحسين محمد بن الهيثم .

(٢) البيت للمُعَذَّل بن غَيْلاَنَ من شعراء الدولة العباسية ، وقيل إنه لأبى سعيد

وَيَقْرُبُ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ـ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ـ وَقَوْلُ الحَمَاسِيِّ :

وَنُنْكِرُ إِنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلَا يُنْكِرُونَ القَوْلَ حِينَ نَقُولُ

يصفه بالميل إلى المعالى، يعنى أن السيادة مع التعب أحب إليه من الراحة مع الخمول ، فهذا البيت إطناب بالنسبة إلى المصراع السابق (١) [ويقرب منه] أي من هذا القَبِيل [قوله تعالى ـ لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ـ وقول الحماسى] :

[وننكر إن شئنا على الناس قولهم ولاينكرون القول حين نقول(٢)]

يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ، أي نحن نُغيِّرُ ما نريد من قول غيرنا ، وأحَدٌ لايجسر على الاعتراض علينا ، فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت ، وإنما قال ـ يقرب ـ لأن ما فى الآية يشمل كل فعل ، والبيت مختص بالقول ، فالكلامان لايتساويان فى أصل المعنى ، بل كلام الله سبحانه وتعالى أجَلُّ وأعلى ، وكيف لا والله أعلم .

تم الفن الأول بعون الله وتوفيقه ، وإياه أسأل فى إتمام الفنين الآخرين هداية طريقه

المخزومى (١) وهذا المصراع إيجاز بالنسبة إليه ، وهما فى ذاتهما من المساواة ، لأن مثل عبارتيهما يجرى فى متعارف الأوساط (٢) هو للسَّمَوْءَل بن عَادِيًا من شعراء الجاهلية ، وهو من قصيدته المشهورة :

إذا المرءُ لم يَدْنَسْ من اللؤمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رداءٍ يرتديه جميـــلُ

الخطأ والصواب

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢	١٨	المقاس	القطع
٤	١٣	بمطالعته	بطبعه
١٠	٣	أَبَالِغُ	أُبَالَغْ
٥٨	١٨	للتعدية	المتعدية
١١٨	١٨	مثل	مثال
١٢٢	٣	تنبيها أنه	تنبيها على أنه
١٨٦	٢	وما	أو ما
١٩٢	١١	ألا	لا
٢٢٠	١٤	مبدءا	مبدأ
٢٤٢	٣	رِجَالُ	رِجَالٌ
٢٤٢	١٠	وهنا	وههنا
٢٤٢	١٢	التقصى	التفصى
٢٥٧	٧	انتفاؤها	استثناؤها
٢٥٧	١٤	لعرافة	لعراقة
٢٦٤	١٤	فعل	فعلى
٢٦٩	١٦	الأصل	أصل
٢٧٩	١٥	متزج	متزوج
٢٨٠	١١	بعدم	بعد
٢٨٧	١٨	من	بن

هذا ويزاد فى آخر سطر ١١ من صفحة ٦٧ ، ربه فى

ويزاد فى أول سطر ١٦ من صفحة ١١٣ (١)

ويحذف من سطر ٧ فى صفحة ١٢٤ ـ المقصود



فهرس الجزء الأول من الكتاب

﴿ تم ﴾
